



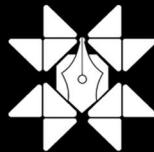
لجنة جمع المعلومات والأدلة
وتقصي الحقائق المشكلة بالقرار
الجمهوري رقم ١٠ / ٢٠١٢ المعدل
الأمانة العامة

تقرير لجنة جمع المعلومات والأدلة وتقصي الحقائق

حول أحداث ثورة ٢٥ يناير بمصر

الجزء الأول ٢٠١٢

المجلد الأول



مركز البحوث والدراسات والتدريب

MEDIA-MER

media.mer.tr@gmail.com



لجنة جمع المعلومات والأدلة
وتقصي الحقائق المشكلة بالقرار
الجمهوري رقم ١٠ / ٢٠١٢ المعدل
الأمانة العامة

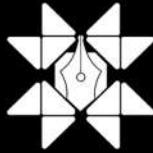
تقرير

لجنة جمع المعلومات والأدلة وتقصي الحقائق

حول أحداث ثورة ٢٥ يناير بمصر

الجزء الأول ٢٠١٢

المجلد الأول



مركز البحوث والدراسات والتدريب
مركز البحوث والدراسات والتدريب

MEDIA-MER

media.mer.tr@gmail.com

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

تقرير

لجنة جمع المعلومات والأدلة وتقصي الحقائق

حول أحداث ثورة ٢٥ يناير بمصر

الجزء الأول 2012

المجلد الأول

Rapor

25 Ocak 2012 Mısır Devrimi Olayları Hakkında Bilgi -
Delil Toplama ve Gerçekleri Ortaya Çıkarma Komisyonu
Birinci Cilt 2012

Birinci Cilt

Yayıncı



Birinci Baskı

Baskı-Cilt: Ofis Matbaa

İletişim: media.mer.tr@gmail.com

الناشر

مركز الحضارة للبحوث والدراسات والتدريب



لجنة جمع المعلومات والأدلة وتقصي الحقائق

المشكلة بالقرار الجمهوري رقم ٢٠١٢/١٠ المعدل

الأمانة العامة

القسم الأول

تقرير

لجنة جمع المعلومات والأدلة وتقصي الحقائق

المشكلة بالقرار الجمهوري رقم

٢٠١٢ / ١٠

المعدل بالقرار الجمهوري رقم

٢٠١٢ / ١٢

فهرس

6.....مقدمة مركز الحضارة للبحوث والدراسات والتدريب

القسم الأول:

تقرير لجنة جمع المعلومات والأدلة وتقصي الحقائق

المشكلة بالقرار الجمهوري رقم 2012/10 المعدل بالقرار الجمهوري رقم 2012 / 12 - الأمانة العامة

8.....مقدمة التقرير

15.....الجزء الأول: الإِجْرَاءات

24.....الجزء الثاني: أحداث ثورة 25 يناير حتى الأول من فبراير 2011م

24.....أولاً- ملخص الواقعة

26.....ثانياً- إجراءات جمع المعلومات والأدلة

55 - المستندات

56 - بنادق القناصة

56 - الذخيرة

60 * جمع المعلومات والأدلة - محافظة القاهرة

64 * جمع المعلومات والأدلة - محافظة الجيزة

65 * جمع المعلومات والأدلة - محافظة القليوبية

67 * جمع المعلومات والأدلة - محافظة دمياط

68 * جمع المعلومات والأدلة - محافظة الدقهلية

69 * جمع المعلومات والأدلة - محافظة الغربية

71 * جمع المعلومات والأدلة - محافظة البحيرة

72 * جمع المعلومات والأدلة - محافظة الشرقية

73 * جمع المعلومات والأدلة - محافظة بني سويف

78 - الفراغ الأمني وأسبابه

- الإجراءات التي اتخذتها وزارة الداخلية عقب أحداث الثورة لتحقيق الاستقرار الأمني..... 82
- تسجيلات أحداث 25 يناير إلى الأول من فبراير 2011م..... 87
- ثالثاً- النتائج..... 91
- رابعاً- التوصيات 92
- * جمع المعلومات والأدلة - محافظة الإسكندرية..... 94
- * جمع المعلومات والأدلة - محافظة السويس..... 146
- تقرير بشأن أحداث السويس المتعلقة بمباراة الأهلي والمصري ببورسعيد أمام مديرية الأمن..... 182

القسم الثاني:

تحقيقات النيابة العامة - مكتب النائب العام - المكتب الفني في القضية رقم 1227 لسنة 2011 جنابات قصر النيل

فهرس القائمة التكميلية بأدلة الثبوت في تحقيقات النيابة العامة في القضية

- رقم 1227 لسنة 2011 جنابات قصر النيل 206
- فهرس الجزء الأول: وقائع أيام 25، 26، 27 / 1 / 2011م..... 206
- فهرس الجزء الثاني: وقائع يوم 28 / 1 / 2011م «جمعة الغضب»: منافذ ميدان التحرير.... 293
- فهرس الجزء الثالث: وقائع يوم 28 / 1 / 2011م «جمعة الغضب»: ميدان التحرير..... 519
- فهرس الجزء الرابع: وقائع الميادين العامة..... 710
- فهرس الجزء الخامس: شهادات عامة..... 821
- أعضاء المكتب الفني للنائب العام..... 943



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة

منذ اندلاع ثورة 25 يناير 2011م وحتى انتقال السلطة إلى د. محمد مرسي أول رئيس مدني منتخب.. شهدت مصر حلقات متتالية من قمع الثوار، وإهدار حق التظاهر السلمي عبر قتل المتظاهرين، وفض تجمعاتهم بالغاز المسيل للدموع وخرطوم المياه وغيرها من الوسائل القمعية. ولم يكتف النظام الحاكم آنذاك بهذا النهج اللاقانوني، بل حاول التنصل من مسؤوليته عن قمع المظاهرات وقتل الثوار عبر الترويج لما أسماه إعلام هذا النظام بـ(الطرف الثالث)؛ ليوهم الشعب المصري والمجتمع الدولي بتورط أشخاص أو مؤسسات في هذه الجريمة وبراءة النظام الحاكم وأجهزته الأمنية من ارتكابها.

ولما كان القصاص للثوار مطلباً شعبياً تبنته مؤسسة الرئاسة في عهد د. محمد مرسي، فقد تم تشكيل (لجنة تقصي حقائق) بموجب القرار الجمهوري رقم (2012/10) المعدل بالقرار الجمهوري (2012/12) لتحديد المسؤولين الضالعين مباشرة أو بالتحريض في قتل المتظاهرين.

تشكلت اللجنة برئاسة المستشار فريد فهمي يوسف الجزائري، وعضوية كل من المستشار محمد رفيق البسطاويسي، والمستشار محمد عزت علي شرباش، والدكتور محمد بدران، والدكتور محمود كبيش، واللواء عماد حسين، والسيد خالد محمد أحمد بدوي، والنائب العام المساعد، ورئيس هيئة الأمن القومي في المخابرات العامة، ومساعد وزير الداخلية للأمن العام، كما ضمت اللجنة ستة من ممثلي أسر الشهداء والمصابين وشباب الثورة كأعضاء مراقبين.

وقد أوكلت إليهم مهمة تقصي ورصد وتحليل الأحداث المصاحبة للثورة، وحتى سقوط النظام في الثاني عشر من فبراير 2011م وما تلا هذا التاريخ وحتى انتقال السلطة في الثلاثين من يونيو 2012م. تم تكليف كل من أعضاء اللجنة بجزء من هذه الأحداث، وأحيط عملها بالسريّة لضمان الشفافية، وعدم التأثير بأية عوامل أو تدخلات خارجية، وكانت لهذه اللجنة طبيعة قانونية خاصة ومهام محددة أوضحتها مقدمة تقريرها بعد صدوره، كما تعرضت هذه المقدمة القانونية المتخصصة

إلى الفارق بين عمل اللجنة ومهام النيابة العامة، وكيف أن الأولى ليست بديلاً للثانية، وتناولت بالشرح بعض المصطلحات الواردة بالتقرير فيما يتعلق بالتكليف القانوني لجريمة قمع حق التظاهر السلمي وقتل المتظاهرين.

توصلت لجنة تقصي الحقائق التي شكلها الرئيس محمد مرسي إلى معلومات خطيرة مصاحبة بالأدلة والبراهين القانونية الدامغة حول الأطراف المسؤولة عن هذه الجرائم، وكان المفترض أن تتم محاسبة مرتكبيها، ولكن هذا لم يحدث؛ إذ تم تجميد التقرير بعد الإطاحة بالرئيس محمد مرسي، ولم يُحاسب أيٌّ من المسؤولين الذين نُبِتَ تورطهم في جريمة قتل الثوار.

وهكذا أُغلق النظام الانقلابي ملف قتل المتظاهرين، وأفلت القتلة من العقاب، ولكن هذه الجريمة لا تسقط بالتقادم، خاصة وأنها موثقة من خلال تقرير تقصي الحقائق الذي سيعاقب هؤلاء القتلة بموجبه بعد سقوط نظام الانقلاب العسكري.

وحتى يحدث ذلك، ستبقى حقوق الثوار ودماؤهم الطاهرة معلقة في رقاب قاتليهم والمحرضين على قتلهم، وسيبقى تقرير تقصي الحقائق وثيقة إدانة لا تقبل التشكيك أمام المجتمع الدولي ومؤسساته ومنظماته الحقوقية.

ويستهدف **مركز الحضانة للبحوث والدراسات والتأريخ** بنشر هذا التقرير تأكيد عدم سقوط حقوق الثوار وأولياء دمائهم، ووضع الحقائق الواردة فيه أمام الهيئات المعنية لتكون شاهدة على الجريمة ومرتكبيها وداعمة لحقوق المتظاهرين السلميين الذين سيظل القصاص لهم هدف وشعار كل الشعوب والأنظمة الحرة التي تؤمن بقدرسية الثورة، وحتمية التغيير، والتداول الديمقراطي للسلطة، وتصغى إلى صوت الجموع الثائرة المطالبة بحقوقها المشروعة.

واشتمل هذا التقرير على قسمين، مجزأين على ثلاثة مجلدات:

تضمن القسم الأول: تقرير لجنة جمع المعلومات والأدلة وتقصي الحقائق المشكلة بالقرار الجمهوري رقم 2012/10 المعدل بالقرار الجمهوري رقم 2012/12، حول أحداث ثورة 25 يناير 2011م إلى الأول من فبراير 2011م.

وتضمن القسم الثاني على: تحقيقات النيابة العامة - مكتب النائب العام - في القضية رقم 1227 لسنة 2011 جنايات قصر النيل، المتعلقة بأحداث ثورة 25 يناير 2011م.

مركز الحضانة للبحوث والدراسات والتأريخ

يناير - 2019 م



لجنة جمع المعلومات والأدلة وتقصي الحقائق
المشكلة بالقرار الجمهوري رقم ٢٠١٢/١٠ المعدل
الأمانة العامة

مقدمة:

قامت ثورة ٢٥ يناير عام ٢٠١١ من جموع الأغلبية العظمى للمصريين بمختلف انتماءاتهم وميولهم وطبقاتهم، فأطلق الشباب شرارة الثورة وأحاطها الباقون بالدعوات والتأييد والتشجيع، والتف الكل حول شعار واحد جسّد أهداف الثورة "عيش - حرية - عدالة اجتماعية - كرامة إنسانية". وهلت بعد ذلك بوادر سقوط النظام بإزاحة رأسه من على قمة السلطة بتاريخ ٢٠١١/٢/١١، ثم توالى الأحداث لاستكمال هدم النظام، توطئة لنقل السلطة إلى نظام جديد منتخب بإرادة شعبية حرة. ولم يكن الطريق إلى تحقيق هذه النقطة معبداً بل اصطدم بمعوقات عطلت مسيرتها، فقامت المظاهرات، وسالت الدماء، وأزهقت الأرواح، فكانت وقوداً دافعاً مسيرة الثورة في اتجاه الجزء الأصعب منها وهو بناء النظام الجديد.

وفي الفترة الانتقالية ما بين الهدم والبناء، كان لا بد من كشف حقائق الأحداث، ومحاسبة المتورطين في حالة الفساد الضاربة في جميع أجهزة ومصالح الدولة التي أباحت للفاستين الظفر بالسلطة والخيرات، وتركت للشرفاء القهر والفتات.

وتعتبر لجنة تقصي الحقائق من أهم الآليات السريعة لكشف الحقائق في الفترة الانتقالية،

ووضعها أمام المسؤولين لاتخاذ الإجراءات المناسبة نحوها. ولا يقتصر عمل لجنة تقصي الحقائق على الوقائع الجنائية أو الأحداث المرتبطة بها فقط، بل يمكن أن يسند لها مهمة اقتصادية أو سياسية أو اجتماعية، فتشكل من الأعضاء المعنيين بنوع المهمة المسندة إليها، لكشف الحقائق ذات الصلة بمهمتها.

وصدر القرار الجمهوري رقم ٢٠١٢/١٠ المعدل بالقرار الجمهوري رقم ٢٠١٢/١٢ بتشكيل

لجنة جمع المعلومات والأدلة وتقصي الحقائق في وقائع قتل وشروع في قتل وإصابة المتظاهرين في كافة أنحاء الجمهورية. وهذا القرار الجمهوري سيجذبنا إلى حديث في القانون حول الطبيعة القانونية للجنة وأيضاً القيمة القانونية لما تتوصل إليه اللجنة من معلومات وأدلة ودلائل، وأخيراً الإشارة إلى بعض القواعد القانونية التي تتصل بعمل اللجنة في المهمة الموكولة إليها.

طه عرس



لجنة جمع المعلومات والأدلة وتقصي الحقائق
المشكلة بالقرار الجمهوري رقم ٢٠١٢/١٠ المعدل
الأمانة العامة

وأما عن الطبيعة القانونية للجنة فيمكن التعرف عليها بعد بيان سندها والمهمة المكلفة بها، أما سندها فهو القرار الجمهوري رقم ٢٠١٢/١٠ المعدل بالقرار الجمهوري ٢٠١٢/١٢، وعن مهمتها فقد نص القرار الجمهوري المذكور على أنها تختص "بجمع المعلومات والأدلة ذات الصلة بكل الوقائع المشار إليها في الفترة من ٢٥ يناير ٢٠١١ حتى تاريخ تسليم السلطة في ٣٠ يونيو ٢٠١٢ وصولاً للحقيقة وتحديد الفاعلين الأصليين والشركاء فيها، ولها على وجه الخصوص: مراجعة كافة الإجراءات التي قامت بها الأجهزة التنفيذية في الدولة وبيان مدى تعاونها مع السلطة القضائية في هذا الشأن، وبيان أوجه قصور أعمال تلك الأجهزة إن وجدت، ومعاينة أماكن الأحداث، وجمع المعلومات والأدلة حول الوقائع المشار إليها وصولاً للحقيقة، ومناقشة القوات والشهود والتشكيلات التي شاركت في تلك الوقائع محل البحث، وبيان الوقائع والمعلومات وأدلة الثبوت المتعلقة بالجرائم التي ارتكبت في حق المتظاهرين ولم يسبق التحقيق فيها، والإطلاع على ما تم من تحقيقات ومحاكمات". **وبالتالي فإن اللجنة ذات طبيعة رسمية ومهمتها قانونية جنائية**، وكل ما تباشره اللجنة في إطار مهمتها مصبوغ بالصيغة الرسمية، وتضفي هذه الصفة على التقرير الصادر منها، فيتميز عن غيره من التقارير العرفية التي تعدها الجمعيات أو النقابات أو المنظمات غير الرسمية.

وأما عن القيمة القانونية لما تتوصل إليه لجنة تقصي الحقائق، فإذا كانت للجنة صفة رسمية، فإن كل ما ينتج عنها ويتصل بعملها يتسم بذات الرسمية، وكذلك فإن ما تحصل عليه اللجنة من مستندات وإفادات من أجهزة الدولة المختلفة هي محررات رسمية — أدلة كتابية وفقاً للمادتين ١٠، ١١ من قانون الإثبات — وما تجمعه من تسجيلات بالصوت والصورة، وما تحصل عليه من أقوال تخرج منها بمعلومات، يستفاد بها جميعاً في استنباط القرائن القضائية — المادة ١٠٠ من قانون الإثبات

وفيما يخص أهم القواعد القانونية التي تتصل بعمل اللجنة فيمكن ذكر ما يلي:

■ ينبغي الإلمام بأن الوقائع التي صدرت فيها أحكام باتة — غير قابلة للطعن — كان لا يجدي معها التوصل إلى أدلة جديدة ضد المتهمين في الوقائع محل هذه الأحكام — المادة ٤٥٥ من

لجنة جمع المعلومات والأدلة وتقصي الحقائق



لجنة جمع المعلومات والأدلة وتقصي الحقائق

المشكلة بالقرار الجمهوري رقم ٢٠١٢/١٠ المعدل

الأمانة العامة

قانون الإجراءات الجنائية - غير أنه بصدر القرار بالقانون رقم ٢٠١٢/٩٦ بشأن حماية الثورة، صار من الممكن إعادة المحاكمة وفقاً للأدلة أو الظروف الجديدة، وأيضاً في غير هذا الفرض فإن ظهور أدلة جديدة ضد المتهمين أو اكتشاف وقائع جديدة لم يحقق فيها من قبل، يكون متاحاً معه اتخاذ إجراءات التحقيق أو المحاكمة - حسب الأحوال -

■ ونظراً لتعدد الجناة في غالبية الوقائع محل عمل اللجنة - إن لم يكن فيها جميعاً - وضعت اللجنة في اعتبارها نص المادة ٣٩ من قانون العقوبات الذي عرف فاعل الجريمة بأنه:

١. من يرتكبها وحده أو مع غيره.

٢. من يدخل في ارتكابها إذا كانت تتكون من جملة أفعال فيأتي عملاً من الأعمال المكونة لها، ومعنى ذلك أن العنصر المادي للمساهمة الأصلية في الجريمة يتكون من تعدد لأفعال المساهمين وكل فعل يحقق كاملاً أو في جزء فقط النموذج التشريعي للجريمة أو يبدأ في التنفيذ وفقاً لأحكام الشروع - إذا لم تتم الجريمة - أو يحقق دوراً رئيسياً في تنفيذ الجريمة تبعاً للخطة الموضوعية وفقاً لاتجاه محكمة النقض متى تواجد على مسرح الجريمة، وفي جميع الأحوال يلزم لاعتبار الشخص فاعلاً أصلياً أن يباشر سلوك الفاعل ويتواجد وقت التنفيذ على مسرح الجريمة، ويكفي لاعتبار الشخص فاعلاً مع غيره أن يكون قاصداً الدخول في الجريمة التي يرتكبها هذا الغير، ويعمل على ذلك بعمل مما تقدم بيانه، وجرى قضاء محكمة النقض على أنه يشترط لاعتبار المتهمين فاعلين في جريمة واحدة أن يقوم الدليل على سبق اتفاهم على مقارفة الجريمة حتى يسأل كل منهم عن الجريمة دون تعيين الفاعل لكل إصابة، ومن ثم فلو لم يكن هناك هذا الاتفاق فلا يسأل كل منهم إلا عن فعله.

■ وتلقي اللجنة الضوء أيضاً على نص المادة ٤٣ من قانون العقوبات الذي جرى على أن "من اشترك في جريمة فعلية عقوبتها ولو كانت غير التي تعمد ارتكابها متى كانت الجريمة التي وقعت بالفعل نتيجة محتملة للتحريض أو الاتفاق أو المساعدة التي حصلت" وعرفت محكمة النقض الاتفاق بأنه تقابل إرادتين أو أكثر على ارتكاب الجريمة، و يسأل كل منهم



لجنة جمع المعلومات والأدلة وتفصي الحقائق

المشكلة بالقرار الجمهوري رقم ٢٠١٢/١٠ المعدل

الأمانة العامة

عن النتيجة التي وقعت بالفعل بغض النظر عن درجة إسهامه في إحداثها. والاتفاق بهذا التعريف يختلف عن التوافق الذي عرفته محكمة النقض بأنه توارد خواطر المتهمين على ارتكاب الجريمة، واتجاه إرادة كل منهم على حده إلى ارتكابها دون أن تجمعهم رابطة المساهمة الجنائية، وهنا يسأل كل منهم عن نتيجة فعله فقط دون غيره.

■ وهذا التوضيح السابق ينأى بالوقائع — في كثير من الحالات — عما يسمى بشيوع

الاقام الذي تبني عليه بعض أوجه الدفع والدفاع عن المتهمين أمام القضاء.

■ والتحريض له موقع بارز على مسرح الأحداث، ومن ثم يكون من الأهمية بمكان الوقوف

على مفهومه القانوني إذ اكتفى المشرع بذكره في المادة ٤٠٤ من قانون العقوبات كإحدى

وسائل الاشتراك في الجريمة، ويعرف التحريض بأنه دفع آخر إلى ارتكاب الجريمة إما بخلق

فكرتها في ذهنه أو تقوية عزمه على ارتكابها، ووضع الفقه عدة شروط تتعلق بفعل

التحريض وبمقتضى التحريض وبمحل التحريض، فأما ما يتعلق بفعل التحريض يستوي أن

يتم التعبير عنه للدفع على ارتكاب الجريمة من خلال هدية أو وعد أو مخادعة أو استعمال

ما للمحرض من صولة على مرتكب الجريمة، كما يستوي أن يتحقق هذا الدفع من خلال

وسيلة شفوية أو مكتوبة سواء علنية أو غير علنية، وأما ما يتعلق بمن وقع عليه التحريض

فقد يكون التحريض موجهاً إلى فرد أو مجموعة أفراد، وأخيراً فما يتعلق بمحل التحريض

فهو أن يرد التحريض على ارتكاب واقعة تعد جريمة جنائية أياً كانت جسامتها أي يلزم

أن يكون التحريض مباشراً على الجريمة بحيث يكون المحرض قد دفع من وقع عليه

التحريض إلى إتيان الواقعة المكونة للجريمة، ولا يشترط أن يكون المحرض قد حدد لمن

وقع عليه التحريض جريمة واحدة بعينها تحمل تكييفاً قانونياً محدداً بل يكفي أن يكون قد

دفعه إلى ارتكاب فعل مكون لجريمة ما.

■ ويهمننا في هذا المقام التأكيد على أن لجنة تفصي الحقائق ليست نداً أو بديلاً عن النيابة

العامة سواء من حيث وضعها القانوني أو السلطات المخولة إليها، فتبقى النيابة العامة هي

محمد



لجنة جمع المعلومات والأدلة وتقصي الحقائق
المشكلة بالقرار الجمهوري رقم ٢٠١٢/١٠ المعدل
الأمانة العامة

صاحبة الدعوى الجنائية وفقاً لقانون السلطة القضائية وقانون الإجراءات الجنائية، ولها توجيه الاتهام وتصنيف المتهمين بين فاعل وشريك وجمع الأدلة عليهم وإقامة الدعوى الجنائية ومباشرتها أمام المحكمة، أما لجنة تقصي الحقائق فهي أحد الروافد التي تقدم إلى النيابة العامة الأدلة والمعلومات التي تتوصل إليها، لتقوم بدورها القضائي في التحقيق ثم التصرف فيه على ضوء ما تسفر عنه إجراءاتها.

ولا يتطلب عمل لجنة تقصي الحقائق الاستماع لكل أفراد الواقعة بل لها أن تتوقف عند الحد الذي ترى معه وضوح الحقيقة كما لا يشترط أن تكون جميع الحقائق التي تتوصل إليها اللجنة تشير شبهة الجرائم الجنائية، فقد تشير الحقيقة إلى خطر ما كي يتم تداركه حتى ولو لم يكن خاضعاً للتأثير.

■ وتجدر الإشارة إلى أن سائر الأدلة والقرائن والمعلومات سواء المقدمة من لجنة تقصي الحقائق أو النيابة العامة أو قاضي التحقيق أو التي تقدم أمام المحكمة مباشرة تخضع في النهاية لقناعة القاضي الجنائي أخذاً أو طرحاً - المادة ٣٠٢ من قانون الإجراءات الجنائية.

■ ولكون التظاهرات من المفردات الهامة في الأحداث محل عمل اللجنة، فلا بد أن يتبادر إلى الذهن التساؤل حول مشروعيتها، لما هذه المشروعية من أثر على إباحتها أو منعها والتصدي لها.

من المعلوم أن وثائق الشرعية الدولية لحقوق الإنسان تحرص على توطيد احترام حقوق الإنسان والتأكيد على كفالتها لدى المجتمع الدولي، ويُعد الحق في التجمع السلمي والحق في حرية الاشتراك في الاجتماعات والجمعيات السلمية والحق في حرية الرأي والتعبير من بين الحقوق التي تعنى بها الشرعية الدولية، غير أن ممارسة هذه الحقوق مشروطة ببعض

محمد بن



لجنة جمع المعلومات والأدلة وتنقيح الحقائق

المشكلة بالقرار الجمهوري رقم ٢٠١٢/١٠ المعدل

الأمانة العامة

التدابير في المجتمع الديمقراطي وذلك لصيانة الأمن القومي أو السلامة العامة أو النظام العام أو الصحة العامة أو الآداب العامة أو بحقوق الغير وحرياتهم. وفي مصر نصت الدساتير المختلفة وآخرها الدستور الحالي الصادر عام ٢٠١٢ على إقرار هذه الحقوق للأفراد وإباحة استعمالها في حدود القانون، إلا أنه جاءت القوانين مكبلة ومعقدة كأصل عام من هذا الاستعمال، ومثال ذلك نجد القانون رقم ١٤/١٩٢٣ بشأن الاجتماعات العامة والمظاهرات يمنح الشرطة سلطة واسعة في إجهاض أي احتشاد ولها القول الفصل في التصريح أو المنع من غير أن تلتزم بتسيب القرار، ويكون التظلم منه إلى مدير الأمن أو وزير الداخلية على حسب الأحوال، ومن يخالف أمرها من الداعين أو المنظمين يعاقب بعقوبة جنائية (جنحة) وكذلك الحال في القانون رقم ١٠/١٩١٤ بشأن التجمهر وفي ذلك ما يجاوز حد التنظيم إلى التقييد وخنق ممارسة الحقوق بدلاً من تيسيرها لتواكب التطور الذي يشهده القرن الحادي والعشرين في هذا المجال.

وإذ صدقت مصر على العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ونشرت كل منهما في الجريدة الرسمية وجرى نفاذه منذ ١٤/٤/١٩٨٢، فيترتب على النفاذ إلغاء النصوص القانونية السابقة عليهما المتعارضة معهما، وتعود هذه الحقوق إلى وضعها الطبيعي من حيث الإباحة مع السلمية حتى تصدر تشريعات جديدة يكون الأصل فيها حرية ممارسة هذه الحقوق مع وضع ضوابط عليها لا تمنعها ولا تكبلها — وهو ما ذهبت إليه محكمة أمن الدولة طوارئ في حكمها الصادر بتاريخ ١٦ إبريل عام ١٩٨٧ في القضية المعروفة إعلامياً بقضية إضراب سائقي قطارات الهيئة القومية للسكك الحديدية.

وطالما لم يضع المشرع نصوصاً على هذا الأساس تنظم استعمال الحقوق بعبارات محددة وليست فضفاضة ومن غير أن يتم منعها ابتداءً والتصريح بها استثناءً، فيكون ممارسة هذه الحقوق مكفولاً للكافة في إطار من السلمية، ومن ثم لا يجوز منعها من قبل أن تبدأ أو



لجنة جمع المعلومات والأدلة وتنقيح الحقائق
المشكلة بالقرار الجمهوري رقم ٢٠١٢/١٠ المعدل
الأمانة العامة

التصدي لها أو استخدام العنف لفضها، وإن وقع فلا مجال للاحتجاج بتنفيذ الأمر الصادر من رئيس وجبت طاعته لأنه من المقرر في قضاء محكمة النقض أن طاعة الرئيس لا تمتد بأي حال إلى ارتكاب الجرائم.

أما إذا صاحب ممارسة الحقوق عنفاً من المتظاهرين فيظل حق الدفاع الشرعي عن النفس والمال أو عن نفس الغير أو ماله المنصوص عليه في المادة ٢٤٥ من قانون العقوبات، ويتطلب التحقق من قيام حق الدفاع الشرعي وفقاً لشروطه القانونية وعدم وقوع تجاوز في استعماله، مع الأخذ في الاعتبار أن هذا الحق لم يشرع للقصاص أو للانتقام أو لمواجهة خطر مشروع، فمن يباح فعله لا يعد متعمداً ولا يشهر في وجهه حق الدفاع الشرعي، وإنما شرع هذا الحق لرد اعتداء غير مشروع على النفس أو المال، وهذا ما يصدق أيضاً إذا ما بدأ الاعتداء من الشرطة على المتظاهرين.

ولا يبقى بعد هذه المقدمة سوى بيان مكونات هذا التقرير الذي يشمل أربعة أجزاء :

الجزء الأول : الإجراءات.

الجزء الثاني: جمع المعلومات والأدلة حول الأحداث.

الجزء الثالث: النتائج العامة.

الجزء الرابع : التوصيات.



لجنة جمع المعلومات والأدلة وتقصي الحقائق
المشكلة بالقرار الجمهوري رقم ٢٠١٢/١٠ المعدل
الأمانة العامة

الجزء الأول: الإجراءات:

• بتاريخ ٢٠١٢/٧/٥ صدر القرار الجمهوري رقم ٢٠١٢/١٠ بتشكيل لجنة لجمع المعلومات والأدلة وتقصي الحقائق بشأن وقائع قتل وشروع في قتل وإصابة المتظاهرين السلميين بكافة أنحاء الجمهورية.

وبتاريخ ٢٠١٢/٧/٨ جرى استبدال نص المادة الأولى من القرار سالف الذكر وصدر القرار رقم ٢٠١٢/١٢ ليكون تشكيل اللجنة على النحو الآتي:

تشكل لجنة لجمع المعلومات والأدلة وتقصي الحقائق في وقائع قتل وشروع في قتل وإصابة المتظاهرين بكافة أنحاء الجمهورية برئاسة المستشار / محمد عزت علي شرباش وعضوية كل من:

المستشار / عمر الخطاب مروان.

الدكتور / محمد محمد بدران.

اللواء دكتور / عماد حسين حسن.

الأستاذ / محمد الدماطي.

الأستاذ / خالد محمد بدوي.

الأستاذ / محسن بجنسي.

النائب العام المساعد.

مساعد وزير الداخلية للأمن العام.

رئيس هيئة الأمن القومي بالمخابرات العامة.

وستة من ممثلي أسر الشهداء والمصابين وشباب الثورة كأعضاء مراقبين هم : "علي حسن علي - علي السيد محمد الجنيدي - رمضان أحمد عبده - سليمان حسن محمد - أحمد



لجنة جمع المعلومات والأدلة وتفصي الحقائق

المشكلة بالقرار الجمهوري رقم ٢٠١٢/١٠ المعدل

الأمانة العامة

راغب — راندا سامي محمد"، وترفع اللجنة تقريرها لرئيس الجمهورية مشفوعاً بالتوصيات في موعد غايته شهرين من تاريخ صدور القرار.

● عقدت اللجنة أول اجتماعاتها في ٢٠١٢/٧/٩ بمقر رئاسة الجمهورية بمصر الجديدة واختارت المستشار / عمر مروان أميناً عاماً واللواء الدكتور / عماد حسين والأستاذ / محسن بهنسي والأستاذ / أحمد راغب والسيدة / راندا سامي أعضاء بالأمانة العامة للجنة. ثم توالى بعد ذلك الاجتماعات بديوان عام وزارة العدل ثم بمقر اللجنة الكائن ١١٧ شارع عبد العزيز فهمي بمصر الجديدة الذي استلمته في ٢٠١٢/٧/٢٦ لمباشرة مهامها من خلاله، وبلغت الاجتماعات التي عقدتها اللجنة سبعة عشر اجتماعاً.

● أجمعت اللجنة على العمل تطوعاً في هذه المهمة الوطنية.

● أنشأت الأمانة العامة موقعاً على شبكة المعلومات ونشرته مع رقمي الهاتف والفاكس في جميع وسائل الإعلام (WWW.FFC-EG.ORG) (٢٤١٨٢٩٤٠ — ٢٤١٨٢٩٣٠) وذلك للتواصل مع المواطنين ومنظمات المجتمع المدني بكافة الوسائل المتاحة بالإضافة إلى اللقاءات الشخصية، بهدف جمع أكبر قدر ممكن من المعلومات والأدلة والدلائل والتسجيلات الخاصة بالأحداث محل عمل اللجنة، وناشدة الأمانة العامة في وسائل الإعلام كل من لديه معلومات أو تسجيلات أن يبادر بتقديمها دون أن تخص أحداً بعينه لأنها لا تعلم من يحتفظ بها ومدى رغبته في تقديمها أو إمتناعه.



لجنة جمع المعلومات والأدلة وتقصي الحقائق
المشكلة بالقرار الجمهوري رقم ٢٠١٢/١٠ المعدل
الأمانة العامة

- أجملت الأحداث المكلفة اللجنة بجمع المعلومات والأدلة وتقصي الحقائق عنها في الآتي:
١. أحداث قتل المتظاهرين وإصابتهم في الفترة من ٢٥ يناير حتى ١ فبراير ٢٠١١ في جميع أنحاء الجمهورية.
 ٢. فض اعتصام ميدان التحرير في ٢، ٣ فبراير ٢٠١١ (موقعة الجمل).
 ٣. فض اعتصام ميدان التحرير في ٩ مارس ٢٠١١.
 ٤. فض اعتصام ميدان التحرير في ٨، ٩ إبريل ٢٠١١.
 ٥. أحداث السفارة الإسرائيلية في مايو ٢٠١١.
 ٦. أحداث مسرح البالون في يونيو ٢٠١١ وأقسام القاهرة.
 ٧. أحداث مسيرة العباسية في يوليو ٢٠١١.
 ٨. أحداث فض ميدان التحرير في أغسطس ٢٠١١.
 ٩. أحداث السفارة الإسرائيلية في ٩، ١٠ سبتمبر ٢٠١١ (أكتوبر ٢٠١١).
 ١٠. أحداث ماسبيرو في ٩ أكتوبر ٢٠١١.
 ١١. أحداث محمد محمود في نوفمبر ٢٠١١.
 ١٢. أحداث مجلس الوزراء في ديسمبر ٢٠١١.
 ١٣. أحداث ستاد بور سعيد في فبراير ٢٠١٢.
 ١٤. أحداث وزارة الداخلية في فبراير ٢٠١٢.
 ١٥. أحداث العباسية في مايو ٢٠١٢.
 ١٦. مدى تعاون أجهزة الدولة مع السلطة القضائية أثناء تحقيق بعض الوقائع.
 ١٧. المفقودين.
 ١٨. أحداث محافظة الإسكندرية.
 ١٩. أحداث محافظة السويس.
 ٢٠. أحداث محافظة بني سويف. كرم



لجنة جمع المعلومات والأدلة وتنصي الحقائق

المشكلة بالقرار الجمهوري رقم ٢٠١٢/١٠ المعدل

الأمانة العامة

- اجتمعت الأمانة العامة بصفة شبه يومية، ووضعت تصور العمل، والإرشادات اللازمة له، واعتمدت المعايير والقواعد المرعية في منظمة الأمم المتحدة ضمن الأسس والمعايير في عملية توثيق المعلومات.
- وتفرع من الأمانة العامة أمانتان: الأولى فنية تضم مجموعات العمل وتختص كل مجموعة عمل بحدث أو أكثر من الأحداث المشار إليها سلفاً على أن تتكون مجموعة العمل من قاض وهو منسق المجموعة ومحام وناشط وممثل للضحايا وإداري – قدر الإمكان – وأتاحت الأمانة العامة المشاركة لكل من لديه رغبة في مساعدة مجموعات العمل. والأمانة الثانية إدارية لتسيير العمل الإداري اليومي للجنة والأمانة العامة ومجموعات العمل.
- وضحت الأمانة العامة لمجموعات العمل أهمية دورها في البحث عن الجديد في الوقائع والمشتبه فيهم والأدلة والدلائل والمعلومات وليس تكرار ما سبق جمعه، وشرحت كيفية العمل بصفة عامة، مع إمكانية إخفاء بيانات مصدر المعلومات والاحتفاظ بها لدى الأمانة العامة.
- وفرت الأمانة العامة لكل مجموعة عمل ملفاً يضم بعضاً من صور القضايا الخاصة بعملها والتقارير والأوراق ذات الصلة.
- باشرت مجموعات العمل مهامها اعتباراً من ٢٨/٧/٢٠١٢ وفقاً للرؤية الخاصة بكل منها، فعينت المواقع واستمعت إلى أقوال ذوي الشأن في الشوارع والمنازل والجهات الحكومية وغير الحكومية وفي مقر اللجنة، وجمعت المستندات والتسجيلات والمعلومات، وقدمتها إلى الأمانة العامة.

محمد عواد



لجنة جمع المعلومات والأدلة وتقصي الحقائق
المشكلة بالقرار الجمهوري رقم ٢٠١٢/١٠ المعدل
الأمانة العامة

- تابعت الأمانة العامة مجموعات العمل من خلال عقد لقاء أسبوعي معها لاستعراض الأعمال التي قامت بها ومناقشتها وإصدار التوجيهات اللازمة بالإضافة إلى الإتصال اليومي لتذليل العقبات والرد على الاستفسارات.
- طلبت اللجنة بتاريخ ٢٠١٢/٨/٢٧ تأجيل موعد رفع التقرير النهائي إلى السيد / رئيس الجمهورية، فصدر القرار الجمهوري رقم ٢٠١٢/١٦٠ في ٢٠١٢/٩/٤ باستبدال نص المادة الرابعة من القرار الجمهوري رقم ٢٠١٢/١٠ ليكون النص كالتالي: "ترفع اللجنة تقريراً بنتائج أعمالها مشفوعاً بالتوصيات والاقتراحات لرئيس الجمهورية في موعد غايته ٢٠١٢/١٢/٣١".
- خاطبت الأمانة العامة كل من وزارتي الدفاع والداخلية لاستيضاحهما فيما إذا كان لدى أي منهما رؤية ترغب في توصيلها أو توضيحاً تريد بيانه قبل إعداد مشروع التقرير النهائي.
- عرضت الأمانة العامة على اللجنة مشروع التقرير النهائي الذي تابعه أولاً بأول السيد المستشار / رئيس اللجنة.
- استعانت اللجنة بتقرير لجنة تقصي الحقائق الأولى بشأن الأحداث التي واكبت الثورة وكذلك تقارير تقصي الحقائق الخاصة بالجلس القومي لحقوق الإنسان في الأحداث المختلفة، وتعتبر اللجنة تقرير لجنة تقصي الحقائق الأولى جزءاً من تقريرها المائل وتضمه إليه بعد ما تبين أنه لم يكن تحت بصر المحكمة في القضيتين رقمي ٢٠١١/١٢٢٧، ٢٠١١/٣٦٤٢ جنایات قصر النيل الخاصتين بمحاكمة الرئيس السابق ووزير داخليته ومساعديه أو غيرها من المحاكمات عن جرائم القتل والشروع في قتل المتظاهرين.
- وقد أفادت النيابة العامة بمذكرتها المؤرخة ٢٠١٢/٩/١٧ والمرسلة إلى محكمة استئناف القاهرة بشأن مصير التقرير النهائي للجنة تقصي الحقائق الأولى بما يلي:
— بتاريخ ٢٠١٢/٣/٧ ورد للنيابة العامة مذكرة من الأمانة الفنية للجنة تقصي الحقائق ومرفقاتها، وقد أرفقت بأوراق القضية رقم ٢٠١١/١٢٢٧ جنایات

د. محمد عبد السلام



لجنة جمع المعلومات والأدلة وتقصي الحقائق
المشكلة بالقرار الجمهوري رقم ٢٠١٢/١٠ المعدل
الأمانة العامة

قصر النيل — وهي الخاصة بوزير الداخلية الأسبق ومساعديه — وتناولت التحقيقات التي باشرتها النيابة العامة ما ورد فيها من معلومات ودلائل وأدلة على وقوع قتل المتظاهرين والشروع فيها، كما عولت النيابة العامة في قائمة أدلة الثبوت على ما ورد في هذه المذكرة.

- تمت تعليمة المذكرة المشار إليها بملف القضية بحافظة المستندات رقم ٦.
- بتاريخ ٢٣/٣/٢٠١١ أحيلت القضية إلى محكمة جنايات القاهرة.
- بتاريخ ٢٨/٤/٢٠١١ ورد للنيابة العامة التقرير النهائي للجنة تقصي الحقائق — بمرفقاته وأحرازه — وكان قدر جرى تسليم القضية إلى محكمة استئناف القاهرة لتحديد جلسة محاكمة المتهمين، وتبين من الإطلاع على التقرير النهائي أنه تضمن بين ما تضمنه ذات ما انتهت إليه مذكرة الأمانة الفنية المشار إليها.
- في يوم ٢٨/٤/٢٠١١ أرسلت النيابة العامة صورة من التقرير النهائي إلى السيد/ قاضي التحقيق المنتدب في أحداث ٢، ٣ فبراير ٢٠١١ — موقعة الجمل.
- بجلسة ١٥/٩/٢٠١١ قررت محكمة جنايات القاهرة التي تنظر القضيتين رقمي ٢٠١١/١٢٧٧، ٢٠١١/٣٦٤٢ جنايات قصر النيل تكليف النيابة العامة بتقديم صورة من التقرير النهائي للجنة تقصي الحقائق.
- بجلسة ٢٤/٩/٢٠١١ قدمت النيابة العامة صورة من التقرير المطلوب، وهي ذات الجلسة التي سمعت فيها شهادة المشير / محمد حسين طنطاوي ثم ردت المحكمة من جانب أحد المدعين بالحق المدني.
- بجلسة ٤/١/٢٠١٢ استندت النيابة العامة في مرافعتها الشفوية والمكتوبة بما ورد بتقرير لجنة تقصي الحقائق باعتباره ضمن أدلة الإثبات في الدعوى.
- عقب صدور الحكم وأثناء تسليم ملف القضية للنيابة العامة تبين في بادئ الأمر



لجنة جمع المعلومات والأدلة وتقصي الحقائق

المشكلة بالقرار الجمهوري رقم ٢٠١٢/١٠ المعدل

الأمانة العامة

خلوها من صورة التقرير النهائي للجنة تقصي الحقائق ومن مرافعة النيابة العامة وتعقيبها، كما تبين أن ملف القضية يضم خطأ وإهمالاً أصل قضية رد اعتبار غير متعلقة بالدعوى، وبعد طلب هذه المستندات من محكمة استئناف القاهرة وردت مرافعة النيابة وتعقيبها دون صورة التقرير النهائي للجنة تقصي الحقائق.

— بتاريخ ٢٠١٢/١١/١ حرر السادة أعضاء النيابة العامة الحاضرين بجلسة ٢٠١١/٩/٢٤ مذكرة أثبتوا فيها أنه عقب رفع الجلسة سلم السيد المستشار / رئيس الاستئناف القائم بأعمال الخامي العام الأول لنيابة استئناف القاهرة صورة التقرير النهائي للجنة تقصي الحقائق إلى السيد المستشار / رئيس الدائرة في غرفة المداولة، ولم يثبت ذلك في محضر الجلسة.

— نفت دائرة محكمة الجنايات في مذكرتها المرسلة إلى محكمة استئناف القاهرة تقديم النيابة العامة صورة من تقرير لجنة تقصي الحقائق، ولهذا لم يثبت ذلك في محضر جلسة ٢٠١١/٩/٢٤، كما نفى أمين السر تقديم النيابة العامة هذا التقرير إلى المحكمة.

— وتبين للجنة من السرد السابق ما يلي:

(أ) أن مذكرة الأمانة الفنية للجنة تقصي الحقائق المرسلة إلى النيابة العامة في ٢٠١١/٣/٧ تتضمن بعضاً من الوقائع التي وردت في الجزء الأول من التقرير النهائي للجنة الذي اشتمل على عدة أجزاء، حيث يتعلق الجزء الأول بأحداث قتل والشروع في قتل المتظاهرين سواء بإطلاق النار أو الخرطوش أو الدهس بالسيارات، والجزء الثاني يخص أحداث موقعة الجمل، والجزء الثالث يتحدث عن الحجز غير القانوني والجزء الرابع عن الانفلات الأمني والجزء الخامس عن قطع الاتصالات.



لجنة جمع المعلومات والأدلة وتفصي الحقائق
المشكلة بالقرار الجمهوري رقم ٢٠١٢/١٠ المعدل
الأمانة العامة

(ب) استلم المكتب الفني للنائب العام صورة التقرير النهائي للجنة ومرفقاته وأحرازه بتاريخ ٢٨/٤/٢٠١١ وفي ذات التاريخ تأشير من السيد المستشار رئيس المكتب الفني بتحويل هذا التقرير بالكامل مع مرفقاته وأحرازه للسيد قاضي التحقيق المختص بموقعة الجمل فقط، وكانت القضية رقم ٢٠١١/٣٦٤٢ جنابات قصر النيل الخاصة باتهام الرئيس السابق بالقتل والشروع في قتل المتظاهرين مازالت متداولة بالتحقيق، ولم يرسل التقرير ومرفقاته وأحرازه إلى الخقق نيابة استئناف القاهرة قبل إحالة الدعوى إلى محكمة الجنابات في ٢٤/٥/٢٠١١.

(ج) أرسل السيد المستشار / رئيس المكتب الفني للنائب العام صورة من التقرير النهائي للجنة تفصي الحقائق إلى نيابة استئناف القاهرة لتقديمه إلى محكمة جنابات القاهرة في جلسة ٢٤/٩/٢٠١١ دون المرفقات والأحراز الخاصة بوقائع القتل والشروع في قتل المتظاهرين المسلمة إلى المكتب الفني في ٢٨/٤/٢٠١١.

- أرسلت اللجنة إلى النيابة العامة عدة مذكرات عن بعض الوقائع لتتخذ فيها شئونها، وذلك لوجود محاكمات جارية عن أحداثها أو للتحقيق في وقائع ظهرت لا ينبغي التأخير في وضعها تحت بصر النيابة العامة.
- أرسلت اللجنة إلى النيابة العامة مذكرة بشأن إغفال الحكم الصادر من محكمة جنابات القاهرة في الجنابيتين رقمي ٢٠١١/١٢٢٧، ٢٠١١/٣٦٤٢ قصر النيل الفصل في طلبات النيابة العامة عن وقائع القتل والشروع في قتل المتظاهرين في مختلف دوائر أقسام ومراكز



لجنة جمع المعلومات والأدلة وتقصي الحقائق

المشكلة بالقرار الجمهوري رقم ٢٠١٢/١٠ المعدل

الأمانة العامة

المحافظات التي شهدت الأحداث - عدا دائرة قسم شرطة قصر النيل - وذلك كي تتخذ شئونها نحو هذا الإغفال.

• صرفت اللجنة على جميع أعمالها مبلغ (٩٨٩٨٠) جنيه في الفترة من ٢٠١٢/٧/٦ إلى ٢٠١٢/١٢/٣٠ وفقاً للبيان المرفق.

• وردت للجنة ومجموعات العمل تسجيلات حجمها ٩١٢ (جيجابايت) عبارة عن ٣٨٣٦ (تسجيل) و ١١٩٥٣ (صورة).

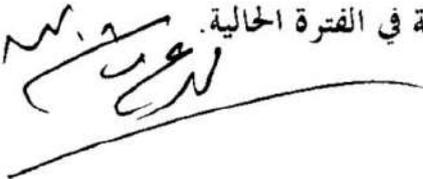
• واللجنة إذ وفقها الله تعالى إلى بذل هذا الجهد والانتهاه إلى ما سوف يعرض في الصفحات التالية، يههما الإشارة ما يلي:

أولاً: أن اللجنة باشرت عملها ولم يكن عليها رقيب ولا حسيب إلا الله عز وجل ثم ضميرها المستقل.

ثانياً: راعت اللجنة في عملها الدم المصري الغالي الذي سفك - قتلاً وإصابة - لا فارق بين مواطن مصري وأخيه في الوطن سواء من المدنيين أو المنتمين للأجهزة الأمنية.

ثالثاً: إن ما انتهت إليه اللجنة من نتائج أشارت فيها إلى مسئولية البعض من المنتسبين لعدد من مؤسسات الدولة، فإن ذلك لا يقدر فيما يجب لهذه المؤسسات من احترام وتقدير

لدورها الوطني خاصة في الفترة الحالية.





لجنة جمع المعلومات والأدلة وتقصي الحقائق
المشكلة بالقرار الجمهوري رقم ٢٠١٢/١٠ المعدل
الأمانة العامة

الجزء الثاني: إجراءات جمع المعلومات والأدلة حول الأحداث

حددت اللجنة الأحداث محل عملها على نحو ما سبق توضيحه في الجزء الأول الخاص بالإجراءات، وسيتم في هذا الجزء الثاني بيان ما توصلت إليه اللجنة من معلومات وأدلة وحقائق حول هذه الأحداث، مع الأخذ في الاعتبار أنه سيتم دمج بعض الأحداث لتعلقها بفترة زمنية واحدة أو لتكرار الأحداث في مكان واحد، وسيخصص لكل فصل مستقل.

الفصل الأول

أحداث ثورة ٢٥ يناير حتى الأول من فبراير ٢٠١١

أولاً: ملخص الواقعة:

بدأت فعاليات الثورة يوم الثلاثاء الموافق ٢٥ من يناير عام ٢٠١١ واستمرت في أغلب محافظات الجمهورية بناء على دعوة من شباب مصر الواعد الذي أراد وضع حد للفساد السياسي والديمقراطية المزيفة والنهب المستمر للثروات، فجاءت دعوته معبرة عن رغبة جارفة لدى جميع أفراد الشعب — إلا قليلاً — بمختلف طوائفهم وطبقاتهم وثقافتهم، وتجمع الملايين في "ميادين التحرير" المنتشرة في ربوع البلاد، قابلتهم محاولات منع وصد من قوات الشرطة باستخدام كافة الوسائل من رش المياه إلى إطلاق الرصاص مروراً بالضرب بالهراوات والمطاط والخرطوش، فسقط في أول يومين ثلاثة قتلى في محافظة السويس فضلاً عن وقوع المئات من الإصابات في باقي المحافظات التي شهدت صداماً بين المتظاهرين وقوات الشرطة، واستمرت المظاهرات حتى يوم الجمعة الموافق ٢٨ يناير "جمعة الغضب" فاحتشدت الملايين في المحافظات في إصرار على تحقيق مطالبها، وواجهتها الشرطة بعنف غير مسبوق فقتلت المئات وأصاب الآلاف، وأدمت قلوب الملايين، وتواصلت المظاهرات على مدار الأيام اللاحقة معلنة الرغبة في إسقاط النظام، حتى ألقى الرئيس السابق خطاباً

محمد شبيب



لجنة جمع المعلومات والأدلة وتقصي الحقائق
المشكلة بالقرار الجمهوري رقم ٢٠١٢/١٠ المعدل
الأمانة العامة

يوم الثلاثاء الموافق الأول من فبراير ٢٠١١ معلناً عدم نيته في تجديد فترة حكمه التي أوشكت على الانتهاء، وعدم دخول نجله سباق انتخابات الرئاسة.

وحملت مواجهات الشرطة للمتظاهرين أحداثاً جساماً من الدهس بالسيارات إلى إطلاق الرصاص والخرطوش حيث صدرت التعليمات من وزير الداخلية الأسبق / حبيب العادلي يومي ٢٤، ٢٧ يناير ٢٠١١ إلى مساعديه ومنهم إلى مديريات الأمن والأمن المركزي بمنع المظاهرات قطعياً والتصدي لها، وفي سبيل ذلك صدرت أوامر الخدمة من قيادات الشرطة في مديريات الأمن ملزمة ضباطها وجنودها بحمل الأسلحة النارية وغيرها، وحددت مواقعهم وأمدتهم أيضاً بالأدوات والمعدات والقوات التي تعينهم على تنفيذ مهمتهم، وكانت النتيجة وقوع مئات القتلى وآلاف المصابين من أبناء الشعب.

وقدمت النيابة العامة إلى المحكمة الجنائية كل من : حبيب إبراهيم العادلي وأحمد محمد رمزي وعدلي مصطفى فايد وحسن محمد عبدالرحمن وإسماعيل محمد الشاعر وأسامة يوسف المراسي وعمر عبد العزيز فرماوي في الجناية رقم ٢٠١١/١٢٢٧/٢ قصر النيل، ثم قدمت النيابة العامة أيضاً: محمد حسني مبارك إلى المحكمة الجنائية في الجناية رقم ٢٠١١/٣٩٤٢ قصر النيل عن جرائم القتل والشروع في قتل المتظاهرين في مختلف المحافظات التي شهدت المواجهات بين الشرطة والمتظاهرين وسقط فيها القتلى والمصابين، وبجلسة ٢٠١٢/٦/٢ حكمت المحكمة بمعاقبة كل من محمد حسني مبارك وحبيب إبراهيم العادلي بالسجن المؤبد، وبراءة باقي المتهمين، وطعن المتهمان على حكم الإدانة، وطعنت النيابة العامة على حكم البراءة وذلك بطريق النقض.س.

محمد
العادلي



لجنة جمع المعلومات والأدلة وتفصي الحقائق
المشكلة بالقرار الجمهوري رقم ٢٠١٢/١٠ المعدل
الأمانة العامة

ثانياً: إجراءات جمع المعلومات والأدلة:

• سماع الأقوال:

— قرر العقيد مهندس / محمد صابر شرف بالإدارة العامة لاتصالات الشرطة — كارنيه شرطة رقم ٨٦/٨٧/٨٨٣ برقم ٦٣٠٥٠ - ٠٩ والسن ٤٩ سنة ومقيم في الرحاب مجموعة ١٠٢ عمارة ٥ شقة ٢٢ هاتف رقم ٠١٢٢٣٤٥٨٢١٧

أنه يوجد حوالي خمسة آلاف متنوع من أجهزة التتبع — الخاصة باتصالات الشرطة — حيث أن الأجهزة أرقام ١، ٢، ٣ خاصين بوزير الداخلية الأسبق حبيب العادلي وأرقام ١٢، ١٣، ١٤، ١٥، ١٧، ١٨، ١٩، مشبتين بالسيارة ومحل الإقامة خاصته وأن الجهازين ٨٢، ٨٣ خاصين بمكتبه والاستراحة الملحقه به وان الجهاز رقم ٦٣ يخص اللواء / اسماعيل الشاعر مدير أمن القاهرة السابق، وقدم المذكور كشفاً بأرقام الأجهزة الخاصة بكل من اللواء / اسامة المراسي، اللواء / أحمد رمزي، اللواء / حسن عبد الرحمن وآخرين من قيادات وزارة الداخلية ومديري الأمن.

وأوضح أن خط سير اللواء / اسماعيل الشاعر يوم ٢٨/١/٢٠١١ وفقاً لما اسفر عنه تتبع جهاز التتبع خاصته كشف عن أن اللواء / اسماعيل الشاعر تواجد من الساعة الحادية عشر إلى الثانية عشر ظهراً بمنطقة التغطية الخاصة بموقع امبابه وهذا يعني تواجده بمنطقة الكورنيش، منطقة الزمالك، ثم تحرك إلى موقع البرج وهذا يعني أنه تواجد في محيط برج القاهرة ومروراً بالتحريير ثم ظهر في موقع وزارة الداخلية حتى الساعة السادسة مساء وهذا يعني أنه متواجد في منطقة ميدان التحريير وهو ما يؤكد أنه خلال هذه الفترة الأخيرة لم يتواجد في مكتبه في مديرية أمن القاهرة وإلا ظهر في موقع مديرية الأمن في هذه الفترة — وهذا يرجح استقلاله إحدى السيارات الفارة من ميدان التحريير— وقدم المذكور تباعاً

لدي



لجنة جمع المعلومات والأدلة وتقصي الحقائق
المشكلة بالقرار الجمهوري رقم ٢٠١٢/١٠ المعدل
الأمانة العامة

ثلاثة تقارير مفصلة عن أماكن تواجد أجهزة التترا الخاصة بمساعدتي وزير الداخلية يومي ٢٧، ٢٨ يناير ٢٠١١ والتي أنبأت عن تحركاتهم.

— قرر اللواء / مرتضى إبراهيم عبد الرحمن ويحمل رقم بطاقة قومي ٢٤٧١١٠١٢٧٠٢١٩٦ ومقيم في ٤ ش. طلعت خلف مسجد نصر الدين الهرم العمرانية الجيزة وهاتفه رقم ٠١٢٢٢٣٣٣٣٣٩ ويعمل مساعداً أول وزير الداخلية سابقاً.

أنه وإبان أحداث ثورة الخامس والعشرين من يناير كان يشغل منصب مساعداً أول لوزير الداخلية لقطاع الشئون الفنية وأنه في يوم ٢٧ يناير ٢٠١١ تم دعوته إلى اجتماع مع وزير الداخلية الأسبق حبيب العادلي حيث حضر الاجتماع كل من اللواء / حسن عبد الرحمن واللواء / عدلي فايد واللواء / أحمد رمزي واللواء / اسماعيل الشاعر واللواء / اسامة المراسي واللواء / أحمد أبو السعود واللواء / حسن عبد الحميد مساعدتي وزير الداخلية حيث تم عرض تقرير عن الحالة الامنية للميادين وكيفية تطبيق الخطة (١٠٠) الخاصة بالتأمين واطاف أن تعليمات اللواء / حبيب العادلي آنذاك كانت في حدود استخدام قنابل الغاز والمياه ولا يتذكر إذا كان قد قرر وزير الداخلية الأسبق بإمكانية استخدام السلاح الخراطوش من عدمه إلا أنه لم يصدر في ذلك الاجتماع ثمة تعليمات بإمكانية استخدام السلاح الناري، وأضاف سالف الذكر أن تعليمات وزير الداخلية الأسبق في ذلك الاجتماع ومن خلال ما تم مناقشته بينه وبين مساعدتي الوزير هو عدم تمكين المتظاهرين من الوصول إلى ميدان التحرير بأي ثمن وتحت أي ظرف.

وقرر أن اللواء اسماعيل الشاعر مدير أمن القاهرة الأسبق كان يتولى قيادة القوات الموجودة بميدان التحرير بالتنسيق مع قادة قوات الأمن المركزي الموجودة بالميدان، وبسؤاله عن معلوماته بشأن وجود قناصة أعلى وزارة الداخلية أثناء الأحداث وكذا أعلى المنشآت الحيوية الموجودة في ميدان التحرير، قرر بوجود فرقة لمكافحة الإرهاب تابعة لجهاز مباحث

م.ع.م



لجنة جمع المعلومات والأدلة وتنصي الحقائق
المشكلة بالقرار الجمهوري رقم ٢٠١٢/١٠ المعدل
الأمانة العامة

أمن الدولة ومقرها بمنطقة المعادي وأنه من الجائز أن يكون القنص في برامج التدريب ، وأن هذه الوحدة تابعة لمدير جهاز مباحث أمن الدولة نافياً علمه ما إذا كان قد تم استخدام تلك الفرقة في أحداث ٢٥ يناير من عدمه، مضيفاً أن المسئول عن تأمين مبنى وزارة الداخلية ونشر الأفراد والقوات على أسطح مبان وزارة الداخلية حسبما ظهر في أحد التسجيلات (المعروضة عليه) هو العميد / نبيل رفعت قائد قوة تأمين الوزارة.

وبإعادة سؤال اللواء / مرتضى إبراهيم عبد الرحمن ومواجهته بما أسفر عنه تتبع أجهزة اللاسلكي (التيترا) الخاصة به يوم ٢٨/١/٢٠١١ من قيام وزير الداخلية الأسبق بالاتصال به ثماني مرات يومي ٢٨ ، ٢٩ يناير ٢٠١١ قرر أنه اتصل به لمتابعة حالة أجهزة الاتصالات والتلفيات التي لحقت بها وتمكين الاتصال بين قادة الشرطة والقوات مضيفاً أن المسئول عن مواجهة المتظاهرين في ميدان التحرير على نحو ما تم هو اللواء / اسماعيل الشاعر مدير أمن القاهرة الأسبق والذي كان موجوداً في الميدان حتى الساعة الخامسة مساءً بالإضافة إلى قائد الأمن المركزي الموجود بالميدان، وأن القرارات التي اتخذت كانت تتم بعد الرجوع إلى حبيب العادلي وزير الداخلية الأسبق.

— قرر اللواء / أحمد عمر محمد أحمد أبو السعود مساعد وزير الداخلية للإعلام والعلاقات سابقاً ويحمل بطاقة رقم قومي ٢٧٥٦٠١٠٢٠٨٠٥١٠٥١ والسن ٦٢ سنة ومقيم في الحي ٨ مجاورة ٢ قطعة ٥٤ — الشروق القاهرة ورقم هاتفه: ٠١٢٣٢٩١١٧٤ .

أنه كان يشغل منصب مدير الإدارة العامة للمتابعة بمكتب وزير الداخلية وذلك إبان أحداث ثورة الخامس والعشرين من يناير ٢٠١١ ومشرفاً على نوبتية مكتب وزير الداخلية الأسبق حبيب العادلي حيث كان يقوم ذلك المكتب بتلقي كافة الاتصالات والإخطارات الواردة إلى مكتب وزير الداخلية وعرضها عليه وأضاف أنه في أيام ٢٧ ، ٢٨ ، ٢٩/١/٢٠١١ ورد العديد من الاتصالات من مديري الأمن حيث كان يتم الإخطار بها من قبل كل من العقيد / وليد مشرفه والعقيد / طارق السيد والمقدم / طارق نبيل

طارق نبيل



لجنة جمع المعلومات والأدلة وتقصي الحقائق
المشكلة بالقرار الجمهوري رقم ٢٠١٢/١٠ المعدل
الأمانة العامة

حيث كان يوجه وزير الداخلية الأسبق بإخطار رئاسة الجمهورية ورئاسة مجلس الوزراء ببعض تفصيلات ما يرد من إخطارات من السادة مديري الأمن خاصة بما يتعلق بتجمعات الجماهير والاشتباكات مع قوات الأمن واقتحام المنشآت وأقسام الشرطة، وقرر بمضمون ما قرره سابقه بشأن اجتماع مساعدي وزير الداخلية ووزير الداخلية الأسبق حبيب العادلي يوم ٢٧ يناير ٢٠١١ الذي قام بالتشديد على منع توجه أي كثافات تظاهرة إلى ميدان التحرير مع تدارك عدم تكرار ما حدث في محافظة السويس من تصادم بين القوات والمتظاهرين، وأضاف أن ما ورد بعد ذلك من تعليمات من قبل السادة مساعدي وزير الداخلية ومديري الأمن في صورة خطط أمنية (أوامر الخدمة) لمواجهة مظاهرة ٢٨/١/٢٠١١ هو بمثابة تدوين موثق لتعليمات وزير الداخلية في الاجتماع الذي تم بتاريخ ٢٧/١/٢٠١١، وأضاف سالف الذكر مقررًا أن التعليمات الخاصة بالمياه والغاز كانت تعليمات موجهة إلى ضباط وأفراد الأمن المركزي وأنه من المفترض أن تصرف إلى أي قوات أخرى تتعامل مع المتظاهرين وأضاف أنه أثناء الاجتماع آنف البيان اتصل أحد مستولي الحزب الوطني باللواء / حبيب العادلي وزير الداخلية السابق عارضاً عليه معارضة الحزب الوطني في مواجهة المتظاهرين يوم ٢٨/١/٢٠١١ إلا أن الأخير وعدد من مساعديه رفضوا ذلك لعدم ملاءمته والأحداث، وبعرض عدد من التسجيلات المسلمة للجنة من قبل المدعو على زين العابدين مندوب أمن التلفزيون والتي تظهر إطلاق أعيرة نارية في اتجاه المتظاهرين من مسافات قريبة من أفراد مترجلين أو من أفراد تشكيلات سيارات فض الشعب، نفي علمه بحدوث مثل تلك الوقائع مقررًا أنها تخالف ما صدر من تعليمات.

انتقلت اللجنة إلى مقر سجن مزرعة طره حيث استدعت المحكوم عليه / حبيب إبراهيم حبيب العادلي وبمواجهته بما قرره اللواء أحمد أبو السعود مساعد وزير الداخلية مدير الإدارة العامة للمتابعة بمكتب وزير الداخلية من اتصال أحد قيادات الحزب الوطني بوزير الداخلية يوم ٢٧/١/٢٠١١ عارضاً عليه تدخل الحزب الوطني من خلال حشد الجماهير لمواجهة

لمعدي



لجنة جمع المعلومات والأدلة وتنصي الحقائق
المشكلة بالقرار الجمهوري رقم ٢٠١٢/١٠ المعدل
الأمانة العامة

المظاهرات يوم ٢٨/١/٢٠١١ قرر أن الشخص الذي اتصل به في ذلك اليوم هو صفوت الشريف أمين عام الحزب الوطني حيث عرض عليه مساندة الحزب لمواجهة المظاهرات إلا أنه رفض ذلك الطلب كون ان من شأنه التأثير سلباً على الأداء الأمني في ذلك اليوم، وبعرض التسجيل الذي يظهر فيه عدد من الأفراد يعتلون سطح مبنى وزارة الداخلية والمعنون " قناسة أعلى وزارة الداخلية " قرر وزير الداخلية الأسبق أن هؤلاء هم أفراد أمن خاصين بوزارة الداخلية ولكنه لا يستطيع تحديد اسمائهم حيث كان هناك أفراد لتأمين مبنى الوزارة قد اعتلوا أعلى اسطح مبان وزارة الداخلية والمباني الواقعة في نطاقها وأطلقوا النار بغرض اثبات التواجد الأمني حيث كانت هناك محاولات تعدي على مقر وزارة الداخلية، وازداد أن التعليمات الخاصة بالتسليح وقصرها على الغاز والمياه كانت موجهة إلى قوات الأمن المركزي أما تسليح باقي الضباط فكان متمثلاً في أسلحتهم الشخصية المعتادة، ويمكن الاستعانة بأوامر الخدمة لتحديد من أطلق من رجال الشرطة النار على المتظاهرين، حيث توضح هذه الأوامر الأماكن المحددة لكل منهم وتسليحه، وأضاف أن وضع الرئيس السابق في الصورة بالنسبة للأحداث وما وقع فيها من قتلى ومصابين.

واضاف أنه في فجر يوم ٢٦/١/٢٠١١ طلب منه اللواء / اسماعيل الشاعر مدير أمن القاهرة الاسبق واللواء / أحمد رمزي مساعد الوزير للأمن المركزي الإذن بفض ميدان التحرير من المتظاهرين باستخدام الغاز وهو ما حدث بالفعل دون إصابات تذكر، وأوضح أن السفارة الأمريكية قدمت عدداً من السيارات "فان" للجهات الأمنية كأمن الدولة والمخابرات ووزارة الدفاع على سبيل الهدايا لاستخدامها في العمل، ورأي أن السيارات التي تدخل من غير الطريق الرسمي تستخدم في العمليات المخبرائية القادرة.

وفيما يتعلق بالبلطجية أفاد بأن الحزب الوطني استعان بهم منذ انتخابات عام ٢٠٠٥ ليحلوا محل الحماية الأمنية، وهذا بالطبع أعطى للبلطجية نفوذاً وقوة، كما أن أسلوب بعض ضباط المباحث كان استخدام البلطجية في مواجهة البلطجية.

محمد عبد الله



لجنة جمع المعلومات والأدلة وتقصي الحقائق
المشكلة بالقرار الجمهوري رقم ٢٠١٢/١٠ المعدل
الأمانة العامة

— قرر العميد / نبيل رفعت رضوان — عنوانه معلوم لدى عمله بوزارة الداخلية ويعمل رئيس قسم تأمين وزارة الداخلية ويحمل كارنيه رقم ٨٣/٦١٣ وزارة الداخلية وهاتفه رقم ٠١٠٠٦٠٣٣١٦٦ .

أنه يشغل منصب رئيس قسم تأمين وزارة الداخلية منذ حوالي سبع سنوات وأن تأمين وزارة الداخلية يتم من خلال عدة إدارات منها الأمن المركزي والدفاع المدني والمفرقات والأمن العام وخدمات من مديرية أمن القاهرة بالإضافة إلى مكتب أمن الدولة بمقر الوزارة حيث أن مسئولى الجهاز هم المسئولون عن التنسيق بين هذه الجهات، وأضاف أنه مسئول عن تسليح القسم الخاص به التابع لشرطة الإدارة العامة للحراسات الخاصة وهو تسليح يتمثل في طبنجة "سميث" بالإضافة إلى تسليح الضباط التابعين للقسم وهو تسليح يختلف من ضابط إلى آخر، ونفى علمه بوجود أي قوات أو أفراد أعلى سطحاً من مباني وزارة الداخلية يومي ٢٨، ٢٩/١/٢٠١١ .

وأضاف أنه يوم ٢٨/١/٢٠١١ اقتضت خطة التأمين وفقاً لتعليماته على غلق جميع منافذ ديوان عام الوزارة حيث تتولى وحدات الأمن المركزي تأمين الوزارة من الداخل وأن توزيع الأفراد يتم داخل المبان فقط دون وجود أي اشخاص أعلى أسطح مباني وزارة الداخلية نافياً إصداره تعليمات بتأمين أسطح تلك المباني، وأضاف أن القوات المتواجدة بمقر وزارة الداخلية هي قوات تابعة للأمن المركزي ترتدي الزي الأسود وأخرى مسئولة عن تأمين المنافذ وترتدي الزي الابيض والثالثة تتبع أجهزة أمن الدولة وترتدي الزي الأخضر .

— قرر اللواء شرطة بالمعاش / محمود متولي علي الرشيدى السن ٦٠ سنة ويحمل بطاقة رقم قومي ٢٥١١٢٠١٠١٠٠٣٩٦ ومقيم في ش. الإمام محمد متولي الشعراوي شيراتون المطار ويحمل هاتف رقم ٠١٠٠١٩٥٥٦٥٢ .

أنه كان يشغل منصب مدير الإدارة العامة للتوثيق بوزارة الداخلية وان عمله يقتصر على متابعة مركز الحاسبات الآلية بمقر وزارة الداخلية وبمواجهته بما قرره المدعو / محمد نصر





لجنة جمع المعلومات والأدلة وتنصي الحقائق
المشكلة بالقرار الجمهوري رقم ٢٠١٢/١٠ المعدل
الأمانة العامة

بمشاهدته لقناصة أعلى المبنى إدارته نفي علمه بوجود أفراد أمن أو قناصة أعلى الإدارة آنفة البيان يوم ٢٨ أو ٢٩/١/٢٠١١ مضافاً إلى أن المبنى المذكور يمكن الوصول إلى سطحه من خلال عدة مباني مجاورة منها مبنى شرطة الاتصالات ويعرض الفيديو المعنون (قناصة أعلى وزارة الداخلية) على المذكور قرر أن المبنى الذي ظهر هو مبنى تابع لمكتب وزير الداخلية شخصياً وأن به ثلاثة أدوار تتبع جهاز أمن الدولة فرع القاهرة بعدم استطاعته تحديد أشخاص المتواجدين أعلى سطح المبنى.

— قرر اللواء شرطة بالمعاش / ماهر حافظ محمد عز الدين حافظ السن ٦٠ سنة ويحمل كارنيه شرطة ١١٠٠١٥٠٧٠ / م ورقم البطاقة ٧٢/١٥٣ ومقيم في فيلا ٧ جمعية الشرارة شارع الشهيد جاد الحق — التزهة الجديدة مساكن شيراتون ويحمل هاتف رقم ٠١١١٩٩٩٤٤٤٤ والمتزل ٢٢٦٧٢٤٢٤.

أنه كان يشغل منصب مدير الإدارة العامة لإتصالات الشرطة إبان أحداث ثورة الخامس والعشرين من يناير ٢٠١١ نافياً علمه بوجود ثمة أفراد أو قوات أعلى سطح الإدارة رئاسته مقررأ أن وزارة الداخلية تنظم دورات تدريبية لأعمال القنص يحصل عليها الضباط العاملين بعدد من القطاعات منها قطاع الأمن المركزي وبسؤاله عن طبيعة شبكة أجهزة التتار العاملة في قطاع الاتصالات بوزارة الداخلية قرر أن هذه الأجهزة تمثل نظام اتصالات للتواصل بينها في نطاق واسع، واطاف أن هذه الأجهزة كانت مسلمة إلى عدد من مساعدي الوزير فضلاً عن وجود أجهزة بمكتب وزير الداخلية الأسبق وأطقم الحراسة الخاصة به.

— قرر هشام العيسوي مدير أمن فندق سميراميس انتركونتنتال بوجوده بمقر الفندق بدء من يوم ٢٥ يناير ٢٠١١ حتى يوم ٤ فبراير ٢٠١١ نظراً لوجود مبنى الفندق بالقرب من ميدان التحرير محل أحداث ثورة الخامس والعشرين من يناير ٢٠١١، وأنه مساء يوم الجمعة الموافق ٢٨ يناير ٢٠١١ شاهد ثلاث سيارات "فان" تابعة للسفارة الأمريكية يقودها عدد من الأشخاص بصورة غريبة وأنه شاهد مساء ذلك اليوم أحد القناصة أعلى

بمؤازرته



لجنة جمع المعلومات والأدلة وتقصي الحقائق
المشكلة بالقرار الجمهوري رقم ٢٠١٢/١٠ المعدل
الأمانة العامة

سطح السفارة الأمريكية وظل موجوداً أعلى سطح السفارة لمدة قاربت من الأسبوعين بدءاً من ٢٨/١/٢٠١١، ولم يشهد إطلاق أي ذخيرة من سلاحه معللاً معرفته بأن ذلك الشخص من القنصاة نظراً لعمله في الشرطة مدة طويلة، فضلاً عن حمل المذكور السلاح بمواصفات تشابه سلاح القنص وينبعث منه ضوء ليزر أخضر اللون، ونفي علمه بما إذا كان ذلك الشخص من قوات الشرطة المصرية من عدمه مرجحاً أن يكون ذلك الشخص تابعاً للسفارة الأمريكية نظراً لعدم تصور السماح لأحد أفراد الشرطة بحمل سلاح داخل مقر السفارة.

وأضاف سالف الذكر مقررراً أنه وبعد أحداث يوم الجمعة الغضب ٢٨/١/٢٠١١ حضر إليه مجموعة من ضباط المخابرات الحربية منهم الرائد / أحمد إبراهيم الضابط بالمخابرات الحربية وطلب منه إدخال بعض المعدات في حقائب مغلقة بغرض تركيب كاميرا أعلى سطح الفندق وبالفعل تم إدخال هذه الحقائب دون تفتيش وتم تركيب كاميرا مراقبة من قبل أجهزة المخابرات الحربية أعلى سطح مبنى الفندق من الناحية المطلة على ميدان التحرير.

وأضاف المذكور أنه وفي اثناء ثورة الخامس والعشرين من يناير ٢٠١١ وتحديداً في الفترة التالية على يوم ٢٨/١/٢٠١١ حضر إلى الفندق مجموعة من الضباط التابعين لجهات أمنية مختلفة حيث كانوا يقومون باستخدام غرف الفندق المطلة على ميدان التحرير وذلك على مدار الأربعة والعشرين ساعة، مقرررين لإدارة الفندق أن الغرض من استخدام هذه الغرف هو مراقبة الأحداث بميدان التحرير، نافية علمه عما إذا كان أي من هؤلاء الضباط كان في حوزته أسلحة قنص من عدمه مضيفاً أنهم كانوا يصعدوا إلى هذه الغرف وفي حوزتهم أسلحتهم الشخصية "مسدس".

وأضاف سالف الذكر أنه يتذكر بعض بيانات هؤلاء الضباط وهم:

١. الرائد / محمد عادل الإدارة العامة لشرطة السياحة.

٢. الرائد / تامر الجبار الإدارة العامة لشرطة السياحة.



لجنة جمع المعلومات والأدلة وتنقيح الحقائق
المشكلة بالقرار الجمهوري رقم ٢٠١٢/١٠ المعدل
الأمانة العامة

٣. المقدم / شريف الإدارة العامة لشرطة السياحة.

٤. اللواء / جمال مبارك الإدارة العامة لشرطة السياحة.

٥. المقدم / خالد المليجي رئيس مباحث الفنادق.

٦. الرائد / أيمن شلبي رئيس مباحث الفنادق.

٧. الرائد / أحمد إبراهيم من المخابرات الحربية.

٨. المقدم / حازم من المخابرات الحربية.

— قرر محمد نصر الدين محمد — سائق ومقيم ٤ش. فهمي باب اللوق أمام وزارة الداخلية :
أنه مساء ٢٨ يناير ٢٠١١ حوالي الساعة الثانية عشر مساء توجه إلى العين محل سكنه
والتي تقع أعلى العقار رقم ٤ش. فهمي باب اللوق المواجه للباب الرئيسي لوزارة الداخلية
وبتواجده على سطح ذلك العقار شاهد خمسة من الأفراد التابعين لوزارة الداخلية يعتلون
سطح مبنى وزارة الداخلية المواجه للعقار سكنه وعندما شاهدوه حذروه ومن كان بصحبته
من التواجد على سطح العقار واطلقوا قبله عدد من طلقات الخرطوش لإجباره على
الدخول إلى الحجرة سكنه وفي حوالي الساعة الواحدة فجر يوم ٢٩/١/٢٠١١ عاد وخرج
من الحجرة خاصته فشاهد اثنين من المجموعة المعتلية لسطح مبنى وزارة الداخلية المواجهة
لمسكنه ببنادق قنص ومصوبين تجاه المتظاهرين المتواجدين بتقاطع شارع قصر العيني وشارع
الشيخ ربحان.

وبسؤاله عن كيفية التعرف على نوعية السلاح الموجود حوزة سالف الذكر وأنه سلاح
قنص قرر أن مواصفات السلاح الذي شاهده وكيفية استخدامه من قبل سالف الذكر،
استدل من خلاله على نوعية ذلك السلاح وأنه سلاح قنص حال كونه بندقية ذات ماسورة
طويلة ورفيعة وإمساك الشخصين المتواجدين على سطح مبنى وزارة الداخلية وقرب رأسهما
من ماسورة الإطلاق أكد أن السلاح هو سلاح قنص وبسؤاله عما إذا كان المذكوران قد
أطلقا نمة أعيرة نارية من السلاح المذكور صوب المتظاهرين قرر بالإيجاب مضيفاً إن سالف

محمد نصر الدين محمد



لجنة جمع المعلومات والأدلة وتقصي الحقائق

المشكلة بالقرار الجمهوري رقم ٢٠١٢/١٠ المعدل

الأمانة العامة

الذكر قد أطلقا حوالي ثلاثة أعيرة من سلاحهم المذكور وذلك خلال فترة مشاهدته لهما. وبسؤاله عن وضع المتظاهرين حال إطلاق النار عليهم من سألني الذكر قرر أن المتظاهرين كانوا متواجدين بشارع قصر العيني مع تقاطع الشيخ ربحان وأنه لم يكن هناك في ذلك الوقت ثمة تعدي من المتظاهرين على أي من مباني وزارة الداخلية.

وبالانتقال لمعينة العقار محل سكن سالف الذكر تبين انه العقار رقم ٤ شارع فهمي أمام البوابة الرئيسية لوزارة الداخلية وبالصعود أعلى سطح العقار حيث الغرف محل إقامته تبين أنها غرف تقع أعلى سطح العقار المكون من سبعة أدوار وبالتواجد حيث المكان الذي شاهد منه المذكور أن الواقعة محل المشاهدة تبين أنه يطل على البوابة الرئيسية لوزارة الداخلية بشارع الشيخ ربحان وأن المسافة بين مكان تواجدهما ومكان تواجد القناصة أعلى مبنى وزارة الداخلية حوالي عشرة أمتار وأن زاوية رؤية الشاهد من مكان وجوده تسمح برؤية من هم أعلى مبنى وزارة الداخلية المواجه للمبنى محل سكنه وأن المسافة بين المبنى الأخير وتقاطع شارع الشيخ ربحان مع تقاطع قصر العيني حوالي خمسين متراً وأن مكان وجود القناصة حسب رواية الشاهد يمكن من خلاله مشاهدة المتظاهرين بشارع قصر العيني.

— قررت فاطمة محمد علي الكاشف بطاقة رقم قومي ٥٧٨٢٧١٤٤٧ السن ٥٥ سنة العنوان ٣٥ ش. الشيخ ربحان بجوار وزارة الداخلية / عابدين. الهاتف ٠١٠٠١١٢١١٠٢ ربة منزل، انه حوالي الساعة الثامنة مساء يوم السبت الموافق ٢٩/١/٢٠١١ وحال وجودها بمرتلها الكائن بجوار وزارة الداخلية قام أحد القناصة بإطلاق عيار ناري عليها مما أدى إلى حدوث إصابتها المينة بالتقرير الطبي المرفق بالأوراق وأضافت أنها تبينت كنة السلاح المستخدم في إصابتها وأنه سلاح قنص من خلال ما استبان لها من أن السلاح المذكور كان يطلق وميض أحمر اللون.

— قررت ايناس محمد عبد العليم وتحمل رقم قومي ٢٥٨٠٠٩٢٠٠١٠١٥٠١ ومقيمة في ١١ ش. المحلاوي - الدقي - الجيزة وتعمل صحفية وتحمل هاتف رقم



لجنة جمع المعلومات والأدلة وتفصي الحقائق
المشكلة بالقرار الجمهوري رقم ٢٠١٢/١٠ المعدل
الأمانة العامة

٠١٢٢٣٥٥٣١٨٠

أما بتاريخ ٢٩/١/٢٠١١ وحال تواجد زوجها بدار النشر خاصته الكائنة بميدان لاظوغلي وحال قيامه بالتقاط بعض اللقطات لأحداث ميدان لاظوغلي آنذاك قام احد ضباط الأمن المركزي بإطلاق عيار ناري عليه حال تواجده بشرفة مكتبه مما نتج عنه وفاته.

وأضافت أنه وحال تفريغ جهاز التصوير الخاص بزوجها تبين ظهور صورة الضابط الذي قام بقتل زوجها وقدمت للجنة الصورة التي تم استخراجها للضابط المذكور قبل إطلاق النار على زوجها والتي يظهر فيها سالف الذكر واقفاً في ميدان لاظوغلي ممسكاً بسلاح ناري.

— قرر جابر عبد النبي لبيب أحمد ويحمل رقم قومي ١٠٠٩٧١٠١٠٠٢٦٠٨٣٠٢٨٣ السن ٢٩ سنة والمهنة مدير صيانة بمحل محمول الجندي — بلاظوغلي ويحمل هاتف رقم ٠١٢٢١٣١٥١٨٥ ومقيم في ٧ درب الزيتون — عابدين — القاهرة — بمضمون ما قررت به سابقته.

— قرر سالم يوسف حسن سعدي مرعي ويحمل بطاقة رقم قومي ٢٨٤١١١٧٢٣٠١١٧٢ السن ٢٧ سنة ومقيم فس ش عكاشة هريدي مرسى الصرف — زين — بولاق الدكرور — الجيزة بمضمون ما قرر به سابقه.

— قرر اشرف عبد الحميد أحمد حلمي بدوي ويحمل بطاقة الرقم القومي ٢٦٦٠٩١١٠١٠٠١٣٥ ومقيم في ٣٥ ش. القيودات ش. محمد فريد عابدين السن ٤٦ سنة ويحمل هاتف رقم ٠١٠٠١٥٥٨٠٦٤ ويعمل صاحب محل اشرف لقطع غيار المرسيدي عمارة ١٨ شارع مجلس الشعب. بمضمون ما قرر به سابقه.

— قرر محمد حلمي حسن بكر ويحمل رقم قومي ٢٧٢٠١٣٠٠١٠٠٤٧١ السن ٤٠ سنة ويعمل صاحب الشركة العالمية للاستيراد ومقيم في ٣٠١ ش. الهرم — الجيزة وهاتفه رقم ٠١١٤٨٣٠٠٣٥٥. بمضمون ما قرر به سابقه.

لجنة



لجنة جمع المعلومات والأدلة وتقصي الحقائق

المشكلة بالقرار الجمهوري رقم ٢٠١٢/١٠ المعدل

الأمانة العامة

وإذ أرسلت اللجنة صورة الضابط المذكور إلى اتحاد الإذاعة والتليفزيون حيث تم إجراء معالجة لها على نحو أمكن معه تكبيرها وظهور ملامح الضابط سالف الذكر، وأرسلت الصورة إلى وزارة الداخلية للإرشاد عن بياناته، ولم تتلق رداً.

— قرر كود (١) أحداث ٢٥ يناير — أنه حال مشاركته في مظاهرات جمعة الغضب يوم ٢٨/١/٢٠١١ وأثناء تواجده بشارع قصر العيني تلاحظ له وجود بعض الأفراد أعلى مؤسسة روزاليوسف والعقارات المجاورة لها كذا أعلى محطة مترو وقود مصر للبتروول يرتدون زياً أسوداً ويصوبون أسلحتهم تجاه المتظاهرين وفي تلك الأثناء تم إطلاق النار على أحد الأطفال المتواجدين بالقرب منه وحال محاولته انقاذه وابعاده عن مرمى نيران هؤلاء الأفراد، أطلق عليه عيار ناري من أحد القناصة مما تسبب في أحداث إصابة والتي نتج عنها هتك في فتحة الشرج والأمعاء، وإذ أنه بإعادة سؤال المذكور بناء على طلبه قرر أنه حال وجوده بشارع قصر العيني قبل إصابته شاهد حاجز أمني في نهاية شارع قصر العيني وأنه تلاحظ له في تلك الأثناء خروج سيارة فان بيضاء من خلف الحاجز الأمني المشكل من قوات الأمن المركزي مما يؤكد لديه أن قائدها من جهة أمنية أو تابع لجهاز الشرطة، وأضاف سالف الذكر مقررًا أنه قد شاهد قائد تلك السيارة حيث كان يرتدي جاكيت أخضر داكن إلا أنه لم يتبين له ملامحه وأضاف أن المذكور عقب تحطيه للحاجز الأمني أنطلق بالسيارة بسرعة كبيرة متعمداً دهس المتظاهرين.

— قرر كود (رقم ٩ أحداث يناير) قرر أنه في غضون أحداث ثورة الخامس والعشرين من يناير كان موجود بالقاهرة لحصوله على فرقة بمقر وزارة الداخلية وأنه في يوم السبت الموافق ٢٩/١/٢٠١١ حوالي الساعة التاسعة صباحاً توجه إلى مقر وزارة الداخلية لاستكمال الفرقة المذكورة إلا أنه فوجئ في حوالي الساعة التاسعة والرابع صباحاً بصدور أمر بإخلاء وزارة الداخلية حيث توجه مسرعاً إلى السيارة خاصته وأثناء ذلك شاهد مجموعة من المتظاهرين يقفون على بعد حوالي ٦٠ متر من وزارة الداخلية كما شاهد عدد من الضباط

محمد العبد



لجنة جمع المعلومات والأدلة وتفصي الحقائق
المشكلة بالقرار الجمهوري رقم ٢٠١٢/١٠ المعدل
الأمانة العامة

فوق اسطح مبان وزارة الداخلية وتناهى إلى سماعه صوت إطلاق أعيرة نارية وسقوط عدد من المتظاهرين وأضاف أنه وفي تلك الأثناء شاهد عدد من ضباط وزارة الداخلية ممن يرتدون زي الأمن المركزي وآخرين يرتدون زي أخضر اللون يعتلون الأبراج المحيطة بوزارة الداخلية ويأمرون العساكر الموجودين بتلك الأبراج بالترول حيث كان الضباط سالفى الذكر متسلحين بأسلحتهم المعتادة.

— وبسؤال علي زين العابدين محمد — قرر أنه مسئول أجهزة الكمبيوتر بإدارة الأمن باتحاد الإذاعة والتلفزيون والتي يحتوى على أجهزة مراقبة تقوم بتسجيل كافة الأحداث التي تتم داخل وخارج المسافات بعيدة حيث يوجد ما يزيد عن أربعين كاميرا مراقبة مثبتة بأمكان مختلفة بمبنى الاتحاد وأن هذه الكاميرات تقوم بالتسجيل على مدار اليوم بحيث يتم مسح ما عليها تلقائياً بصورة دورية وأما الأحداث الهامة يتم نسخها والاحتفاظ بها على جهاز الحاسب الآلي الخاص بالإدارة، واستطرد مقررأ أنه بشأن أحداث ثورة يناير بدءاً من يوم ٢٥ يناير مروراً بجمعة الغضب الموافق ٢٨ / يناير ٢٠١١ وكذا ما تلاها من أحداث مسجلة على أجهزة الحاسب الآلي بعد أن تم أخذها من أجهزة التسجيل اليومية (D.V.R)، وأضاف أن أجهزة الحاسب الآلي بإدارة الأمن و المشرف على إدارة الأمن أحمد طابع الذي أصدر إليه تعليمات بمحو هذه التسجيلات ونقلها على هارد مستقل سلم للأخير، حيث علم فيما بعد أنه تم تسليمه إلى عبد اللطيف المناوي رئيس قطاع الأخبار الأسبق وكذا سلمت نسخة إلى نبيل الطبلاوي مدير إدارة بأمن اتحاد الإذاعة والتلفزيون الأسبق وكذا نسخة ثالثة إلى السيد / محمد صفوت الضابط بمهئة الدفاع الوطني، واستطرد انه حال طلب جهات التحقيق تلك التسجيلات تم إفادتها بأنها قد تم محوها وغير موجودة، وكان قد استطاع أن يحصل على نسخة من تلك التسجيلات والاحتفاظ بها لديه حتى يتسنى له تقديمها إلى جهات التحقيق فيما بعد وقدم نسخة من التسجيلات إلى اللجنة.

— وبسؤال عاطف محمد السيد محمد حجاب مقيم في ٨ ش. السلام خلف التعاون — المطرية

لرعي



لجنة جمع المعلومات والأدلة وتقصي الحقائق
المشكلة بالقرار الجمهوري رقم ٢٠١٢/١٠ المعدل
الأمانة العامة

— القاهرة ويعمل كهربائي سيارات قرر أنه في يوم ٢٨ يناير تجمع هو وآخرين في ميدان المطرية مشاركين في المظاهرات التي اندلعت في ذلك اليوم إلا أنه فوجئ بقيام قوات الأمن المركزي تتعدى على المتظاهرين بالقنابل المسيلة للدموع وإطلاق النار مضيئاً أن كلاً من غريب عبد العاطي السيد وحسين جمعة قتلا بجواره نتيجة إطلاق النار الحي عليهم فضلاً عن حدوث إصاباته بطلق ناري في الظهر، واستطرد سالف الذكر مقررًا أنه حال تلقيه العلاج شاهد إثنين من أفراد الأمن المركزي مصابين بطلق ناري، وحال سؤاله لهما عن سبب إصابتهما قررا له أنهما قد أصيبا نتيجة إطلاق النار عليهما من زملائهم لرفضهما إطلاق النار على المتظاهرين، وأضاف أن أحد الشهداء يدعى أحمد عبد الرحيم كان قد شارك بالمظاهرات يوم ٢٨ يناير ٢٠١١ بميدان المطرية أصيب بطلق ناري من بندقية قنص تم إطلاقها عليه من أحد ضباط الأمن المركزي، وأضاف أنه قد شاهد المدعو / ميمي العمدة عضو مجلس الشعب السابق يقوم باحضار سيارات لنقل بعض البلطجية بالتعدي على المتظاهرين في ميدان المطرية.

- وبسؤال محمد جمعة حسين احمد ٤٩ ش. أمين الفرماوي — المطرية — القاهرة. قرر أنه شقيق الشهيد حسين جمعة حسين وقرر بمضمون ما قرره سابقه.
- وبسؤال أحمد رمضان نظير ومقيم في ٩ ش. حافظ أحمد عزبة العقاد — المطرية القاهرة ويعمل أمين مخزن بالهيئة العامة للسلع التموينية. قرر بمضمون ما قرره به سابقه.
- وبسؤال خالد عمر سيد احمد عبد الرحمن. مقيم في ٦ حارة كريم — ش. المسله. المطرية. القاهرة ويعمل صاحب شركة عقارات البنيان بشارع ترعة الجبل — الزيتون. قرر بأتمامه لكل من هشام توفيق الضابط بمباحث أمن الدولة بالمرج والمقدم وائل طاحون رئيس مباحث قسم شرطة المطرية — وضابط يدعى قدرى من قوة الأمن المركزي بالتعدي على المتظاهرين في ميدان المطرية حيث قام الثاني بضرب العديد من المتظاهرين اثناء تواجدهم بالميدان فضلاً عن قيام سالف الذكر بإصدار الأوامر بإطلاق قنابل الغاز في اتجاه المتظاهرين والتعدي عليهم

محمد حسن



لجنة جمع المعلومات والأدلة وتنقيح الحقائق
المشكلة بالقرار الجمهوري رقم ٢٠١٢/١٠ المعدل
الأمانة العامة

بالضرب.

— وبسؤال كمال تمام إبراهيم — والد الشهيد يامن كمال تمام ٠١٠٠٢٥٧٨٦٨٠ من محافظة الفيوم. قرر أن نجله ياسر كمال شارك في مظاهرات ٢٨ يناير ٢٠١١ بمدينة الفيوم بشارع التحرير وأنه توفي نتيجة طلق ناري عيار ٩ملي مما ترتب عليه وفاته حيث أنه قام بإبلاغ النيابة العامة بالفيوم وحرر عن ذلك القضية رقم ٧٨٧٩ لسنة ٢٠١١ جنابات قسم الفيوم إلا أنه لم يتم التصرف في هذه القضية حتى شهر أكتوبر الماضي.

— العقيد / سليم عمر محرم أبو العز بشرطة نجدة الإسماعيلية ومقيم في استراحة الشرطة بالإسماعيلية — بندر ديرب نجم شارع الملك فيصل. قرر أنه كان يعمل رئيس فرع مكتب شرق الشرقية إبان ثورة الخامس والعشرين من يناير ٢٠١١ وأنه يوم ٢٨ يناير ٢٠١١ تم تزويد القوات التابعة للأمن المركزي بأسلحة خرطوش وآلي وقنابل غاز وأنه عقب صلاة الجمعة، تم إخطار اللواء عبد الرزوف الصيرفي مفتش الأمن بمديرية أمن الشرقية بوجود أعداد كبيرة من المتظاهرين فكانت التعليمات من الأخير بمنع وصولهم إلى أي من مراكز الشرطة حيث كانت تعليماته إلى الضباط أنه يتعين (محو المتظاهرين) وهو ما كان يعنى استخدام القوة والعنف لمنع المتظاهرين من الوصول إلى الأماكن الشرطة، وأضاف أن اللواء الصيرفي قرر أن هذه تعليمات مصلحة الأمن العام التي وردت إلى المديرية في ذلك اليوم.

— وبسؤال أحمد صابر أحمد يوسف المقيم بشارع الدقهلية بور سعيد قرر أنه قد شارك مع أعداد كبيرة من أهالي بور سعيد في مظاهرات ٢٨ يناير ٢٠١١ بميدان بور سعيد بناء على الدعوة التي تداولها الشباب من خلال المعلومات بالتظاهر في ذلك اليوم وأضاف أن في ذلك اليوم فوجئ بأعداد غفيرة من البلطجية يتزعمهم أعضاء الحزب الوطني يتعدون على المتظاهرين مما نتج عنه إصابة العديد من المتظاهرين في ذلك اليوم ومن بين هؤلاء الذين أحضروا البلطجية للتعدي على المتظاهرين طلعت عبد الحميد، إبراهيم الجباس، حسن رزق الله، محمد عادل شحاتة، العربي أبو سيف، حمادة مبروك، سامي الرشيدى عضو مجلس

لجنة جمع المعلومات والأدلة وتنقيح الحقائق



لجنة جمع المعلومات والأدلة وتنصي الحقائق
المشكلة بالقرار الجمهوري رقم ٢٠١٢/١٠ المعدل
الأمانة العامة

الشورى السابق، طارق عمار، إبراهيم طاحون، وقدم كشفاً بالإصابات الناتجة عن هذه الأحداث.

— وبسؤال محمود سامي جالو فني تحاليل طبية مقيم في ٤٨ شارع شباب الحريسة — المناخ. شهد بمضمون ما شهد به سابقه.

— وبسؤال تامر مبروك سليمان مدون سياسي مقيم ١ حي الزهور بور سعيد. شهد بمضمون ما شهد به سابقه.

— وبسؤال اسامة أحمد السيد جوهر مقيم ٧ مساكن الهيئة أرض العرب — بور سعيد، قرر أنه تم احتجازه عقب مشاركته في مظاهرات ٢٨ يناير ٢٠١١ وذلك من قبل رئيس قسم مباحث قسم المناخ بمدينة بور سعيد والذي تعدى عليه بالضرب حال احتجازه داخل القسم وذلك بحضور ضابط أمن الدولة .

— بسؤال حازم محمد فاروق عبد الخالق طبيب أسنان بمستشفى الساحل التعليمي ونقيب الأطباء قرر أنه اشترك في ثورة الخامس والعشرين من يناير ٢٠١١ منذ اليوم الأول وأن قوات الأمن تمكنت من فض الميدان نتيجة الاستخدام الكثيف لقنابل الغاز، وفي يوم ٢٨/١/٢٠١١ خرج على رأس مسيرة من مسجد الخازندار بشبرا متوجهاً إلى ميدان التحرير إلا أن قوات الأمن تصدت إلى هذه المسيرة من خلال إطلاق مكثف لقنابل الغاز ولكن تمكن المتظاهرون من الوصول إلى ميدان التحرير عقب اشتباكات مع قوات الشرطة استخدمت فيها الأخيرة الأسلحة الخراطوش وقنابل الغاز، وأضاف أنه في حوالي الساعة الرابعة عصراً بدأت قوات الشرطة في استخدام الرصاص وقنابل الدخان والغاز ذو الرائحة النفاذة فألقى بعض المتظاهرين أنفسهم في المياه هرباً من كثافة الغازات المطلقه عليهم. واستطرد مقررأ أنه في يوم ٢٩ يناير ٢٠١١ حال تواجهه بجوار الجامعة الأمريكية فوجئ المتظاهرون بوابل من الرصاص الحي والخراطوش يطلق عليهم من مجموعة من أفراد الأمن المركزي وآخرين بالنزي المدني مما ترتب عليه إصابة العديد من المتظاهرين واستمر ذلك على

لجنة جمع المعلومات والأدلة وتنصي الحقائق



لجنة جمع المعلومات والأدلة وتنصي الحقائق
المشكلة بالقرار الجمهوري رقم ٢٠١٢/١٠ المعدل
الأمانة العامة

فترات منقطعة حتى يوم ٢٠١١/٢/١.

— وبسؤال محمد سلامة محمد علي ومقيم في ش. بدوي عبد المنعم / امبابة ويعمل رئيس قسم الرماية بنادي الصيد. قرر أنه قد شاهد إحدى سيارات الحرس الجمهوري تشتعل وبداخلها عدد من العساكر فتدخل لانقاذ احدهم والذي تم نقله لتلقي العلاج بالمستشفى حيث كان في حوزته عصا كهربائية قام بتسليمها للجنة.

— وبسؤال محمد محمود عبد الواسع عبد الصمد ومقيم في ٤٧ ش. اسماعيل شحاتة متفرع من شارع ترعة زيرين بولاق الدكرور ويعمل عضو مجلس إدارة الشركة المتحدة لخدمات الإتصال. قررأنه في يوم ٢٠١١/١/٢٨ شارك في مسيرة متجهة إلى ميدان التحرير حيث تلاحظ له قيام سيارات وزارة الداخلية الخاصة بفض الشعب تقوم بدهس المواطنين فضلاً عن قيام قوات الأمن بإطلاق النار الحي عليهم مما أدى إلى إصابة بعض المتظاهرين من بينهم شخص كان متواجداً بالقرب منهم أصيب بطلق ناري في ساقه، واستطرد مقررأ أنه حال تواجده بالميدان في مساء ذلك اليوم شاهد أحد الأشخاص ملقى بجوار محل هارديز حيث تناهي إلى سماعه صوت إطلاق نار في موجهته وباستطلاع الأمر تبين أن مصدر إطلاق الرصاص إحدى الشركات المطلة على شارع باب اللوق حيث شاهد مجموعة من الأشخاص رجح لديه أنهم من ضباط الأمن.

— وبسؤال أحمد عصام الدين عبد الله ومقيم في ١١٢ ش. سليم الأول حلمية الزيتون شهد بمضمون ما شهد به سابقه، وأضاف أنه شاهد شخص يدعى توفيق مصاب بطلق ناري في يده فضلاً عن مشاهدته للقناصة وهم يطلقون النار في اتجاه المتظاهرين.

• سؤال السيد محمد عبده أحمد الغضبان ويعمل رجل أعمال ويحمل بطاقة رقم قومي ٢٧٢١١١٧١٣٠٠٠٥٦ ومقيم في ٦١ حي الكويت العرب — بور سعيد وهاتف محمودل رقم ٠١٠٩٩٩٧٩٩٧٧ ، ٠١٠٠٩١٠٥٩٣٩ ، منزل ٠٦٦٣٣٣٥٥٧٥ ، عمل ٢٦٧٠٩٠٧٣. قرر أنه تواجداً بمنطقة وسط البلد عقب صلاة الجمعة يوم ٢٠١١/١/٢٨،

محمد عبده



لجنة جمع المعلومات والأدلة وتفصي الحقائق
المشكلة بالقرار الجمهوري رقم ٢٠١٢/١٠ المعدل
الأمانة العامة

مشاركاً في المظاهرات التي اندلعت في ذلك اليوم مضيفاً أنه قد شاهد قيام قوات الأمن بإطلاق القنابل المسيلة للدموع بكثافة تجاه المتظاهرين مما أدى إلى إصابة العديد منهم واستطرد سالف الذكر مقررأً أنه ظهر ذلك اليوم قامت إحدى السيارات المصفحة التابعة لوزارة الداخلية بإطلاق أعيرة خرطوش في اتجاه المتظاهرين وأنه قد أصيب بأحد تلك الأعيرة في ساقه مقررأً أنه قد تم التقاط ذلك المشهد من خلال كاميرا كان يحملها آنذاك وقدم هذا الفيديو إلى اللجنة. واستطرد سالف الذكر أنه ومع تطور أحداث ذلك اليوم بدأت قوات الشرطة بإطلاق كثيف لأعيرة الخرطوش مما نتج عنه إصابته بطلق خرطوش في عينه فضلاً عن قيام بعض القناصة المتواجدين أعلى المباني الكائنة بشارع محمد محمود بإطلاق الأعيرة النارية تجاه المتظاهرين مما أدى إلى قتل وإصابة عدد منهم.

وإذ قدم المذكور اسطوانتين مدجتين للجنة تبين أن الأولى تحتوي على عدد واحد وعشرون فيديو تضمنت أحداث ٢٨ يناير ٢٠١١ أحد هذه الفيديوهات (السيد الغضبان وإطلاق النار عليه) بمشاهدته تبين أنه يظهر مشهد لأحد شوارع منطقة وسط المدينة (شارع ٢٦ يوليو) تظهر فيه السيارة المصفحة خضراء اللون خاصة بمكافحة الشغب غير واضح بالفيديو اللوحات المعدنية الخاصة بها تظهر أعلاها أحد أفراد الأمن وهو يصوب سلاحاً في اتجاه المتظاهرين وسمع بالفيديو صوت إطلاق عيار وفي ذات اللحظة سقوط الشخص القائم بالتصوير عقب إصابته الناتجة عن تلك الطلقة. كما قدم الاسطوانة الثانية تبين أنها تحتوي على تسعة عشر فيديو تظهر أحداث يوم ٢٨ يناير ٢٠١١ وعدد من الصور الخاصة بمظاهرات ذلك اليوم.

— قرر مدير الطوارئ بمستشفى المنيرة العام (كود رقم ٤ أحداث ٢٥ يناير) أنه حال تواجده في مستشفى المنيرة العام يوم ٢٥/١/٢٠١١ تلاحظ له وجود عدد كبير من الضباط وأمناء الشرطة منهم مأمور قسم شرطة السيدة زينب وضباط مباحث القسم وآخرين من ضباط قسم شرطة قصر النيل وبالإضافة إلى ضابط من جهاز أمن الدولة يدعى فهد، وأضاف أن

محمد ع. ع.



لجنة جمع المعلومات والأدلة وتقصي الحقائق
المشكلة بالقرار الجمهوري رقم ٢٠١٢/١٠ المعدل
الأمانة العامة

الضباط سألني الذكر كانوا يقومون بإلقاء القبض على المصابين الذين يتلقون العلاج داخل مستشفى المنيرة ويقومون باحتجازهم فور تلقيهم العلاج وحال خروجهم من المستشفى وأن ذلك الأمر استمر خلال ٢٥ يناير ٢٠١١، مما دفعه إلى تحرير كشف بأسماء المصابين الذين تلقوا العلاج بالمستشفى وأثبت قرين أسماء المصابين في تلك الكشف أنه تم تسليمهم إلى الشرطة حيث كان يقوم باستلامهم نقيب شرطة بقسم السيدة زينب يدعى أحمد كمال إلا أن الأخير رفض التوقيع على تلك الكشف التي تفيد إلقاء القبض على المصابين الذين تلقوا العلاج بمستشفى المنيرة.

واضاف أنه مساء يوم ٢٥/١/٢٠١١ حضر إلى المستشفى خمسة متظاهرين مصابين باشتباه ما بعد الارتجاج بكسور مختلفة وعلى الرغم من أن حالتهم الصحية كانت تسمح بخروجهم إلا أنه خشية الإيذاء والقضاء القبض عليهم قرر ابقاءهم بالمستشفى لتلقي العلاج إلا أنه فوجئ باحتجاز المذكورين من قبل عدد من ضباط وأفراد الشرطة المتواجدين بالمستشفى واحتجزوهم بقسم الحروق حيث تم تكييلهم بالقيود الحديدية في الأسرة الخاصة بهم وذلك حتى مساء يوم ٢٧/١/٢٠١١ حيث تم إخلاء سبيلهم بعد ذلك، وقدم المذكور صورة ضوئية من أوراق علاج الخمس محتجزين سألني الذكر ثابت بها توقيع يقرأ ملازم أول محمد أحمد أحمد قسم السيدة زينب وبعبارة تم رفع الحراسة وغير مطلوبين، كما قدم الحاضر بيان صادر من مستشفى المنيرة العام عن حالات مصابي المظاهرات بميدان التحرير يوم ٢٥/١/٢٠١١ ثابت من الإطلاع عليه أن عدد المصابين في ذلك اليوم الذين تم علاجهم بالمستشفى هم تسعة وستون حالة ثابت قرين أسماء بعضهم أسفل بيان التوصية الطبية خروج باستلام الشرطة، وهو ما قرر الطبيب المذكور أنها عبارة اتفق على كتابها قرين اسم من كان يتم إلقاء القبض عليه من قبل الشرطة عقب تلقيه العلاج.

قرر مصطفى أحمد عز الرجال الطالب بكلية الشريعة والقانون والمقيم ٣ شارع الرحمة / إمبابة أنه بتاريخ ٢٥/١/٢٠١١ وأثناء محاولة اختبائه تفادياً لقنابل الغاز المسيلة

سعيد محمد



لجنة جمع المعلومات والأدلة وتقصي الحقائق
المشكلة بالقرار الجمهوري رقم ٢٠١٢/١٠ المعدل
الأمانة العامة

للدروع التي كان يتم إطلاقها بكثافة مساء ذلك اليوم شاهد اللواء / إسماعيل الشاعر مدير أمن القاهرة الأسبق والذي كان موجوداً بشارع طلعت حرب وأمر الضباط معاونين له يماسكه وقام بسبه هو وأهله بعبارات بذيئة، وأمر الضباط معاونين له بالتعدي عليه بالضرب بشدة مما أحدث به إصابات جسيمة في عموده الفقري وقام باحتجازه في أحد سيارات الترحيلات المتمركزة بميدان التحرير حيث أمر بإرساله وباقي المتظاهرين الذين تم احتجازهم معه إلى معسكر الأمن المركزي الكائن بالجبل الأخضر، وأضاف أنه فور وصوله إلى المعسكر آنف البيان قام ضباط المعسكر وأفراد الأمن الموجودين به بالاعتداء عليه هو وباقي المتظاهرين وتم احتجازهم في إحدى غرف المعسكر حيث تلاحظ له وجود عدد من المصابين بإصابات بالغة محتجزين بتلك الغرفة حيث قرروا له أنه تم إلقاء القبض عليهم من داخل المستشفى المنيرة العام، وأضاف أنه قد شاهد اثنين من المصابين بإصابات جسيمة يرجح أن بعضهم قد توفي، على سند من أن الضابط المشرف على احتجاز المتظاهرين أمر بإخراج ذلك المصاب خارج الغرفة حيث تمت تغطيته ببطانية بما أوحى إليه بوفاة المذكور.

— قرر طارق محمد كمال ربيع مقيم بمدينة الزهراء — جسر السويس فنان تشكيلي قرر أنه وفي حوالي الساعة ١٢ر٣٠ ظهر يوم ٢٥/١/٢٠١١ وحال تواجده بميدان التحرير تلاحظ قيام قوات الشرطة بإطلاق كثيف بالقنابل المسيلة للدروع وأثناء ذلك شاهد إصابة بعض المتظاهرين حيث تم نقلهم من خلال إحدى السيارات الملاكية إلى وجهة غير معلومة وأضاف مقررأ أنه وعقب ذلك الحادث شاهد شخصاً آخرأ من المتظاهرين مصاب بجوار بوابة الحزب الوطني الديمقراطي بطلق ناري أعقبه قيام عدد من أفراد الشرطة وجهازمباحث أمن الدولة يأتون من اتجاه فندق رمسيس هيلتون حيث تعدوا عليه بالضرب هو وشقيقه وفي ذلك الوقت تم نقلهم إلى سيارة اسعاف حيث تلاحظ له أن قائد السيارة يقوم بالاتصال بأحد الضباط عن طريق جهاز لاسلكي حيث طلب منه الضابط التوجه به إلى مستشفى المنيرة العام وأضاف سالف الذكر أنه فور وصوله إلى مستشفى المنيرة العام تم إلقاء القبض عليه

لواء



لجنة جمع المعلومات والأدلة وتقصي الحقائق
المشكلة بالقرار الجمهوري رقم ٢٠١٢/١٠ المعدل
الأمانة العامة

واحتجازه هو وآخرين بأحد أقسام المستشفى حيث كان يقوم بحراسته والإشراف على احتجازه ضابط يدعى محمود الجزار يعمل حسيما ظن بقسم شرطة عابدين حيث تم احتجازه لمدة ثلاثة أيام إلى أن تم إخلاء سبيله من المستشفى يوم ٢٧/١/٢٠١١.

— قرر (كود ١١ أحداث ٢٥ يناير)، أنه قد شاهد يوم ٢٨/١/٢٠١١ عدداً من البلطجية من المعروفين لديه يقومون بمعاونة عدد من ضباط الشرطة في التعدي على المتظاهرين أمام مبنى الإذاعة والتلفزيون وهم محمود ابن أم تيسير وسيد بزيادة وممدوح بزيادة وحسن الفار وهم من البلطجية المعروفين في دائرة قسم بولاق ابو العلا. ويعرض الفيديو المسلم للجنة من المدعو علي زين العابدين والمعنون (القسوة بالعصى) والذي يظهر فيه أحد الضباط بالنزي الميري حال قيامه وآخرين بالتعدي على أحد المتظاهرين بالضرب أمام مبنى الإذاعة والتلفزيون، قرر أن ذلك الضابط يدعى محمد سلامة وهو من قوة قسم شرطة بولاق أبو العلا وأضاف أن المشهد يظهر فيه أيضاً الضابط عمرو طلعت رئيس مباحث قسم بولاق أبو العلا هو وعدد من أمناء البحث الجنائي بالقسم حال تواجدهم بالقرب من الضابط محمد سلامة الذي يقوم بالتعدي على المتظاهر المذكور.

— وبسؤال رمضان حسن سلامة محمد ومقيم في ١ ش. سعيد أبوالهدى بولاق الدكور ويعمل صاحب مصنع جلود شباب الخريجين. قرر أنه في يوم ٢٥ يناير تلاحظ له قيام عدد من الأفراد بالنزي المدني يقومون بإطلاق النار الحي على المتظاهرين بميدان عبد المنعم رياض حيث كانوا متواجدين بالقرب من نقطة تأمين الحزب الوطني مما نتج عنه إصابة بعض المتظاهرين في أرجلهم، واستطرد مقررنا أنه وفي حوالي الساعة ١٣٠ صباح يوم ٢٦/١/٢٠١١ تم إطلاق النار الحي مرة أخرى على المتظاهرين فضلاً عن إطلاق قنابل

الغاز والرصاص المطاطي في محاولة لفض الميدان في ذلك اليوم. 



لجنة جمع المعلومات والأدلة وتقصي الحقائق
المشكلة بالقرار الجمهوري رقم ٢٠١٢/١٠ المعدل
الأمانة العامة

• وبسؤال دكتور صفوت حمودة حجازي رئيس الشركة العربية للقنوات الفضائية قرر أنه يوم ٢٥ يناير شارك في مسيرة كانت متجهة إلى ميدان التحرير إلا أن أحد ضباط وزارة الداخلية قام باستيقافه هو وآخرين واحتجزهم في إحدى سيارات الترحيلات حتى الساعة السابعة مساءً ثم قامت السيارة بالتحرك من مكان تمركز ميدان الجلاء وفي حوالي الساعة ٨:٣٠ مساءً توقفت السيارة وطلب منه أحد الضباط التزول حيث عاد إلى منزله وفي يوم ٢٧ يناير ٢٠١١ اتصل علمه من خلال الشيخ حافظ سلامة بتعدي الشرطة على المتظاهرين في مدينة السويس مما نتج عنه وفاة عدد من المتظاهرين فتوجه إلى مدينة السويس للمشاركة في تشييع جنازة شهداء مدينة السويس فتلاحظ له وجود مشاحنات من قوات الشرطة وأهالي المتوفين نظراً لامتناع بعض قيادات مديرية أمن السويس عن تسليم جثث الشهداء لذويهم وأعقب ذلك قيام قوات الشرطة بإطلاق الغازات المسيلة للدموع تجاه المتظاهرين واستطرد مقررًا أنه في ٢٨/١/٢٠١١ شارك في المسيرة التي خرجت من مسجد النور في اتجاه ميدان التحرير وأثناء ذلك قامت مجموعة من البلطجية بالتعدي على المشاركين في تلك المسيرة بالعصى والأسلحة البيضاء فحاول التحدث مع البعض منهم فقرر له أحدهم أن رئيس مباحث الموسكي يعلم المشاركين في تلك المسيرة وأغراضهم منها، وأضاف أنه وعقب توقف المسيرة مرة أخرى بوسط المدينة بميدان الجيش قامت قوات الأمن بإطلاق كميات كبيرة من القنابل المسيلة للدموع فضلاً عن إطلاق أعيرة خرطوش في اتجاه المتظاهرين مما نتج عنه إصابة العديد منهم وفي حوالي الساعة الثامنة مساءً تلاحظ له قيام بعض الأفراد بوزارة الداخلية يرتدون الزي الميري الأسود ويقفون أعلى مجمع التحرير وأعلى مبنى الجامعة الأمريكية يطلقون النار على المتظاهرين المتواجدين بشارع القصر العيني وشارع الشيخ ربحان فضلاً عن قيام السيارات المصفحة بإطلاق أعيرة الخرطوش وقنابل الغاز في اتجاه المتظاهرين، وأضاف أنه قد شاهد إطلاق أعيرة نارية ورصاص حي من وزارة الداخلية والمباني المحيطة بها فضلاً عن مشاهدته لضابط يطلق النار من مسدسه بالقرب من وزارة الداخلية في اتجاه المتظاهرين.

محمد عبد السلام



لجنة جمع المعلومات والأدلة وتقصي الحقائق
المشكلة بالقرار الجمهوري رقم ٢٠١٢/١٠ المعدل
الأمانة العامة

وأضاف أنه في يوم ٢٩/١/٢٠١١ شاهد حالات وفاة وأصابة العديد من المتظاهرين نتيجة إطلاق النار عليهم من مبنى وزارة الداخلية والمباني المحيطة بها فضلاً عن ظهور عدد من البلطجية في ميدان عبد المنعم رياض وشارع طلعت حرب وشارع صبري أبو علم وقيامهم بالتعدي على المتظاهرين إلا أن المتظاهرين تمكنوا من الإمساك ببعضهم وتسليمهم إلى القوات المسلحة.

● وبسؤال أحمد مصطفى إبراهيم محمد طيب مقيم في منشأة القناطر الخيرية يحمل كارنيه نقابة الأطباء ٢٢٤٥٤٩ مؤرخ ٢٠١٠/٦/٢ قرر أنه قد شارك ف مظاهرات ٢٥ يناير ٢٠١١ حيث توجه إلى ميدان التحرير مع مجموعة من أصدقائه وفي حوالي الساعة ١١ر٣٠ مساء قامت قوات الشرطة بإطلاق قنابل مسيلة للدموع في اتجاه المتظاهرين بالميدان مما نتج عنه إصابة البعض، وأضاف أنه يوم ٢٨ يناير ٢٠١١ توجه إلى ميدان الجيزة حيث شارك في المسيرة المتوجهة إلى ميدان التحرير وأثناء ذلك قامت قوات الشرطة بالتعدي على المتظاهرين بالضرب وإطلاق أعيرة الخرطوش مما نتج عنه إصابات بالعديد من المتظاهرين واستطرد سالف الذكر أنه حال وصول تلك المسيرات إلى ميدان التحرير قامت مجموعة من الأطباء بتجهيز مستشفى ميداني لعلاج المصابين وفي حوالي الساعة ٩ر٤٥ مساء قامت قوات من وزارة الداخلية بإطلاق النار في اتجاه المتظاهرين من خلف مجمع التحرير فضلاً عن قيام سيارات الشرطة بدهس المتواجدين بجوار المجمع، وأضاف أنه قد ورد في ذلك اليوم بالمستشفى الميداني ما يزيد عن ثماني عشر جثة بما آتار لإطلاق أعيرة نارية في الرأس والبطن والصدر كما تلاحظ له أن تلك الأعيرة تم إطلاقها من مكان مرتفع وذلك بالنظر إلى مكان فتحة دخول الطلقة وخروجها من جثة المتوفي.

● وبسؤال سامح محمد فتحي الشرييني طبيب أسنان مقيم في ٢٢ش. مصطفى هيفوت - حلوان قرر أنه شارك في مظاهرات ٢٨ يناير ٢٠١١ المتجهة من مسجد الفتح إلى شارع القصر العيني حيث قامت قوات الشرطة بإطلاق أعيرة الخرطوش والرصاص الحي في اتجاه

طرس محمد



لجنة جمع المعلومات والأدلة وتقصي الحقائق

المشكلة بالقرار الجمهوري رقم ٢٠١٢/١٠ المعدل

الأمانة العامة

المتظاهرين مما نتج عنه وفاة ما يقرب من السبعين شهيداً وأن أحد المتوفين أصيب بطلق في بطنه أدت إلى تمكك شديد في منطقة البطن ونتج عنه نزيف لم يتم التمكن من إيقافه فضلاً عن أنه شاهد حالة وفاة أخرى نتجت عن إصابة أحد المتظاهرين بطلق في منتصف رأسه مما أدى إلى شطر الرأس إلى نصفين وأن تلك الإصابة نتجت عن إطلاق نار من أعلى مبنى هيئة التعاون للبتروال الكائنة بشارع القصر العيني.

- وبسؤال طارق محمود إسماعيل زيدان رئيس حزب الثورة المصرية مقيم في ٢٠ ش. الشعراوي المربوطية — الهرم قرر أنه من بين المشاركين في ثورة الخامس والعشرين من يناير وأنه قد شارك يوم ٢٨ يناير ٢٠١١ في المظاهرات بميدان التحرير وأضاف أنه حال تواجده بالميدان يوم ٢٩ يناير ٢٠١١ شاهد أحد المتظاهرين يتم إطلاق النار عليه من خلف بوابة وزارة الداخلية مما تسبب في وفاته فضلاً عن مشاهدته لعدد من ضباط وزارة الداخلية وأمن الدولة يقومون بإطلاق النار على المتظاهرين من أعلى المباني المحيطة بوزارة الداخلية.
- وبسؤال عبد الخالق سعد عبد الخالق مدير إدارة علاقات عامة سابقاً ومقيم في ٥ ش. أبو بكر الصديق بولاق الدكرور — الجيزة. قرر بمضمون ما قرر به سابقه.
- وبسؤال وليد نصر الدين عبد العال محمود إحصائي شئون عاملين بوزارة التعاون الدولي ومقيم ٤٩ رملة بولاق أرض الكفراوي بولاق قرر أنه يوم ٢٨ يناير ٢٠١١ شاهد عدد من البلطجية متواجدين أمام ماسبيرو وبصحتهم عدد من ضباط قسم شرطة بولاق مقرراً أن من بين هؤلاء البلطجية اشخاص معلومين لديه:

١. مدوح بزيادة.

٢. سيد بزيادة.

٣. فحنة ج ابن أم تيسير

٤. حسن الفار.



لجنة جمع المعلومات والأدلة وتقصي الحقائق

المشكلة بالقرار الجمهوري رقم ٢٠١٢/١٠ المعدل

الأمانة العامة

واضاف سالف الذكر أن هؤلاء البلطجية كانوا يقومون بالتعدي على المتظاهرين ومعاونة ضباط الشرطة في الإمساك بهم.

● وبسؤال مجاهد أحمد إبراهيم شرارة مراسل بقناة الجزيرة مباشر ومقيم ١٠ ش. عبد الله الشرفاوي المنيل قرر أنه أحد مصادر الصحفيين من العاملين بقوات الأمن المركزي قد أخبره أنه قد حدث تلاعب في الأوراق الخاصة بالمخزن الرئيسي لتسليح قوات الأمن المركزي حيث أن تسليح ضباط الأمن المركزي تمثل في أسلحة خرطوش وليس قنابل غاز كما تم إثباته في الدفاتر التي تم تعديلها وتم التلاعب فيها.

وقدم للجنة ثلاثمائة واثنى عشر تسجيلاً مختلفي المدد والتواريخ قرر إنها تسجيلات كاميرات مراقبة الأمن باتحاد الإذاعة والتلفزيون والتي يزيد عددها عن أربعين كاميرا مراقبه وان من تلك الفيديوهات المسجلة من خلال الكاميرا المثبتة أعلى صاري الإذاعة بالاتحاد والذي يرتفع 40 متر أعلى سطح المبنى الذي يبلغ قوتها خمسين ضعف حجم الصورة الحقيقية والتي تكشف الأحداث في ميدان التحرير وأعلى كوبري أكتوبر ومحيط مبنى الإذاعة والتلفزيون.

وإذ انه وبتفريغ الفيديوهات المسلمة من المدعو علي زين العابدين والمسجلة من خلال كاميرات المراقبة الخاصة باتحاد الإذاعة والتلفزيون بدءا من 31 يناير 2011 حتى 2011/2/3 تبين انها تحتوي على العديد من المشاهد المتعلقة بأحداث يوم 28/1/2011.

● وبسؤال سيد عبد الحليم فرج ، مندوب امن غرفة العمليات باتحاد الإذاعة والتلفزيون ، مقيم 82 شارع مجري السير - حدائق حلوان ، قرر انه حال تواجده بغرفة العمليات مبنى اتحاد الإذاعة والتلفزيون شاهد المدعو علي زين العابدين بمكتب احمد طابع نائب رئيس قطاع الأمن وان الأخير يوجه نحو مسح الهاردات المسجل عليها أحداث الثورة وأضاف انه قبل مسح تلك الهاردات تم تسليم نسخة إلي السيد /نبيل الطيلاوي رئيس قطاع الأمن

محمد فرج



لجنة جمع المعلومات والأدلة وتنقيح الحقائق
المشكلة بالقرار الجمهوري رقم ٢٠١٢/١٠ المعدل
الأمانة العامة

فضلا عن وجود نسخة مع مندوب الهيئة الفنية التابعة للأمن القومي ويدعى مدحت الجبالي، وأضاف انه في يوم 2011/1/25 قام السيد علاء عايش الفني بقطاع الهندسة الإذاعية بمد كابل من غرفة العمليات الي غرفة أخرى تسمى غرفة التحكم الرئيسية والتي تم ربطها بمكتب الوزير السابق انس الفقي وكذا رئيس قطاع الإخبار الأسبق عبد اللطيف المناوي وذلك بغرض نقل الأحداث التي تقع بميدان التحرير ومحيط مبني اتحاد الإذاعة والتلفزيون وكوبري أكتوبر ، و ذلك مباشرة إلي وزير الإعلام انس الفقي ورئيس قطاع الأخبار عبد اللطيف المناوي وهو الأمر الذي استمر إلي ما بعد التنحي بحوالي شهرين .

● وبسؤال أيمن صفوت محمود الشيخ مدير عام الغرفة المركزية بالهندسة الإذاعية باتحاد الإذاعة والتلفزيون المقيم 4 عمارات شراره مدينه نصر أول ، قرر بمضمون ما قرر به سابقه وأضاف أن انس الفقي وزير الإعلام الأسبق قد أمر بتوصيل عدد اثنين كابل من غرفة المراقبة الخاصة بقطاع الأمن والتي تختص بمراقبة عدد من مناطق القاهرة منها ميدان التحرير وذلك إلي غرفة التحكم الرئيسية وهي الغرفة التي تم إيصالها بكابلات الي مكتبه والي قطاع الإخبار وأضاف ان مكتب وزير الإعلام الأسبق انس الفقي قد اتصل بغرفة المراقبة الرئيسية حيث تم إخطار المهندس محمد عبد المنعم بصدور أمر من وزير الإعلام انس الفقي بتوصيل احد خطوط الأمن " كاميرات المراقبة " إلي مقر الرئاسة يوم 25 يناير 2011 عبر وصله القمر الصناعي .

● وبسؤال سميه إبراهيم ترك الشناوي 47 سنه مقيمه 12 ش حافظ حسن العجوزة وتعمل كبير مراسلي قطاع الأخبار باتحاد الإذاعة والتلفزيون قررت انه أثناء عملها بقطاع الأخبار بمبني اتحاد الإذاعة والتلفزيون فوجئت بوجود أربعة عشر شريط عليها تسجيلات خاصة بأحداث ثورة 25 يناير وموقعة الجمل داخل غرفة التحرير بقطاع الأخبار والتي يرأسها عبد اللطيف المناوي علي الرغم من ان المكان الطبيعي لهذه الشرائط هو المكتبة ،

محمد عبد اللطيف المناوي



لجنة جمع المعلومات والأدلة وتقصي الحقائق
المشكلة بالقرار الجمهوري رقم ٢٠١٢/١٠ المعدل
الأمانة العامة

حيث انه لا يجوز ان يخرج أي شرائط الا بتصريح من المخرج الذي يقوم بالعمل علي هذه الشرائط بموجب تكليف رسمي ، وأضافت أنها قامت بإخطار اللواء /طارق المهدي المشرف علي اتحاد الإذاعة والتلفزيون آنذاك إلا أنها فوجئت بصدر قرار رئيس قطاع الأخبار السابق عبد اللطيف المناوي بإحالتها إلي التحقيق، وأضافت سألقة الذكر انه عقب الثورة قام احد زملائها بقطاع الأخبار يدعي احمد الشاذلي يخطر بها بأنه قد صدر تعليمات من رئاسة قطاع الأخبار بعدم حضورها وآخرين إلي مبني الإذاعة والتلفزيون إلا بعد الانتهاء من أحداث الثورة وان الذي اخطر بتلك التعليمات مديرة غرفة التحرير دينا عبد السلام، وعللت سألقة الذكر تلك التعليمات برغبة رئيس قطاع الأخبار عبد اللطيف المناوي ووزير الإعلام الأسبق انس الفقي عدم وجود أي شخص غير موثوق فيه داخل قطاع الأخبار في ذلك الوقت.

• وبسؤال الدكتور / محمد فتوح محمد عوض طيب بشري ٤٢ سنة مقيم في ١٦ ش الكوة شارع الجيش باب الشعرية:- قرر انه قد شارك في المظاهرات المتجهة إلي ميدان التحرير يوم ٢٠١١/١/٢٨ وانه في ذلك اليوم شاهد العديد من المتوفين والمصابين نتيجة إطلاق الأعيرة النارية والخرطوش مقررًا أنه أثناء تواجده في شارع صبري أبو علم شاهد أحد الأشخاص مصاب بعيار ناري من ٧ الي ٩ ملي فضلا عن مشاهدته حالة أخرى مصابة بطلق ناري من ذات العيار في منطقة الرأس فضلا عن مشاهدته لحالة إصابة من ذات العيار لشاب قام بتوقيع الكشف الطبي عليه بالقرب من شارع محمد محمود حيث تبين له انه توفي نتيجة إصابته بطلق ناري من مكان بعيد وتوجد فتحة دخول فقط ولكن أدت إلي عدد من الإصابات بالشريان الفخذي وأماكن أخرى بالجسم ، وبسؤال أصدقائه عن ظروف إصابته بذلك الطلق الناري قرروا له أنه تم إطلاق النار علي المتوفي من مكان بالقرب من مجلس الشعب ، واستطرد سالف الذكر مقررًا أن من بين حالات الإصابة التي شاهدها في ذلك اليوم إصابة لطبيب يدعي كمال أنور حيث تلاحظ له أن إصاباته تمت من مكان مرتفع ومن خلال بندقية بعيار

محمد فتوح



لجنة جمع المعلومات والأدلة وتقصي الحقائق
المشكلة بالقرار الجمهوري رقم ٢٠١٢/١٠ المعدل
الأمانة العامة

كبير نظرا لكبر فتحة دخول الطلق، ووصف باقي الإصابات بأن بعضها بطلق ناري في الرأس أدت إلى خروج أجزاء من المخ، وإصابات نتيجة إطلاق نار من مكان مرتفع في البطن والساق أدت إلى تفتيت العظام، وبعض المقذوفات تفتت وتشظيت داخل الجسم.

● أفاد هشام عبد الله: ذهب مع الرائد "أحمد شومان" الضابط الذي خرج لميدان التحرير في أول الثورة ووجه رسالة مبارك والمشير بالرحيل على أثر الأحداث صدر عفو عنه، وعندما شاهد انتهاكات الجيش مع الشعب خرج للمرة الثانية ووجه رسالة للشعب أن الجيش برئ من انتهاكات القوات المسلحة وسجلت هذه الرسالة على عدد من المواقع الإلكترونية وقرر الضابط / أحمد شومان تسليم نفسه لوحدة العسكرية الكائنة بطريق مصر الإسماعيلية وهي وحدة تابعة لسلاح الدفاع الجوي، وفور وصوله تم القبض عليه بمعرفة المخابرات العسكرية، وفي نفس اللحظة أثناء مشاهدة الشاهد تسليم الرائد / أحمد شومان نفسه، فوجئ بمجموعة من السيارات تتجه نحو سيارته وكذلك أشخاصاً قام أحدهم بقيادة سيارته، وقاموا بتغمية عينيه، وأجلسوه في الخلف وتم اقتياده لمكان يبعد عن المكان المشار إليه بنحو نصف ساعة. وقام هؤلاء الأشخاص بالتحقيق معه وإذلاله وقاموا بسؤاله عن ميدان التحرير وقاموا بحذف جميع التسجيلات المصورة على تليفونه الخاص بالجيش.

واستمر التحقيق معه ٦ ساعات، وقد استطاع الشاهد مشاهدة بعض الضباط الذين قاموا بالتحقيق معه وذلك من خلال مشاهدتهم في محاكمة الضابط / أحمد شومان كما شاهد أحدهم الضباط الذين اختطفوه في بداية الواقعة وذلك في محاكمة الرئيس السابق.

— أفاد اللواء / أمين عام قطاع الأمن الوطني أنه تم استهلاك ١٢٨ طلقة مما تستخدم على السلاح الآلي والقناصة وفاقد ٣ طلقات يوم ٢٦/٢/٢٠١١ فقط لتدريب عدد من الإداريين على استخدام السلاح للاستفادة منهم في تأمين الأفرع، وطلبت اللجنة منه بياناً بالأسماء وأماكن التدريب، فذكر فيما بعد أن استهلاك هذه الطلقات كان لتدريب ٤ ضباط

لإحاقهم بطقم حراسة وزير الداخلية الأسبق / محمود وجدي. محمد عبد الله



لجنة جمع المعلومات والأدلة وتقصي الحقائق

المشكلة بالقرار الجمهوري رقم ٢٠١٢/١٠ المعدل

الأمانة العامة

— قرر محمد — ولا يرغب في ذكر باقي بياناته، وقد حضر عن طريق / صابر شوكت نائب رئيس تحرير جريدة أخبار اليوم — أن بلطجياً يدعى خالد الأسود طلب منه الذهاب معه وآخرين لإخراج المتظاهرين من ميدان التحرير يوم ٢٨/١/٢٠١١ مقابل مائة جنيهاً وكانت شرطة بولاق أبو العلا تجمع المسجلين للذهاب مع خالد الأسود أيضاً، والضابط / عمرو طلعت رئيس المباحث هدد المسجلين بالحبس إن لم يستجيبوا لخالد وإمساك المتظاهرين وإحضارهم للقسم، وكان الضابط المذكور يعطي خالد النقود لإحضار البلطجية وهو من رجال بدر القاضي وسمع أنه من رجال صبري نخوخ أيضاً، والضابط / وليد العراقي رئيس مباحث قسم قصر النيل صنع وكرماً للبلطجية في ميدان التحرير لتطفيش المتظاهرين، وكان كبير هؤلاء البلطجية جاره ويدعى / أحمد فرخة ومن بعده جاء إسلام شعلان الذي جمع أطفال الشوارع في الوكر ومنهم كوارشي وسيد نعيم، وأقاموا في مداخل وأسطح العمارات في شارع محمد محمود، لأن أصحاب الشقق تركوها، وفي أحداث ماسبيرو استنجد عقيد من الجيش به وبأهالي منطقة بولاق أبو العلا لإنقاذ الجنود الذين يحملون ذخيرة صوت فقط، فتوجهوا إلى المتظاهرين وشاهد أحدهم يخرج سلاحاً من شنطة سيارته فهجموا عليه وعلى باقي المتظاهرين وضربوهم حتى تركوا المكان، وشكر الجيش أهالي المنطقة.

— أبلغت السفارة الأمريكية عن سرقة سيارتها من الجراج الكائن بشارع الشيخ ربحان خلف مجمع التحرير، وتحرر عن ذلك اللجنة رقم ٢٠١١/٩٩٨ قصر النيل.

— وقرر ميلاد دميان حسب الله — رئيس عمال كنيسة الدوبارة — أنه شاهد من زجاج الكنيسة خروج أكثر من ١٥ سيارة خاصة بالسفارة الأمريكية من الجراج على فترات ولا يستطيع تحديد شخصية قائد كل منها ولكنها كانت تسير بسرعات متفاوتة وبقيادة متهوره.

— وقرر أحمد سيد توفيق — فرد أمن بشركة المقاولين العرب — أنه أبصر شاب عمره حوالي

محمد عبد السلام



لجنة جمع المعلومات والأدلة وتقصي الحقائق

المشكلة بالقرار الجمهوري رقم ٢٠١٢/١٠ المعدل

الأمانة العامة

٢٥ سنة يستقل سيارة هيئة دبلوماسية واتجه بها ناحية ميدان التحرير وحاول اقتحام سبب مجلس الشورى ولكنه هرب بعدما شاهد الشرطة.

• المستندات:

— ورد للجنة بتاريخ ٢٠١٢/٨/٧ مذكرة وزارة الداخلية قطاع مصلحة الأمن العام مؤرخة ٢٠١٢/٧/٣١ ثابت في الصحيفتين رقمي ١٨٥، ١٨٦ أن التسليح ببنادق القناصة وارد في القرار الوزاري رقم ١١٧٤٣ لسنة ١٩٩٧ الخاص بتسليح هيئة الشرطة صفحة رقم "٥" بند "٥" وأن البنادق القناصة المزودة بتلسكوب فحاري أو جهاز تنشين أو رؤية ليلية تصرف لكل من:

١. سرايا الدعم بقطاع الأمن المركزي.

٢. الوحدات ذات المهام الخاصة والمحددة بقرار وزاري وهي: "قطاع مباحث أمن الدولة، إدارة الأمن بمكتب وزير الداخلية، الإدارة العامة لشرطة الحراسات الخاصة، الإدارة العامة لشرطة رئاسة الجمهورية، الإدارة العامة لمكافحة المخدرات، الإدارة العامة لشرطة مجلس الشعب والشورى، الإدارة العامة لشرطة النقل والمواصلات المكلفة بمهام والإقامات بمنطقة أجهزة الوزارة، رؤساء أقسام المجموعات القتالية بقوات أمن أجهزة الوزارة. ومبين في القرار تفصيلاً تسليح أعضاء هيئة الشرطة من الطبنجات والمسدسات والرشاشات بأنواعها والبنادق الخرطوش والآلية والقناصة حتى القنابل.

— انتقلت اللجنة إلى إدارة الإمداد والتموين ووكالة الأسلحة والذخيرة وحصلت على كشوف بيانات أسلحة القنص والذخائر تبين منها ما يلي:

لجنة جمع المعلومات والأدلة وتقصي الحقائق



لجنة جمع المعلومات والأدلة وتقصي الحقائق
المشكلة بالقرار الجمهوري رقم ٢٠١٢/١٠ المعدل
الأمانة العامة

بنادق القناصة:

١. بنادق القناصة لدى جهاز مباحث أمن الدولة ٦٤ بندقية قنص.
٢. بنادق القناصة لدى قوات الأمن المركزي ٣٦٩ بندقية قنص.
٣. بنادق القناصة لدى مديرية أمن المنيا ٦ بندقية قنص.
٤. بنادق القناصة لدى مديرية أمن أسيوط ١٠ بندقية قنص.
٥. بنادق القناصة في مخزن المستعمل في وكالة السلاح والذخيرة ١٠ بندقية قنص.

الذخيرة:

- وثابت في دفتر حركة الذخيرة صرف ١٢٨ طلقة (٧ر٦٢×٥١) وفقد ٣ طلقات يوم ٢٠١١/٢/٢٦ (وتلاحظ عدم إثبات استهلاك أية طلقات في الفترة من ٢٠١١/١/٢٥ إلى ٢٠١١/٢/٢٥ ومن ٢٠١١/٢/٢٧ إلى ٢٠١١/٨/١٥).
- تبين وجود كميات كبيرة من طلقات "HOLO POINT" في مخازن ذخائر قطاع الأمن الوطني، وهي من نوع الطلقات التي تتمدد بعد الإطلاق.
- أفاد قطاع الأمن الوطني بكتابه المؤرخ نوفمبر ٢٠١٢ أن أستهلاك ١٢٨ طلقة كان لتدريب ضباط من إدارة العمليات الخاصة وهم: النقيب / عبد الله السيد والنقيب / هيثم إسماعيل والنقيب / عماد عبد العاطي والنقيب / المعز بالله عماد الدين، المرشحين لحراسة وزير الداخلية الأسبق / محمود وجدي.
- أفاد تقرير كلية العلوم جامعة عين شمس أن الطلقات عيار ٧ر٦٢×٥١ ملم تستخدم على الأسلحة الآلية وقابلة للاستخدام على عدد من طرازات بنادق القناصة ويصل مدى

الطلقة المؤثر حتى ١٢٠٠ متر. 



لجنة جمع المعلومات والأدلة وتفصي الحقائق
المشكلة بالقرار الجمهوري رقم ٢٠١٢/١٠ المعدل
الأمانة العامة

● أفاد تقرير كلية العلوم جامعة عين شمس أن طلقات **HOLO POINT** وهي من المقذوفات المتمددة محظورة بموجب معاهدة لاهاي عام ١٨٩٩ ولم تنضم إليها مصر، غير أن قواعد القانون الدولي الإنساني تضم قاعدة عرفية تطبيق في النزاعات المسلحة الدولية وغير الدولية تحظر استخدام الطلقات النارية التي تمدد وتتفطح بسهولة في جسم الإنسان، ومع ذلك فقد قررت عدة دول في قانونها المحلي وخارج نطاق النزاع المسلح عند مواجهة شخص مسلح في وسط مدني أو في حشد من الناس، إمكان استخدام الشرطة للطلقات المتمددة حتى تضمن أن الطلقات المستخدمة لا تخترق جسم المشتبه فيه من الناحية الأخرى فلا تصل إلى شخص غيره، كما أنها تزيد من إمكانية منع المشتبه فيه فوراً عند إصابته من الرد بإطلاق النار، وهذه النوعية من الطلقات النارية عندما تطلق من مسدس تخلف طاقة أقل بكثير من إطلاقها بالبندقية.

— بالإطلاع على اللجنة رقم ٢٠١١/٩٩٨ قصر النيل تبين أنها تخص بلاغ السفارة الأمريكية يوم ٢٠١١/٢/١٦ عن سرقة ١٧ سيارة من مكان الإيواء "الجراج" الكائن بشارع الشيخ ربحان خلف مجمع التحرير أثناء أحداث ميدان التحرير مساء يوم ٢٠١١/١/٢٨، أي جاء البلاغ بعد ١٩ يوم من الواقعة.

— أفاد كتاب المخابرات العامة المؤرخ ٢٠١٢/١٠/١٤ أن عدد السيارات المسروقة من جراج السفارة الأمريكية ٢٢ سيارة، تم العثور على ١٨ منها وباقي ٤ لم يتم العثور عليها حتى الآن، وأضاف أن السيارتين المضبوطتين بدائرة قسم شرطة مصر القديمة، أحدهما شيفروليه تحمل لوحات ٧٣/١٨٥ وقد تعرضت للنهب بالكامل، والأخرى تحمل لوحات رقم ٧٣/١٢٨ وتعرضت أيضاً للنهب بالكامل. وأسفرت التحريات أن عدداً من المتظاهرين استولوا على عدد من السيارات من داخل الجراج وقادوها إلى الخارج وأن السيارات يجري تخزينها بصفة دائمة وبها المفاتيح.

— بفحص اللجنة لملفات السيارات الخاصة بالسفارة الأمريكية لدى الإدارة العامة لمرور

محمد صلاح



لجنة جمع المعلومات والأدلة وتقصي الحقائق
المشكلة بالقرار الجمهوري رقم ٢٠١٢/١٠ المعدل
الأمانة العامة

القاهرة تبين:

١. مرخص للسفارة الأمريكية ٧٥٣ سيارة دبلوماسية، ٢٠٨ سيارة ملاكي مميز.
٢. أن السيارة ماركة "شيفروليه" فان تحمل لوحة لا تخصها (٧٣/١٢٨) وهذه اللوحة تخص سيارة أخرى ماركة باجيرو جيب موديل ١٩٩٨.
٣. أن السيارة التي تحمل رقم شاسيه ١١٤٥٤٣٩ أو ١١٤٨٣ لم يستدل على أي تسجيل لها بإدارة المرور.

— أفادت الإدارة العامة لمرور القاهرة بكتابها المرفق أن السيارة التي تحمل كود ٢٠ وتخص سفارة بنما تم تسليم لوحاتها إلى وحدة تراخيص الجمارك في ١٥/٣/٢٠٠٩ وحصلت على رقم ١١٢/٣٢ هيئة دبلوماسية واستبدلت برقم ب. ق ٧٣٨١ ملاكي جيزة في ٢٨/١١/٢٠١٠.

— أفادت الجامعة الأمريكية في تقرير لجنة تقصي الحقائق الأولى بأنها نشرت بياناً على موقع مصراوي الإلكتروني ذكرت فيه أن اختراقاً حدث لأمن الجامعة يوم ٢٨ يناير ٢٠١١ حيث قام أفراد يعتقد أنهم من المتظاهرين باقتحام البوابة المواجهة لمبنى قصر العيني، كما قامت قوات الشرطة باقتحام بوابة الجامعة بالقوة واستخدمت مبنى الجامعة المطل على ميدان التحرير في إطلاق النار على المتظاهرين رغماً عن إدارة الجامعة، كما أنها تلقت تسجيلاً يظهر فيه أفراد بملابس رسمية يلقون بأشياء من أعلى سطح المبنى وفي لقطات أخرى ظهروا وهم يطلقون النار صوف المتظاهرين إلى أسفل.

— وبطلب أوامر الخدمة الخاصة بمديريات الأمن التي شهدت أحداث قتل وإصابة المتظاهرين، قدمت وزارة الداخلية صوراً منها وتبين الآتي:

١. أن الهدف واحد فيها جميعاً ومحدد بمنع المظاهرات والتصدي لها، وليس تأمينها أو

تحجيمها. محمد عيسى



لجنة جمع المعلومات والأدلة وتنقيح الحقائق

المشكلة بالقرار الجمهوري رقم ٢٠١٢/١٠ المعدل

الأمانة العامة

٢. موضح في أوامر الخدمة توزيع رجال الشرطة على المواقع بالتفصيل.

٣. كافة رجال الشرطة مسلحين بأسلحتهم الشخصية، وجرى دعمهم بالمعدات والأجهزة وأيضاً بقوات من الأمن المركزي — ولها تسليح وأدوات أخرى — لتنفيذ مهمتهم المبينة في أمر الخدمة.

وفيما يلي ذكر لأمر الخدمة في كل محافظة موضحاً به واضعي خطة التصدي للمظاهرات والقيادات التنفيذية الميدانية وتوزيع القوات والمعدات على المواقع، وسنعرض لحافظتي الإسكندرية والسويس بشيء من التفصيل استجابة لأهالي الحافظتين ولكثرة ما لديهم من معلومات، بعد سرد باقي المحافظات وذلك على النحو التالي:



لجنة جمع المعلومات والأدلة وتقصي الحقائق
المشكلة بالقرار الجمهوري رقم ٢٠١٢/١٠ المعدل
الأمانة العامة

محافظة القاهرة

- بفحص ملف أحداث القاهرة وبالإطلاع على أمر العمليات الصادر من مديرية الأمن عن يوم ٢٨/١/٢٠١١ تبين أن هذا الأمر يتضمن خطة منع المظاهرات، والتصدي لها وقد وضعها اللواء / إسماعيل الشاعر مدير الأمن واللواء / يحيى العراقي وقاما بتوزيع الأدوار والأماكن والأسلحة والمعدات على القوة المشاركة في تنفيذ هذه الخطة لتحقيق هدفها.
- وقد ورد بأمر الخدمة "منع تجمع أي عناصر ومنع قيامهم بأي مسيرة أياً كان حجمها وبأي موقع.. مع الإخطار الفوري" و"اشترك مباحث أمن الدولة مع المباحث الجنائية في التأمين"، "تعيين العدد الكافي من القوة الضاربة الاحتياطية للدفع بها عند الحاجة بأماكن التجمعات ومناطق ميدان طلعت حرب والمخاور المتفرعة منه والمؤدية لميدان التحرير ومنطقة الحدائق بميدان التحرير تنسيقاً مع إدارة البحث"، "تعيين خدمات أطواف مسلحة ومجهزة لاسلكياً"، "تعيين سيارات برئاسة ضابط نظامي بكل سيارة يرافقه (٢مجنّد مسلح آلي+٢ مجنّد درك)"، "عدم استخدام الأسلحة النارية أو الخرطوش أو الغاز المسيل للدموع أثناء أعمال الشغب إلا بعد صدور أمر من قيادة المديرية على ضوء التواجد الميداني أو العرض"، "تقسيم دائرة المدينة إلى مناطق يعين بكل منها أعداد من الشرطة السريين برئاسة ضباط مسلحين ومجهزين لاسلكياً لمداومة المرور"، "تنشيط السيارات المسلحة برئاسة ضابط لكل سيارة يرافقه قوة مسلحة للإرتكاز أمام كل سفارة"، "تعيين قيادة للمرور على خدمات السفارات مدعمة بقوة قتالية مسلحة مع التركيز على منشآت ومصالح الدولة"، "استغلال انتشار التمرکزات المسلحة برئاسة ضباط بالمناطق القريبة وبأعماق سفارات الدولة المستهدفة للقيام بأعمال التصدي والمطاردة إذا ما دعت الضرورة الأمنية لذلك وحال صدور تعليمات"، "تعيين الخدمات المباحثية على العقارات المطلة على شارع الأزهر"، "تعيين الخدمات النظامية والمباحثية المناسبة أعلى كوبري أكتوبر بأعلى ميدان رمسيس"، "تعيين العدد الكافي من القوة الضاربة الاحتياطية للدفع بها عند الحاجة بأماكن التجمعات بمنطقة وزارة الداخلية والمخاور

لعمري حليم



لجنة جمع المعلومات والأدلة وتقصي الحقائق
المشكلة بالقرار الجمهوري رقم ٢٠١٢/١٠ المعدل
الأمانة العامة

المتفرعة منها والمؤدية لميدان لاطوغلي تنسيقاً مع إدارة البحث"، "التنبه مشدداً بعدم النداء بالاسم والاستخدام المستمر للكود الرقمي عند النداءات"، "على السادة نواب المدير للقطاعات الجغرافية ومديري الإدارات العامة النوعية ومديري الإدارات النوعية كل فيما يخصه الإفادة بالخدمات الفعلية المعدة بمعرفتهم مزودة بأسماء الضباط وأماكن خدماتهم". و"علي مأموري أقسام الشرطة ونوابهم ومفتش فرق الشرطة تقسيم دائرة القسم فيما بينهم وفقاً لاختصاص محدد لكل منهم يحدده مفتش فرق الشرطة لتغطية كافة المواقع بدائرة القسم".

وثبت من الإطلاع على أمر الإحالة في الجناية رقم ٢٠١١/١٢٢٧ قصر النيل فيما يخص محافظة القاهرة توجيه الأتهام إلى كل من:

١. حبيب إبراهيم حبيب العادلي - وزير الداخلية السابق.
٢. أحمد محمد رمزي عبد الرشيد - مساعد وزير الداخلية رئيس قوات الأمن المركزي السابق.
٣. عدلي مصطفى عبد الرحمن يوسف - مساعد أول وزير الداخلية للأمن ومدير مصلحة الأمن العام السابق.
٤. حسن محمد عبد الرحمن يوسف - مساعد أول وزير الداخلية رئيس جهاز مباحث أمن الدولة السابق.
٥. إسماعيل محمد عبد الجواد الشاعر - مدير أمن القاهرة السابق.

وتبين من خلال أمر الخدمة وجوب سؤال آخرين منهم اللواء / يحيى العراقي الذي اشترك مع اللواء / إسماعيل محمد عبد الجواد الشاعر في وضع خطة منع المظاهرات ووقع عليها، وكذا الضباط المعينين لتنفيذ الخطة وهم: اللواء / عبد السلام رشاد مساعد المدير للأمن العام - بشارع مجلس الشعب - ، واللواء / علاء صالح وكيل المرافق لخدمة ميدان لاطوغلي، واللواء / نبيل العشري وكيل إدارة النجدة لخدمة شارع الشيخ ربحان، واللواء / محمد البجرمي مدير إدارة الإمداد لخدمة شارع محمد محمود، واللواء / صلاح

محمد محمود



لجنة جمع المعلومات والأدلة وتقصي الحقائق
المشكلة بالفرار الجمهوري رقم ٢٠١٢/١٠ المعدل
الأمانة العامة

الطهطاوي وكيل الإدارة العامة لشرطة النجدة لخدمة شارع التحرير، واللواء / أسامة بدير
مدير إدارة شرطة المرافق لخدمة ميدان عابدين، واللواء / أسامة عبد المعطي واللواء / أحمد
فايز، العميد / مجدي سليمان لخدمات ميدان التحرير ونطاقاته، والعميد / محمد فريد،
العميد / ربيع الصاوي، العميد / مدحت عزت لخدمات منافذ ميدان التحرير،
واللواء / علي الدمرداش واللواء / سامح كامل واللواء / أحمد عبد الباقي
والعميد / بيومي بدر لمنطقة الأزهر والمشهد الحسيني، واللواء / مجدي مجاهد للإشراف على
خدمات جامع عمر بن العاص، والعميد / محمد إبراهيم للإشراف على منطقة المتحف
المصري والعميد / إدوارد نجيب للإشراف على منطقة السفارتين الأمريكية والبريطانية
والعميد / سيد يوسف لخدمات شارع عدلي، والعميد / جمال زكريا ميدان التحرير
والعميد / ربيع الصاوي مسجد صلاح الدين بالمنيل، عميد / مصطفى النمر السيدة
عائشة، عميد أكرم مخلوف السيدة زينب، عقيد / خالد المحمدي الساحل، والإشراف على
قطاع الشرق كل من: اللواء / جمال محمود، واللواء / حسام صدقي، اللواء / حسن عبد
الحي، اللواء / رجب حجازي، والإشراف على قطاع الشمال كل من: اللواء / إسماعيل
عز الدين، اللواء / خالد عبد الناصر، اللواء / اشرف عارف، عميد / عصام رأفت،
عميد / خالد محمدي، عميد / عرفه عمارة، عميد / جمال سعيد، عميد / يحيى القصير،
العميد / محمد مذكور، العقيد / ممدوح عزت، العقيد / علاء حسين، عقيد / عبدالباسط
رزق، المقدم / أحمد عطا الله، المقدم / سامح صلاح، بالإضافة إلى مدير مباحث أمن الدولة
بالقاهرة ومدير المباحث الجنائية بمديرية الأمن ونواب مدير الأمن للقطاعات الجغرافية
ومديري الإدارات العامة النوعية ومديري الإدارات النوعية لتنفيذهم الخطة الأمنية وفقاً لما
جاء بأمر الخدمة.

كما ثبت من أمر الخدمة لقوات الأمن المركزي عن يوم ٢٨/١/٢٠١١ اشرف
العميد / مجدي عبد الصمد على منطقة حلوان، واللواء / صلاح الشربيني الإشراف على

مدير عام



لجنة جمع المعلومات والأدلة وتفصي الحقائق
المشكلة بالقرار الجمهوري رقم ٢٠١٢/١٠ المعدل
الأمانة العامة

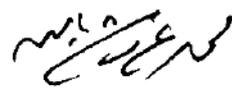
قطاع الشرق، واللواء / أحمد الشيخ الإشراف على قطاع الشمال، وكل منهم تحت قيادته
عدد من الضباط.

وعليهم جميعاً الإرشاد عن مرؤوسيه في المواقع التي سقط فيها القتلى والمصابين بدائرة
المحافظة.

وبالنسبة لقضايا الأقسام الصادر بشأنها أحكام بالبراءة، فبعضها أصبحت الأحكام فيها
بإتة لموافقة النيابة العامة على أسبابها وعدم الطعن عليها، والبعض الآخر لم يصبح باتاً بعد
حتى تاريخ تحرير هذا التقرير، ولكن في كلتا الحالتين وإعمالاً للقرار بالقانون
رقم ٢٠١٢/٩٦ بشأن حماية الثورة، يكون من الجائز إعادة المحاكمة على ضوء ما كشفه أمر
الخدمة من تكليف مفتشي فرق الشرطة ومأموري الأقسام ونواجم من تقسيم دائرة كل قسم
بين الثلاثة وفقاً لاختصاص محدد لكل منهم يحدده مفتش فرقة الشرطة لتغطية كافة المواقع
بدائرة القسم، ومن ثم يقع على عاتقهم الإرشاد عن زملائهم في المواقع التي سقط فيها القتلى
والمصابين بدائرة القسم.

وفيما يخص قسم شرطة حدائق القبة فقد تبين أن مأمور القسم حدد أسماء الضباط وأمناء
الشرطة الذين أطلقوا النار على الجني عليهم، في البلاغ رقم ٢٠١١/٨٩٥ غرب القاهرة،
ولم يستجوب أحد منهم.

وبمراجعة بعض أسباب أحكام البراءة الصادرة في وقائع القتل والشروع في القتل بدوائر
أقسام محافظة القاهرة تبين أن أسباب البراءة تدور حول عدم توافر الدليل أو عدم كفايته، وتناقض

أقوال شهود الإثبات، واستعمال حق الدفاع الشرعي. 



لجنة جمع المعلومات والأدلة وتنقيح الحقائق
المشكلة بالقرار الجمهوري رقم ٢٠١٢/١٠ المعدل
الأمانة العامة

محافظة الجيزة

- بفحص ملف أحداث محافظة الجيزة وبالإطلاع على أمر العمليات (أمر الخدمة) الصادر من مديرية الأمن عن يومي ٢٥، ٢٨ يناير ٢٠١١ تبين أن هذا الأمر يتضمن خطة منع المظاهرات، وقد وضعها كل من اللواء / أسامة المراسي مدير الأمن واللواء / كامل يس نائب مدير الأمن والمقدم / عماد درويش رئيس قسم العمليات، وقاموا بتوزيع الأدوار والأماكن والأسلحة والمعدات على القوة المشاركة في تنفيذ هذه الخطة.
- وقد ورد بأمر الخدمة المذكور تعزيز نقاط الفرز والرصد بالعدد الكافي من الأفراد المسلحين والجهازين لاسلكياً، وكذلك الضباط في المجموعات الأمنية، ويتولى الإشراف الميداني لخدمات الجيزة كل من:

- العميد / سيد هنداوي لخدمات محافظة الجيزة.
- العميد / عبد العظيم الجمل لخدمات قسم شرطة الوراق.
- اللواء / محمد جمال لخدمات قسم شرطة إمبابة + مسجد خالد بن الوليد.
- اللواء / سعيد شلبي لخدمات ميدان سفنكس + مسجد أسد بن فرات.
- اللواء / زاهر المغربي لخدمات شارع جامعة الدول.
- اللواء / عبد العزيز النحاس لخدمات قسم شرطة بولاق + مسجد مصطفى محمود.
- اللواء / مصطفى رشوان. لخدمات جامعة القاهرة مع متابعة خدمات قطاع الجنوب
- اللواء / عبد الموجود لطفو + مسجد الاستقامة.
- اللواء / عماد شحاتة.
- اللواء / عبد المقصود عبد النبي لخدمة قسم شرطة الجيزة + مسجد الاستقامة.
- اللواء / مصطفى نفادي لخدمات قسم شارع ناهايا + مسجد نصر الدين.
- اللواء / صلاح الشحات لخدمات قسم العمرانية + مسجد الصباح.
- اللواء / كامل عبد الله لخدمات قسم الهرم. محمد عيسى



لجنة جمع المعلومات والأدلة وتقصي الحقائق
المشكلة بالقرار الجمهوري رقم ٢٠١٢/١٠ المعدل
الأمانة العامة

— العميد / حسن طلعت خدمات مسجد آل حمد.

والإشراف العام على الخدمات البحثة اللواء / كمال الدالي مدير الإدارة العامة للمباحث.

والأشراف العام على كافة الخدمات اللواء / كامل يس نائب مدير الأمن.

والمتابعة الميدانية لكافة الخدمات اللواء / أسامة المراسي مدير الأمن.

كما تبين من الإطلاع على أمر الخدمة الخاص بقوات الأمن المركزي أنه معد بمعرفة كل من

اللواء : ماهر محمود كامل مدير الإدارة العامة للأمن المركزي بالجيزة واللواء / شعيب عبده صيام

وكيل المنطقة للعمليات والعقيد / ممدوح مرسي مدير إدارة العمليات، على أن يكون الإشراف العام

على القوات للأول والثاني بالإضافة إلى اللواء / سليم محفوظ.

ويتعين عليهم جميعاً الإرشاد عن مرؤوسيههم في الأماكن التي سقط فيها القتلى والمصابين

بدائرة المحافظة.

محافظة القليوبية

● بفحص ملف أحداث القليوبية وبالإطلاع على أمر الخدمة الصادر من مديرية الأمن عن يوم

٢٠١١/١/٢٨ تبين أن هذا الأمر يتضمن خطة منع المظاهرات، وقد وضعها كل

من لواء / فاروق يحيى لاشين مدير الأمن، لواء / عثمان عبد الحليم ناجي - نائب مدير

الأمن، لواء / محمود يسري مدير إدارة البحث الجنائي، لواء / سمير ذكي البنا مساعد الوزير

لشئون الأمن، عميد / شريف سيد الزيني مدير إدارة العمليات وشئون الخدمة والمقدم /

محمد السيد مزيد رئيس قسم العمليات، وقاموا بتوزيع الأدوار والأماكن والأسلحة

والمعدات على القوة المشاركة في تنفيذ هذه الخطة لتحقيق هدفها، وقد اتضح الآتي:

لعميد



لجنة جمع المعلومات والأدلة وتفصي الحقائق
المشكلة بالقرار الجمهوري رقم ٢٠١٢/١٠ المعدل
الأمانة العامة

• ورد في أمر الخدمة أن هدفه "منع أي تجمعات أو الخروج في مسيرات"، "جميع الخدمات مسلحة بالأسلحة الشخصية ومجهزة لاسلكياً"، "تأمين تداول أوامر الخدمة وإعدامها بعد انتهاء الخدمة بما يكفل التأمين التام"، "العمل على عدم دخول مراسلي وكالات الأنباء أو القنوات الفضائية".

• وثبت من الإطلاع على أمر الإحالة توجيه الاقحام إلى كل من: فاروق يحيى السيد لاشين- لواء شرطة- مدير الأمن، جمال محمد حسني- نائب مدير الأمن لقطاع الجنوب، أحمد ممتاز الهاللي- مساعد مدير الأمن لفرقة شبرا الخيمة، سمير ذكي بدوي - مساعد مدير الأمن لشئون الأمن، وتبين وجوب سؤال آخرين منهم اللواء / عثمان عبد الحليم ناجي وهو المشرف العام على جميع الخدمات، اللواء / محمود يسري وهو المشرف العام الميداني على جميع الخدمات السرية، العميد / شريف سيد الزيني، المقدم / محمد السيد مزيد - الشركاء في خطة منع المظاهرات مع مدير الأمن ومساعدته لشئون الأمن.

• كما ثبت من أمر الخدمة لقوات الأمن المركزي عن يوم ٢٨/١/٢٠١١ توزيع القوات والمعدات والأسلحة بناء على الاتفاق بين اللواء / صلاح الشريبي مدير عام منطقة حلوان للأمن المركزي واللواء / أحمد الشيخ وكيل المنطقة للعمليات والعميد / أسامة عبد الغني مدير إدارة العمليات وتم تكليف الرائد / تامر السمنودي بالإشراف العام على القوات في محافظة القليوبية.

وعليهم جميعاً الإرشاد عن مرؤوسيه في المواقع التي سقط فيها القتلى والمصابين بدائرة

المحافظة.
سعيد
←



لجنة جمع المعلومات والأدلة وتقصي الحقائق

المشكلة بالقرار الجمهوري رقم ٢٠١٢/١٠ المعدل

الأمانة العامة

محافظة دمياط

● بفحص ملف أحداث دمياط وبالإطلاع على أمر الخدمة الصادر من مديرية أمن دمياط عن يوم ٢٧/١/٢٠١١ تبين أن هذا الأمر يتضمن خطة منع المظاهرات، وقد وضعها كل من لواء / عصمت محمد رياض مدير الأمن ولواء / طارق حماد نائب مدير الأمن ولواء / محمد العزبي مساعد مدير الأمن وعميد / أحمد حامد والي مدير إدارة العمليات وشئون الخدمة وقاموا بتوزيع الأدوار والأماكن والأسلحة والمعدات على القوة المشاركة في تنفيذ هذه الخطة لتحقيق هدفها، وقد اتضح الآتي:

● ورد في أمر الخدمة أن " جميع الخدمات مسلحة بالأسلحة الشخصية ومجهزة لاسلكياً، "ويمنع منعاً باتاً خروج أية مسيرات أو تجمعات أو تظاهرات في كافة صورها".

● ثبت من الإطلاع على أمر الإحالة توجيه الأوامر إلى كل من لواء شرطة / عصمت محمد رياض مدير أمن دمياط ولواء شرطة / محمود السيد محمود مصطفى الوكيل الجغرافي لمنطقة الأمن المركزي لشئون الدلتا وتبين وجود مشتبه فيهم آخرين منهم لواء شرطة / طارق حماد نائب مدير الأمن، لواء / محمد العزبي مساعد مدير الأمن وعميد / أحمد حامد والي مدير إدارة العمليات وشئون الخدمة وهم شركاء لمدير الأمن في وضع خطة منع المظاهرات - وكذلك العميد / محمد قاسم المكلف برئاسة تشكيل الأمن المركزي والعميد / رئيس قسم المباحث الجنائية لرئاسة جميع الخدمات السرية ميدانياً والعميد / مدير إدارة البحث الجنائي للإشراف على جميع الخدمات السرية واللواء / مساعد المدير للأمن للإشراف الميداني على جميع الخدمات كما ثبت من أمر الخدمة لقوات الأمن المركزي عن يوم ٢٨/١/٢٠١١ توزيع القوات والمعدات بناء على الخطة التي أعدها كل من عميد / طارق الدسوقي مدير إدارة العمليات ولواء / عبد الباسط العزازي وكيل المنطقة للعمليات ولواء / عادل محمد البربري المدير العام بالإدارة العامة للأمن المركزي بشرق الدلتا.

وعليهم جميعاً الإرشاد عن رؤوسهم في المواقع التي سقط فيها القتلى والمصابين بدائرة المحافظة.

محمد البربري



لجنة جمع المعلومات والأدلة وتقصي الحقائق

المشكلة بالقرار الجمهوري رقم ٢٠١٢/١٠ المعدل

الأمانة العامة

محافظة الدقهلية " المنصورة "

● بفحص ملف أحداث الدقهلية " المنصورة " وبالإطلاع على أمر الخدمة الصادر من مديرية الأمن عن يومي ٢٥، ٢٨/١/٢٠١١ تبين أن هذا الأمر يتضمن خطة منع المظاهرات وقد وضعها كل من: لواء / أحمد عبد الباسط — مدير الأمن، لواء / محمد سامي رمضان — نائب مدير الأمن، لواء / اشرف ذكي — مساعد المدير للأمن العام، لواء / حامد المصري — مساعد المدير للتدريب، لواء / إبراهيم هديب — مساعد المدير للوحدات، عميد / نائل لطفي — مدير إدارة العمليات وشئون الخدمة، الضابط / عماد يحيى — رئيس قسم العمليات وقاموا بتوزيع الأدوار والأماكن والأسلحة والمعدات على القوة المشاركة في تنفيذ هذه الخطة لتحقيق هدفها:

● ورد في أمر الخدمة أن هدفه "منع أي تجمعات والتفريق أولاً بأول بكافة صورها أو مسيرات عقب صلاة الجمعة .

● وثبت من الإطلاع على أمر الإحالة توجيه الأوامر إلى كل من: اللواء / أحمد علي محمد عبد الباسط — مدير الأمن، اللواء / عادل محمد محمد محمد البربري — مدير الإدارة العامة لقوات الأمن المركزي بمنطقة شرق الدلتا، الرائد / محمود مصطفى صقر — رئيس وحدة تنفيذ الأحكام بقسم أول المنصورة، نقيب / حسام عبد الرحمن أحمد بدوي — الضابط بقوات الأمن المركزي بالدقهلية، وتبين وجوب سؤال آخرين منهم اللواء / محمد سامي رمضان — نائب مدير الأمن، اللواء / اشرف ذكي — مساعد المدير للأمن العام، اللواء / حامد المصري — مساعد المدير للتدريب، اللواء / إبراهيم هديب — مساعد المدير للوحدات، العميد / نائل لطفي — مدير إدارة العمليات وشئون الخدمات، الضابط / عماد يحيى — رئيس قسم العمليات شركاء مدير الأمن في وضع خطة منع المظاهرات.



لجنة جمع المعلومات والأدلة وتقصي الحقائق
المشكلة بالقرار الجمهوري رقم ٢٠١٢/١٠ المعدل
الأمانة العامة

- كما ثبت من أمر الخدمة الخاص بقوات الأمن المركزي عن يوم ٢٠١١/١/٢٨ توزيع القوات والمعدات والأسلحة بناء على الاتفاق بين العميد / ياسر الدسوقي واللواء / عبد الباسط العزازي واللواء / عادل محمد البربري.
وعليهم جميعاً الإرشاد عن مرؤوسيههم في المواقع التي سقط فيها القتلى والمصابين بدائرة المحافظة.

محافظة الغربية

- بفحص ملف أحداث الغربية وبالإطلاع على أوامر الخدمة الصادر من مديرية الأمن عن أيام ٢٥، ٢٦، ٢٨/١/٢٠١١ تبين أن هذا الأمر يتضمن خطة منع المظاهرات وقد وضعها كل من: لواء / رمزي محمد تعلقب - مدير الأمن، لواء / مصطفى البرعي - نائب المدير، لواء / خالد الجزيري، عميد / ممدوح عبد المنصف - رئيس قسم العمليات، عميد / محمد عبد العاطي - مدير إدارة العمليات وشئون الخدمة، وقاموا بتوزيع الأدوار والأماكن والأسلحة والمعدات على القوة المشاركة في تنفيذ هذه الخطة لتحقيق هدفها.
- ورد في أمر الخدمة أن هدفه "منع أي تجمعات أو مسيرات والتصدي لها وضبط القائمين بها من منشورات مع توسيع دائرتي الاشتباه وحمل الجميع لأسلحتهم وذخيرتهم بالقدر الكافي مع تلقين الضباط والقوات بواجباتهم وطبيعة المهمة المكلفين بها وحمل القوات الأجهزة اللاسلكية والإخطار الفوري أولاً بأول وكذا التسليح بالعصا المطاطية أو عصا التينفا".
- وثبت من الإطلاع على أمر الإحالة توجيه الأتهام إلى كل من: اللواء / رمزي محمد أحمد تعلقب - مدير الأمن، اللواء / علاء الدين إبراهيم البياني - مساعد مدير الأمن، اللواء / مصطفى كامل محمد مصطفى البرعي - الحكمدار، اللواء / صلاح الدين عبد الحميد محرم - وكيل العمليات بقطاع الأمن المركزي بوسط الدلتا، ملازم / صلاح نجما - ضابط شرطة، ملازم / هادي جميل سالم - ضابط شرطة، هيثم ناجي الكنسي - ضابط شرطة، وتبين وجوب سؤال آخرين منهم اللواء / خالد الجزيري - مساعد المدير للأمن -

لواء / محمد البربري



لجنة جمع المعلومات والأدلة وتقصي الحقائق

المشكلة بالقرار الجمهوري رقم ٢٠١٢/١٠ المعدل

الأمانة العامة

عميد / ممدوح عبد المنصف — رئيس قسم العمليات، عميد / محمد عبد العاطي — مدير إدارة العمليات وشئون الخدمة لاشتراكهم مع مدير الأمن في وضع خطة منع المظاهرات، بالإضافة إلى المكلفين برئاسة الخدمات والإشراف عليها وهم: العقيد / مسعد عبد الجليل سكين — رئيس فرع البحث بالخلعة، العميد / خالد عمر العرنوسي — رئيس قسم المباحث الجنائية، العميد / مصطفى حسن البعلي — المفتش بفرقة الخلعة، العميد / مجدي عبد الفتاح غنيم — رئيس قسم الرخص، اللواء / مصطفى صابر الشرييني — مساعد فرقة الخلعة، اللواء / السيد محمد جاد الحق — مدير إدارة البحث الجنائي، ونواب مأموري المراكز، الرائد / تامر زين العابدين، المقدم / محمد سالم مباحث، المقدم / حسن الريعي مباحث، المقدم / أحمد قاسم مباحث، العقيد / محمود حمزة مباحث، العقيد / اشرف درويش مباحث، العقيد / مجدي الجندي مباحث، اللواء / ماهر محمد حمودة مساعد المدير للتدريب، اللواء / مجدي أنور نصيف مساعد المدير للوحدات، كما ثبت من أمر الخدمة بقوات الأمن المركزي المؤرخ ٢٧/١/٢٠١١ توزيع القوات والمعدات والأسلحة بناء على الاتفاق بين العميد / حسن العيسوي واللواء / صلاح محرم واللواء / أحمد حمدي وتم تكليف العميد / سامي السكري والمقدم / طارق حجازي والعقيد / هاني جمال والنقيب / أحمد بلال والمقدم / أحمد هاشم والرائد / وائل قنصوة والعقيد / حسام السعدي والعقيد / أسامة القللي واللواء / طلعت بسيوني والعقيد / هشام طلعت بالإشراف العام على القوات في محافظة الغربية.

• وعليهم جميعاً الإرشاد عن مرؤوسيه في المواقع التي سقط فيها القتلى والمصابين بدائرة

المحافظة. محمد عيسى



لجنة جمع المعلومات والأدلة وتقصي الحقائق

المشكلة بالقرار الجمهوري رقم ٢٠١٢/١٠ المعدل

الأمانة العامة

محافظة البحيرة

● بفحص ملف أحداث محافظة البحيرة وبالإطلاع على أوامر الخدمة الصادرة من مديرية الأمن المؤرخين ٢٠١١/١/٢٤ و ٢٠١١/١/٢٧ تبين أن هذه الأوامر تتضمن خطة منع المظاهرات وقد وضعها كلاً من :

١. اللواء / مجدي أبو قمر
٢. اللواء / عبد الناصف أبو زامل
٣. لواء / محمد حبيب
٤. العميد / محمد بدر اوي
٥. العقيد / محمد عمارة.

واللذين قاموا بتوزيع الأدوار والأماكن والأسلحة والمعدات على القوة المشاركة في تنفيذ هذه الخطة لتحقيق هدفها.

● ثبت من الإطلاع على أمر الإحالة توجيه الإتهام إلى كل من:

١. مجدي نبوي عبد النبي أبو قمر - لواء شرطة - مدير أمن البحيرة.
٢. محمود عبد الله بركات - لواء شرطة- وكيل التدريب بالإدارة العامة للأمن المركزي.
٣. سامي شعبان عبد القادر عبد العال- شرطي بإدارة الحماية المدنية بالبحيرة.
٤. عمرو صلاح علام- نقيب شرطة - رئيس مباحث رشيد.
٥. علي محمد نبيل الزيني- ملازم أول شرطة - معاون مباحث رشيد.
٦. حسن السيد السيد الشريبي - شرطي سري - مباحث رشيد.
٧. عصام بيومي عبد السميع- شرطي بوحدة تنفيذ الأحكام بمركز شرطة رشيد.
٨. سعيد السيد رزق أبو سمبل- شرطي سري بمباحث رشيد.
٩. خالد عبد المنعم عبد الحميد يوسف- شرطي سري بمباحث رشيد.



لجنة جمع المعلومات والأدلة وتنقيح الحقائق
المشكلة بالقرار الجمهوري رقم ٢٠١٢/١٠ المعدل
الأمانة العامة

وتبين وجوب سؤال آخرين منهم العقيد / محمد عمارة مدير إدارة العمليات وشئون الخدمة والعميد / محمد بدر اوي مدير إدارة البحث الجنائي واللواء / محمد حبيب مساعد المدير للأفراد والتدريب واللواء / عبد الناصف أبو زامل نائب مدير الأمن - الشركاء في وضع خطة منع المظاهرات، كما ثبت من أمر الخدمة لقوات الأمن المركزي المؤرخ ٢٤/١/٢٠١١ توزيع القوات بناءً على أمر العمليات الصادر بمعرفة مدير الإدارة العامة للأمن المركزي بالإسكندرية اللواء / عادل طه اللقاني وأن الإشراف العام على القوات بمحافظة البحيرة كان بمعرفة العميد / محمود بركات ويعاونه كلاً من عقيد / محمد تميم "مركز مدينة دمنهور" والعقيد / شريف بركات "مركز بجوار قسم شرطة كفر الدوار" والمقدم حازم الليان "مركز بجوار قسم شرطة إيتاي البارود" والرائد / محمد عياد "مركز بجوار قسم شرطة دمنهور".
وعليهم جميعاً الإرشاد عن مرؤوسيه في المواقع التي سقط فيها القتلى والمصابين بدائرة المحافظة.

محافظة الشرقية

- بفحص ملف أحداث محافظة الشرقية والإطلاع على أمر الخدمة الصادر من مديرية الأمن المؤرخين ٢٥/١/٢٠١١ و ٢٨/١/٢٠١١ تبين أن هذا الأمر يتضمن خطة المديرية في مواجهة المظاهرات وقد تم وضع الخطة الأمنية بمعرفة كلاً من اللواء / حسين أبو شناق مدير الأمن وبعض القيادات الأمنية بمديرية الأمن ومساعد المدير للتدريب ونائب المدير وذلك دون ذكر أسمائهم "توقيعات فرمة فقط" وقاموا بتوزيع الأدوار والأماكن والأسلحة والمعدات على القوة المشاركة في تنفيذ أمر الخدمة:
- تبين من أمر الخدمة تسليح الخدمات بأسلحة خرطوش والأسلحة الشخصية وأجهزة اللاسلكي.
- ثبت من الإطلاع على أمر الإحالة توجيه الأتهام إلى كل من حسين مصطفى أحمد أبو شناق لواء شرطة مدير امن الشرقية ومحمد فوزي عباس سعدون عميد شرطة وكيل منطقة شرق

طه عادل



لجنة جمع المعلومات والأدلة وتقصي الحقائق
المشكلة بالقرار الجمهوري رقم ٢٠١٢/١٠ المعدل
الأمانة العامة

الدلتا للأمن المركزي وشريف محمد خالد السيد مكاوي ملازم أول شرطة معاون مباحث مركز شرطة منيا القمح وأحمد الحسيني علي رقيب أول شرطة مركز شرطة منيا القمح وسعيد أحمد محمد فودة أمين شرطة مركز شرطة منيا القمح وشريف غنيم غنيم شريف أمين شرطة مركز شرطة منيا القمح ومحمد عبد الرحيم النجار نقيب شرطة رئيس وحدة مباحث مركز شرطة كفر صقر ومحمد راغب مفتاح مقدم شرطة معاون شرطة بمركز شرطة فاقوس، وقد تبين وجوب سؤال آخرين هم: رئيس قسم العمليات ومدير إدارة العمليات وشئون الخدمة ومساعد المدير للتدريب ونائب مدير الأمن وقد اشتركوا مع مدير الأمن في وضع أمر الخدمة لمنع المظاهرات.

- ثبت من أمر الخدمة لقوات الأمن المركزي عن يوم ٢٨/١/٢٠١١ أنه معد بمعرفة اللواء / عادل محمد البربري المدير العام واللواء / عبد الباسط العزازي وكيل المنطلقة للعمليات والعميد / ياسر الدسوقي مدير إدارة العمليات، وتم تكليف العميد / محمد سعدون بقيادة القوات ومعه قيادات فرعية هم: المقدم / محمد همام والعميد / عادل عنان والعقيد / إبراهيم بيومي والعميد / طاهر عبد الرازق والعقيد / محمود صقر والرائد / أحمد زغلول والمقدم / أحمد سعد والمقدم / السيد عزالرجال. وعليهم جميعاً الإرشاد عن مرؤوسيتهم في المواقع التي سقط فيها القتلى والمصابين بدائرة المحافظة.

محافظة بني سويف

- بفحص ملف أحداث بني سويف وبالإطلاع على أمر الخدمة الصادر من مديرية الأمن عن يوم ٢٨/١/٢٠١١ تبين أن هذا الأمر يتضمن خطة منع المظاهرات وقد وضعها كل من: لواء / أحمد شوقي مدير الأمن، لواء / محمد بكري نائب مدير الأمن، لواء / صفوت حماد مساعد المدير للأفراد والتدريب، عميد / عبد الفتاح عويس، عميد / رضا طلبة مدير إدارة



لجنة جمع المعلومات والأدلة وتنقيح الحقائق

المشكلة بالقرار الجمهوري رقم ٢٠١٢/١٠ المعدل

الأمانة العامة

البحث الجنائي وقاموا بتوزيع الأدوار والأماكن والأسلحة والمعدات على القوة المشاركة في تنفيذ هذه الخطة لتحقيق هدفها.

• ورد في أمر الخدمة أن هدفها "منع أي مسيرات أو مظاهرات، وجميع الخدمات مسلحة بالأسلحة الشخصية ومجهزة لاسلكياً.

• وثبت من الإطلاع على أمر الإحالة توجيه الأوامر إلى كل من: لواء / أحمد شوقي عبده أبو زيد مدير الأمن، عميد / محمد محمد عبد المقصود علي قائد قطاع الأمن المركزي، عميد / محمد صلاح عثمان عبد الناصر مدير إدارة التفتيش والرقابة بمنطقة شمال الصعيد بالأمن المركزي، المقدم / محمد مصطفى ضيش معوض، ملازم أول / حازم محمد علي إبراهيم، ملازم أول / محمد هشام أحمد محمد درويش، رقيب / محمد عبد الموجود قطب، رقيب / وائل صمويل لبيب، رقيب / صديق غريب صديق، رقيب / صلاح تقي علي نجدي، رقيب / علي مصطفى عبد العظيم، خفير نظامي / وحيد سعيد عبد الجواد، وتبين وجوب سؤال آخرين اشتركوا في خطة منع المظاهرات وهم: لواء / محمد بكري نائب مدير الأمن، لواء / صفوت حماد مساعد المدير للأفراد والتدريب، عميد / عبد الفتاح عويس مدير إدارة العمليات وشئون الخدمة، عميد رضا طلبه مدير إدارة البحث الجنائي.

• كما ثبت من أمر الخدمة لقوات الأمن المركزي عن يوم ٢٠١١/١/٢٨ توزيع القوات والمعدات والأسلحة بناء على الاتفاق بين اللواء / محمد محمد زيتون مدير عام منطقة شمال الصعيد واللواء / مصطفى طرخان وكيل المنطقة للعمليات والمقدم / أحمد عبد الجابر مدير إدارة العمليات وتم تكليف العميد / محمد عبد المقصود بالإشراف العام على القوات في محافظة بني سويف.

وعليهم جميعاً الإرشاد عن مرؤوسيه في المواقع التي سقط فيها القتلى والمصابين بدائرة المحافظة.

لعمري
محمد



لجنة جمع المعلومات والأدلة وتقصي الحقائق
المشكلة بالقرار الجمهوري رقم ٢٠١٢/١٠ المعدل
الأمانة العامة

— قدمت وزارة الداخلية يوم ٢٠١٢/١٢/٢٧ مذكرة وعدد من البيانات والمعلومات عن الأحداث من ٢٥ يناير سنة ٢٠١١ وطوال أيام الثورة خلال شهر يناير — مرفقة في الملاحق — وقد أشارت إلى ما يلي:

— انطلقت يوم الثلاثاء الخامس والعشرين من يناير ٢٠١١ وعقب صلاة العصر مسيرات ضخمة غلب عليها عنصر الشباب شملت معظم المدن الرئيسية بطول البلاد وعرضها وتركزت في مناطق القاهرة الكبرى والإسكندرية ومدينة السويس تطالب بإسقاط النظام باستثناء ما حدث في مدينة السويس حيث قتل ثلاث مواطنين أثناء المظاهرات بذات التاريخ.

— استمرت المظاهرات واتسمت خلال أيام ٢٥، ٢٦، ٢٧ بالسلمية وصدرت التعليمات لرجال الأمن بعدم التعرض للمتظاهرين بل وتأمينهم بالشوارع والميادين التي جابوها وتواجدوا بها ولم يحدث ما يعكر صفو الأمن خلال تلك الفترة باستثناء مدينة السويس.

— بتاريخ ٢٠١١/١/٢٨ تطورت الأحداث بشكل سريع خاصة على ضوء إندساس عناصر إجرامية وتيارات سياسية مختلفة إنخذت من العنف منهجاً وأسلوباً فاتجهت مجموعات كبيرة من المتظاهرين صوب ميدان التحرير من عدة اتجاهات حيث قام البعض منهم باستفزاز قوات الأمن المركزي الموجودة على مداخل الميدان خاصة القادمين عبر كوبري قصر النيل وميدان عبد المنعم رياض، حيث رشقوا القوات بالحجارة مما أدى إلى قيام قوات الأمن المركزي بالتدرج بالتعامل معهم برشهم بالمياه واستخدام الغازات المسيلة للدموع لمنعهم من مواصلة الإعتداء عليهم.. تزامن ذلك

محمد باسح



لجنة جمع المعلومات والأدلة وتقصي الحقائق

المشكلة بالقرار الجمهوري رقم ٢٠١٢/١٠ المعدل

الأمانة العامة

مع زيادة توافد أعداد المتظاهرين بأعداد غفيرة يصعب توقعها لم تستطع القوات مجابهتها خاصة مع قيام أعداد من المتظاهرين بإلقاء العبوات الحارقة عليها وعلى مركباتها ووصل الأمر إلى قيام البعض منهم بإسقاط قنابل المولوتوف على من بداخل مركبات الشرطة ورش الزجاج الأمامي لتلك السيارات بمواد حارقة للرؤية (إسبراي) .. وإلغيت أعداد كبيرة من المتظاهرين حول سيارات الشرطة، كما طوقت أعداد كبيرة منهم القوات مما ترتب عليه إعاقة حركتها ومنعها من التحرك وأضحت القوات في موقف صعب فوضعها الميداني يسير من سيء إلى أسوأ فتم عزلها من قبل المتظاهرين وأصبحت كالجزر المنعزلة ولم تجد مفرأ من التصرف بشكل فردي من قبل ضباطها التي لم تتمكن من التواصل مع القيادات الميدانية لإنقطاع الإتصالات الخلوية واللاسلكية فإضطرت للإسحاب ومغادرة المكان حيث طاردها المتظاهرين أثناء إنسحابها وواصلوا التعدي عليها وعقب ذلك تدفقت أعداد ضخمة من المتظاهرين صوب ميدان التحرير وأعتصمت به حتى أصبح عنوان لثورة الشباب ومصدراً لأضواء الإعلام.. تحيطه وكالات الأنباء والقنوات الفضائية على مدار اليوم الكامل تنقل ما يدور فيه من أحداث وفعاليات لمختلف أنحاء العالم.

— في ذات التوقيت تعرض العديد من أقسام ومراكز الشرطة ومقارها للهجوم عليها من بعض الخارجين على القانون وذوي السوابق الإجرامية وكان البعض منهم يحمل أسلحة نارية وقنابل المولوتوف الحارقة وتم الاعتداء على رجال الشرطة العاملين بها وحرق وسرقة الأسلحة الأميرية عهدة الأقسام والمراكز وهو ما تم في توقيت متزامن وبأسلوب ممنهج بمختلف المحافظات فاحترقت غالبية أقسام ومراكز الشرطة وبعض مديريات الأمن بالمحافظات وكذلك عدد من وحدات الإطفاء والمباني الشرطة والخدمية الأخرى (كالسجل المدني، وحدات المرور) ونُهبت محتوياتها وسُرقت أسلحتها وحرقت جميع المركبات الشرطة عهدتها وتم تمكين المحبوسين والمحبوزين من الهرب وخلق حالة من الذعر العام في البلاد، الأمر الذي أدى إلى قيام بعض القوات المتواجدة بتلك المقار بإطلاق الأعيرة النارية من الأسلحة عهدتهم في الهواء بقصد إبعاد تلك العناصر

لجنة جمع المعلومات والأدلة وتقصي الحقائق



لجنة جمع المعلومات والأدلة وتقصي الحقائق

المشكلة بالقرار الجمهوري رقم ٢٠١٢/١٠ المعدل

الآمانة العامة

ومنهم من مواصلة التعدي عليهم واقتحام أماكن عملهم والاستيلاء على محتوياتها واستمروا في المقاومة والذود على أماكن عملهم إلى أن سقطت بعض المنشآت الشرطية وتمكن منها المعتدون وقاموا بإضرار النار فيها وسلب ونهب محتوياتها وإطلاق سراح المسجونين والحجوزين فيها والاستيلاء على الأسلحة والذخائر عهدتها والتعدي على الضباط والقوات.

— كما شهدت المحال التجارية وبعض البنوك في العديد من مدن الجمهورية عمليات نهب منظم كما استهدف المتظاهرين مبان حكومية تمثلت في مقار تابعة للحزب الوطني وعدد من المحاكم ومقار النيابة العامة وبعض المنشآت والمباني الحكومية بإقتحام وإضرار النار فيها، فضلاً عن استهداف قوات الشرطة وقوات الأمن المركزي ومركباتهما المتواجدة بالشوارع والميادين وإتلافها وإضرار النار فيها.

— بتاريخ ٢٩/١١/٢٠١١ قامت مجموعات من المتظاهرين مدعومة بعناصر بدوية من أهالي سيناء وبعض العناصر الفلسطينية ممن لهم صلة قرابة بتزلاء السجون بمهاجمة السجون العمومية (سجون منطقة أبو زعبل — ليمان ١، ٢ شديد الحراسة — السجن العسكري — المرج — وادي النظرون — الفيوم) مستخدمين في ذلك الأسلحة النارية واللوادر الضخمة وإقتحامها وإطلاق سراح المسجونين والاستيلاء على أسلحة القوات وحرق وإتلاف تلك السجون وإطلاق النار على حراسها والضباط العاملين فيها مما أدى إلى وقوع العديد من الضحايا من القوات وكذلك من بين نزلاء تلك السجون والاستيلاء على بعض مركباتها وإضرار النار في عدد منها حيث إنتشرت أعداد من السجناء الهاربين بمختلف المدن والقرى تقوم بأعمال نهب وسلب للممتلكات العامة والخاصة.. الأمر الذي ولد حالة من الذعر العام بين أوساط المواطنين الآمنين في مساكنهم.



لجنة جمع المعلومات والأدلة وتقصي الحقائق
المشكلة بالقرار الجمهوري رقم ٢٠١٢/١٠ المعدل
الأمانة العامة

— بتاريخ ٢٠١١/٢/٢ وعقب قيام الرئيس السابق حسني مبارك بإلقاء خطابه الأخير تعاطف معه جانب من المواطنين وانطلقت الدعوات من عناصر الحزب الوطني على رأسهم الدكتور / إبراهيم كامل للتظاهر بميدان مصطفى محمود والقيام بمسيرة مليونية رداً على المتجمعين بميدان التحرير حيث تجمع حوالي ٤٠ ألف مواطن من المؤيدين للرئيسش حاملين اللافتات المؤيدة له كما تواجد بالميدان مجموعة من الأشخاص يمتلكون الخيول والجمال وقد أنطلقوا إلى مبنى الإذاعة والتلفزيون حيث انضم إليهم بعض العناصر المؤيدة للنظام وتوجهوا لميدان عبد المنعم رياض وقاموا بإقتحام ميدان التحرير ومحاولة السيطرة عليه وطرده المتظاهرين المطالبين بإسقاط النظام المتواجدين به فحدثت إشتباكات بينهم تبادلها فيها التراشق بالحجارة وإلقاء قبائل المولوتوف والتعدي بالعصى والأسلحة البيضاء كما أطلق البعض منهم الأعيرة النارية مما أدى إلى مقتل وإصابة العديد من الطرفين، لم يسفر الفحص عن تحديد هوية المهاجمين ومن قام بتحريضهم وإن كان قد تردد قيام عناصر من الحزب الوطني بتحريضهم على ذلك ولم تسفر التحريات عن صحة تلك الترددات من عدمها.

الفراغ الأمني وأسبابه:

نظراً لتلك الأحداث الجسام والتي لم يسبق أن تعرضت لها البلاد، وحالات العنف التي تعرضت لها قوات الشرطة من ضباط وأفراد وملاحقة بعض الخارجين على القانون لهم أثناء تواجدهم بمقار عملهم أو سيرهم بالشوارع وإساءة معاملتهم والتعدي عليهم وقتل عدد منهم تزامن ذلك مع تناقل إشاعات وأقاويل عن تعرض البعض منهم للتفكيك والتمثيل وبث بعض الصور عبر الهواتف المحمولة لتلك الممارسات فضلاً عن قيام جميع أجهزة الإعلام بخلق شعور من الكراهية لهيئة الشرطة زاد من ذلك حالة الإحتقان التي كانت موجودة بالشارع خاصة عقب وفاة المدعو / خالد سعيد بالإسكندرية، واستغلال جميع التيارات السياسية والمعارضة وفاته للنيل من النظام وأجهزة الشرطة أدى كل ذلك إلى قيام العديد من الضباط والأفراد بمغادرة أماكن عملهم والتواجد بمنازهم وساعد على عدم عودتهم لعملهم توقف معظم وسائل المواصلات وفرض حظر التجول.

لرئيس
٢٠١٢



لجنة جمع المعلومات والأدلة وتقصي الحقائق

المشكلة بالقرار الجمهوري رقم ٢٠١٢/١٠ المعدل

الأمانة العامة

كما سبق يمكن إجمال أسباب الاهتزاز الأمني وعدم استطاعة أجهزة وزارة الداخلية السيطرة على الموقف للأسباب الآتية:

أولاً: صدور التعليمات لقوات الأمن المركزي بضبط النفس وعدم التعامل مع المتظاهرين وإقتصار تسليحهم على إستخدام المياه والغازات المسيلة للدموع.

ثانياً: إستمرار تواجد قوات الأمن المركزي منذ فجر يوم الثلاثاء الموافق ٢٥ يناير ٢٠١١ وحتى عصر يوم ٢٨ يناير ٢٠١١ دون راحة تقريباً وهي تجوب الشوارع والميادين مما أثر على معنويات ولياقة القوات.

ثالثاً: الأعداد الضخمة للمتظاهرين في معظم المدن والمناطق أدى إلى تشتت القوات وعدم تمكنها من السيطرة فإفترقت القوات بشكل مفاجيء وإنسحبت من مواقعها بغير تنظيم وبدون صدور أي تعليمات لها بالانسحاب وترك لكل قيادة إتخاذ مآثره مناسباً لمعالجة الموقف.

رابعاً: نفاذ قبائل الغاز وقطع الإتصالات الهاتفية المحمولة فضلاً عن أن طول مدة الخدمة أدى إلى نفاذ شحن بطاريات أجهزة الإتصال اللاسلكية وعدم وجود مصدر تيار كهربائي لإعادة شحنها الأمر الذي أدى إلى عدم التواصل بين القيادات وباقي القوات خاصة مع اعتماد الضباط على التواصل عبر التليفون المحمول في الفترة الأخيرة.

خامساً: تكثيف التواجد الشرطي من تشكيلات الأمن المركزي وقوات مديريات الأمن "نظام مباحث: يوم ٢٨/١/٢٠١١ بميدان التحرير وعبد المنعم رياض والأماكن التي توافرت معلومات عن تجمع المتظاهرين بها بعموم الجمهورية الأمر الذي أثار سلباً على تأمين باقي المنشآت والإكتفاء بالتأمين العادي لها فضلاً عن إشغال بعض العاملين بها من ضباط وأفراد بالمشاركة في تأمين أماكن التظاهر وبعض المنشآت الحيوية بدوائر عملهم.

محمد عبد الله



لجنة جمع المعلومات والأدلة وتقصي الحقائق

المشكلة بالقرار الجمهوري رقم ٢٠١٢/١٠ المعدل

الأمانة العامة

- هل هناك قرار بإنسحاب القوات من مواقعها:
- تبين عدم صدور ثمة قرارات بإنسحاب قوات الأمن المركزي أو قوات الشرطة بالأقسام والمراكز أو بمختلف الجهات الشرطة وإنصب الأمر على إنسحاب عشوائي للأسباب السابق ذكرها فضلاً عن إنسحاب ضباط وأفراد الشرطة من الأقسام والمراكز عقب الهجوم عليها وإضراب النار فيها وسرقة أسلحتها عقب فشلهم في حماية تلك الأقسام والمراكز وقد فضل عدد كبير منهم الإنسحاب دون الدفاع عنها حتى لا تراق دماء كثيرة بينما دافع عدد من الضباط والأفراد على بعض مواقعهم حتى إتهارت مقارنتها في ظل تواتر الأخبار عبر الإعلام عن مهاجمة المتظاهرين للمباني الشرطة وإضرار النار فيها والتعدي على المتواجدين فيها.
- وقد سقط على أثر ذلك الأحداث وما واكبها من أعمال عنف وقتلى ومصابين وشهداء فهناك العديد من الضباط والأفراد والجنود لقوا مصرعهم على يد عناصر المتظاهرين التي هاجمت الأقسام والمراكز والسجون العمومية وهناك عدد من المواطنين الذين قتلوا بأيدي تلك العناصر أثناء مهاجمتهم لتلك المواقع كما قتل وأصيب عدد منهم من جراء قيام القوات بإطلاق الأعيرة النارية دفاعاً عن أنفسهم ومواقعهم وحماية المال العام وهيبة الدولة.
- أكد الفحص عدم وقوع حالات قتل أو إصابة بأماكن التظاهرات نظراً لإتسام أداء قوات الشرطة في تعاملها مع المتظاهرين بأقصى حالات ضبط النفس وإقتصار التعامل على استخدام المياه والغازات المسيلة للدموع.
- بالتنسيق مع وزارة الصحة تبين قيامها بحصر حالات الوفاة التي وقعت خلال الأحداث حتى ٢٠/٢/٢٠١١ حيث بلغت عددها ٨٢٧ حالة، وبيانهم كالتالي:
- ٦٧٩ مواطن، ٣٨ من رجال الشرطة، ١١٠ مسجون جميعهم معلومين وتم تسليم جثثهم

لذويهم
مدرع



لجنة جمع المعلومات والأدلة وتقصي الحقائق

المشكلة بالقرار الجمهوري رقم ٢٠١٢/١٠ المعدل

الأمانة العامة

— بالكشف عن المعلومات الجنائية المسجلة للمذكورين تبين أن من بينهم عدد ١٧ مسجلين جنائياً أنشطة مختلفة (فرض سيطرة، آداب عامة، مخدرات، سرقات عامة، سرقة بالإكراه، نشل، نصب) عدد ٩٦ من ذوي المعلومات الجنائية المسجلة في قضايا متنوعة (مخدرات، سرقات عامة، نشل، نصب، أموال عامة، ضرب، آداب عامة، سلاح أبيض، خيانة أمانة). كما تبين أن من بينهم عدد ٨٥ محكوم عليه هارب ومطلوب للتنفيذ عليه.

— يُشير الفحص إلى قيام بعض المواطنين باستغلال وفاة ذويهم بعيداً عن أماكن التظاهر والزج بأسمائهم باعتبارهم شهداء ميدان التحرير ويكفي تأكيد لذلك واقعة انتحار المدعوة / سالي مجدي أحمد عبد المجيد زهران — سن ٢١ طالبة بكلية آداب سوهاج بإلقاء نفسها من شرفة مسكنها الكائن بالطابق التاسع عمارة صيدناوي بشارع الجمهورية بمدينة سوهاج بتاريخ ٢٨/١/٢٠١١ لرفض أهليتها السماح لها بالمشاركة بالمظاهرات بمدينة سوهاج والمحرر عن واقعة إنتحارها المحضر رقم ٤٠١ إداري قسم ثان سوهاج ٢٠١١ حيث تصدرت صورها جميع وسائل الإعلام ولقبت بعروس الثورة.

— عقب ثورة ٢٥ يناير إتسمت الساحة السياسية بحراك سياسي بين الأطياف والإئتلافات والأحزاب والقوى السياسية بمختلف توجهاتها في محاولة فرض السيطرة وإثبات الوجود بالساحة من خلال الدعوة إلى وقفات احتجاجية بميدان التحرير (مليونيات) تعددت مسمياتها وإتسع سقف مطالبها، وأكسب ذلك تصاعد الوقفات الاحتجاجية والمطالب الفئوية لمعظم فئات الشعب فضلاً عن وقوع عدة أحداث طائفية بين عنصري الأمة في العديد من المحافظات الأمر الذ ألقى بظلاله على حالة الإستقرار الأمني بالبلاد — ومع اقتراب الانتخابات البرلمانية التي تحدد لها يوم ٢٨/١١/٢٠١١ إتسعت هوة الخلافات بين الطوائف السياسية وإحتدام الصراع بينها في ضوء رغبة

محمد عبد الحليم



لجنة جمع المعلومات والأدلة وتقصي الحقائق
المشكلة بالقرار الجمهوري رقم ٢٠١٢/١٠ المعدل
الأمانة العامة

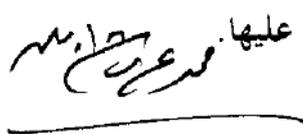
بعض الفصائل السياسية إجراء الانتخابات بموعدها فيما قبل ذلك برفض فصائل أخرى إتمام العملية الانتخابية إستشعار منها بقلة فرص فوزها بمقاعد الأغلبية في البرلمان.

— رصدت المتابعة قيام بعض الحركات السياسية بحشد بعض العناصر من المناطق الشعبية وذوي المعلومات الجنائية وروابط الألتراس ودفعهم للتظاهر لإقتحام مقر وزارة الداخلية ومديريات الأمن والمواقع الشرطة الهامة بما يهدف إظهار عدم قدرة الدولة على السيطرة على مجريات الأمور أو تأمين الانتخابات البرلمانية على غرار ما تم من أحداث خلال يوم ٢٨ يناير ٢٠١١.

— وفي ضوء ما رصدته المتابعة واستمراراً لإضطلاع الوزارة بالتنسيق مع قطاع مصلحة الأمن العام ومديريات الامن والجهات المعنية لإتخاذ التدابير والإجراءات الأمنية لمنع ومكافحة الجريمة بما يكفل إجهاض محاولات النيل من أمن واستقرار البلاد أو التعدي على المنشآت الشرطة والاقتصادية والسياحية والأهداف الحيوية.

الإجراءات التي إتخذتها الوزارة عقب أحداث الثورة لتحقيق الاستقرار الأمني:

- تفعيل وتعزيز الخطط الأمنية اللازمة لتأمين كافة المنشآت وخاصة الشرطة ضد أي محاولات لإقتحامها أو التعدي عليها.
- نقل كافة الأسلحة والذخائر الاحتياطية من المواقع الشرطة (الأقسام والمراكز ونقاط الشرطة) في مواقع مؤمنة داخل مديريات الأمن أو إدارات قوات الأمن أو قطاعات الأمن المركزي درءاً للإستيلاء عليها.





لجنة جمع المعلومات والأدلة وتقصي الحقائق

المشكلة بالقرار الجمهوري رقم ٢٠١٢/١٠ المعدل

الأمانة العامة

- ترحيل المحكوم عليهم خاصة في الجنايات أو الجرح الهامة من السجون المركزية إلى السجون العمومية بعد التنسيق مع قطاع مصلحة السجون خشية تكرار أحداث وتداعيات يومي ٢٨، ٢٩ يناير الماضي.
- إحكام الرقابة على السجون العمومية بكافة المحافظات مع تدعيمها بعناصر من قطاع الأمن المركزي.
- مواصلة الحملات التفتيشية المكثرة - بمعرفة قطاع مصلحة الأمن العام بالتنسيق مع كافة مديريات الأمن وبمشاركة قطاع الأمن المركزي والقوات المسلحة والتي تستهدف البؤر الإجرامية والعناصر الجنائية الخطرة ومرتكبي جرائم البلطجة وضبط باقي الهاربين من السجون والمحكوم عليهم وآخرها بدأت ٣١/١٠/٢٠١١ وأسفرت حتى ٢٣٢٣ نوفمبر ٢٠١١ عن ضبط الآتي:
- ١٣١ سلاح ناري، عدد ٢٧٩٤٤ طلقة نارية مختلفة الأعيرة عدد ٣١٦٠ سلاح أبيض ٥٠٢ مطلوب (١٣٢ هارب من السجون العمومية وحجز المراكز والأقسام، ٣٧٠ متهم مطلوبين في قضايا)، ٥١٢ قضية مخدرات بلغت أرقامها (٣٢٣٤ كيلو جرام بانجو، ١١٤ كيلو حشيش، ١٧٩٩٦١ قرص مخدر - ١٥٣٣ كيلو جرام هيروين، ٢١٢ كيلو جرام أفيون) - ٤٠٩ سيارة مبلغ بسرقتها - تنفيذ أحكام (١٣٧٠ حكم جنائية - ٧٦٧٠٨ حكم حبس).

محمد حبيب



لجنة جمع المعلومات والأدلة وتقصي الحقائق

المشكلة بالقرار الجمهوري رقم ٢٠١٢/١٠ المعدل

الأمانة العامة

أولاً: قدمت وزارة الداخلية — من وجهة نظرها — بيان إحصائي بالشهداء والمصابين من هيئة الشرطة في أحداث ٢٥ يناير ٢٠١١ حتى ٢٠١١/١/٣١ حيث تبين أنه على النحو التالي:

٦	١. الضباط الشهداء
١٠	٢. الأفراد العسكريين الشهداء
١١	٣. المجندين الشهداء
٤٢٥	٤. الضباط المصابين
٢٣٩	٥. الأفراد العسكريين المصابين
١	٦. الموظفون المدنيون المصابون
٦١٤	٧. المجندون المصابون

ومرفق كشوف مبين بها الأسم والرقم وجهة العمل وظروف الوفاة أو وصف الإصابة.

ثانياً: كما قدمت وزارة الداخلية بيان إحصائي بمركبات الشرطة التي تعرضت للحريق أو التلف أو السرقة خلال الفترة من ٢٠١١/١/٢٨ حتى ٢٠١١/١/٣١ — مرفقة — وتشير إلى ما يلي:

١٠٣٩ مركبة	١. المركبات المحترقة أو التالفة كلياً
١٣٨٤ مركبة	٢. المركبات التالفة جزئياً
١٩١ مركبة	٣. المركبات المسروقة
٦٤ مركبة	٤. ما تم العثور عليه
١٢٧ مركبة	٥. مركبات مازالت مسروقة أو مفقودة



لجنة جمع المعلومات والأدلة وتقصي الحقائق
المشكلة بالقرار الجمهوري رقم ٢٠١٢/١٠ المعدل
الأمانة العامة

ثالثاً: كما قدمت وزارة الداخلية حصراً للأسلحة المفقودة بجهات الوزارة:

- | | |
|------|------------------------|
| ٢٠٠٩ | ١. بندقية آلية |
| ٤٤٩ | ٢. بندقية نصف آلية |
| ١٤٩١ | ٣. بندقية خرطوش |
| ١٣٣ | ٤. رشاش أنواع مختلفة |
| ٨٣٨٤ | ٥. طبنجة ٩ مم طويل |
| ١٥٧٤ | ٦. طبنجة ٩ مم قصير |
| ١٣ | ٧. بندقية ضغط هواء |
| ١٨٥ | ٨. فيدرال ١٥٠ ر بوصة |
| ٨١ | ٩. صيني ١٥ ر بوصة |
| ١٠ | ١٠. بندقية موريس وأخرى |

ياجمالي عدد (١٤٢٨٦) سلاح تم ضبط (٤٧٥٢) قطعة سلاح منهم.

لرعية



لجنة جمع المعلومات والأدلة وتفصي الحقائق
المشكلة بالقرار الجمهوري رقم ٢٠١٢/١٠ المعدل
الأمانة العامة

رابعاً: تم تحرير محاضر تلفيات للأقسام عن أحداث ٢٨، ٢٩/١/٢٠١١ بمديرية أمن القاهرة وبلغ عددها:

قطاع شرق ٨ محاضر تلفيات أقسام.
قطاع شمال ٩ محاضر تلفيات أقسام
قطاع غرب ٣ محاضر تلفيات أقسام
قطاع جنوب ٨ محاضر تلفيات أقسام
إجمالي عدد ٢٨ محاضر تلفيات أقسام.

خامساً: المحاضر التي حررت باعتداءات على الضباط وبلغ عددها ٢٥ محضر.

سادساً: محاضر فقد عدد من الدراجات البخارية يبلغ ٣٦ دراجة بخارية.

سابعاً: بيان بالمركبات التي تعرض للتلف الجزئي بمديرية أمن القاهرة ١٤٢ مركبة.

ثامناً: بيان بالمخلات التجارية الخاصة بالأسلحة والذخائر ومصانع ومحلات الملابس العسكرية التي تعرضت للسرقة خلال أحداث يناير ٢٠١١ خمسة محلات.

لجنة جمع المعلومات والأدلة وتفصي الحقائق



لجنة جمع المعلومات والأدلة وتقصي الحقائق
المشكلة بالقرار الجمهوري رقم ٢٠١٢/١٠ المعدل
الأمانة العامة

تسجيلات أحداث ٢٥ يناير إلى الأول من فبراير ٢٠١١

- قدم علي زين العابدين محمد عدداً من التسجيلات خاصة بأحداث الفترة من ٢٥ حتى ٣١/١/٢٠١١ من أهمها التسجيلات التالية:

التسجيل الأول:

تصوير من الكاميرا (١٨٥) بتاريخ ٢٠١١/١/٢٨ الساعة ٣٢ : ٣٥ : ٢ مساءً مشهد كوبري قصر النيل من مسافة بعيدة عليه مجموعة من الأشخاص وآثار لدخان كثيف ملقى عبواته أعلى الكوبري من مسافة بعيدة ويقوم المتظاهرون بإلقائها بنهر النيل ثم تتوافد أعداد كبيرة من المتظاهرين في اتجاه التحرير ومواجهة بين قوات الأمن المركزي والمتظاهرين أعلى كوبري قصر النيل باستخدام قوات الأمن المركزي للمياه المندفعة في مواجهة المتظاهرين.

التسجيل الثاني:

تصوير من الكاميرا (١٨٦) بتاريخ ٢٠١١/١/٢٨ الساعة ٣٩ : ٢٨ : ٤ / ٢٧ / roof مشهد كوبري ٦ أكتوبر عليه مجموعة من السيارات ومجموعة من الأشخاص تم تقريب الكاميرا يظهر مجموعة من السيارات الملاكي ومسيرة من الأشخاص السلميين وآثار لدخان كثيف وقنابل غاز تلقى على المتظاهرين، وعند منزل الكوبري في اتجاه كورنيش النيل والنيل هيلتون يقف مجموعة من جنود الأمن المركزي عند بداية المنزل وكذا سيارة مدرعة أمن مركزي يستقلها من أعلى أحد الأفراد لم نبتين ملامحه ممسكاً السلاح الناري والكاميرا تتحرك يساراً قليلاً خلف فندق رمسيس هيلتون ونجد سيارة مدرعة تسير للخلف يستقلها من أعلى أحد الأفراد لم نبتين ملامحه ويطلق قنابل الغاز المسيل للدموع في اتجاه المتظاهرين، ثم تتحرك الكاميرا في اتجاه كورنيش النيل، والنيل هيلتون ومنزل كوبري أكتوبر، ثم تظهر سيارة مدرعة أمن مركزي مسرعة يستقلها أحد قوات الأمن المركزي لم

م. ع. ع. ع.



لجنة جمع المعلومات والأدلة وتقصي الحقائق

المشكلة بالقرار الجمهوري رقم ٢٠١٢/١٠ المعدل

الأمانة العامة

نتبين ملامحه موجهاً سلاح ناري في اتجاه المتظاهرين الموجودين أعلى رصيف كوبري السادس من أكتوبر، وتسقط أرضاً سيدة ورجل يحمل طفل صغير، ثم تسير المدرعة مسرعة في اتجاه المتظاهرين ويصوب سلاحه مرة أخرى على المتظاهرين ويسقط عدد من المتظاهرين أرضاً ويحاول المتظاهرين الهروب من تلك السيارة ثم تعود مرة أخرى في ذات الاتجاه وتصطدم عمداً بأشخاص أعلى الرصيف يحاولون إنقاذ أحد المتظاهرين، ويحاول المتظاهرين استيقاف السيارات الملاكى لانقاذ الأشخاص المعتدى عليهم ثم تعود مرة أخرى السيارة المدرعة وتطلق قنابل الغاز المسيل للدموع، ويشاهد تجمع لعدد كبير من المتظاهرين أعلى كوبري أكتوبر، وعلى الجانب المقابل في اتجاه القاهرة تقف سيارة مدرعة أمن مركزي في وضع الاستعداد، وتتقدم قوات الأمن المركزي أعلى كوبري أكتوبر، ويتقدم أيضاً بعض المتظاهرين اتجاه القوات وإطلاق لقنابل الغاز صوب المتظاهرين ثم يقوم بعض المتظاهرين بإلقاء قنابل الغاز في نهر النيل، كما يوجد مشهد آخر لكوبري ١٥ مايو لعدد كبير من المتظاهرين السلميين وحاجز بشري من قوات الأمن.

التسجيل الثالث:

(معنون رصاص حي) تصوير من الكاميرا ٣١٨ بتاريخ ٢٠١١/١/٢٨ الساعة ٣٩ : ٥٢ : ٤ حتى ٥٧، مشهد كوبري ١٥ مايو يظهر فيه مجموعة من الأشخاص تتجه نحو مبنى التلفزيون، وبجوارها في الاتجاه الآخر مجموعة من أفراد الأمن المركزي تغلق الطريق، ويظهر في الفيديو قيام أحد الأشخاص بمحاولة التحدث مع قوات الأمن المركزي، فيقوم أحد أفراد الأمن المركزي باستخدام سلاح يحمله وصوبه تجاه المتظاهرين (تعذر معرفة نوع السلاح وعمّا إذا كان خرطوش أم سلام ناري) وعقب ذلك يظهر في التسجيل سقوط أحد الأشخاص في ذات الاتجاه تصويب السلاح وقيام بعض المتظاهرين بحمله ومحاولة التزول به من أعلى الكوبري.



لجنة جمع المعلومات والأدلة وتقصي الحقائق
المشكلة بالقرار الجمهوري رقم ٢٠١٢/١٠ المعدل
الأمانة العامة

التسجيل الرابع:

(معنون الوحشية بالعصا) تصوير فيديو من الكاميرا ٣١٨ بتاريخ ٢٠١١/١/٢٨ الساعة ١٥٤ر١ حتى ٢٧ر٢ مشهد أمام مبنى اتحاد الإذاعة والتلفزيون يظهر فيه أحد الضباط بالنزي الملكي حال قيامه وآخرين بالتعدي على المتظاهرين بالضرب المبرح بالعصا على أماكن حساسة من جسده وذلك أمام مبنى الإذاعة والتلفزيون، حيث قرر أحد الشهود أن ذلك الضابط يدعى محمد سلامة وهو من قوة شرطة بولاق أبو العلاء، وأضاف أن المشهد يظهر فيه أيضاً الضابط عمرو طلعت رئيس مباحث قسم بولاق أبو العلاء هو وعدد من أمناء البحث الجنائي بالقسم حال تواجدهم بالقرب من الضابط محمد سلامة الذي يقوم بالتعدي على المتظاهر المذكور.

التسجيل الخامس:

(معنون الشرطة السرية) تصوير فيديو من الكاميرا ٢٧ A.S بتاريخ ٢٠١١/١/٢٨ الساعة ٢٧ر١ حتى ٢٨ر١ مشهد في ميدان عبد المنعم رياض يظهر مجموعة من المتظاهرين بالميدان وأمامهم كردون من أفراد الأمن المركزي وفجأة يتحرك أفراد الأمن المركزي ويظهر خلفهم عدد كبير من الأشخاص بالنزي المدني ويقومون بالتعدي على المتظاهرين بالضرب المبرح.

- قدم أحد الشهود أسطوانة بعنوان قناصة فوق مبنى الجامعة الأمريكية يظهر فيها مجموعة من المتظاهرين بميدان التحرير مساء يوم ٢٠١١/١/٢٨، وأحد الأشخاص يرتدي زي أسود يقف أعلى مبنى الجامعة الأمريكية، وسمع صوت إطلاق نار، ويظهر بالفيديو وميض من اتجاه ذلك الشخص، ويسمع عبارات تفيد أن ذلك الشخص يطلق النار على المتظاهرين.
- قدم محمد عبده أحمد الغضبان أسطوانتين مدجتين للجنة تبين أن الأولى تحتوي على عدد واحد وعشرون فيديو تضمنت أحداث ٢٨ يناير ٢٠١١ أحد هذه الفيديوهات (السيد الغضبان وإطلاق النار عليه) بمشاهدته تبين أنه يظهر مشهد لأحد شوارع منطقة وسط المدينة (شارع

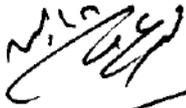
محمد عبده أحمد الغضبان



لجنة جمع المعلومات والأدلة وتنقيح الحقائق
المشكلة بالقرار الجمهوري رقم ٢٠١٢/١٠ المعدل
الأمانة العامة

٢٦ يوليو) تظهر فيه سيارة مصفحة خضراء اللون خاصة بمكافحة الشغب غير واضح بالفيديو اللوحات المعدنية الخاصة بها ويظهر أعلاها أحد أفراد الأمن وهو مصوب سلاحه في اتجاه المتظاهرين وسمع بالتسجيل صوت إطلاق عيار وفي ذات اللحظة سقوط الشخص القائم بالتصوير عقب إصابته الناتجة عن تلك الطلقة، كما قدم الاسطوانة الثانية تبين أنها تحتوي على تسعة عشر فيديو تظهر أحداث يوم ٢٨ يناير ٢٠١١ وعدد من الصور الخاصة بمظاهرات ذلك اليوم.

- قدم للجنة تسجيل معنون (قناسة أعلى وزارة الداخلية) يظهر فيه ثلاثة أفراد مسلحين أعلى مبنى يقومون بتصويب أسلحتهم إلى أسفل، وهو التسجيل الذي علق عليه اللواء / محمود متولي علي الرشيد مدير الإدارة العامة للتوثيق بوزارة الداخلية، بأن المبنى اللي ظهر هو مبنى تابع لمكتب وزير الداخلية شخصياً وأن به ثلاثة أدوار تتبع جهاز أمن الدولة فرع القاهرة وقرر عدم استطاعته تحديد شخص المتواجدين أعلى سطح المبنى.





لجنة جمع المعلومات والأدلة وتقصي الحقائق
المشكلة بالقرار الجمهوري رقم ٢٠١٢/١٠ المعدل
الأمانة العامة

ثالثاً: النتائج

١. أوامر الخدمة في مديريات الأمن عكست تعليمات وزير الداخلية الأسبق / حبيب العادلي إلى مساعديه ومنهم إلى مديريات الأمن والأمن المركزي.
٢. هدف أوامر الخدمة واحد في مختلف مديريات الأمن والأمن المركزي وهو منع المظاهرات نهائياً والتصدي لها حتى لو اقتضى الحال استخدام العنف، واستعدوا لذلك بالزام رجال الشرطة بحمل الأسلحة النارية وغير النارية عند تنفيذ مهمتهم.
٣. كشفت أوامر الخدمة عن أسماء واضعي خطة منع المظاهرات وبعض الضباط المنفذين للخطة في مواقع الأحداث.
٤. قاد اللواء / إسماعيل الشاعر مدير أمن القاهرة الأسبق قوات الشرطة في ميدان التحرير وغيره من الأماكن، وظهر على مسرح الأحداث منذ بدايتها حتى مساء ٢٠١١/١/٢٨.
٥. امتلاك وزارة الداخلية أسلحة قنص وذخائر مختلفة – وبعض من الذخائر محرم استعماله دولياً – موزعة على عدة قطاعات منها أمن الدولة (سابقاً) والأمن المركزي، واستخدم منها ١٢٨ طلقة عيار (٧٠٦٢ × ٥١) وأثبتت في دفتر حركة الذخيرة يوم ٢٠١١/٢/٢٦ (بخلاف ٣ طلقات مفقودة).
٦. سيطرة الشرطة على المستشفيات الحكومية والقبض على بعض المصابين منها وحجز البعض الآخر فيها.
٧. كان هناك حضور للمخابرات الحربية في ميدان التحرير ومحيطه ومبانيه من خلال أدواتها ورجالها ومراقبتها للأحداث بأجهزتها.
٨. نقل مشاهدات حية للأحداث منذ ٢٥ يناير ٢٠١١ إلى رئاسة الجمهورية على مدار اليوم من خلال كابل مشفر ييثر إرسالاً حياً غير الذي ييثر على قنوات التليفزيون المصري.

المصري.



لجنة جمع المعلومات والأدلة ونقصي الحقائق
المشكلة بالقرار الجمهوري رقم ٢٠١٢/١٠ المعدل
الأمانة العامة

٩. توجيه بعض قيادات اتحاد الإذاعة والتليفزيون السابقة بإتلاف التسجيلات الخاصة بأحداث الثورة وإخفائها وعدم تقديمها إلى النيابة العامة عند مباشرتها التحقيق في هذه الأحداث، وعمل نسخ منها سلمت لقيادات من اتحاد الإذاعة والتليفزيون.
١٠. وقعت مظاهرات أمام الأقسام ضمت نوعيات مختلفة من المتظاهرين، فمنهم من تظاهر أمام القسم كرمز للحكومة والظلم والاستبداد آنذاك، ومنهم من ذهب للاطمئنان على أقاربهم المحجوزين بالأقسام، وأخيراً منهم من له مصلحة في تدمير القسم انتقاماً من انتهاك في حقه أو لإتلاف الأدلة أو سرقة الأحراز أو تهريب محبوسين.

رابعاً: التوصيات

١. التحقيق مع رجال الشرطة الذين كشفت أوامر الخدمة عن وضعهم خطة التصدي للمتظاهرين وكذلك القيادات التي نفذتها في المواقع ومن بينها أقسام الشرطة وعليهم الإرشاد عن مرؤوسيه في تنفيذ الخطة التي نتج عنها وقوع الكثير من حالات القتل والإصابة.
٢. التحقيق في وقائع إطلاق النار على المتظاهرين وغير المتظاهرين من أعلى وزارة الداخلية ومحيطها وذلك على النحو المبين تفصيلاً من قبل.
٣. التحقيق في واقعة القبض على بعض المصابين وحجزهم داخل مستشفى المنيرة العام.
٤. التحقيق في واقعة دخول بعض رجال الشرطة والمخابرات الحربية أحد الفنادق في محيط ميدان التحرير ومعهم أسلحتهم وبعض الحقائق المغلقة دون تفتيشها وشغل الحجرات المطلة على الميدان طوال الأيام في فترة الأحداث، وبيان نتائج أعمالهم في هذه الفترة.
٥. التحقيق في واقعة إتلاف وإخفاء تسجيلات أحداث ثورة ٢٥ يناير بمعرفة بعض

مسئولي التليفزيون المصري. 



لجنة جمع المعلومات والأدلة وتقصي الحقائق

المشكلة بالقرار الجمهوري رقم ٢٠١٢/١٠ المعدل

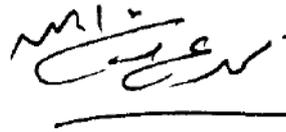
الأمانة العامة

٦. تقليص حيازة جهاز أمن الدولة سابقاً ثم جهاز الأمن الوطني لذخيرة محرمة دولياً لتأثيرها الفتاك على الضحية، ووضع ضوابط صارمة على استخدامها وقصره على حالات محددة.

٧. التحقيق في وقائع حرق وإتلاف الممتلكات العامة من بعض الخارجين على القانون.

٨. إخطار وزارة الخارجية بشأن دخول إحدى السيارات بطريق غير مشروع إلى البلاد وأخرى تسير بلوحات غير خاصة بها تابعتين للسفارة الأمريكية، وكشفهما أثناء

أحداث الثورة.





لجنة جمع المعلومات والأدلة وتنقيح الحقائق
المشكلة بالقرار الجمهوري رقم ٢٠١٢/١٠ المعدل
الأمانة العامة

محافظة الإسكندرية

ملخص الواقعة:

احتجاجا على سوء وتردى الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية بالبلاد وتعبيرا عن المطالبة بتغيير نظام الحكم لما له من زيادة في النفوذ على النظام المؤسسى بهدف ضرورة تأمين الرئاسة لفترة طويلة انطلقت مجموعة من التحركات الشعبية ذات طابع اجتماعى وسياسي يوم ٢٥ يناير ٢٠١١ والذي اختير ليوافق عيد الشرطة تعبيرا عن مطالبهم المشروعة في مختلف أنحاء البلاد ومنها محافظة الإسكندرية وكل ذلك في إطار سلمى، وقابلتهم قوات الأمن بالقمع ومنع الاحتجاج، وأسفر ذلك عن سقوط ٩٢ شهيدا و٤٧٠ مصابا وذلك حسبما جاء بأوراق القضية رقم ١٥٠٦ لسنة ٢٠١١ جنايات المنشية والمقيدة برقم ١٠٥ كلى شرق والمتداولة بالجلسات .

إجراءات جمع المعلومات والأدلة:

• **سماع الأقوال:**

استمعت اللجنة لعدد ١٣٣ شاهد وأفادوا بالآتي:

١) أهداث مسجد القائد ابراهيم:

- سئل عبد الرحمن أحمد شحاتة، وقرر أنه صاحب مكتبة خلف مسجد القائد إبراهيم وأنه في صباح يوم ٢٥ يناير الساعة ٨:٣٠ وصل إلى مقر عمله المشار إليه ولاحظ تواجد غير طبعى لقوات الأمن المركزى عند المسجد بهدف فض أى تجمعات حتى لو كانت ثلاثة أشخاص وفي ذات اليوم وبعد صلاة الظهر شاهد مجموعة كبيرة من عساكر الأمن المركزى بزي ميرى يعبون حوالى ١٥٠ جوال من الطوب الأبيض الموجود داخل قضبان ترام محطة الرمل خلف المسجد وتم وضعهم في سيارات الأمن المركزى ولم يستطع التعرف على أرقام تلك السيارات.

محمد عبد السلام



لجنة جمع المعلومات والأدلة وتقصي الحقائق

المشكلة بالقرار الجمهوري رقم ٢٠١٢/١٠ المعدل

الأمانة العامة

- سئل محمد صابر غالى صاحب مكتبة خلف مسجد القائد إبراهيم، وقرر أنه يوم ٢٨ يناير ٢٠١١ وبعد صلاة الجمعة مباشرة قامت قوات الأمن المركزى المتواجدة بدائرة المسجد بالتعامل مع المصلين المتظاهرين أمام المسجد بقنابل مسيلة للدموع رغم سلمية المظاهرة، ورد المتظاهرين بإلقاء الطوب على قوات الأمن مما ترتب عليه إصابات متبادلة، وأكد أن بداية الاعتداء كان من قوات الأمن وليس المتظاهرين، وأضاف أن المصابين الذين كانوا متوجهون للمستشفى الميرى كان يتم القبض عليهم.

- سئل يوسف شحاتة عبد الحليم، قرر أنه يوم ٢٨ / ١ / ٢٠١١ كان أحد المصلين بمنطقة القائد إبراهيم ولاحظ وجود حوالى ١٥ سيارة أمن مركزى كبيرة يتزل منها أشخاص يرتدون ملابس مدنية ودخلوا بين المصلين فى الصفوف القريبة من قوات الأمن من ناحية دار المناسبات، وشهد أن هناك اعتداءات حدثت بداية من هؤلاء الأشخاص على قوات الأمن وبدأت قوات الأمن التعامل مع المتظاهرين بالعصى والقنابل المسيلة للدموع بكثافة عالية وفى تمام الساعة ٥:٣٠ مساءً فى ذات اليوم بدأ تعامل قوات الأمن مع المتظاهرين بالرصاص المطاطى بكثافة عالية وترتب عليه العديد من الإصابات، وشاهد سيارة شرطة خضراء مصفحة تدهس متظاهرين أثناء هروبها من منطقة محطة الرمل ولا يعرف رقمها. وأنهى أقواله بأن المصابين الذين توجهوا على المستشفى الميرى كان يتم القبض عليهم داخل المستشفى. وقرر أنه يوم ٢٥ يناير ٢٠١١ شاهد مدير أمن الأسكندرية بمنطقة محطة الرمل وسط جنود الأمن المركزي يلقون الطوب على المتظاهرين الذين يردون سلمية سلمية، وبعدها شاهد ضابط يقوم بتكسير بعض السيارات وعند سؤاله عن السبب قال: "أنا هقلبها أعمال بلطجة مش ثورة".

- سئل ربيع عبد الفتاح محمود غنيم، وقرر أنه يوم ٢٨ يناير وقبل الانتهاء من صلاة الجمعة بمسجد القائد إبراهيم قامت قوات الأمن بإلقاء القنابل المسيلة للدموع على المصلين وبعدها تم

التعامل بالرصاص المطاطى.
محمد صابر غالى



لجنة جمع المعلومات والأدلة وتقصي الحقائق

المشكلة بالقرار الجمهوري رقم ٢٠١٢/١٠ المعدل

الأمانة العامة

- سئل عبدالرحمن حسين عبدالرحمن، فأكد مضمون شهادة سابقه بشأن تواجد مدير الأمن يوم ٢٥ يناير ٢٠١١ وسط قوات الأمن وأضاف أن قوات الأمن قد استخدمت الرصاص الحي وأطلقت في الهواء لأعلى لتفريق المتظاهرين وذلك في وجود مدير الأمن أيضا في منطقة المنشية وكذلك إطلاق الخرطوش في اتجاه المتظاهرين.
- سئل محمود صابر حميدة صاحب فرش بمحطة الرمل حول أحداث ٢٨ يناير ٢٠١١، فأكد شهادة كل من محمد صابر ويوسف شحاتة بشأن إلقاء القبض على المصابين من المستشفى الميري في سيارات ميكروباص (تويوتا). وأضاف مشاهدته لقائد سيارة مدرعة لقوات الأمن رفض الأمر الصادر له من قائده بضرب المتظاهرين بعد قيام أفراد الأمن بالاعتداء على شاب عمره ١٨ سنة ضربا بالعصي والبنادق على رأسه حتى تهمشت. ثم أقر بمشاهدته للضابط أيمن السمان من قسم شرطة العطارين ومعه المخبرين وأمناء الشرطة التابعين للقسم وهم يهربون ويخفون أسلحتهم وأجهزة اللاسلكي في ملابسهم.

٢) أحداث قسم المنتزه ثان:

- سئل إبراهيم السيد عاشور صاحب كشك أمام قسم شرطة المنتزه ثان، قرر أنه يوم ٢٨ يناير ٢٠١١ لم تكن هناك أية مؤشرات بدائرة القسم على وجود تظاهرات حتى صلاة العشاء، حضرت مجموعة كبيرة ليست من أبناء المنطقة وكان شكلهم غريب وقاموا بالتجمهر أمام القسم وإلقاء الطوب وزجاجات بترين عليه، وكذا قاموا بحرق السيارات الموجودة أمامه وعليه قام أفراد القسم بالتعامل معهم بالقنابل المسيلة للدموع والرصاص الرش والحى مما أدى لسقوط العديد من المصابين وثلاثة شهداء بالرصاص الحي، وأثناء ذلك قامت مجموعة يبدو أنهم بلطجية بسرقة محتويات جمعية طوسون المواجهة للقسم وكذا محتويات مرور طوسون بجوار القسم وفي حوالى الساعة ٧ صباحا في اليوم التالي تم تسليم القسم للقوات المسلحة صباح

محمد عاشور



لجنة جمع المعلومات والأدلة وتقصي الحقائق
المشكلة بالقرار الجمهوري رقم ٢٠١٢/١٠ المعدل
الأمانة العامة

اليوم التالي وتمت سرقة القسم في وجود القوات المسلحة وأتمها الشاهد بالتقصير في حماية القسم. وأهمى أقواله بأن قسم المنتزه ثان كان في حالة دفاع شرعى.

- سئل كل من إبراهيم أحمد حسين، حمدى عبد العزيز سعيد ، محمود إبراهيم محمد أحمد حسين السيد، ردد كل منهم ما قرره سابقهم، وأضاف الثاني أن الأشخاص المشار إليهم سالفًا كانوا يرتدون أقنعة وملابس سوداء.

- سئل أحمد إبراهيم السيد عاشور وقرر أنه في صباح يوم ٢٨ يناير ٢٠١١ وأثناء تواجده في كشك والده الكائن أمام قسم المنتزه ثان، شاهد مجموعة من المخبرين والعساكر من القسم يجمعون طوب من الشارع وذلك في وجود محمد سعفان أحد ضباط مباحث القسم، وأنه في حوالي الساعة ٨,٣٠ مساءً تم غلق أبواب القسم بالجزير بعد دخول جميع أفراد القسم داخله، وبدأ توافد المتظاهرين يهتفون ضد الشرطة بهتافات سلمية وعلى جراه ذلك بدأ الضابط محمد سعفان ومعه مجموعة من عساكر الأمن المركزي وبعدها بدأ المتظاهرين بإلقاء الطوب والحجارة على القسم حتى الساعة ١,٣٠ صباحاً وهي ذات لحظة إطلاق النار الحي على المتظاهرين مما ترتب عليه استشهاد "كريم إبراهيم"، وأضاف أنه شهد بتلك الأقوال أمام النيابة وعليه بدأت مجموعة من المخبرين بالقسم لا يعرف أسماءهم يحاولون إقناعه بتعديل شهادته إلى أن جميع الضباط كانوا يطلقون النار على المتظاهرين وليس محمد سعفان وحده وأنه لم يغير شهادته رغم هذه الضغوط لأنه بالفعل شاهد الضابط محمد سعفان يقوم بإطلاق النار على المتظاهرين من أعلى سطح القسم.

- سئل رامي عبدالعزيز عبدالرحمن، ردد مضمون ما جاء بأقوال سابقه وأضاف أن المتظاهرين ردوا على التعامل معهم من أعلى سطح القسم، قاموا بقذف المولوتوف على السيارات الموجودة أسفل القسم ثم حرقوا سيارة الضابط محمد سعفان وعلى إثر ذلك شاهد بنفسه، الضابط محمد سعفان يطلق الرصاص الحي من مسدس معه على أحد المتظاهرين والذي

محمد رامي



لجنة جمع المعلومات والأدلة وتقصي الحقائق
المشكلة بالقرار الجمهوري رقم ٢٠١٢/١٠ المعدل
الأمانة العامة

استشهد في الحال، كما أضاف أنه شاهد بنفسه الضابط المشار إليه يطلق الرصاص الحي وسمع صوت أربع طلقات متتالية وهي نفس لحظة سقوط الشهيد "كريم إبراهيم"، وتم نقله في سيارة إسعاف حاول الضابط محمد سعفان إطلاق الرصاص عليها.

- سئل مصطفى أحمد رجب، وقرر أنه يوم ٢٨ يناير ٢٠١١ كان موجوداً أمام قسم المنتزه ثان في حدود الساعة ١,٣٠ مساءً كمشاهد فقط للأحداث وشاهد بنفسه مجموعة من المتظاهرين أسفل القسم يقذفون زجاجات المولوتوف على القسم وتم التعامل من قبل القسم بقنابل مسيلة للدموع وطلقات في الهواء وبعد حرق سيارة الضابط محمد سعفان معاون مباحث القسم قام الأخير بإطلاق نار حي عشوائي على المتظاهرين وأقر أنه شاهد ذلك بنفسه.

- سئل أحمد محمد عامر، وقرر أنه أصيب بطلق ناري في الرقبة يوم ٢٨ يناير ٢٠١١ على بعد ٢٠٠ متر من قسم شرطة المنتزه ثان، ونقل للمستشفى وفور خروجه توجه إلى المقر البديل للقسم لعمل محضر فرفض المأمور تحرير المحضر ضد الضابط محمد سعفان واستعان بضابط الجيش المخصص لتأمين القسم فتمكن من ذلك، وأشار إلى أن وكيل النيابة المختص أحمد خورشيد لم يذكر اسم الضابط محمد سعفان بداية نظراً لأن الشاهد ذكر عدم مشاهدة الفاعل بنفسه وتم حفظ المحضر وتظلم من الحفظ لإضافة أقواله في المحضر رقم ٢٠١١/٦٦١٧ منتزه ثان ولم يستدع حتى الآن.

- وإذ سئل محمد أحمد محمد حسين، وقرر بأنه كان أحد المتظاهرين أمام قسم شرطة المنتزه ثان وكان هدفه حياة اجتماعية عادلة وأنه وصل عند القسم الساعة ٩ مساءً وكانت توجد مظاهرة واحدة أمام القسم مباشرة بهتافات (يسقط النظام، يسقط حسني مبارك)، ووقتها نزل من القسم شخص يدعى حمدي وشهرته "أبو زيزو" وقال للمتظاهرين أن الضابط محمد سعفان يخبركم "لو ما مشيتوش حضربكم بالنار"، وبعدها تم إطلاق قنابل مسيلة للدموع على المتظاهرين أدت إلى تفريق التجمع إلى مظاهرتين إحداهما أمام القسم والأخرى على يمينه وأضاف أنه شاهد بنفسه الضابط محمد سعفان يقف مع أربعة عساكر ويحمل مسدساً في

محمد سعفان



لجنة جمع المعلومات والأدلة وتقصي الحقائق
المشكلة بالقرار الجمهوري رقم ٢٠١٢/١٠ المعدل
الأمانة العامة

الناحية اليمنى من أعلى سطح القسم وكان العساكر يطلقون الخرطوش والقنابل المسيلة للدروع وبعد تحريك سيارة الضابط محمد سعفان من مكانها المواجه للقسم إلى أرض الملعب القريبة من القسم لحرقها من قبل المتظاهرين وتم إطلاق النار على أحد المتظاهرين الذي كان يقوم بحرق السيارة واستشهد في الحال، ثم حضرت سيارتين نزل منها أشخاص يصعب التعرف عليهم وليسوا من أبناء المنطقة بدأوا في إلقاء زجاجات المولوتوف على القسم وأضاف أن الضابط الوحيد الذي كان فوق القسم هو محمد سعفان وكان معه سلاح في يده ومعه حوالي ١٢ عسكري، وأنه شاهد ذلك حال صعوده مع مجموعة من المتظاهرين أعلى سطح عمارة بجوار القسم وأضاف أنه تمت إصابته من جراء تلك الأحداث بطلق ناري في قبة الرجل اليسرى، وحدثت معه العديد من المساومات للتنازل عن حقه في القضية، وكانت تلك المساومات من بعض المقاولين بالمعمورة يخشى ذكر أسماءهم، كما تم الاتصال بأخيه من قبل أمين شرطة في القسم يدعى علاء البحر لنفس الأمر، وأقواله أن جميع السرقات التي تمت بدائرة القسم من غير المتظاهرين.

- وبطلب من النقيب/ محمد عبد النعم سعفان معاون مباحث قسم شرطة المنتزه ثان أثناء الأحداث لاستماع أقواله في اللجنة تم إجابته لطلبه.

وقرر أنه يوم ٢٧ / ١ / ٢٠١١ وصل لمقر القسم الساعة ١١ مساءً وخرج للمرور حتى صباح يوم ٢٨ / ١ / ٢٠١١ الساعة ٦ صباحاً عاد على القسم وظل به حتى وصول رئيس مباحث القسم وعقب صلاة الجمعة سمع على الجهاز اللاسلكي الخاص برئيس المباحث، مأمور قسم شرطة المنتزه أول يستغيث بعبارات ((القسم بيولع - يهربوا المساجين - السلاح بيتسرق)) وكانت استغاثته خاصة بالنجدة، وفي حوالي الساعة ٨:٣٠ مساءً من ذات اليوم علموا بأن هناك أشخاص في طريقهم للقسم ومعهم سلاح وعليه قام المأمور بإعطاء تعليمات بغلاق باب القسم بالجزير وتوزيع جميع أفراد القسم على أدواره الثلاثة واعتلى قوات الأمن المركزي سطح القسم ومعهم بعض أفراد القسم إلى جانب صعود مأمور القسم للسطح،

محمد عبد النعم



لجنة جمع المعلومات والأدلة وتقصي الحقائق
المشكلة بالقرار الجمهوري رقم ٢٠١٢/١٠ المعدل
الأمانة العامة

وجزاء منهم في الدور الأرضي وبعد وصول هؤلاء الأشخاص سمع صوت إطلاق ذخيرة نارية وبدأوا في إلقاء قنابل مولوتوف وصعدوا على المباني المحيطة بالقسم لإلقاء الحجارة مما ترتب عليه قيام قوات الأمن المركزي في التعامل مع الأمر بقنابل غاز وظل هذا الوضع حتى الساعة ١:٣٠ صباحا، وبعدها فوجئ بمجموعة من العساكر تصعد من الدور الأرضي للقسم في حالة فرغ مردهين أن القسم تم اقتحامه بهدف إطلاق سراح المساجين وسرقة السلاح وفي تمام الساعة ٣:٣٠ صباحا حضرت تعزيزات من الأمن المركزي حوالي ٦ سيارات بدأوا في التعامل مع هؤلاء الأشخاص لإبعادهم عن القسم وحصرهم امام الجمعية الاستهلاكية المواجهة للقسم وذلك حتى حضور قوات الجيش في تمام الساعة ٦:٣٠ صباحا، وقامت قوات القسم بفتح مخزن السلاح ونقلت السلاح في مدرعة أمن مركزي إلى قطاع الأمن المركزي في الراس السوداء، وفوجئ وقتها بحرق السيارة الموجود بها سلاحه الخاص أسفل كرسي السائق والذي سرق من السيارة، وأضاف أنه لم يتعامل مطلقا مع هؤلاء الأشخاص ولم تصدر أى تعليمات بإطلاق النار عليهم ونفى جميع ما نسب إليه بتحقيقات النيابة العامة وقرر أنه غير متصور أن يتم اتهامه وحده بجميع أحداث القسم وقدم عدد ٢ أسطوانة.

وقرر أن مدير أمن الإسكندرية الأسبق اللواء محمد إبراهيم وكذا الرائد وائل الكومى والنقيب مصطفى الدامى يريدون الإدلاء بأقوالهم أمام اللجنة... وبعد تحديد ميعاد معه للتنسيق على ضوء طلبه لم يتصل.

٣) أحداث ميدان الساعة وقسم شرطة المنتزه أول:

- سنل أحمد محمد محمود مرسى مدير محطة مصر للبتترول بميدان الساعة وقرر أنه يوم ٢٨/١/٢٠١١ كان موجود بمقر عمله الساعة ٨ صباحا وكانت سيارات الأمن المركزي منتشرة في محيط الميدان وبعد صلاة الجمعة مباشرة بدأ التظاهر السلمى بالميدان والمؤدى إلى قسم شرطة المنتزه أول دون اية اعتداءات وفي حوالى الساعة ٣ عصرا حضرت مجموعة يبدو

محمد محمود مرسى



لجنة جمع المعلومات والأدلة وتنقيح الحقائق
المشكلة بالقرار الجمهوري رقم ٢٠١٢/١٠ المعدل
الأمانة العامة

عليهم أنهم ليسوا متظاهرين وذلك من اتجاه شارع أحمد أبو سليمان و قاموا برمي الطوب على سيارات الأمن المركزي وتعاملت معهم قوات الأمن بالقنابل المسيلة للدموع وبدأت المجموعة المشار إليها بحرق سيارة أمن مركزي في منتصف الميدان .

- سئل فرج سعد سيدهم عبد الملاك ، محمد شعبان عبد التواب ردد كل منهما مضمون سابقه وأضاف الأول أن المجموعة التي حضرت بعد صلاة العصر وبعد القاء الحجارة على القوات دخلوا قسم المنتزه أول وسرقوا محتويات القسم وقاموا بتهريب المساجين .
- سئل أحمد عيسى أحمد وقرر أنه يوم ٢٨ / ١ / ٢٠١١ جاءت مظاهرة من ناحية أبو سليمان على اتجاه ميدان الساعة بدأت في الاشتباك مع قوات الأمن وتكسير سيارات الأمن المركزي وبعدها توجهوا إلى قسم المنتزه أول .

٤) أحداث قسم شرطة محرم بك وميدان الرصافة:

- سئل محمد حنفي محمود، وقرر أنه يوم ٢٨ / ١ / ٢٠١١ وميدان الرصافة المؤدى لقسم شرطة محرم بك شاهد مصطفى الدامي معاون مباحث القسم بعد إغلاق جميع الشوارع المؤدية للقسم يقوم بإطلاق النار على المتظاهرين، وأضاف أنه اعتقد من كثرة الأعيرة النارية وقت الأحداث بأن هناك أوامر صادرة بذلك.
- سئل حسين السيد سالم صاحب محل جرائد بميدان الرصافة، قرر أنه شاهد مصطفى الدامي يحمل سلاح نارى ويطلق نار للأعلى لتفريق المتظاهرين وكان ذلك عقب صلاة الجمعة يوم ٢٨ / ١ / ٢٠١١ أمام باب القسم، وأضاف أن المحل الخاص به توجد به آثار لرصاص وهو في الميدان وليس أمام القسم. _ ومرفق مقطع فيديو يوضح ذلك.
- سئل محمد راضى محمد أحمد أحد سكان ميدان الرصافة، الذى قرر أنه اثناء نزوله لصلاة العشاء يوم ٢٨ يناير ٢٠١١ فى مسجد القصيصى أمام قسم محرم بك شاهد بنفسه قوات الأمن تقوم بإطلاق الغاز والخرطوش من القسم وكان المتظاهرون أمام القسم يلقون الحجارة

محمد حنفي محمود



لجنة جمع المعلومات والأدلة وتقصي الحقائق
المشكلة بالقرار الجمهوري رقم ٢٠١٢/١٠ المعدل
الأمانة العامة

والمولوتوف على القسم ولم تكن تصل للقسم، وبعد صعوده لمزلته وأثناء مشاهدته للأحداث من شرفته بالدور الرابع المطل على ميدان الرصافة سمع صوت طلق نارى واشتم رائحة بارود ووجد ثقب في زجاج الشرفة أعلى رأس زوجته التي كانت تشاهد الأحداث، وبعدها مباشرة وأثناء قيامه للدخول للغرفة جاءت طلقة أخرى وأصابته في الإلية اليمنى تم نقله على إثرها للمستشفى. وتمت معاينة سكنه. - مرفق: قطع من رصاصات، وفيديو لمعاينة أماكن الأحداث وتواجد أثر الرصاص.

- سئل أنور حسين السيد سعيد، وقرر مشاهدته للضابط مصطفى الدامي يقوم بإطلاق الأعيرة النارية تجاه المتظاهرين وأضاف أنه كان يتم التعامل بالقنابل المسيلة للدموع والرصاص المطاطي بكثافة، وعلى إثر ذلك استشهد الشهيد أحمد مجدي حسين أمام القسم.
- سئل سعيد محمد عبدالحافظ، وأقر أنه يوم الجمعة ٢٨ يناير ٢٠١١ كان هناك تمرکز لعدد ١٠ سيارات من الأمن المركزي، وسيارات شرطة عادية بميدان الرصافة وأنه سمع دوي إطلاق نار حي حال تجميعه أدوات العمل بالقهوة التي يمتلكها.

هـ) أحداث قسم شرطة الرمل ثان:

- سئل محمد حامد عبد اللاه شاهين، قرر أنه رغم عدم اعتداء المتظاهرين أمام قسم الرمل ثان على أفراد القسم قامت قوات القسم بالتعامل مع المتظاهرين بالقنابل المسيلة للدموع والرصاص الحي مما ترتب عليه وفاة الشهيدة أميرة سمير السيد إثر إصابتها عن طريق المقدم وائل الكومي بالرصاص الحي حيث كانت موجودة عند زميلتها هدى محمد السيد. - ٣ فارغ من طلق نار كان محتفظ به من يوم ٢٨ يناير.

- سئلت غادة على عبد العاطى والدة الشهيدة أميرة رددت مضمون ما قرره سابقها وأضافت أن الأشخاص المتواجدين فوق سطح القسم كانوا يحملون بنادق ورشاشات، وقد اعتقدت أنهم يقومون بتدريبات نظرا لكثافة عددهم ولأنهم مستعدون بالسلاح من قبل صلاة الجمعة،

محمد عبد العاطى



لجنة جمع المعلومات والأدلة ونقصي الحقائق
المشكلة بالقرار الجمهوري رقم ٢٠١٢/١٠ المعدل
الأمانة العامة

وأن سبب إطلاق النار على ابنتها هو قيامها بالتصوير لتلك الأحداث من شرفة منزل صديقتها ولا رتدائها للون زاهي والرصاص التي أصابتها كانت ثاني رصاصة أطلقت على نفس المكان.

- سئل سمير السيد محمد شحاتة دويدار والد الشهيدة أميرة التي استشهدت يوم ٢٨ يناير ٢٠١١ في منزل أمام قسم شرطة الرمل ثان برصاص حي، وافاد ان مديرية أمن الاسكندرية قامت بعرض مبالغ مالية عليه هو وأهالي الشهداء بهذا القسم للتنازل عن قضاياهم وذكر أن الشيك رقم ٣٦٢٤٨٦ الصادر بتاريخ ٢٠١١/٦/٢٠ للنقيب "أحمد خميس السروجي" بقيمة ٣ مليون جنيه كان بشأن توزيع هذا المبلغ على أهالي الشهداء وأضاف أن من كان يقوم بالتفاوض معهم لصالح مديرية أمن الأسكندرية هما الشيخ عبود والحامي محمد نصرت، - أرفق صورة إيصال استلام نقدية الخاص بقبول الدية الشرعية عن وفاة الشهداء.

- سئلت داليا على إبراهيم المالكي قررت أنه يوم ٢٨ / ١ / ٢٠١١ وبعد صلاة الجمعة توجهت لزيارة بيت والدتها الكائن بجوار قسم شرطة الرمل ثان وشاهدت مجموعة من الأشخاص فوق سطح القسم يطلقون الرصاص الحي والقنابل المسيلة للدموع على المتظاهرين أمام القسم وقامت بتصوير ذلك، وأضافت أنه لبعد المسافة لم تظهر الأشخاص المتواجدين على القسم بوضوح. وقدمت CD أشارت أنه عليه أربع ملفات منهم ملفين تم تصويرهم من الهاتف المحمول للشهيدة أميرة.

- سئل علاء على على على، ردد مضمون ما قررته سابقته.

- سئل طارق عبد الصبور حسن ردد أنه على الرغم من هتاف المتظاهرين بالسلمية تعاملت معهم قوات الأمن بالرصاص الحي والقنابل المسيلة للدموع وأضاف أنه أثناء إغلاقه لنافاذة منزله المطل على سطح القسم قام المقدم وائل الكومي بإطلاق الرصاص عليه مما ترتب عليه دخول رصاصة من الساعد الأيمن وخرجت من الكتف وقد تمّت معاينة شقة المذكور.

- سئل كل من عبد اللطيف أحمد عبد اللطيف والد الشهيد أحمد عبد اللطيف وكذا والدته فريدة محمد خليل، وحبية عبد الحميد محمود والدّة الشهيد أحمد عكاشة، بانعة عبد الله والدّة

لجنة جمع المعلومات والأدلة ونقصي الحقائق



لجنة جمع المعلومات والأدلة وتقصي الحقائق
المشكلة بالقرار الجمهوري رقم ٢٠١٢/١٠ المعدل
الأمانة العامة

الشهيد أحمد فوزى، وعزيزة إبراهيم محمد، والذين قرروا وجود ممارسات للضغط عليهم للتنازل عن القضية رقم ١٥٠٦ لسنة ٢٠١١ جنایات الإسكندرية وعرض مبالغ مالية مقابل ذلك بمعرفة محامى يدعى محمد نصرت وشيخ يدعى عبود.

- وقد تبين للجنة قيام المذكورين بتحرير بلاغات رقم ٢٢٧٧ لسنة ٢٠١١ و ٢٢٧٦ لسنة ٢٠١١، و ٢٤٨٤ لسنة ٢٠١١ والذي ضم القضية ١٥٠٦ لسنة ٢٠١١ على إثر المساومات السالف الإشارة إليها.

- سئل كل من عبد الوهاب محمد محروس مرسى، وعبد الوكيل على السيد الخليعى قرر كل منهما وجود بلطجية أمام قسم شرطة الرمل ثان يوم ٢٨ / ١ / ٢٠١١ وكان معهم أسلحة نارية وسكاكين وزجاجات مليئة بالبترين وقاموا بالاشتباك بها تجاه القسم وقام أفراد القسم بإلقاء القنابل المسيلة للدموع من أعلى سطح القسم وإطلاق نار في الهواء لتفريق البلطجية وأضاف أنه بعد ذلك تمت سرقة جميع الأسلحة الموجودة بالقسم وكذا محتويات مستشفى بجوار القسم.

٦) أحداث ميدان المنشية:

- سئل أحمد محمد محمد عبد الفتاح، وقرر أنه يوم ٢٥ يناير ٢٠١١ نزل الساعة ٣ عصرا بميدان المنشية بناء على دعوات على مواقع التواصل الاجتماعي وتبين له وجود تشكيلات أمنية عديدة وكانت الهتافات للمتظاهرين بدايتها لا للتوريث ولما اشتد الالتحام بين الشرطة والمتظاهرين بدأت هتافات إسقاط النظام وأضاف وجود العديد من المحاولات لقمع المظاهرات منها إطلاق نار في محاولة لتفريق المظاهرات وتم استخدام العصا بعدها وأضاف أنه يوم ٢٨ يناير كان متواجدا أيضا في شارع السبع بنات ميدان المنشية ولاحظ أيضا تواجد أمنى بشكل كبير وكان ذلك قبل صلاة الجمعة وهتافات بسقوط الرئيس السابق وعليه تم الرد على تلك الهتافات بإطلاق القنابل المسيلة للدموع والخرطوش والرصاص الحى وكان هناك العديد من

لرعد



لجنة جمع المعلومات والأدلة وتقصي الحقائق

المشكلة بالقرار الجمهوري رقم ٢٠١٢/١٠ المعدل

الأمانة العامة

المحاولات للقبض على رؤوس التظاهرات من قبل قوات أمن الدولة ووقع العديد من المصابين وشاهدت اثنين من الشباب قتلوا في شارع السبع بنات أمام الإدارة التعليمية.

- سئل محمد أحمد سيد محمد، قرر أنه كان هناك اتفاق مسبق على التظاهر يوم ٢٥ يناير ٢٠١١ بهدف تحسين معاملة الشرطة مع الشعب وكذا تحسين ظروف المعيشة وكل ذلك بهدف سلمى وكان مقرر مكان التجمع على سلم محكمة الحقانية بميدان المنشية وفي ذات المكان وجدوا تجمع أمنى غير طبعى من قوات الأمن المركزى وبعد تجمع عدد من المتظاهرين في حدود ٣٠٠ متظاهر بدأت قوات الأمن في مظاهر ترهيب لقمع التظاهر منها الضرب بالعصا ومحاولات للقبض عليهم واستخدام قنابل مسيلة للدموع رغم سلمية المظاهرة.. وأضاف أنه يوم ٢٨ يناير ٢٠١١ وبشارع القائد جوهر بميدان المنشية شاهد بنفسه محاولات أخرى لقمع المتظاهرين من قبل قوات الأمن كما شاهد أحد الشباب يحاول إقناع قوات الأمن بأن المظاهرة سلمية محاولا بحركات وإشارات إقناعهم بذلك وقام بفتح الجاكت لإقناعهم بأنه لا يحمل سلاح وعليه قام أحد الضباط برتبة نقيب ومن على بعد حوالى ٥٠ متر بإطلاق ناري خرز على هذا المتظاهر الذى سقط في بركة من الدماء. وأنهى أقواله بأنه لا يستطيع التعرف على هذا الضابط وأنه كان موجود فقط بالحديقة أمام شارع القائد جوهر. وأضاف أنه يوم ٢٦ يناير ٢٠١١ شاهد الضابط بأمن الدولة محمد عبدالعزيز يقوم بالقبض على بعض المتظاهرين وأقر أنه على استعداد للتعرف على هذا الضابط.

- سئل وائل محمد سعيد محمود، ردد مضمون ما قرره سابقه وقدم عدد ٢ فارغ خرطوش.

- سئل محمد سعد الدين أحمد عامل بمحل الشيخ - المنشية، قرر أنه يوم ٢٨ يناير ٢٠١١ كان هناك تعامل من قبل قوات الأمن المتواجدة بالميدان أمام محكمة الحقانية بالخرطوش والقنابل المسيلة للدموع وعلى إثر ذلك قتل الشهيد سعد الشاطر بطلق خرطوش من أحد الضباط برتبة رائد وأضاف أنه يصعب عليه التعرف على ذلك الضابط.

محمد سعيد محمود



لجنة جمع المعلومات والأدلة وتقصي الحقائق
المشكلة بالقرار الجمهوري رقم ٢٠١٢/١٠ المعدل
الأمانة العامة

- سئل محمد عبده محمد يوسف، وقرر أنه يوم ٢٨ يناير ٢٠١١ وبعد صلاة الجمعة بنصف ساعة وصل ميدان المنشية في شارع السبع بنات وشاهد قوات الأمن تتعامل مع المتظاهرين بسيل من رصاص الرش والقنابل المسيلة للدموع وأنه تم إصابته من جراء ذلك في قدمه اليمنى بطلقات رش.. وأضاف أنه يوم ٢٥ يناير ٢٠١١ كان ضمن المتظاهرين الذين تجمعوا في محطة مصر واتجهوا بعدها لشارع صلاح سالم وصولاً لميدان المنشية وبالتحديد في ترام محطة الرمل شاهد اللواء محمد إبراهيم مدير الأمن وقتها ومعه ضابطي أمن الدولة هشام الخطيب، ومحمد عبد العزيز وكان مدير الأمن يحمل ميكرفون يدوي وهدد المتظاهرين بالحبس والوعيد وتم إطلاق النار في حضور مدير الأمن لتفريق المتظاهرين.

- سئل الطبيب محمد حسن حسن أبو المعاطي، وقرر أنه بعد احتدام الموقف بميدان المنشية يوم ٢٨ يناير ٢٠١١ في شارع السبع بنات ووجود العديد من المصابين قام بعمل مستشفى ميداني وأضاف أن الحالات المصابة كانت عبارة عن طلقات رش ورصاص مطاطي وحالات مصابة بانفجار في العين وأضاف أن هناك حالات يصعب التعامل معها من خلال المستشفى الميداني وكان يلزم التوجه بها للمستشفى، وشاهد شاب مصاب بطلق ناري في رقبته ونزف بشدة حتى تمكنت الإسعاف من الوصول إليه وسط قوات الأمن، وآخر مصاب بطلق مطاطي، وذكر أنه لفت نظره حالة مصاب عمره ٦٠ سنة أصيب في العين والصدر رغم أنه يبدو عليه البساطة في الملابس مما يدل على عشوائية الإطلاق للرصاص والرش.

- سئل محمد إبراهيم شحاتة عرابي وقرر أنه يوم ٢٥ يناير ٢٠١١ كان أمام محكمة الحقانية بميدان المنشية قام أحد الضباط وبدعى حاتم مجدى عبد الحميد بقطاع الأمن المركزى بالدخيلة بالاعتداء على أحد شباب المتظاهرين وعليه حاول التحدث مع الضابط لترك الشاب المذكور فقام نفس الضابط بالاعتداء عليه وحرر محضر بالواقعة وقيدت قضية رقم ٦٥٦٧ لسنة ٢٠١١ جنح المنشية ومازالت متداولة حتى تاريخه. وقدم CD مصور من أحد السكان لتلك

الواقعة.



لجنة جمع المعلومات والأدلة وتقصي الحقائق
المشكلة بالقرار الجمهوري رقم ٢٠١٢/١٠ المعدل
الأمانة العامة

٧) أحداث وسط البلد وأحداث عامة:

- سئل محمد محمود علي عبيد، وقرر أنه يوم ٢٥ يناير ٢٠١١ وفي حوالي الساعة الثانية ظهرا توجهت مظاهرة من منطقة المنشية إلى محطة الرمل وصولا لمنطقة سيدي جابر وبمجرد وصول المظاهرة هناك بدأ التعامل مع المتظاهرين بالعصا وتم تفريق المتظاهرين عن طريق العربات المصفحة مما أثار عدد كبير من المتظاهرين وأضاف أنه شاهد أحد جنود الأمن المركزي لم يستجب لتنفيذ أمر الضابط بضرب المتظاهرين وعليه قام الضابط بإعطاء أوامر لمجموعة أخرى من الجنود لضربه مما ترتب عليه كسر زراعته.
- سئل صفوان محمد فرغلي السيد وقرر أنه يوم ٢٥ يناير ٢٠١١ كان من الداعين لمظاهرة في منطقة سيدي بشر وتحركت في اتجاه سيدي جابر شارع أبو قير وعند الوصول وجدوا المنطقة وكأنها ثكنة عسكرية، وتعاملت قوات الأمن بالغاز المسيل للدموع والرصاص المطاطي وألحقت بهم إصابات عديدة وتكرر التعامل في منطقة الإبراهيمية بشارع اللاجيتيه، وأكد أن يومي ٢٦ و٢٧ يناير ٢٠١١ قد ألفت قوات الأمن القبض على العديد من النشطاء فلم يستطيعوا التجمع والتظاهر، وأضاف أنه في يوم ٢٨ يناير ٢٠١١ شاهد بنفسه إطلاق رصاص حي وسقوط أحد الشهداء بمنطقة محطة الرمل من قبل قوات الأمن.
- سئل إبراهيم كامل رمضان، أكد ما سبق قوله بشأن منطقة سيدي جابر. واستخدام القوة المفرطة من قبل قوات الأمن بمنطقة مصطفى كامل مستخدمين الرصاص المطاطي وقنابل الغاز، رغم سلمية المظاهرات المنادية بإسقاط حسني مبارك وذلك يوم ٢٥ يناير ٢٠١١.. أما فيما يتعلق بيوم ٢٨ يناير ٢٠١١ أفاد أنه عقب صلاة الجمعة مباشرة أمام مسجد سيدي جابر قامت قوات الأمن بضرب المصلين بالغاز والرصاص المطاطي رغم أنه لم تكن هناك مظاهرات أصلا، فقط مجموعة مصلين أمام المسجد، وأضاف أنه وبعد استسلام وانسحاب الأمن المركزي شاهد سيارة أمن مركزي تدهس مجموعة من المتظاهرين عند قسم شرطة سيدي جابر.

محمد محمود علي عبيد



لجنة جمع المعلومات والأدلة وتقصي الحقائق

المشكلة بالقرار الجمهوري رقم ٢٠١٢/١٠ المعدل

الأمانة العامة

- بسؤال محمد سمير سعدعلى، نائل حسن محمد محمود، رامي أبو العلا إبراهيم محمد، وعبدالرحمن محمد حنفي أكدوا على قول من سبقهم من استخدام العنف المفرط يوم ٢٨ يناير ٢٠١١ بمنطقة سيدي جابر رغم سلمية المظاهرات والقبض على الشباب.. أما يوم ٢٠ يناير ٢٠١١ أقر أنه شاهد العديد من الإصابات إثر إطلاق الغاز والخرطوش بكثافة على المظاهرات السلمية أمام مسجد سيدي بشر.

٨) أهدات قسم شرطة منيا البصل:

- سئل مصطفى محمد عبد الرحمن حمودي، وقرر أنه يوم ٢٩ / ١ / ٢٠١١ كان قسم شرطة منيا البصل ما زال بكامل قوته وأضاف أنه يسكن بجانب القسم بحوالي ١٠٠ متر وشاهد في نفس اليوم أفراد القسم يقفون خارج القسم ويطلقون النار الحي عشوائيا لإرهاب المواطنين حيث علم الشاهد أنه وردت لهم معلومة أن بعض الأهالي سوف يقتحمون القسم.
- سئل محمد عوض على وقرر أنه يوم ٢٨ / ١ / ٢٠١١ من الساعة ٩ صباحا كانت قوة القسم بأكملها وكذا قوات الأمن المركزي تحيط بالقسم وعند علمهم بأن هناك مظاهرات قادمة من محطة مصر والمنشية والقباري أخذوا يطلقون النار في الهواء ومنعوا مرور السيارات وبعدها جميع القوات بالقسم ارتدت ملابس مدنية، وكانوا يطلقون الرصاص في اتجاه أي شخص قادم عليهم كتأمين لهم ليتمكنوا من الهرب، وهربوا بعد تفريغ القسم من الأوراق الهامة والسلاح في سيارات نصف نقل وفي اليوم التالي هجم بالفعل البلطجية على القسم وسرقوا كل محتوياته وأحرقوه.
- سئل فؤاد عبد القادر محمد وقرر أنه يوم السبت ٢٩ يناير ٢٠١١ شاهد قوة قسم منيا البصل يطلقون النار لمنعهم من المرور بالمكان وبعضهم كان يحمل السيوف.

محمد سمير سعدعلى



لجنة جمع المعلومات والأدلة وتقصي الحقائق
المشكلة بالقرار الجمهوري رقم ٢٠١٢/١٠ المعدل
الأمانة العامة

٩) أحداث الهانوفيل:

- سئل كل من هشام إبراهيم عبد الفتاح زغلول، أحمد فاروق علي السيد وقررا أن يوم الجمعة ٢٨ / ١ / ٢٠١١ وبعد صلاة الجمعة مباشرة وأمام كافتريا العوامى بشارع الهانوفيل شاهدا قوات الأمن المركزي تستخدم القوة بكافة أنواعها مع المتظاهرين رغم سلمية المظاهرة وقتها وتم استخدام الطلقات الحية والخرطوش وطلقات المطاط وعلى إثر ذلك في حدود الثالثة عصرا علما بسقوط أحد الشهداء ويدعى "محمد عثمان عبد ربه" على يد عساكر الأمن المركزي، وبدأ هياج المتظاهرين وبعد الساعة الرابعة والنصف بدأت قوات الأمن تفقد السيطرة على الموقف وعليه بدأت في الانسحاب من الشوارع الجانبية لشارع الهانوفيل وأثناء هروبهم قامت سيارة منهم بدهس الشهيد "إسلام رفعت" مما جعل المتظاهرين يقومون بالاعتداء على سيارات الأمن وبدأ الضباط في الاختباء في المنازل المحيطة وتغيير ملابسهم في فيلا مجاورة لموقع الأحداث.

- سئل كل من أحمد بكرى محمد حسين، السيد عبد المنعم مسعد محمد وقررا أن يوم الجمعة ٢٨ / ١ / ٢٠١١ وعقب صلاة الجمعة مباشرة بدأت قوات الأمن المركزي بالقضاء القنابل المسيلة للدموع والرصاص المطاطي والرصاص الحي على المتظاهرين.

- سئل محمد أحمد الشافعى، محمد أحمد محمد إبراهيم، إسلام متولى عبد الرازق، قرروا أن يوم ٢٨ يناير ٢٠١١ وبعد صلاة الجمعة كان المعتاد في شارع الهانوفيل الرئيسى تواجد قوات الأمن المركزي لوجود مسجد للسلفيين ولكن في هذا اليوم كان التواجد بكثافة غير معتادة على جانبي الطريق وعقب الصلاة ورغم سلمية المظاهرات قامت القوات المشار إليها بالقضاء القنابل المسيلة للدموع وبعدها إزاء تزايد عدد المتظاهرين بدأت قوات الأمن في استعمال طلقات الرش بطريقة عشوائية وبادهم المتظاهرين بالقضاء الحجارة عليهم، وبعد فقد السيطرة على الموقف هربت قوات الأمن، ومنهم من اختبأ في بعض المنازل المحيطة بالأحداث، وأضاف

محمد رفعت



لجنة جمع المعلومات والأدلة وتقصي الحقائق
المشكلة بالقرار الجمهوري رقم ٢٠١٢/١٠ المعدل
الأمانة العامة

الأخير مشاهدته لدهس سيارة الأمن المركزي للشهيد إسلام رفعت ورؤية ضابط أمن مركزي يصوب على عين أحد المتظاهرين ففقدتها في الحال.

- سئلت سمر محسن حسن الأسيوطي والدة الشهيد إسلام رفعت محمود، وقررت أن ابنتها استشهد بالشارع الرئيسي بمنطقة الهانوفيل وأضافت أن اللواء / علاء رشاد كان موجود بالسيارة التي دهست ابنتها وأن قائد هذه السيارة العميد / صابر محمد أبو حليلة بقطاع الداخلية للأمن المركزي، وأقرت بأنها أوردت تلك الأقوال في تحقيقات النيابة العامة، وقدمت للنيابة شهود على الواقعة، وأوردت أرقام الشهود وتم الاتصال بهم وقرر كل منهما أنهم شهدوا بأقوالهم أمام النيابة العامة.

- سئل طارق محمد صلاح الدين صيدلي بذات المنطقة قرر أن اللواء علاء رشاد وبعد فقد السيطرة الأمنية على الموقف يوم ٢٨ / ١ / ٢٠١١ اختبأ في صيدليته حتى الساعة التاسعة والنصف مساءً.

- سئل محمد سعد الله أبو بكر صاحب مقهى العوامي بالشارع الرئيسي بالهانوفيل وقرر أن يوم ٢٨ / ١ / ٢٠١١ وبعد صلاة الجمعة شهد تمرکز لقوات الأمن المركزي أمام المقهى الخاص به وكان هناك مظاهرتين إحداهما قادمة من ناحية الهانوفيل والأخرى قادمة من ناحية الدرايسة ولاحظ أن بعض المتظاهرين يلقون الطوب من الخلف على قوات الأمن المركزي وبادلهم قوات الأمن بالقنابل المسيلة للدموع وهجم المتظاهرون على سيارات الأمن رغم الإفراج عن بعض المتظاهرين الذين تم احتجازهم في تلك الأحداث، وقام بعض الأشخاص غير معروفين في المنطقة بإشعال بعض سيارات الأمن المركزي، وحاولت بعض السيارات الهروب وإحداها التي دهست الشهيد إسلام رفعت، وأضاف أنه في تمام الساعة العاشرة والنصف مساءً جاءت سيارة شيروكي ومعها سيارة نصف نقل وتحدث من بها مع المتواجدين في الشارع ورددوا (روحوا على الحي وولعوا فيه) وهو ما تم بالفعل وقدم أسطوانة مدججة لأحداث العجمي.



لجنة جمع المعلومات والأدلة وتقصي الحقائق
المشكلة بالقرار الجمهوري رقم ٢٠١٢/١٠ المعدل
الأمانة العامة

- سئل حامد عبدالله أبو اليزيد إبراهيم أكد الشهادات السابقة بشأن التعامل بالقوة ودهس الشهيد إسلام رفعت والتسبب في وفاة أكثر من شهيد برصاص قوات الأمن.
- سئل أحمد جودة أحمد علي وقرر بما سبق قوله، وأضاف رؤيته لإثنين من نقباء بالأمن المركزي يطلقان الرصاص المطاطي على المتظاهرين مما أدى إلى وفاة السيد هشام "محمد عثمان عبدربه"، وكذلك شاهد اثنين من ضباط قسم شرطة الدخيلة وأقر معرفته بأشخاصهم، وهم محمد عزب وعاطف أبو الوفا، كانا متمركزين أعلى كافيتريا العوامي ويحملان سلاحا مصوب تجاه المتظاهرين.

• الانتقال إلى المستشفيات والإطلاع على التقارير الطبية

١- المستشفى الميرى (الرئيسى الجامعى)

- في ضوء ورود معلومات عن تغيير في التقارير الطبية للمصابين والشهداء وكذا معلومات بشأن اعتقال المصابين في أحداث الثورة في داخل المستشفى الميرى تم الانتقال لتقصي الحقيقة فيها:
- سئل الطبيب/ حسنى إبراهيم محمد منتصر مدير قسم الطوارئ الإصابات بمستشفى الرئيسي الجامعي بالإسكندرية وقرر أن يوم ٢٨ يناير وبعد صلاة الجمعة بدأت المستشفى في استقبال عدد كبير من المصابين إصابات مختلفة بالجسم منها إصابات بنادق رش خرطوش ورصاص مطاطي وعلى الفور تم تشكيل فريق متابع لكل الحالات وأضاف أن التواجد الأمني داخل المستشفى فقط كان للحرس الجامعي ونقطة الشرطة المتواجدة بطبيعة الحال والتابعة لقسم شرطة العطارين داخل المستشفى دون أية تدخلات منهم في إعداد التقارير وانه في حوالي الساعة ٣ عصرا في هذا اليوم اختفت جميع قوات الأمن وقرر بأنه لم يشاهد أية عمليات للقبض على المصابين داخل المستشفى .
 - سئل الطبيب أسامة أحمد أبو السعود مدير عام المستشفى ردد مضمون ما قرره سابقه .

محمد عبدالمعز



لجنة جمع المعلومات والأدلة وتقصي الحقائق
المشكلة بالقرار الجمهوري رقم ٢٠١٢/١٠ المعدل
الأمانة العامة

- سئل الطبيب مينا منتصر جرجس قرر أنه يوم ٢٨ / ١ / ٢٠١١ كانت معظم الإصابات طلقات خرطوش في جميع أنحاء الجسم وحالات اختناق ومنهم عساكر للأمن المركزي.
- سئلت الطيبة أميرة الإمام محمد احمد وقررت أن معظم الحالات يوم ٢٨/١/٢٠١١ طلق ناري خرطوش ومطاطي وحى وذلك بالنسبة للمصابين من المتظاهرين اما قوات الأمن معظم حالاتها اعتداءات أسلحة بيضاء وشهدت بعدم وجود اى اعتقالات للمصابين من داخل المستشفى وكذا لم يتم طلب تغير اى تقارير طبية للمصابين او الشهداء.
- سئل كل من نعمة على محمد إبراهيم ، هيدى السيد رجب، فاطمة على محمد إبراهيم، غادة سلامة بكر محمود، ياسمين السيد خليل عبد الله، ابتسام محمد السيد على، تمريض مستشفى الميرى الرئيسي الجامعي وقررن أن يوم ٢٨/١/٢٠١١ معظم الحالات كانت تدخل المستشفى بدون تذاكر دخول نظرا للعدد الهائل للحالات وأن الإصابات كانت تدور بين طلق ناري وخرطوش ورمصاص مطاطي في العين والصدر، وأضافن أن عساكر الأمن المركزي الذين تواجدوا بالمستشفى غيروا ملابسهم إلى الملابس المدنية، وأضافت الثالثة وجود حالة لرجل انفجر كف يده بالكامل نتيجة قنبلة.
- سئلت عطيات صالح فرح مسئول تمريض عمليات الطوارئ قررت أنها حضرت للمستشفى يوم ٢٩ / ١ / ٢٠١١ وفي ذات اليوم كانت هناك العديد من الحالات تدخل دون تذاكر دخول وأنها أقوالها بأنها لم تشاهد أى اعتقالات للمصابين داخل المستشفى، وأقرت أن معظم الحالات طلق خرطوش في الرجل والرقبة والعين.
- سئل كل من: أميرة محمد داوود محمد، سماح صبري على الزغبى، عبير أحمد فؤاد، مایسة عبدالمنعم، صدفة إبراهيم الحسين، ليبي كامل غنيم، نورمين عبدالمنعم، شيماء جودة عبدالخالق، نجلاء فتي منصور، إيمان عبدالله مختار، دعاء بدر إبراهيم، نعمة على عبدالعال، رباب على السيد، هاجر عبدالطلب، فتحية محمود خليل، شيماء حسن محمد، سعدة عبدالرحمن محمد، دعاء عبدالمنعم محمود، منى حسن حسين، المرضات بالمستشفى، أكدن جميعا أن الإصابات

محمد عزالدين



لجنة جمع المعلومات والأدلة وتقصي الحقائق

المشكلة بالقرار الجمهوري رقم ٢٠١٢/١٠ المعدل

الأمانة العامة

كان أغلبها عبارة عن طلق ناري في العين والرقبة والصدر والرأس والبطن، وأكد البعض أن المصابين كانوا شباباً لا يبدو عليهم أعمال البلطجة بل أنهم شباب جامعيين.

- سئلت الطبيبة رنا سلامة سعد، قررت أن الإصابات كانت عبارة عن طلق ناري، أولها شاب لا يظهر عليه أي علامات البلطجة وكانت إصابته في يده، ومعظم الإصابات الأخرى في الوجه والرقبة والصدر، وأشارت أن هذه الإصابات في تلك الأماكن من الجسم يكون الهدف منها الموت أو الإصابة التي تسبب العجز الكامل، وأضافت أنه كانت توجد حالة لطفل عمره حوالي ١١ عام وكانت إصابته عبارة عن طلقات رش من مكان قريب.

- وقد اطلعت اللجنة على التقارير الطبية الابتدائية المحررة بمعرفة قسم الاستقبال بالمستشفى الرئيسي الجامعي عن يومى ٢٨، ٢٩ / ١ / ٢٠١١ ومنها على سبيل المثال:

● محمد عثمان عبد ربه محمود تقرير طبي ابتدائي مسلسل ٣٧٦٢٩٣ ونوع الإصابة إدعاء إصابات طلق ناري أحدث جرح قهقري منفجر بالرأس الناحية اليسرى مع فقدان جزء من فروة الرأس وعظام الجمجمة وظهور نسيج المخ أبعاده ٧ × ٤ سم و آخر من الناحية الخلفية وأبعاده ٥ × ٣ سم.

● سمير رجب محمد محمد شلش تقرير طبي ابتدائي مسلسل ٣٧٦٢٩٦ ونوع الإصابة اشتباه طلق ناري بالصدر من الخلف مسببا فتحة طول حوالي ١ × ٢ سم.

● أسامة محمد توفيق تقرير طبي ابتدائي مسلسل ٣٧٦٢٩٩ ونوع الإصابة اشتباه مع بعض الارتجاج واشتباه طلق ناري بفروة الرأس من الخلف مسببا فتحة بطول أكبرها ١ × ٥ سم.

- مرفق صور ضوئية من التقارير سالفة الذكر.

- مرفق صور ضوئية من تقارير طبية ابتدائية للمصابين بالمستشفى عن يوم ٢٨/١/٢٠١١ بدأ من مسلسل ٣٧٦٣٥١ وحتى ٣٧٦٤٠٠ .

- مرفق صور ضوئية من تقارير طبية ابتدائية للمصابين بالمستشفى عن يوم ٢٩/١/٢٠١١ بدأ من مسلسل ٣٧٧٢٠١ وحتى ٣٧٧٢٣١ .

سرور



لجنة جمع المعلومات والأدلة وتقصي الحقائق
المسكدة بالقرار الجمهوري رقم ٢٠١٢/١٠ المعدل
الأمانة العامة

٢- مستشفى كرموز العمال:

- بسؤال الطبيب ميلاد عبده عزيز مدير المستشفى، قرر أنه يوم الجمعة ٢٨ يناير ٢٠١١ حوالي الساعة ٧ مساءً وصلت العديد من الحالات منها إصابات طلقات رش في مناطق مختلفة من الجسم (وجه وصدر وبطن وفخذين)، وهناك إحدى الحالات لشهيد يدعى أحمد عادل أحمد كان مصاب بطلق ناري في الصدر، وأضاف أنه لم تطلب أي جهات أمنية التغيير في مضمون التقارير الطبية.

- وبسؤال الطبيب طارق محمد جمال الدين، ردد مضمون ما جاء بأقول سابقه بشأن أماكن الإصابات في جميع أنحاء الجسم، بأجسام غريبة وكذا بشأن عدم تغيير التقارير الطبية.

- وبسؤال الطبيب عبدالرحمن نصحي عبد المجيد، قرر أنه هناك حالات اشتباه بطلق ناري في الصدر والبطن وردد مضمون ما جاء في أقوال سابقه بشأن عدم تغيير مضمون التقارير الطبية الخاصة بأحداث ٢٨ يناير ٢٠١١.

- وبسؤال كل من:

- ١- غادة عبدالرحمن حافظ
- ٢- منال شكري رجب
- ٣- مرزوقة إبراهيم
- ٤- منى مصطفى عبدالعزيز
- ٥- سحر محمد عبد النبي
- ٦- مي إبراهيم محمد
- ٧- هند حميس محمد
- ٨- فاطمة محمد داوود
- ٩- نجلاء عبد الحميد ماضي،

المرضات بالمستشفى، أجمعن على أن جميع الإصابات كانت في جميع أنحاء الجسم بسبب الطلقات النارية والرش والخرطوش وخاصة في النصف الأعلى من الجسم. وأضافت الرابعة والثامنة أنه تم عمل استكشاف لاثنين من المصابين بطلق ناري وتم استخراج الطلقات من مكان الإصابة، وأضافت الأخيرة أنه تم استخراج طلق ناري من أحد المصابين وتم تحريزه، وأكدوا أن جميع المصابين كانوا شباب لا تبدو عليهم مظاهر البلطجية.

- وتمكنت اللجنة من الحصول على صور ضوئية من كشف به حصر لأعداد المصابين الذين دخلوا مستشفى كرموز العمال يومي ٢٨ و ٢٩ يناير ٢٠١١ ويتضمن ٣٦ حالة جميعها سبب

مصرع
٢٠١١



لجنة جمع المعلومات والأدلة وتقصي الحقائق
المشكلة بالقرار الجمهوري رقم ٢٠١٢/١٠ المعدل
الأمانة العامة

الإصابة فيها (ادعاء طلق ناري).. وكذلك صورة ضوئية من كشف حصر لأعداد المتوفين بنفس المستشفى يتضمن ٧ حالات وفاة وبتفصيل نوع الإصابة وجد أن عدد ٤ حالات حضرت متوفية إلى المستشفى، وحالة مصابة برصاصة في الرئة، وحالة مصابة برصاصة في المخ كسر بقاع الجمجمة ورصاصة بالقدم اليمنى، والأخيرة كسر مضاعف بالساقين بسبب عيار ناري بشريان الفخذ.

- كما تمكنت اللجنة من الحصول على صور ضوئية من تقارير طبية صادرة من نفس المستشفى وارد بها تشخيص من واقع الملف العلاجي لكل حاجة وثابت به تاريخ الدخول والخروج للحالات بأرقام مسلسل متقاربة وتواريخ دخولها يوم ٢٨ يناير ٢٠١١ باستثناء ٣ حالات يوم ٢٩ يناير ٢٠١١.

٣- مديرية الشؤون الصحية بالإسكندرية، ومرفق الإسعاف:

- بسؤال الطبيب إبراهيم أحمد محمد، مدير طوارئ الشؤون الصحية بالإسكندرية، قرر أن عدد شهداء محافظة الإسكندرية الذي تم حصره من واقع شهادات الوفاة التي تصدر فقط من قبل المديرية هو ٨٢ شهيد، وأن أعداد المصابين فقط من واقع المستشفيات التابعة للمديرية ١٨٢ مصاب، وقدم:

• صورة ضوئية من بيان بأسماء وبيانات المتوفين خلال أحداث ثورة يناير ٢٠١١، الصادر عن مديرية الشؤون الصحية بالإسكندرية، مبين به أن عدد المتوفين ٨٢ شهيد منهم حالة واحدة فقط "اختناق"، وباقي الحالات "بطلق ناري". (مرفق)

• صورة ضوئية من بيان بأعداد المصابين على مستوى المديرية خلال الفترة من ٢٥ يناير ٢٠١١ وحتى ٢٣ فبراير ٢٠١١، وعددهم ١٨٢ مصاب ومدرج بالبيان نوع الإصابات. (مرفق)

- وبسؤال الطبيب عمر على إبراهيم نصر، مدير مرفق الإسعاف بالإسكندرية، قرر أنه يوجد بالإسكندرية ٣٨ نقطة تمركز لسيارات الإسعاف يتم توزيعها جغرافياً على مستوى المحافظة،

عمر على إبراهيم



لجنة جمع المعلومات والأدلة وتنصي الحقائق
المشكلة بالقرار الجمهوري رقم ٢٠١٢/١٠ المعدل
الأمانة العامة

وأضاف أن سيارات الإسعاف لا يقرر لها أمر تشغيل نظرا لسرعة طبيعة عملها، وأنهى أقواله بعدم صحة ما يتردد من أن سيارات الإسعاف قد قامت بنقل ذخائر للشرطة. وقدم:

- بيان بأسماء المتوفين، صادر عن مرفق الإسعاف، خاص بالأحداث خلال الفترة من ٢٨ يناير ٢٠١١ حتى ٥ فبراير ٢٠١١، مبين به اسم المتوفى، وسبب الوفاة لكل الحالات هو طلق ناري ماعدا حالة واحدة فكان جرح هرسي بالجمجمة وعددهم ٣٨ حالة وفاة. (مرفق)
- بيان بأسماء المصابين من الأمن ومعظم إصاباتهم تتمثل في كدمات وجروح. (مرفق)
- بيان بأسماء المصابين من المدنيين وعددهم ٢٥٠ حالة. (مرفق)

• مساومات: وزارة الداخلية مع اهالي الشهداء والمصابين:

- بسؤال حمدية حسن شديد حسان، قررت أنها والدة الشهيد كريم محمد محمد الفقي والذي استشهد وعمره ١٥ سنة يوم جمعة الغضب ٢٨ يناير ٢٠١١، أمام قسم الجمرك، وأنها علمت من الشهود أن الذي أطلق النار على ابنها، هو الضابط معتر العسقلاني، وبعد إحالة القضية إلى المحكمة اتصل بها أشخاص من المديرية لعرض مبلغ مالية عليها للتنازل عن القضية بحجة أن ذلك أفضل لها وبالفعل فقد حصلت على مبلغ ١٠٠٠٠٠٠ (مائة ألف جنيها مصريا)، كما طلبت نقل ابنها جمال المجند في شمال سيناء إلى الإسكندرية استجيب إلى طلبها في خلال "٢٤ ساعة" فقط فأصبح مجندا في قسم الجمرك ثم سائقا للمأمور وتم ترقيته فيما بعد ولازال يخدم معه حتى الآن. وعليه تم تغيير الأقوال أمام النيابة وأضافت أنها طلبت من اللواء أحمد عبدالباسط مدير أمن الإسكندرية السابق أن يقوم بتشغيل ابنها محمود وبالفعل تم تشغيله بمديرية الأمن بطنطا. وأتمت أقوالها بأنه يوجد محامي يدعى محمد نصرت كان يقوم بإجراءات التنازل في هذا الشأن فيما يخص أحداث قسم الرمل ثان وقد اتصل بها ليحثها على التنازل.

- وبسؤال إبراهيم صابر مرسي، والد الشهيد كريم إبراهيم أحد شهداء أحداث قسم شرطة المنتزة ثان، قرر بوجود العديد من المحاولات للتنازل عن حق ابنه، أولها من أحد الجيران ويدعى سامي

سرعة
الاسم



لجنة جمع المعلومات والأدلة وتقصي الحقائق

المشكلة بالقرار الجمهوري رقم ٢٠١٢/١٠ المعدل

الأمانة العامة

وكان ذلك هاتفيا ثم المحاولة الثانية بمعرفة أحد مخبرين القسم، والذي حاول إقناعه بأن الضابط محمد سعفان لم يطلق الرصاص على ابنه، والمحاولة الثالثة كانت من قبل الشيخ عطية، أحد شيوخ السلفيين بمنطقة المنتزة ثان، وهو يعمل مقاولا، والرابعة من الشيخ خميس والذي عرض عليا أموال أو شقة للتنازل، وآخر محاولة كانت من شيخ يدعى عبود ومعه محامي يدعى محمد نصرت، والذين قرروا أن هذه المبالغ مأخوذة من وزارة الداخلية وذلك في عهد الوزير منصور العيسوي.

تنويه: سبق الإشارة إلى وجود مساومات أخرى مع بعض أهالي شهداء تم إدراجها في مواضعها.

• التسجيلات المرئية:

تم مشاهدة عدد ٧ اسطوانات مدججة :

- **الاسطوانة الأولى :** مقدمة من داليا على إبراهيم المالكي وتبين من مشاهدتها أنها تحتوي على أربع مقاطع فيديو .
- الأول والثاني يتضح من مشاهدتهما أنهما تم تصويرهما كما يتضح وجود أعداد غفيرة من المتظاهرين أسفل قسم شرط الرمل ثان المقطع ليس به أي صوت
- المقطع الثالث ومدته ٥ دقائق ويتضح من مشاهدته أنه تم تصويره فحارا وتبين وجود أشخاص أعلى سطح قسم رمل ثان وغير محدد ملامحهم أو طبيعة ملابسهم مع تواجد المتظاهرين من أسفل ويسمع دوى إطلاق نار مرجح ان يكون من أعلى سطح القسم كما يظهر محاولة بعض المتظاهرين الصعود على صور مدرسة بجوار القسم مع قيام جزء من المتظاهرين بإلقاء حجارة على القسم كما يظهر حمل المتظاهرين لأحد المصابين .
- الرابع : مدته دقيقتين بذات المضمون السالف المقطع الثالث

فرع



لجنة جمع المعلومات والأدلة وتقصي الحقائق
المشكلة بالقرار الجمهوري رقم ٢٠١٢/١٠ المعدل
الأمانة العامة

- **الاسطوانة الثانية**

ومدتها ٧ دقائق ويتضح من مشاهدتها أنها تم تصويرها هارا ويظهر بها مجموعة من المتظاهرين محتبئين بجوار صور مدرسة بجوار قسم شرطة الرمل ثان مع توجيههم ألقاظ نابية للحكومة كما يظهر مجموعة أشخاص أعلى سطح قسم الرمل ثانى غير ميين ملاحظهم ويسمع على فترات دوى إطلاق نار ثم يظهر تجمع المتظاهرين حال سقوط شهيد مصابا فى رأسه .

- **الاسطوانة الثالثة**

مقدمة من النقيب محمد عبد المنعم سعفان معاون مباحث قسم شرطة المنتزه ثان سابقا وتبين من مشاهدتها إنها تحوى ٢ مقطع فيديو الأول مدته ٨ دقائق و٤١ ثانية ويتضح منها أنها تم تصويرها ليلا أمام قسم شرطة المنتزه ثان ويسمع صوت مجموعة أشخاص من أمام القسم تتلفظ بألقاظ نابية وبعض يردد الله أكبر وسمع صوت أحد الأشخاص يوجه ألقاظ نابية لشخص يدعى (سعفان) كما استبان من المشاهدة وجود سيارة مشتعلة أمام القسم مع سماع صوت دوى إطلاق نار .

- **المقطع الثانى**

وتبين من مشاهدتها أنها تحوى مقطع فيديو مدته دقيقة ونصف مصور لقسم شرطة المنتزه ثان صباحا ويتضح من مشاهدته وجود مجموعة أشخاص يتحدثون عن سرقة مخزن المرور بجوار القسم وكذا يتحدثون عن نهاية الشرطة ويظهر مدرعتان أسفل القسم .

- **المقطع الثالث :**

ومدته دقيقة ونصف وتحوى مقطع فيديو يتبين من مشاهدته أذخنة تتصاعد من مبنى قسم شرطة المنتزه ثان

- **الأسطوانة الرابعة :**

مقدمة من النقيب محمد عبد المنعم سعفان ومدتها دقيقتان و٢٠ ثانية وتحوى مقطع فيديو معنون مقتل الرائد هيثم صبحي مباحث قسم الجمرك وتبين من مشاهدتها وجود شخص يرتدى

محمد عبد المنعم



لجنة جمع المعلومات والأدلة وتقصي الحقائق

المشكلة بالقرار الجمهوري رقم ٢٠١٢/١٠ المعدل

الأمانة العامة

قميص ابيض ولا يرتدى بنطال وبه العديد من الإصابات في الوجه والفخذ مع سماع صوت العديد من الألفاظ النابية ضده من أشخاص متواجدين حوله ثم تم حمله ووضع في سيارة فضية اللون.

- الأسطوانة الخامسة :

مقدمة من محمد إبراهيم شحاتة عرابي وتحوى عدد ٢ مقطع فيديو الأول مدته دقيقة ويتضح من مشاهدته وجود شاب يرتدى زى أسود اللون يسير على قدميه ويخرج من شارع جانبي يطل على ميدان المنشية وعند وصوله لبداية الشارع قام بفتح الجاكيت الذي يرتديه ويقف على بعد حوالي ٢٠ متر منه في حديقة مجموعة من أفراد الأمن المركزي وسمع صوت دوى إطلاق نار وسقط الشاب على ظهره وكان التصوير من مكان عال.

الثاني : مقطع فيديو مدته دقيقة تبين من مشاهدته اعتداء من قوات الأمن على شخص يرتدى بدلة ويلقوه أرضا مع التعدي عليه بالضرب .

- الإسطوانة السادسة:

مقدمة من الأستاذ محمد سعد الله أبو بكر ويتضح من مشاهدتها أنها تحوى على أربع مقاطع فيديو

المقطع الأول : مدته ٧ دقائق ومعنون بقسم الداخلية ويتضح أنه تم تصويره من مكان عال بشارع الهانوفيل الرئيسي ويتضح من مشاهدته أنه توجد مظاهرتان أمام كل منهما قوات أمن مركزي الأولى تردد عبارات (سلمية سلمية - الشعب يريد إسقاط النظام) دون أى تعامل من الطرفين ويظهر أنه تم التعامل مع المظاهرة الثانية من قبل قوات الأمن بالقنابل المسيلة للدموع وعقب ذلك تعاملت قوات الأمن أيضا مع المظاهرة الأولى.

محمد عبد السلام



لجنة جمع المعلومات والأدلة وتقصي الحقائق

المشكلة بالقرار الجمهوري رقم ٢٠١٢/١٠ المعدل

الأمانة العامة

المقطع الثاني : مدته ٤ دقائق ومعنون العجمي ٣ يتضح من مشاهدته قيام مجموعة أشخاص بإلقاء الحجارة على سيارات الإطفاء وسيارات قوات الأمن المركزي والتي تحاول الفرار بسياراتها .

المقطع الثالث : مدته ٩ دقائق ومعنون البيت يتضح من مشاهدته أنه بشارع الهانوفيل الرئيسي و به يشاهد قيام المتظاهرين بإلقاء طوب على قوات الأمن المركزي وتبادلهم قوات الأمن المركزي بإلقاء القنابل المسيلة للدموع، وفي الدقيقة الثامنة يتضح قيام أحد أفراد قوات الأمن ويحمل سلاح غير محدد ملاحه ويقوم باستخدامه تجاه المتظاهرين .

المقطع الرابع : مقطع فيديو بشارع الهانوفيل الرئيسي ومدته ٤ دقائق ويتضح من مشاهدته قيام المتظاهرين بإلقاء طوب على سيارات الأمن المركزي وسيارات الإطفاء وكذا تبين محاولات لكسر وخلع زجاج سيارة الإطفاء ثم ظهرت سيارة أمن مركزي غير مبينة أرقام لوحها تحاول الفرار مرت من أعلى الجزيرة بمنتصف الشارع وأثناء ذلك تجمع المتظاهرين في مكان بجوار سيارة الإطفاء حمراء اللون وسمع صوت لشخص غير مبين بالفيديو يتحدث (عيل مات) ولم يتضح في سيارة الأمن المشار إليها الموجودين داخلها ثم ظهرت صورة شاب يرتدى زى أسود وحذاء أبيض يحمل بندقية ويصوب بها على سيارات الأمن المركزي ... ثم ظهرت مجموعة أشخاص أحدهما يحمل عصا وآخر يحمل سكيناً في يده يحاول الاعتداء بها على المتظاهرين .

• المعاينات :

• قسم شرطة الرمل ثان :

- تمت معاينة قسم شرطة الرمل ثان وتبين أنه مجدد حديثاً ويتضح من معاينة أحد المباني من حوله وجود آثار لطلقات نار في جدران المبنى وداخل شرفات أحد المباني بجوار القسم وكذا آثار

إطلاق نار في مناطق متفرقة من مدرسة بجوار القسم .



لجنة جمع المعلومات والأدلة وتنصي الحقائق

المشكلة بالقرار الجمهوري رقم ٢٠١٢/١٠ المعدل

الأمانة العامة

- كما تمت معاينة شقة الأستاذ طارق عبد الصبور حسن الكائنة بالعقار رقم ٢ أمام قسم شرطة الرمل ثاني وتبين آثار طلق نارى بالحائط الخاص بالشرفة وكذا آثار طلق نارى فى الباب الخشبى للشرفة .
- كما تمت معاينة العقار الذى يقطن فيه الأستاذ محمد السيد رقم ٧٩ شارع الإسكان الصناعى بجوار مسجد الاعتصام الإسلامى والذى قتلت فيه أميرة سمير فى شقة المذكور بالدور الرابع وتبين أن العقار سالف الإشارة إليه فى مواجهة مباشرة مع سطح قسم شرطة الرمل ثان والمسافة بينهما تقدر بحوالى ١٢٠ متر .

• ميدان الرصافة :

- بمعاينة شقة الأستاذ محمد راضى محمد أحمد الكائنة بالعقار رقم ١ بشارع يوسف ميدان الرصافة محرم بك وتبين وجود آثار طلق نارى فى زجاجة شرفة المنزل المطل على ميدان الرصافة وكذا آثار طلق نارى فى جدران الشرفة بالأسفل
- كما تمت معاينة أحد أكشاك الجرائد فى ميدان الرصافة الرئيسى وتبين وجود آثار عديدة لطلقات نارية فى باب الكشك المصنوع من الألوميتال.
- المستندات:

• أوامر الخدمة الخاصة بمديرية أمن الإسكندرية عن يومي ٢٥، ٢٨ يناير ٢٠١١ الصادرة من

إدارة العمليات وشئون الخدمة بالإطلاع عليها تبين الآتي:

لرئيس اللجنة



لجنة جمع المعلومات والأدلة وتقصي الحقائق

المشكلة بالقرار الجمهوري رقم ٢٠١٢/١٠ المعدل

الأمانة العامة

١. أمر الخدمة عن أحداث يوم ٢٥ / ١ / ٢٠١١:

تبين للجنة بالإطلاع على أمر الخدمة المشار إليه أنه صادر بشأن الإجراءات الأمنية والأكمنة والتمركزات الخاصة يوم الثلاثاء الموافق ٢٥ / ١ / ٢٠١١ بناء على الظروف الراهنة ورصد دعوة بعض العناصر الايثارية من خلال شبكة الأترنت (الفييس بوك) للقيام بوقفات وتظاهرات خلال هذا اليوم الموافق عيد الشرطة وتبين أنه معني بملاحظة الحالة ومنع ثمة مظاهر للخروج عن الشرعية ومنع أي مسيرات على مستوى المدينة. وقد تبين للجنة فيما يخص الأكمنة والتمركزات أنه تم تخصيص عدد ٩ تمركزات اعتباراً من الساعة ٩ صباحاً وحتى صدور تعليمات بالانصراف بالمواقع الآتية:

أولاً: الأكمنة والتمركزات:

- قسم أول شرطة المنتزه تبين للجنة أن القائم برئاسة جميع الخدمات المعينة العميد / محمد جمال المقروحي رئيس قسم المسطحات.
- قسم شرطة سيدي جابر أمام مسجد سيدي جابر يرأس جميع الخدمات المعينة العميد / محمد حسن عبد النبي رئيس قسم الأسلحة.
- ميدان فيكتور عمانويل يرأس جميع الخدمات المعينة العميد / مصطفى نصر رئيس قسم

تصاريح العمل. سريحي



لجنة جمع المعلومات والأدلة ونقصي الحقائق
المشكلة بالقرار الجمهوري رقم ٢٠١٢/١٠ المعدل
الأمانة العامة

- قسم شرطة باب شرق ميدان الخرطوم تبين أن القائم برئاسة جميع الخدمات المعينة العميد / جمال سلطان (إدارة شرطة حرس الجامعة).
 - قسم شرطة العطارين (أ) ميدان محطة مصر (الشهداء) تبين أن القائم برئاسة الخدمات السرية المعينة العقيد / عصام نعيم (إدارة قوات الأمن).
 - (ب) أمام مسجد القائد إبراهيم تبين أن القائم برئاسة الخدمات السرية العميد / هشام مصطفى (إدارة شرطة حرس الجامعة).
 - قسم شرطة المنشية ميدان عرابي تبين أن القائم برئاسة الخدمة المعينة العميد / ناصر بخيت (رئيس قسم التحقيقات).
 - قسم شرطة اللبان تبين أن القائم برئاسة الخدمة المعينة العميد / محمد مملوك مفتش الفرقة ج.
 - قسن شرطة الدخيلة أمام محكمة الدخيلة تبين أن القائم برئاسة جميع الخدمات المعينة العقيد / محمد بركات مدير إدارة التدريب.
- ملحوظة: وقد تبين أنه قد تم التنسيق مع اللواء مساعد الوزير مدير الإدارة العامة للأمن المركزي بالإسكندرية وأجهزة المديرية المختلفة لتعيين السابق ذكرهم.

د. محمد بركات



لجنة جمع المعلومات والأدلة وتقصي الحقائق

المشكلة بالقرار الجمهوري رقم ٢٠١٢/١٠ المعدل

الأمانة العامة

- كما تبين للجنة تفويض العميد مدير إدارة قوات الأمن وجهاز المديرية لتعيين الآتي:
أ_ قسم شرطة سيدي جابر بجوار مديرية الأمن بسموحة تبين أنه يرأس جميع الخدمات المعينة العميد / مصطفى رشاد وكيل إدارة قوات الأمن.
ب _ الضابط القائم بمهام الإشراف على:
أ_ تأمين محطات القطار.
ب_ مواقف سيارات الأجرة.
ج - الأمانة الحدودية.
كما تبين للجنة أنه قد تعيين عدد من الضباط النظاميين وضباط البحث ومعهما عدد أفراد نظاميين وأفراد سريين بأسلحتهم الشخصية.

هذا وقد تبين للجنة صدور ملحق لأمر الخدمة السالف وذلك في تاريخ ٢٤/١/٢٠١١

خاص بقسم شرطة ثان الرمل يترأس جميع الخدمات المعينة العميد / طارق عبده مفتش الفرقة (ب).

لجنة جمع المعلومات والأدلة وتقصي الحقائق



لجنة جمع المعلومات والأدلة وتقصي الحقائق

المشكلة بالقرار الجمهوري رقم ٢٠١٢/١٠ المعدل

الأمانة العامة

رئاسة تأمين المدينة: تم إطلاع اللجنة عليه وتحيل بشأن المسئوليات تفصيلاً ما ورد به:

(ب) أمر الخدمة الصادر عن يوم ٢٨/١/٢٠١١

تبين أنه كانت بصدد رصد بعض العناصر من خلال شبكة الإنترنت تدعو للقيام بوقفات ومسيرات عقب صلاة الجمعة وأنه كان بشأن ملاحظة الحالة ومنع أي مسيرات على مستوى المدينة أو مظاهر للخروج عن الشرعية وقد تم إنجاز الإجراءات الأمنية الآتية:

أولاً: الأكمنة والتمركزات:

• قسم أول شرطة المنتزه :

(أ) أمام حي المنتزه:

تبين للجنة أن القائم برئاسة جميع الخدمات المعينة العميد / محمد جمال المقرحي رئيس قسم المسطحات.

(ب) تقاطع شارع ٤٥ مع شارع ٣٠:

تبين أن القائم برئاسة الخدمات المعينة العميد / حسام توفيق إدارة شرطة المرافق.

• قسم ثان شرطة المنتزه خلف نقطة المنذرة تبين أن القائم برئاسة الخدمات المعينة المقدم / عزت محمود إدارة حرس الجامعة.

• قسم أول شرطة الرمل مرور جليم تبين أن القائم برئاسة الخدمات المعينة

المقدم / أشرف حسين (إدارة التدريب)



لجنة جمع المعلومات والأدلة وتقصي الحقائق

المشكلة بالقرار الجمهوري رقم ٢٠١٢/١٠ المعدل

الأمانة العامة

● قسم ثان شرطة الرمل:

(أ) ميدان الساعة:

تبين أن القائم برئاسة جميع الخدمات العقيد / طارق عبده (مفتش الفرقة ب).

(ب) تقاطع الحمودية مع أبو سليمان يترأس الخدمات المعينة العقيد / علي علام إدارة التدريب.

● قسم شرطة سيدي جابر:

(أ) أمام مسجد سيدي جابر الشيخ:

تبين أنه يترأس جميع الخدمات المعينة العميد / محمد حسن عبد النبي رئيس قسم الأسلحة.

(ب) ميدان فيكتور عمانويل تبين أنه يترأس جميع الخدمات المعينة العميد / مصطفى نصر رئيس قسم تصاريح العمل.

● قسم شرطة باب شرق:

(أ) ميدان الخرطوم يترأس جميع الخدمات المعينة العميد / جمال سلطان إدارة شرطة حرس الجامعة.

(ب) أمام ملاهي كوتة يترأس الخدمات المعينة العقيد / أحمد خلف إدارة المرافق.

(ج) ميدان السلسلة أمام المكتبة يترأس الخدمات المقدم / محمد عيد إدارة حرس الجامعة.

(د) بجوار مبنى أمن الدولة يترأس الخدمات العقيد / هشام بدر إدارة النجدة.

(و) ميدان كابو يترأس الخدمات المعينة المقدم صبري حسان (إدارة التدريب)

محمد عبد الله



لجنة جمع المعلومات والأدلة وتقصي الحقائق
المشكلة بالقرار الجمهوري رقم ٢٠١٢/١٠ المعدل
الأمانة العامة

- قسم شرطة العطارين:
(أ) ميدان محطة مصر (الشهداء) وبتأسي الخدمات المعينة العقيد عصام نعيم (إدارة قوات الأمن).
- (ب) أمام مسجد القائد إبراهيم وبتأسي جميع الخدمات المعينة العميد / هشام مصطفى إدارة شرطة حرس الجامعة.
- قسم شرطة المشية:
يتأسي الخدمات المعينة جميع الخدمات المعينة العميد / ناصر بخت (رئيس قسم التحقيقات) .
- قسم شرطة اللبان .
- مديرية الأمن القديمة :
يتأسي الخدمات وبتأسي جميع الخدمات المعينة العميد / محمد مملوك (مفتش الفرقة ج).
- قسم شرطة كرموز (كوبري راغب):
يتأسي الخدمات المعينة المقدم / حسام متولي (قسم المسطحات).
- قسم شرطة مينا البصل:
يتأسي الخدمات المعينة العقيد / عصام وهبه (إدارة شرطة المرافق).
- قسم شرطة الدخيلة (البوابة ٨)
يتأسي جميع الخدمات المعينة العقيد / محمد بركات (مدير إدارة التدريب).
- قسم شرطة أول العامرية:
يتأسي الخدمات المعينة المقدم / اسامة محبوب (إدارة شرطة المرافق).
- قسم شرطة سيدي جابر:
يتأسي جميع الخدمات المعينة العميد / مصطفى رشاد (وكيل إدارة قوات الأمن)
- أما تأمين محطات القطار – ومواقف سيارات الأجرة. كرموز



لجنة جمع المعلومات والأدلة وتقصي الحقائق

المشكلة بالقرار الجمهوري رقم ٢٠١٢/١٠ المعدل

الأمانة العامة

ترجع إلى مسئولية العميد مدير إدارة قوات الأمن وجهات المديرية.
وتبين للجنة أنه قد تم تعيين عدد من الضباط والنظاميين وضباط البحث ومعهما عدد
أفراد نظاميين وأفراد سريين بأسلحتهم الشخصية.

ثانياً: تأمين المدينة:

تم إطلاع اللجنة عليه وتحيل بشأن المسئوليات تفصيلاً لما ورد بأمر الخدمة:
هذا وقد تبين للجنة صدور ملحق بأمر الخدمة السالف بشأن تلك الأحداث وذلك لتأمين مقر مجلس
الوزراء — ومقر الحزب الوطني بأبيس.

وتبين تكليف اللواء نائب المدير لقطاع شرق لتعيين:

١. ضابط برتبة مناسبة ومعه عدد (٥) فرد نظامي بأسلحتهم الشخصية لملاحظة الحالة عند مقر
مجلس الوزراء.

٢. ضابط برتبة مناسبة ومعه عدد (٥) فرد نظامي بأسلحتهم الشخصية لملاحظة الحالة عند مقر
الحزب الوطني بأبيس وذلك للمحافظة على النظام ومنع كل ما يخل بالأمن العام.

وتبين تكليف العميد / مدير إدارة البحث الجنائي لتعيين:

• ضابط برتبة مناسبة ومعه عدد (٣) فرد سري بأسلحتهم الشخصية لملاحظة الحالة عند مقر
مجلس الوزراء.

• ضابط برتبة مناسبة ومعه عدد (٣) فرد سري بأسلحتهم الشخصية لملاحظة الحالة عند مقر
الحزب الوطني بأبيس مع توسيع دائرة الاشتباه السياسي والجنائي لمنع كل ما يخل بالأمن.

• كما تبين للجنة أنه يرأس جميع الخدمات السرية المعينة أحد مفتشي إدارة البحث الجنائي.



لجنة جمع المعلومات والأدلة وتقصي الحقائق
المشكلة بالقرار الجمهوري رقم ٢٠١٢/١٠ المعدل
الأمانة العامة

وتبين للجنة قيام عدد من قيادات الداخلية والمسئولة عن أوامر الخدمة في ذلك اليومين ٢٥،
٢٨/١/٢٠١١ بالتوقيع عليه وهم:

١. اللواء / محمد إبراهيم مدير أمن الإسكندرية.

٢. اللواء / عادل السبكي نائب مدير الأمن.

٣. اللواء / السيد نصر مساعد المدير للأمن العام.

٤. العميد / شعبان مینس مدير إدارة العمليات وشئون الخدمة.

وقد اشترك الثلاثة: الثاني والثالث والرابع مع مدير الأمن في وضع خطة التصدي للمظاهرات ولم يشملهم أمر الإحالة التي قام بتنفيذها القيادات المنوه عنها وعليهم جميعاً الإرشاد عن المسئولية عن المواقع التي سقط فيها الضحايا والمصابين وفقاً لما جاء بأمر الخدمة.

ثامناً: أوامر الخدمة الفرعية لمنطقة الأمن

المركزي بالإسكندرية يوم ٢٥/١/٢٠١١

تبين تقسيم المدينة إلى ثلاث نطاقات رئيسية :

النطاق الأول : شرق المدينة

إشراف العميد / عبد المطلب الدسوقي نطاق العمل عن دوائر أقسام شرطة المنتزه أول، ثاني، رمل أول، رمل ثان.

القوات الاحتياطية : إشراف عام العميد / هشام محرم.

النطاق الثاني : وسط المدينة

إشراف عام العميد / اشرف راضي:

نطاق العمل : دوائر قسمي شرطة سيدي جابر وباب شرق.

والقوات الاحتياطية: إشراف اللواء / محمود المخزنجي.



لجنة جمع المعلومات والأدلة وتنصي القانون
المشكلة بالقرار الجمهوري رقم ٢٠١٢/١٠ المعدل
الأمانة العامة

النطاق الثالث : غرب المدينة

إشراف عام العميد / صابر أبو حليلة

نطاق العمل : دوائر أقسام اللبان — كرموز — المنشية — الجمرك — ميناء البصل.

القوات الاحتياطية: إشراف عام العميد / هشام الحديني.

وتبين اللجنة إصدار ملحق بشأن تأمين المدينة يوم ٢٥/١/٢٠١١ بشأن تمرکز القوات بميدان

الساعة بقيادة العميد / إبراهيم علام.

يوم ٢٨/١/٢٠١١

وتبين تقسيم المدينة إلى ثلاث نطاقات:

النطاق الأول : شرق المدينة

إشراف عام، العميد / عبد المطلب الدسوقي.

نطاق العمل: دوائر أقسام شرطة المنتزه أول، ثاني، الرمل أول، الرمل ثاني، القوات الاحتياطية

إشراف عام عميد / عادل محفوظ.

النطاق الثاني : شرق المدينة

إشراف عام، لواء / محمد المخزنجي.

نطاق العمل: دوائر قسم شرطة سيدي جابر — باب شرقي.

القوات الاحتياطية: إشراف عام العقيد / عبد الله حلمي.

كما تبين إشراف عام / توفيق أبو الخير علي نطاق عمل قسيمي شرطة العطارين ومحرم بك.

النطاق الثالث : غرب المدينة

إشراف عام، العميد / صابر أبو حليلة

نطاق العمل: دوائر أقسام شرطة اللبان — كرموز — المنشية — الجمرك — ميناء البصل.



لجنة جمع المعلومات والأدلة وتقصي الحقائق
المشكلة بالقرار الجمهوري رقم ٢٠١٢/١٠ المعدل
الأمانة العامة

* دفاتر يومية تسليح قوات الأمن المركزي

وبتاريخ ٢٥/١١/٢٠١٢ انتقلت اللجنة لمقر محكمة الحقانية بميدان المنشية بالإسكندرية للإطلاع على دفاتر التسليح الخاصة بالأمن المركزي بالإسكندرية عن أيام من ٢٥ حتى ٢٨/١/٢٠١١ والمحرزة بأوراق القضية رقم ١٥٠٦ لسنة ٢٠١١ جنايات الإسكندرية وحصلت اللجنة على صور ضوئية منها تبين من مطالعتها الآتي وذلك على سبيل المثال وليس الحصر:

قطاع المكس يوم ٢٥ يناير ٢٠١١

السرية الأولى:

١ - صحيفة رقم ١٢٩ نموذج رقم ١٤ (أ) تبين من مطالعتها:
أنه تم تسليم المجندين الآتي أسماؤهم سلاح خرطوش وذلك في تمام الساعة ١٢ر٤٥.

مسلسل	الاسم	رقم السلاح
١.	عيد رمضان محمد	٣٩١٥٤
٢.	علي حمدي محمد	٣٩٣٠٧
٣.	شحاتة محمد شحاتة	٤٥٥٥٩
٤.	مينا صبري صبيح	٣٩٩٢٥
٥.	فوزي حسن جاد	٠٧٥٥٦
٦.	أحمد عبد المعني محمد	٣٨٧٦٥
٧.	إسلام رجب عبد المنعم	٣٨٧٣٨
٨.	علاء فوزي أبو الحسن	٢٧٦٣٢
٩.	علي عبد المنعم سلمان	٢٧٦٧٠

يوجد لكل منهم بصمة
بخانة التوقيع

محمد علي حسن



لجنة جمع المعلومات والأدلة وتقصي الحقائق
المشكلة بالقرار الجمهوري رقم ٢٠١٢/١٠ المعدل
الأمانة العامة

٢ - صحيفة رقم ١٣١ نموذج رقم ١٤ (أ) تبين من مطالعتها:
أنه تم تسليم المجندين الآتي أسماؤهم سلاح آلي مصر بدبشك خشب + ١٠٠ طلقة آلي حية + ٤ خزن
صاج وذلك في تمام الساعة ١٠ر١٠ ..

مسلسل	الاسم	رقم السلاح	يوجد لكل منهم بصمة
١.	محمد حميدة محمد	٢٠٠٥٠٨٦	بمخانة التوقيع
٢.	اسلام محمد غازي	٢٠٠٥١٣٥	
٣.	محمد عبد المنصف أحمد	٢٠٠٢٥٧٥	

السرية الثانية:

صحيفة رقم ٩٦ نموذج رقم ١٤ (أ) الساعة ١٠ر٣٠ تبين من مطالعتها:
أنه تم تسليم المجندين الآتي أسماؤهم بندقية آلي مصري و ١٠٠ طلقة آلي + ٤ خزنة صاج وهم:

مسلسل	الاسم	رقم السلاح	يوجد لكل منهم بصمة
١.	أيمن محمد مرسي	٢٠٠٥٠٧١	بمخانة التوقيع
٢.	عماد حسن علي	١٢١٦٤١٧	
٣.	محمد شاكر محمد	١٢١٦٤٦٩	

السرية الثالثة:

تبين عدم تسليم سلاح بالنموذج رقم ١٤ (أ) وتلاحظ لنا في صحيفة رقم ٦١ أن قوة الطلقات
الآلي في السرية ٣٢٧٠ وأن الموجود منها ١٩٠٩ ومدرج ١٣٦١ فارغ.

محمد عبد المنصف أحمد



لجنة جمع المعلومات والأدلة وتقصي الحقائق
المشكلة بالقرار الجمهوري رقم ٢٠١٢/١٠ المعدل
الأمانة العامة

السرية الرابعة:

تبين وجود تسليح للمجندين صحيفة ٨٦، ٨٧.

السرية الخامسة:

تبين وجود تسليح للمجندين صحيفة رقم ٨٣، ٨٤.

قطاع المكس يوم ٢٦ يناير / ٢٠١١

السرية الأولى:

تبين من الإطلاع على الدفتر الخاص بها صحيفة رقم ١٣٥ نموذج رقم ١٤ (أ).
(١) أنه تم تسليم المجندين الآتي أسماؤهم سلاح خرطوش + ٥٠ طلقة كاوتش + ٥٠ طلقة ر خفيف وذلك في تمام الساعة ١٢ر١٠.

مسلسل	الاسم	رقم السلاح	يوجد لكل منهم بصمة
١.	سعد عبد الفتاح سعد	٤٠٤٢٠٥	يوجد لكل منهم بصمة
٢.	أحمد صبحي عبد اللطيف	٣٩٤٦٤٦	بخانة التوقيع

(٢) أنه تم تسليم المجند مصطفى فاروق عبد الحميد سلاح آلي مصري بدبشك + ١٠٠ طلقة إلى حية + ٤ خزن صاج في تمام الساعة ١٢ر٣٠.

قطاع المكس يوم ٢٧ يناير / ٢٠١١

السرية الثالثة:

بالإطلاع على دفتر غير سلاح السرية الثالثة صحيفة رقم ٦٩، ٧٠ نموذج رقم ١٤ (أ) تبين أنه تم تسليم المجندين الآتي أسماؤهم سلاح خرطوش في تمام الساعة ١٠ر١٥.

محمد علي راجح



لجنة جمع المعلومات والأدلة وتنصي الفانسق
المشكلة بالقرار الجمهوري رقم ٢٠١٢/١٠ المعدل
الأمانة العامة

رقم السلاح	الاسم	مسلسل
٣٨٧٧٧	إبراهيم محمود حسين	١.
٣٩٩٠٣	علي مجدي محمد	٢.
٣٨٧٨١	محمود مرسي زين العابدين	٣.
٣٨٩٠٢	قاسم ميكائيل	٤.
٣٨٩٩٢	حمدي عبد السلام	٥.
٤٠٩٥٦	عوض غازي عوض	٦.
٣٩٧٦٨	رمضان عبد الحميد	٧.
٤٠٩٧٢	عادل رمضان عبد الغني	٨.
٨٨١٦	محمود سمان محمد	٩.

يوجد لكل منهم بصمة
بجنانة التوقيع

قطاع المكس يوم ٢٨ يناير / ٢٠١١

أولاً بالإطلاع على دفتر وارد الإشارات قطاع الماكس — الإدارة العامة للأمن المركزي بالإسكندرية تبين وجود تعديل برقم صحيفة ٦١ لتصبح ٤١ تبين من مطالعتها أنه وردت إشارة مسلسل رقم ٣ يوم ١/٢٧ موضح بها أنه (بناء على إخطار من الفرقة الرئيسية يصير عدم تسليح القوات بأي سلاح آلي أو خرطوش لخدمات باكر الجمعة ٢٨/١/٢٠١١) واستبدال السلاح بدرع وعصا وهو ما يتعارض مع ما تم الإطلاع عليه بدفاتر السلاح الآتي بياها على سبيل الحصر:

لرئيس اللجنة



لجنة جمع المعلومات والأدلة وتنصي الحقائق
المشكلة بالفرار الجمهوري رقم ٢٠١٢/١٠ المعدل
الأمانة العامة

السرية الأولى:

بالإطلاع على دفتر يومية أحوال نموذج رقم ١٤ (أ) يوم ٢٠١١/١/٢٨ صحيفة رقم ١٤٩ تبين أنه في تمام الساعة ١١ر٣٠ تم تسليح المجندين الآتي أسماؤهم بينادق خرطوش:

مسلسل	الاسم	رقم السلاح	الدخيرة
١.	عيد رمضان محمد	٣٩١٥٤	٨ + ١٥
٢.	علي حمدي محمد	٣٩٣٠٧	٨ + ١٥
٣.	شحاتة محمد شحاتة	٤٥٥٥٩	٨ + ١٥
٤.	مينا صبري صبيح	٣٩٩٢٥	٨ + ١٥
٥.	فوزي حسن جاد	٠٧٥٥٦	٨ + ١٥
٦.	أحمد عبد المغني محمد	٣٨٧٦٥	٨ + ١٥
٧.	إسلام رجب عبد المنعم	٣٨٧٣٨	٨ + ١٥
٨.	أحمد عبد العال محمد	٢٧٦٧٠	٨ + ١٥
٩.	محمود عبد المقصود	٠٦٤٩٠	٨ + ١٥

السرية الثالثة:

بالإطلاع على دفتر غير سلاح السرية الثانية بقطاع الماكس بالإدارة العامة للأمن المركزي بالإسكندرية يوم ٢٠١١/١/٢٨ صحيفة رقم ١١٤ نموذج رقم ١٤ (أ) تبين أنه الساعة ٦ر٥ تم تسليح المجندين الآتي أسماؤهم بندقية آلي مصري وبه ٣٠٠ طلقة آلي + ٤ خزن صاج.

٢٧/١٠
٢٠١١



لجنة جمع المعلومات والأدلة وتقصي الحقائق
المشكلة بالقرار الجمهوري رقم ٢٠١٢/١٠ المعدل
الأمانة العامة

مسلسل	الاسم	رقم السلاح	وجود توقيع لهم
١.	أيمن محمد مرسي	٢٠٠٥٠٧١	بالبصمة في خانة التوقيع
٢.	عماد حسن علي	١٢١٦١١٧	باسم مقروء
٣.	محمد شاكر محمد	١٢١٦٤٦٩	

السرية الرابعة:

دفتري عبر السلاح صحيفة رقم ١٠٢ يوم ٢٨/١/٢٠١١ نموذج رقم ١٤ (أ) تبين أنه الساعة ٦ر١٥ تم تسليح المجندين الآتي اسماؤهم بيندية آلي دبشك + ١٠٠ طلقة عادية + ٤ خزن صاج.

مسلسل	الاسم	رقم السلاح	وجود توقيع لهم
١.	عبد الكريم يونس	١٢١٦٣٦٣	بالبصمة في خانة التوقيع
٢.	عبد الرازق عبد المنصف	٢٠٠٥٢٧٣	باسم مقروء
٣.	إسلام يحيى عبد العاطي	١٢١٦٥٣٠	

النتائج:

١. تبين للجنة من خلال الإطلاع على أوامر الخدمة وأمر إحالة الجناية رقم ٢٠١١/١٥٠٦، وجوب سؤال آخرين هم: اللواء /عادل السبكي نائب مدير الأمن واللواء / السيد نصر مساعد المدير للأمن العام والعميد / شعبان منيسي مدير إدارة العمليات الذين اشتركوا مع مدير الأمن في وضع خطة التصدي للمظاهرات ونتج عنها وقوع ضحايا ما بين قتيل وجريح بالإضافة إلى الضباط الذين نفذوا هذه الخطة في مواقع الأحداث والمبينين من قبل في أوامر الخدمة وكذلك الضباط المدرجين في أوامر الخدمة للأمن المركزي وعليهم جميعاً الإرشاد عن

مرؤوسيتهم في المواقع التي سقط فيها القتلى والمصابين. 



لجنة جمع المعلومات والأدلة وتقصي الحقائق

المشكلة بالقرار الجمهوري رقم ٢٠١٢/١٠ المعدل

الأمانة العامة

٢. وجود مدير الأمن اللواء / محمد إبراهيم علي مسرح الأحداث أثناء قتل وإصابة المتظاهرين.
٣. تبين للجنة من الإطلاع على دفاتر أحوال قوات الأمن المركزي الفترة من ٢٥ حتى ٢٨ يناير ٢٠١١ وجود تسليح للقوات بأسلحة آلي وخرطوش فضلاً عن حمل كل الضباط وأفراد الأمن السريين لأسلحتهم الشخصية.
٤. تبين للجنة وقوع أعداد كبيرة من المواطنين متوفين وكثرة المصابين في أماكن متفرقة بأعيرة نارية تثبت بالزوم والقطع أنها حدثت نتيجة الاستخدام المفرط للقوة عن عمد من قبل قوات الأمن باستخدام السلاح الآلي والخرطوش وبالمخالفة للقرار بقانون رقم ١٠٩/١٩٧١ في شأن هيئة الشرطة والقرار الوزاري رقم ١٥٦/١٩٦٤ في شأن تنظيم استخدام الأسلحة النارية.
٥. وقد تبين للجنة من خلال سماع شهادة الشهود من المختصين بكل من المستشفى الميري الجامعي ومستشفى كرموز عمال ومن خلال الإطلاع على التقارير الطبية الأولية أن الإصابات كانت أغلبها بالعين والصدر والرقبة والوجه والتركيز كان في النصف الأعلى من الجسم ناتجة عن أعيرة نارية وخرطوش.
٦. كما تبين للجنة وجود العديد من المساومات مع أهالي الشهداء والمصابين وتم دفع مبالغ مالية من أفراد شرطيين تحت إشراف مديرية أمن الإسكندرية من أجل التنازل عن حق ذويهم وعدم تحديد المتهمين كل ذلك على النحو المفصل بالتقرير.
٧. كما تبين للجنة تكرار حوادث إصابة مدنيين في شرفات منازلهم الكائنة بالأدوار العالية ومنهم المواطن / محمد راضي محمد أحد سكان ميدان الرصافة بدائرة قسم محرم بك والتي تمت إصابته في الإلية اليمنى نقل على أثرها للمستشفى وتبين للجنة حال معاينتها لشرفة منزل المذكور وجود آثار للطلقات واستلمت اللجنة عدد من فوارغ الطلقات منه، بالإضافة إلى مقتل الطالبة / أميرة سمير السيد داخل أحد المنازل.



لجنة جمع المعلومات والأدلة وتقصي الحقائق

المشكلة بالقرار الجمهوري رقم ٢٠١٢/١٠ المعدل

الأمانة العامة

٨. وقد تبين للجنة خلال مشاهدتها لمقطع الفيديو المقدم من الأستاذ / محمد إبراهيم شحاتة والموجود ذاته على مواقع الأنترنت والخاص بواقعة الشاب الذي وقف على مقدمة شارع القائد جوهر في مواجهة مجموعة من قوات الأمن يرتدون زي عسكري أسود في الجزيرة المواجهة للشارع بميدان المنشية ويرتدي سترة قام بفتحها في مواجهتهم للإشارة لهم بأنه أعزل السلاح فتم إطلاق النار عليه من هذه القوة وتبين أنه لم يتم تقديم أفراد هذه القوة للمحاكمة الجنائية عن واقعة القتل العمد ويمكن الاستدلال عليهم من خلال أمر الخدمة الخاص بقوات الأمن المركزي المتواجدة في ذلك المكان.

٩. كما تبين للجنة من خلال مشاهدتها للأسطوانة الرابعة المقدمة من النقيب / محمد عبد المنعم سعفان ومدتها دقيقتان و٢٠ ثانية والخاصة بمقطع فيديو معنون مقتل الرائد / هيثم صبحي مباحث قسم الجمرك، وجود شخص يرتدي قميص أبيض ولا يرتدي بنطال وبه العديد من الإصابات في الوجه والفخذ مع سماع عديد من الألفاظ النابية ضده من أشخاص متواجدين حوله ثم تم حمله ووضع في سيارة فضية اللون ولم يتم حتى الآن التعرف على مرتكبي الواقعة وتبين للجنة أنه على قيد الحياة ويعمل بشرطة النقل.

١٠. تبين للجنة من معاينتها لقسم شرطة المنتزه ثان سقوط بعض الضحايا في أماكن بعيدة عن ديوان القسم وفي منطقة خلفية للقسم في مرمى البصر للضباط الموجودين أعلى القسم ومنهم كريم إبراهيم، محمد رمضان عبده وقتلا في موضع بعيد تماماً عن السيارة المحروقة الخاصة بضابط المباحث / محمد سعفان، ونحيل بشأنهما للرسم الكروكي المرفق بالتقرير.

١١. كما تبين للجنة حال معاينة قسم شرطة الرمل ثان واعتلاء سطح القسم ومد البصر عمودياً أن المنزل الذي كانت به المجني عليها / أميرة سمير يبعد حوالي ١٢٠ متر عن القسم، مما يؤكد استهداف ضابط القسم ومعاونه لهذا المنزل وخاصة المذكورة لقيامها بالتصوير ولم تكن من بين المتظاهرين المتواجدين أسفل القسم إبان الأحداث ولم تقم بأي اعتداء على مبنى القسم.

محمد إبراهيم



لجنة جمع المعلومات والأدلة وتقصي الحقائق
المشكلة بالقرار الجمهوري رقم ٢٠١٢/١٠ المعدل
الأمانة العامة

- ١٢ كما تبين للجنة وجود آثار لطلقات بشكل عشوائي في بعض المباني المحيطة لمبنى القسم، تنبئ عن خروجها من القسم.
- ١٣ كما تبين للجنة من خلال معاينة الموقع الجغرافي لقسم شرطة الرمل ثان والمرفق بيانه الرسم الكوركي ومن مشاهدة مقاطع الفيديو أن جميع المتظاهرين المحتشدين بمحيط دائرة القسم يصعب عليهم الوصول لديوان القسم نظراً لوجود قوات أمنية أعلى سطح القسم كاشفة للموقع وتقوم بإطلاق كثيف للأعيرة النارية، كما أن جميع الشوارع المؤدية للقسم شوارع جانبية ضيقة جداً ويتوسطها مجمع مدارس مما يؤكد أنه يلزم للتعامل مع المتظاهرين هو مواجهتهم في أماكنهم التي تبعد عن ديوان القسم ويعزز ما تقدم إصابة مواطن آخر يدعى طارق عبد الصبور في منزله.
- ١٤ استغلال بعض العناصر قيام المظاهرات للاعتداء على الأقسام وقرب المتهمين وإتلاف المستندات وسرقة بعض المحتويات.
- ١٥ لم يثبت تلاعب في التقارير الطيبة أو القبض على المتظاهرين من داخل المستشفيات في حدود المعلومات الواردة للجنة.

*** التوصيات:**

١. التحقيق مع رجال الشرطة المبيين في أوامر الخدمة ممن لم يشملهم أمر الإحالة وعليهم الإرشاد عن مرؤوسيه في المواقع التي سقط فيها القتلى والمصابين .
٢. التحقيق استقلاً في الواقعة الخاصة بمساومة أهالي الضحايا واخر عنها المحاضر أرقام ٢٠١١/٢٢٧٦ ، ٢٠١١/٢٢٧٧ ، ٢٠١١/٢٤٨٤ المنضمة للجنابة رقم ٢٠١١/١٥٠٦ المنشية الخاصة بقتل وشروع في قتل المتظاهرين.



لجنة جمع المعلومات والأدلة وتقصي الحقائق
المشكلة بالقرار الجمهوري رقم ٢٠١٢/١٠ المعدل
الأمانة العامة

ثانيا : أحداث مديرية الأمن:

ملخص الواقعة:

على إثر أحداث محمد محمود بالقاهرة في ١٩ / ١١ / ٢٠١١ قام مجموعة من المتظاهرين بالتوجه إلى المنطقة الشمالية بشارع المشير أحمد اسماعيل سيدى جابر بهدف توصيل رسالة احتجاجية لما تم مع المتظاهرين من اعتداءات في أحداث محمد محمود القاهرة وبعد توصيل تلك الرسالة تم التوجه لمديرية امن الاسكندرية سموحة كرمز لوزارة الداخلية بالاسكندرية بذات الرسالة الاحتجاجية وأسفر ذلك التظاهر أمام المديرية عن سقوط المتوفي / بهاء السنوسى بذات اليوم ثم المتوفي/ شريف سامى عبدالحميد بتاريخ ٢٢/١١/٢٠١١ فضلا عن العديد من الاصابات، رغم سلمية المظاهرات.

وإذ سئل في سبيل ذلك كل من:

- ١- لؤى محمد عبد الرحمن
- ٢- أحمد محمد طه محمد ٣- إسلام عادل كامل
- ٤- محمد أحمد منصور محمود
- ٥- محمود حسنى محمود ٦- حسن السيد محمد
- ٧- محمد متولى خميس
- ٨- أبو بكر حسن هانى ٩- مصطفى عبد المنعم خالد
- ١٠- محمد علام شندى ريان
- ١١- أحمد فتحى اسماعيل سلام
- ١٢- هيثم محمد انور إبراهيم. وقرروا بالآتى:

- في يوم ١٩ / ١١ / ٢٠١١ دعت جميع القوى السياسية بالاسكندرية تضامنا مع شهداء أحداث محمد محمود بالقاهرة إلى وقفة احتجاجية أمام مبنى المنطقة الشمالية للقوات المسلحة بالاسكندرية وبشكل سلمى تماما وعلى إثر وجود عدد من البلطجية بين المتظاهرين من شأنه تصعيد الموقف مع قوات الجيش التى تقوم بتأمين المنطقة الشمالية تم الاتفاق على التوجه بعد صلاة العشاء إلى مقر مديرية الأمن بسموحة كرمز وزارة الداخلية بالاسكندرية وكنوع من الاحتجاج على ما تم من أفراد الأمن المركزى أثناء أحداث محمد محمود بالقاهرة وذات الطريقة السلمية للمظاهرة وعند الوصول مقر المديرية استقرت المظاهرة بداية أمام الباب

لمرشدات



لجنة جمع المعلومات والأدلة وتقصي الحقائق
المشكلة بالقرار الجمهوري رقم ٢٠١٢/١٠ المعدل
الأمانة العامة

الرئيسي ولمدة ساعة ونلاحظ لهم فتح أحد الأبواب الخلفية وتيقنوا أن هدف ذلك هو استدراك المتظاهرين للداخل كذريعة بالتعامل معهم بالقوة وعليه تم غلق ذات الباب بمعرفة المتظاهرين ومن ذلك الوقت بدأ التعامل معهم من داخل المديرية بإلقاء كسر رخام عليهم والحجارة وتم سماع صوت قوات الأمن المركزي بالداخل تقوم باستعدادات للتعامل معهم وفجأة انطفأت جميع الأنوار في المحيط، وشاهدوا شعاع ليزر يدور حولهم في ذات اللحظة سمعوا صوت طلق نارى وخرطوش وهى ذات اللحظة التى سقط فيها المتوفى / بهاء السنوسى مصابا برأسه من الخلف أثناء محاولته إرجاع المتظاهرين للخلف لعدم الاقتراب من مبنى المديرية وكان ظهره لباب المديرية وان إصابته على هذا النحو تدل على إصابته من مكان أعلى وهو مبنى المديرية كما أضافوا أنه تم القبض بداية على إحدى المتظاهرات وتدعى مريم المياوى لآتقمامها أنها أطلقت الرصاص على بهاء السنوسى وكان هدف ذلك إبعاد الاقمام عن ضباط وأفراد الأمن داخل المديرية تم الإفراج عنها بعد القبض عليها بيومين....

- وقدم لؤى محمد عبد الرحمن أبو زيد cd لبعض أحداث المديرية. وحملوا مدير أمن الأسكندرية اللواء / خالد غرابة المسئولية عن تلك الأحداث.

- واذا سئل كل من صفاء حلمى سلمى سلامة، احمد همدى محمد فراج قرر كل منهما بمشاهدة بعض الأشخاص يرتدون ملابس مدنية ويقومون بإلقاء القنابل المسيلة للدموع والمولوتوف على المتظاهرين، وأضافوا بأنه كانت هناك محاولة لتهدئة الوضع بطلب مدير الأمن اللواء/ خالد غرابة مجموعة من المتظاهرين للحديث معهم كان المذكوران منهما وعند دخولهم مديرية الأمن شاهدوا العديد من صناديق المولوتوف بجوار عساكر الامن المركزي داخل المديرية.

- واذا سئلت لبنى احمد محمد ياقوت زوجة المتوفى/ شريف سامى عبد الحميد وقررت انه يوم ٢٢/١١/٢٠١١ كانت فى زيارة مع زوجها عند أحد الأقارب بمنطقة سموحة بجوار المديرية وبعد الانتهاء منها وأثناء توجههم لسيارتهم سمعت صوت انفجار عال بجوار المديرية وعند

محمد عبد الرحمن



لجنة جمع المعلومات والأدلة وتقصي الحقائق
المشكلة بالقرار الجمهوري رقم ٢٠١٢/١٠ المعدل
الأمانة العامة

خروج الموجودين بذات الشارع لمشاهدة مصدر الصوت سمعت بصوت انفجار آخر وفوجئت بإصابة زوجها من الخلف في رأسه وحدثت الوفاة.

التسجيلات المرئية :

- تقدم لؤى محمد عبد الرحمن باسطوانة مدعجة تحتوي على :

١. صور بهاء السنوسي في المشرحة .
٢. صورتين لبهاء السنوسي قبل إطلاق النار .
٣. مقطع فيديو معنون (فيديو لحظة إستشهاد بهاء) ويتضح من مشاهدته إنه تم التصوير ليلا ومدته دقيقة و ٤٠ ثانية يظهر فيه ضوء أخضر ليزر ثم يظهر مجموعة من المتظاهرين خارج سور المديرية يلقون الحجارة على المبنى ثم يظهر دماء على الأرض وتجمع المتظاهرين حول شخص لم يظهر صورته في المقطع ويحاولون تصويره .
٤. مقطع فيديو مدته ٢٧ ثانية مصور ليلا مبين به شخص غارق في دمانه يتجمع حوله المتظاهرون .

نتائج أحداث مديرية الأمن:

١. رغم سلمية المظاهرات فقد استخدمت الشرطة القوة المفرطة وأطلقت الرصاص مما أدى لسقوط متوفين ومصابين في الأحداث.
٢. وقعت الأحداث في وجود مدير الأمن اللواء / خالد غرابة بداخل المبنى.
٣. هذه الأحداث محل تحقيقات في النيابة العامة.

محمد عبد الرحمن
باسطوانة



لجنة جمع المعلومات والأدلة وتقصي الحقائق
المشكلة بالقرار الجمهوري رقم ٢٠١٢/١٠ المعدل
الأمانة العامة

ثالثا : أحداث أمن الدولة:

ملخص الواقعة:

في إطار انتشار مقطع فيديو على مواقع الانترنت موضح به سيارة نصف نقل تقوم بنقل أوراق ومستندات من مبنى مباحث امن الدولة تم الاتفاق بين جميع الحركات الشعبية والسياسية على الاحتجاج على ذلك يوم ٢٠١١/٣/٤ أمام المبنى الكائن بشارع الفراغة بالأزاريطة.

وقد سئل كل من : ١- خالد شهبان بيومي حماد

٢- ماهينور محمد عبد السلام المصرى

٣- محمد حسنى إمام إبراهيم

وقرروا بمضمون الواقعة سالفة الذكر، وأضافوا أن المظاهرة والاحتجاج كان بشكل سلمى وكان هدفه إلى جانب ما سبق، حل جهاز أمن الدولة وتطهير وزارة الداخلية، وعليه ظلت المتفادات يوم الجمعة الموافق ٢٠١١ / ٣ / ٤ حتى الساعة ٦ مساء، وذلك في وجود قوات الجيش لتأمين المبنى وكذا قوات الأمن المركزى، وتبين وجود عدد من ضباط أمن الدولة بجوار باب جانبى للمقر ويشيرون للمتظاهرين بإشارات مستفزة مما أثار بعض المتظاهرين للرد عليهم بالألفاظ وبدأ إطلاق النار لأعلى لإخافة المتظاهرين وإجبارهم على الرحيل ثم عقب ذلك إلقاء قنابل المولوتوف على المتظاهرين، وكان مصدرها من داخل وأعلى المبنى مما زاد الأزمة اشتعالا، وعليه بدأت قوات الجيش بالابتعاد عنه مما جعل المتظاهرين فى منطقة أقرب للمبنى، وعبروا الحواجز الأسمنتية التى كانت تتمركز عندها قوات الجيش وأضطر قوات الأمن المركزى من مغادرة المكان أيضا تاركين أسلحتهم داخل السيارات وخوذهم ودروعهم. وتم استخدام عدد من القنابل المسيلة للدموع من قبل بعض المتظاهرين وسلمت باقى الأسلحة لقوات الجيش وإزاء كثرة إطلاق قنابل المولوتوف من أعلى المبنى مما ترتب عليه حرق لبعض السيارات، قام المتظاهرون باقتحام المبنى وحاول الجيش السيطرة على

محمد حسنى إمام



لجنة جمع المعلومات والأدلة وتقصي الحقائق
المشكلة بالقرار الجمهوري رقم ٢٠١٢/١٠ المعدل
الأمانة العامة

الأمر واحتجاز الضباط الموجودين أعلى المبنى لتأمين خروجهم بمعرفة القوات المسلحة. وكان أبرز المصابين من تلك الأحداث حسن مصطفى وعبد الله دوستاشي وتم إخلاء المبنى تماما الساعة ١٢ر١٠ صباح اليوم التالي.

وقدم محمد حسنى إسطوانة مدمجة لأحداث أمن الدولة. وأضاف أنه تم إطلاق النار الحي على القوات المسلحة والمتظاهرين مما جعل قائد قوة الجيش يتحدث في الميكروفون ويحذر ضباط أمن الدولة بعدم ضرب الرصاص، وقد أصيب اثنان من أفراد الجيش برصاص أمن الدولة، وأضاف أنه ورد إليه اتصال بوجود زنازين سرية وتواصل مع أحد ضباط الجيش الذي دخل وقتها وأخرج من في تلك الزنازين بالفعل.

التسجيلات المرئية:

- قدم الأستاذ محمد حسنى إسطوانة مدمجة تبين من مشاهدتها أنها تحوى على :
مقطع فيديو مدته ٥٧ دقيقة يتحدث فيه أحد الأشخاص ويقرر أنه قد وردت معلومات تفيد أنه يتم نقل أدوات من مبنى مباحث أمن الدولة بالاسكندرية على سيارات نقل وعليه بدأت الاحتجاجات والتظاهر للمحافظة على باقى الأوراق الموجودة بالداخل .

ثم ظهر مجموعة من المتظاهرين أمام المبنى يرددون عبارات احتجاجية منها ألفاظ خارجة ضد أمن الدولة ووجود حزام أمنى من القوات المسلحة على جميع مداخل المبنى وكذا قوات من الأمن المركزى ويظهر مجموعة من الأشخاص مدرج بالمقطع أنهم ضباط أمن الدولة يراقبون الموقف وجموع المتظاهرين يرددون ((أمن الدولة كلاب الدولة)) وعبارات إستفزازية للمتواجدين داخل المبنى وتبين إلقاء قنابل مولوتوف من أعلى المبنى على المتظاهرين وبأدهم المتظاهرون بإلقاء الحجارة ومع استمرار إلقاء وابل من المولوتوف من داخل المبنى قام المتظاهرون بتكسير سيارات الأمن المركزى الموجودة أسفل المبنى وحصلوا على السلاح المتواجد بها ويظهر فى المقطع حمل السلاح من قبل

محمد حسنى



لجنة جمع المعلومات والأدلة وتنصي الحقائق

المشكلة بالفرار الجمهوري رقم ٢٠١٢/١٠ المعدل

الأمانة العامة

المتظاهرين وكذا دروع الأمن المركزي والحدود ثم ظهرت قوات الجيش التي تؤمن المبنى وتحاول تهدئة الوضع وجمع السلاح من المتظاهرين ومناشدة الأفراد المتواجدين أعلى المبنى بالتوقف عن إلقاء قنابل المولوتوف دون إستجابة منهم لتلك المناشدة ونتج عن ذلك حرق عدد من السيارات أسفل المبنى .. ثم ظهر بالمقطع إنتشار لقوات الجيش بين المتظاهرين بعد محاولتهم لإقتحام المبنى ثم ظهرت مدرعات للقوات المسلحة مدرج بالمقطع إنها لتأمين خروج ضباط أمن الدولة المتواجدين داخل المبنى.

نتائج أهدات أمن الدولة:

١. إطلاق الرصاص الحي على المتظاهرين السلميين من داخل مبني أمن الدولة، وإلقاء المولوتوف عليهم، وقدم أحد المصابين بلاغاً بشأنها.
٢. ترك قوة الأمن المركزي للسيارات وما بها من أسلحة وذخيرة والفرار.
٣. هذه الواقعة جرى تحقيقها في قضية إتلاف مستندات أمن الدولة وأحيلت إلى محكمة

الجنايات. محمد عيسى



لجنة جمع المعلومات والأدلة وتنصي العقانسق
المشكلة بالقرار الجمهوري رقم ٢٠١٢/١٠ المعدل
الأمانة العامة

محافظة السويس

ملخص الواقعة:

أحداث اليوم الاول ٢٥ يناير ٢٠١١

- شهدت السويس تظاهرتين سابقتين على أحداث الثورة الأولى يوم ٢١ يناير لعدد كبير من المواطنين والأحزاب والقوى الوطنية بعد صلاة الجمعة بميدان الإسعاف للتضامن مع ثورة الشعب التونسي والتأييد لها وقد قام الأمن بتطويق المظاهرة وتواجد كثيف من قوات الأمن ورجال مباحث امن الدولة واستمرت لمدة ساعتين تقريبا وألقي القبض على أحد المواطنين يدعى/فوزى عبد الفتاح وتم احتجازه ثم إطلاق سراحه بعد انتهاء التظاهرة بقليل، والتظاهرة الثانية يوم ٢٢ يناير كانت داخل مجمع المحاكم وشارك فيها عدد من المحامين.
- وفي يوم ٢٥ يناير ٢٠١١ كانت التظاهرة استجابة للدعوة التي أطلقها عدد من النشطاء والقوى الوطنية على شبكة المعلومات بالتزامن مع عيد الشرطة تنديدا بالتعذيب في أقسام الشرطة والسجون واستعمال القسوة وتلفيق القضايا للمواطنين وقمع المظاهرات والاعتقال بمقتضى قانون الطوارئ وطلب إنهاء حالة الطوارئ فضلا عن تردى الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية بالبلاد.
- وقد تجمعت حشود من المواطنين والقوى الوطنية وأحزاب المعارضة في ميدان الإسعاف الساعة الثانية عشرة والنصف ظهرا يرددون الهتافات المناهضة للنظام ويرفعون مطالبهم المشروعة. وفي المقابل كثفت قوات الأمن من وجودها في كافة الميادين، وأقامت العديد من الحواجز الحديدية، وفرضت كردونا من جنود الأمن المركزى وخلفه عدد من سيارات الشرطة والسيارات المدرعة لمنع سير المتظاهرين من ميدان الإسعاف الى مبنى المحافظة بحى السويس والذي يضم مبنى مجمع المحاكم ومديرية الأمن ومقر الحزب الوطنى. ووقعت اشتباكات ومصادمات استخدمت فيها

سرعان ما تم



لجنة جمع المعلومات والأدلة وتقصي الحقائق

المشكلة بالقرار الجمهوري رقم ٢٠١٢/١٠ المعدل

الأمانة العامة

الشرطة العصى والدروع وقنابل الدخان، وفي تلك الأثناء حاول أحد المواطنين أن يحرق نفسه بسكب البترين على جسده، وتمت السيطرة عليه ونقله بعربة الإسعاف، وتمكن المتظاهرون من الوصول الى مبنى المحافظة، ثم تكرر هذا المشهد ذهابا وايابا طيلة النهار وانطلقت السيارات المصفحة لمطاردة المتظاهرين وتفريقهم، وكادت ان تدهس الكثير منهم نتيجة السرعة الفائقة. وقامت قوات الشرطة باستخدام الأسلحة النارية والخرطوش في مواجهة المواطنين والمحتجين على الأوضاع السائدة وبشكل عشوائي- وأسفر ذلك عن سقوط اثنين من المواطنين قتلى في اليوم الأول هما:

١- المواطن الشهيد/سليمان صابر علي محمدين "٣١ سنة" وتبين من التقرير الطبي ان الوفاة كانت نتيجة إصابتين ناريتين رشيتين حديثتين في الصدر والبطن وهتكات بالقلب والحجاب الحاجز والأمعاء الدقيقة وتسببت في توقف الدورة الدموية والتنفسية وأهما حدثا من مقذوفات رشية مختلفة الأحجام أطلقت من سلاح معد لإطلاق الطلقات الخرطوشية.

٢- المواطن الشهيد/مصطفى رجب محمود عبد الفتاح "٢٠ سنة" وتبين ان الوفاة حدثت من الإصابة بمقذوفات رشية مختلفة الأحجام أطلقت من سلاح معد لإطلاق الطلقات الخرطوشية أدت الى هتك بعضلة القلب وما صحبه من انزفة غزيرة تسببت في توقف الدورة الدموية والتنفسية.

وأصيب عدد آخر من المواطنين منهم:

- الطالب/احمد محمد احمد إبراهيم"١٦ سنة"بطلق نارى من خرطوش فى أسفل ركبته اليسرى.
- المواطن/احمد يوسف مصطفى احمد"٢٨ سنة" بكسر مضاعف متفتت بالكوع أعلى الزند الأيسر.
- المصاب/محمد احمد عطية محمد"٢٨ سنة" أصيب بكسر مضاعف للمساعد الأيسر وأصبع السبابة

اليسرى مم أدى لحدوث غرغرينا. محمد عيسى



لجنة جمع المعلومات والأدلة وتنصي الفنانسق
المشكلة بالقرار الجمهوري رقم ٢٠١٢/١٠ المعدل
الأمانة العامة

- المصاب/هاشم محمود محمد"٢٠ سنة" أصيب بتهتك في الأوتار والأوردة في الساعد الأيسر وكسر وفتك آخر في الفخذ الأيمن .
- إسلام إبراهيم فتحى- "١٤ سنة" طالب بالإعدادية وأصيب الساعة السابعة مساءً بطلقات خرطوش في منطقة البطن وطلق آخر خرطوش في الجانب اليمن من البطن.
- المهندس/محمد عصام محمد إبراهيم- ويعمل مدير مركز معلومات ودعم واتخاذ القرار. وقد أعقب التظاهرات على مدار اليوم قيام أفراد الشرطة السريين بالملايس المدنية وبعض الضباط بالقبض على عدد من المواطنين المارة في الشوارع الجانبية بشكل عشوائي وعلى بعض المتظاهرين والاعتداء عليهم بالضرب المبرح، وتبين أن عددهم ٢٢ مواطناً، واحتجزوهم بدون وجه حق في عدد من أقسام الشرطة، وحرروا محاضر ملفقة وتم توجيه الاتهامات لهم بمقاومة السلطات- تعطيل المواصلات العامة- التجمهر والشغب- التعدي على قوات الشرطة- ترديد هتافات معادية للنظام- المشاركة في مسيرة دون الحصول على إذن مسبق- وإتهام اثنين منهم بقتل الشهيدين - واستمر احتجاز المقبوض عليهم في قسم الشرطة حتى تم خروجهم جميعاً بمعرفة الضباط مساء يوم الجمعة ٢٨ يناير، وبالسؤال عن هذا المحضر في نيابة السويس لم يستدل عليه .

أحداث يوم ٢٦ يناير:

وفي صباح يوم ٢٦ يناير توفي المواطن/غريب عبد العزيز عبد اللطيف"فران-٤٠ سنة" والذي سبق إصابته فجر ذلك اليوم وتم نقله الى المستشفى - وأفاد التقرير الطبي ان إصابته نارية وشبه حيوية حديثة- حدثت من رشاشات خرطوش أطلق عليه من سلاح معد لإطلاق الخرطوش أدت إلى فتك شديد بالكبد والقولون والأنسجة حول الكلية اليسرى وبعد نقل الجثة الى المشرحة احتشد المتظاهرون أمامها يرغبون في استلامها والسير بها في مسيرة بالمدينة والصلاة عليها أمام قسم شرطة الأربعين تنديداً بجرائم القتل وإطلاق النار من الشرطة على المتظاهرين ولم يتمكنوا من ذلك مع الشهيدين السابقين حيث تم إجبار أهليتهما على إنهاء إجراءات الدفن سرا وبعدد محدود من الناس

محمد عيسى



لجنة جمع المعلومات والأدلة وتقصي الحقائق
المشكلة بالقرار الجمهوري رقم ٢٠١٢/١٠ المعدل
الأمانة العامة

تجنباً لإثارة المواطنين الغاضبين، وهو ما كانت تفعله الشرطة مع الشهيد الثالث بالتواجد الأمني الكثيف وعدد كبير من قيادات الشرطة والسيارات المصفحة ورجال مباحث أمن الدولة وقوات الأمن المركزي، وبادروا باستخدام خرطوم المياه والقنابل المسيلة للدموع لتفريق المواطنين المحتشدين وحضر إلى ساحة المشرحة الشيخ/حافظ سلامة والدكتور / صفوت حجازي وحاولا إقناع الشرطة بالتهدة وتمكين أهليته والمواطنين من استلام الجثة لدفنها بمعرفتهم إلا أن قيادات الشرطة رفضت ذلك وبعدها تم سماع صوت الطلقات النارية على المتظاهرين وقنابل الدخان وتم تفريق المتظاهرين ووضعت جثة التوفي بعربة الإسعاف والسير بها وسط سيارات الشرطة والعربات المصفحة وكان ذلك بعد صلاة المغرب لدفنها وتمكن بعض المواطنين وبصحبة الدكتور / صفوت من حضور إجراءات الدفن بعد الصلاة عليها وسط حراسة مشددة من قوات الأمن .

وقد أعقبت تلك الأحداث قيام عدد من المواطنين بقذف الحجارة على قسم شرطة الأربعين وتكسير زجاج المنافذ الخلفية للقسم وإحراق نافذتين، وبعض الأوراق بمقر الحزب الوطني خلف حي الأربعين، وإتلاف وإحراق مقر حي الأربعين، وسجل مدني الأربعين القديم، ونقطة شرطة المثلث، وهدم السور الخلفي لإدارة المرور وإتلاف وتكسير بعض السيارات.

أحداث اليوم الثالث ٢٧ يناير:

استمرت الشرطة في إطلاق النار عشوائياً فأصابت عدداً آخراً من المواطنين منهم:

- المصاب/ اشرف حسن النويهي
- المصاب/مصطفى محمد احمد حسان.
- المصاب/وليد صلاح البدرى.
- المصاب/ محمود فوزى فهمى ابراهيم .

أحداث اليوم الرابع ٢٨ يناير(جمعة الغضب):

وقعت أحداث دامية، وزيادة في أعداد المتوفين والمصابين نتيجة كثافة إطلاق النار من الشرطة على

المتظاهرين فتوفي على سبيل المثال كل من: سعيد محمد



لجنة جمع المعلومات والأدلة وتقصي الحقائق
المشكلة بالقرار الجمهوري رقم ٢٠١٢/١٠ المعدل
الأمانة العامة

- سيد زكي محمد
- محمد شعبان بشير السماعيل .
- فايز فهم السيد زقزوق.
- محمد السيد لبيب .
- متولى محمد المتولى.
- مصطفى عبد الله عبد الوهاب.
- محمد محروس انور محمد.
- اسلام على السيد محمد الجنيدى
- مصطفى جمال ورداني رمضان.

وأصيب أيضاً عدد كبير منهم :

- غلاب احمد محمد الخضيرى.
- محمد سيد حسن .
- محمد منصور محمد حسن .
- سيد عبد الحميد توفيق عثمان

إجراءات جمع المعلومات والأدلة:

سماع الأتوال:

- سئل/ اشرف عباس محمد محمود وأفاد: انه في في يوم ٢٥ يناير شاهد في ميدان الأربعين أمناء الشرطة في المديرية وقسم الأربعين كانوا يندسون في المظاهرات في ميدان الأربعين ويقبضون على المتظاهرين ويدخلوهم القسم، وشاهد مدير الأمن يشرف على قوات الشرطة وكانت

محمد عبد الرحمن



لجنة جمع المعلومات والأدلة وتقصي الحقائق
المشكلة بالقرار الجمهوري رقم ٢٠١٢/١٠ المعدل
الأمانة العامة

المظاهرات سلمية، والأمن المركزي أمام قسم الأربعين يضرب القنابل المسيلة للدموع والرش -
وفي يوم ٢٦ سمع من أمناء شرطة يشترتون بعض الطعام من محله قدوم قوات من الإسماعيلية
للاعتداء على المتظاهرين وانه شاهد القنابل المسيلة للدموع تطلق من الأمن المركزي في ميدان
الإسعاف على الشرفات- وكانت تطلق على الأرجل وانه تمت إصابته من جراء ذلك .

● سئل / عبد المجيد ابراهيم عبد المجيد وأفاد: انه احد المصابين ثورة ٢٥ وشاهد الضابط / صابر
من قسم الأربعين في شارع شمس بالأربعين موقع الأحداث.

● سئل/سليمان يسرى سليمان و أفاد : انه شاهد الأمين /قنديل - وأمين الشرطة/عادل حجازي
أمين الشرطة/النمر - ورئيس الباحث/محمد عادل وكان معه الطبنجة والرشاش في يده وصعد
فوق سطح القسم ومعه عدد من الأمناء وضربوا المتظاهرين بالرشاشات والرصاص الحي.

● سئل/احمد محمد احمد إبراهيم"١٦ سنة" وقرر أنه أصيب بطلق من خرطوش في أسفل ركبته
اليسرى-وأكد أن قوات الأمن المركزي وقوات قسم الأربعين كانوا يطلقون الأعيرة النارية
المطاطية على المتظاهرين بشكل عشوائي .

● سئل /احمد يوسف مصطفى احمد"٢٨ سنة" وقرر أنه مصاب بكسر مضاعف متفتت بالكوع
أعلى الزند الأيسر نتيجة طلق نارى وفقا للتقرير المبدئى والصادر من مستشفى السويس العام
بتاريخ ٢٠١١/٢/١٤ برقم ٣٩٧٠٥ وذكر انه في الساعة الحادية والنصف فوجئ بقيام قوات
الأمن وضباط قسم الأربعين بإطلاق أعيرة نارية من أسلحة آلية وطبنجات وقنابل مسيلة
للمدوع وخرطيش مطاطية على الجميع بشكل عشوائى، وانه أصيب بخرطوش من مسافة
قريبة، ويؤكد ان الشهيد كان بمثابة حرب شوارع، وانه لم ير في حياته تكتلا امنيا وإطلاق نار
حتى بهذه الصورة، وانه شاهد قناصين من الشرطة أعلى قسم الأربعين وبعض الأبنية.

● سئل /محمد احمد عطية محمد"٢٨ سنة" قرر أنه أصيب بكسر مضاعف للساعد الأيسر وأصعب
السيابة اليسرى مما أدى لحدوث غرغرينا، وانه شاهد أثناء تواجده في المظاهرات قيام قوة من

محمد عبد الحميد



لجنة جمع المعلومات والأدلة وتقصي الحقائق
المشكلة بالقرار الجمهوري رقم ٢٠١٢/١٠ المعدل
الأمانة العامة

شرطة السويس منهم الضابط/محمد عادل وبعض البلطجية التابعين للحزب الوطني، وبلطجية آخرين تابعين لتاجر السيارات/ إبراهيم فرج بإطلاق الأعيرة الحية.

● سئل / هاشم محمود محمد"٢٠ سنة" قرر أنه أصيب بتهتك في الأوتار والأوردة في الساعد الأيسر وكسر وتمتك آخر في الفخذ الأيمن حيث كان يشارك في المظاهرات في ميدان الأربعين الساعة الثامنة مساءً ورأى قوات الأمن المركزي يقومون بإطلاق الرصاص الحي والخرطاطيش المطاطية على المتظاهرين .

● سئل / إسلام إبراهيم فتحى-"١٤ سنة" طالب بالإعدادية وأصيب بطلقات خرطوش في منطقة البطن وطلق آخر خرطوش في الجانب اليمن من البطن، وروى انه توجه الى ميدان الأربعين لشراء الخبز من المخبز الموجود بالميدان ففوجئ برجال الشرطة يطلقون الرصاص الحي والخرطوش والمطاطي على المتظاهرين دون تمييز، فقام بالاختباء في المخبز وعندما حاول أحد الأشخاص التقاط أحد المصابين من خارج المخبز وتوجه معه لإنقاذه قامت قوات قسم الأربعين بإطلاق الخرطاطيش، وأفاد التقرير الطبي انه يعانى من تمتك شديد بالقولون والأمعاء الدقيقة مع تجمع دموى شديد خلف الستون ووجود جسم معدني غريب مستدير بجوار البطن من الخلف وتم إجراء عملية جراحية لاستكشاف مكان الجسم الغريب، استئصال جزء من الأمعاء الدقيقة، ويحتاج عملية أخرى لإرجاع مجرى البراز لحالته الطبيعية.

● المهندس/محمد عصام محمد إبراهيم- ويعمل مدير مركز معلومات ودعم واتخاذ القرار، قرر انه شارك في المظاهرات من يوم ٢٥ حتى ٢٧ بالسويس في ميدان الإسعاف بالأربعين وكان قوات الشرطة وقتها تتعامل بقسوة مع المتظاهرين وقامت بضربهم بالرصاص الحي والمطاطي والخرطوش والقنابل المسيلة للدموع وأن سيارات الشرطة كانت تدخل في المتظاهرين عن عمد، وعلى الرغم من ذلك كان المتظاهرون يرددون(سلمية- سلمية).

● سئلت /حنان محمد محمود(زوجة غريب عبد العزيز) وقررت أنها ذهبت الى المستشفى ووجدت السلام كلها دم، وبعد ذلك قال الأطباء عن زوجها ربنا معاه، ادعوا له وعرفت انه

محمد عبد العزيز
٢٠١٢



لجنة جمع المعلومات والأدلة وتقصي الحقائق
المشكلة بالفرار الجمهوري رقم ٢٠١٢/١٠ المعدل
الأمانة العامة

ضرب بالنار بجوار مسجد الأربعين ومات، وذهبت إلى المشرحة وكان الشباب يريدون الجثة يلقون ويهتفون بها في الشوارع، وكل الناس كانت تبكي لأنه كان ماشى وليس له ذنب في الأحداث، وفي نفس اليوم قال لها مدير الأمن والضابط/محمد صابر نحن تحت أمرك، وقال لها أيضاً مدير الأمن إكرام الميت دفنه، وفضوا الناس من أمام المشرحة.

● سئل / غريب عطية أمين عطية وقرر انه يوم ٢٦ يناير ثانياً يوم الثورة شاهد الأمن المركزي عند دار المناسبات في شارع الجيش - الأربعين - وكانت الدنيا مظلمة لقطع التيار الكهربائي وفي كانت الساعة العاشرة والربع ليلاً فوجئ بطلق رشى في وجهه تسبب في فقد بصره وأيضاً أصيب بطلقة في رجله الشمال.

● سئل/ اشرف حسن النويهي - وقرر "انه ليس له علاقة بالمظاهرات ولم يشارك فيها على الإطلاق بل انه في يوم ٢٧ يناير كان مارا من ميدان الإسعاف بمنطقة الأربعين في شارع شمس ووجد أفراد الشرطة يطلقون قنابل مسيلة للدموع - رصاص حى - رصاص مطاى - بشكل عشوائى بعد ان احترق قسم الأربعين فأصيب بطلقة في عينه وتم نقله لمستشفى السويس العام التى رفضت قبوله، فذهب الى مستشفى الاميرى بالإسماعيلية وبتوقيع الكشف الطبى عليه تبين انه يعانى من انفجار في العين اليمنى مع جرح بالجزء الخلفى من حلبة العين وانفصال شبكى وتزيف بالجسم الزجاجى وحالة العين سيئة ولم تبصر الضوء مع وجود جسم غريب خلف العين بالجزء الامامى من قناة العصب البصرى مع وجود ارتخاء الجفن وشلل كامل بعضلات العين .

● سئل /مصطفى محمد احمد حسان وكان مشاركا في المظاهرات من يوم ٢٥ وحتى يوم ٢٧ بميدان الأربعين بالسويس - وقرر انه في يوم ٢٧ كانت الشرطة تضرب المتظاهرين بالقنابل والخرطوش، فاصيب في عينه اليسرى وتم نقله الى منزله بتاريخ ٢٠١١/٢/٩ ذهب الى مستشفى السويس العام التى قامت بتحويله الى مستشفى عين شمس بالقاهرة لعدم وجود التخصص واثبت التقرير الطبى انه مصاب بانفجار في العين اليسرى اثر اصابته بطلق خرطوش وتم إجراء عملية إصلاح مبدئى للانفجار مع ازالة عدسة العين.

محمد عبد الحليم



لجنة جمع المعلومات والأدلة وتقصي الحقائق
المشكلة بالقرار الجمهوري رقم ٢٠١٢/١٠ المعدل
الأمانة العامة

- سئل وليد صلاح البدرى "٣٢ سنة" أفاد انه أصيب يوم ٢٧ بجرح نافذ بالعين اليسرى مما أدى لجرح بالقرنية وفتح بعدسة العين ونزيف بالجسم الزجاجى نتيجة الإصابة المباشرة للعين بعيار خرطوش وفقا للتقرير الطبى.
- سئل محمود فوزى فهمى ابراهيم وأفاد انه كان متواجدا مع مجموعة فى المظاهرات يوم ٢٧ وتم حصارهم من الشرطة واطلقوا عليهم قنابل الدخان والرصاص المطاطى والخرطوش وانه أصيب وتم نقله عن طريق زملاؤه وتوقيع الكشف الطبى عليه اثبتت آثار وجود نزيف بالجسم الزجاجى والحجرة الامامية للعين ووجود فقد للعين اليمنى نتيجة طلق نارى خرطوش .
- سئلت أسرة الجنى عليه / سيد زكى محمد وقررت" انه يوم الجمعة ٢٨ يناير شارك فى المظاهرات وان قوات الأمن بدأت فى إطلاق الرصاص الحى فأصيب ببعض هذه الطلقات وتم نقله الى مستشفى السويس العام حيث قدمت له الإسعافات الأولية وبقي على قيد الحياة لمدة ثمان ساعات بعدها فارق الحياة .
- سئلت أسرة الجنى عليه /محمد شعبان بشير إسماعيل وقررت أنه شارك فى المظاهرات من يوم ٢٥ الى يوم ٢٨ وكانت المظاهرات فى هذا اليوم قد بدأت من شارع سينما مصر، واستمرت الى ميدان الأربعين وكان المتظاهرون يرددون (سلمية- سلمية) ولكن الشرطة وقتها استخدمت القنابل والرصاص الحى وسيارات مكافحة الشغب، ووصلوا الى قسم الأربعين وكان قد احترق ثم ذهبوا الى قسم السويس وتمت إصابته فى هذه المنطقة برصاص حى أسفل الظهر وخرجت الطلقة من البطن وتم نقله الى مستشفى السويس العام ولكن المستشفى رفضت استلامه، وأخبروهم أنه فارق الحياة، واثبت قيد الوفاة أن هناك إصابة أسفل يسار الظهر وخروجها من يمين البطن .
- سئلت أسرة الجنى عليه / فايز فهمى السيد زقروق - وقررت" أنه خرج من ٢٥ الى يوم الجمعة الموافق ٢٨ وشارك فى مظاهرة بميدان الاربعين وكانت الشرطة تقوم بإطلاق النار الحى العشوائى على المتظاهرين، فأصيب بإحدى هذه الطلقات ودخلت الرصاصة من جانبه الايسر مرورا

محمد عبد الله



لجنة جمع المعلومات والأدلة وتقصي الحقائق
المشكلة بالقرار الجمهوري رقم ٢٠١٢/١٠ المعدل
الأمانة العامة

بطنه وخروجها من كتفه الايمن فتوفى على الفور، وتم نقله الى المشرحة وقد تسلموا الجثمان بتاريخ ٢٩ يناير لان مدير الامن كان يرفض تسليم أى جثة للاهالى لكي لا يثبت على الداخلية أى ادانة وتمسكوا بعمل محضر برقم ٤٦٨ لسنة ٢٠١١ ادارى السويس بتاريخ ٢/١٠ واثبت تقرير مكتب صحة السويس ان الوفاة حدثت بعيار نارى دخل من يسار البطن وخرج من أيمن البطن واستقر بالساعد الايمن .

- سئلت أسرة المجني عليه / محمد السيد لبيب - ٢٩ سنة مرشد سياحى وسائق وقررت أنه استشهد يوم ٢٨ يناير متأثرا بطلق نارى فى منطقة الوجه لتخرج من خلف الرأس .
- سئلت أسرة المجني عليه / متولى محمد المتولى - ٢١ سنة - حاصل على بكالوريوس تجارة دفعة ٢٠١٠ وقررت أنه استشهد يوم الجمعة ٢٨ يناير والمعروفة باسم جمعة الغضب متأثرا بطلق نارى فى منطقة الظهر .
- سئلت أسرة المجني عليه/ أشرف نور الدين محمد عبد الرازق - ٣٨ سنة - فى صيانة معدات بشركة السويس للاسمنت - وقررت أنه قتل يوم الجمعة ٢٨ يناير والمعروفة باسم جمعة الغضب متأثرا بطلقات خرطوش دخلت من الجانب الأيسر للبطن لتخرج من الجانب الأيمن بالإضافة الى طلقة مطاطية من أسفل الساعد الأيمن .
- سئلت أسرة المجني عليه /مصطفى عبد الله عبد الوهاب قررت انه قتل يوم الجمعة ٢٨ يناير حوالى الساعة السادسة مساء وكان ذاهبا لصلاة المغرب فى مسجد سيدى رجب وخلال عودته أصيب بطلق نارى بالظهر أسفل الكتف اليمين من أحد القناصة من قسم شرطة السويس فتوفى فى الحال بعد نزيف من الأنف والفم وتم نقله بسيارة الإسعاف الى المستشفى العام ثم نقل الى المشرحة فى نفس اليوم .
- سئلت أسرة المجني عليه /محمد محروس أنور محمد- قررت انه قتل يوم ٢٨ يناير الساعة التاسعة مساء متأثرا بإصابته برصاصة فى ظهره اخترقت الرئة واستقرت فى القلب وقد افاد التقرير الطبى المبدئى الصادر من مستشفى التأمين الصحى بالسويس يوم ٢٨/١/٢٠١١ بانه وصل

محمد عبد الله



لجنة جمع المعلومات والأدلة وتقصي الحقائق
المشكلة بالقرار الجمهوري رقم ٢٠١٢/١٠ المعدل
الأمانة العامة

للمستشفى في الثامنة والنصف مساءً ويعانى من توقف في عضلة القلب نتيجة تطلق نارى وتوفى التاسعة ويوجد اثر دخول رصاصة في لوح الكتف الايسر من الخلف واستقرت في القلب والرئة اليسرى- وافادت والددة الشهيد ان ابراهيم فرج المتهم في الجناية اتصل بينا على الموبيل وحد من طرفه عرض علينا مائة الف جنيه علشان نتنازل عن القضية وصيغة توكيل التنازل موجودة في الشهر العقارى.

● سئلت أسرة الجني عليه / اسلام على السيد محمد الجنيدى- والذي تم اصابته بعيار نارى في شرفة الدور الثالث بمقره الكائن ٧٨ شارع احمد ماهر وهو يقذف زجاجات المياه للمتظاهرين والذين يعانون من كثافة قنابل الدخان وتم تحويله من مستشفى السويس العام في حالة خطيرة الى المجمع الطبى بالمعادي وكان على جهاز تنفس صناعى حتى وفاته ٢٠١١/٢/١٦ متأثرا بطلق نارى ادى الى تمكك بالمعدة وتزيف داخلى بالبطن والصدر مع جرح طولى بالامعاء- وأكد والده انه كان هناك ضرب نار من الشرطة تجاه المتظاهرين وهو كان واقف في الشرفة يقذف مياه للمتظاهرين، وان ضباط وامناء المباحث ومخبر سرى من قسم السويس كانوا يطلقوا أعيرة نارية ، وانه كان واقفا في البلكونة ساعة إصابة نجله الساعة السادسة والنصف مساءً وكان بينه وبين من يطلقون النار في الشارع حوالى مائة متر تقريبا، وان المتظاهرين ساروا في شارع الدكتور/ احمد ماهر ذاهبين لقسم السويس، ووقفوا على بعد خمسمائة متر منه في الشارع وأتى الضباط لهم وأطلقوا أعيرة نارية عليهم.

● سئل والد الجني عليه / مصطفى جمال وردانى رمضان- الذى توفى يوم ٢٠١١/١/٢٨ وسبب الوفاة تطلق نارى الساعة الرابعة والربع بعد العصر وتم تحرير محضر بذلك اتمه الشرطة وإبراهيم فرج وجميع أبنائه- وان أمر الإحالة الصادر من النيابة لم يشمل أولاد إبراهيم فرج كلهم وناقص منهم فرج إبراهيم فرج، حمادة إبراهيم فرج، كابوريا إبراهيم فرج(اسم الشهرة)، وأتت إليه عروض مالية من فرج إبراهيم فرج عن طريق شقيق احد الشهداء ويدعى /تامر رضوان ليتنازل عن حق ابنه وأتى له بنفسه /فرج إبراهيم فرج لدفع الدية فرد عليه بأن يقدموا كفتهم.

محمد عيسى



لجنة جمع المعلومات والأدلة وتنصي الحقائق
المشكلة بالقرار الجمهوري رقم ٢٠١٢/١٠ المعدل
الأمانة العامة

- سئلت أسرة المجني عليه / شريف السيد رضوان محمد- وذكرت انه توفي يوم ٢٨ يناير بطلق نارى بالصدر مع هتك بالصدر طبقا للتقرير المبدئى الصادر من مستشفى التأمين الصحى بالسويس .
- سئل غلاب احمد محمد الخضرى(ابن عم الشهيد/احمدعلى احمد) وقرر انه يوم جمعة الغضب كان فى الكشك جنب قسم السويس هو وأبن عمه وأثناء ما تجمع المتظاهرين بجوار القسم حاول قفل الكشك ولكن الغاز المسيل للدموع والخراطوش والبلى لم يمكنهم من ذلك ومن شدة الزحام ذهب إلى شارع النمسا لشم البصل لإزالة ريجة الدخان وابن عمه فى شارع احمد ماهر وقعت منه البصلة وحاول التقاطها من على الأرض فأخذ طلقة فى جنبه اليمين وتوفى فى المستشفى، والطلقة اتت له من ناحية قسم السويس، وأبصر ناحية القسم كل من المخبر/عادل حجازى، والمخبر/ماهر رفعت، والمخبر/نجيب، واثنين آخرين معرفتهمش وكانوا ماسكين آلى ويطلقون النار على المتظاهرين ، وكل قسم السويس يوم جمعة الغضب استخدموا بالسلاح النارى، وأن مخبر اسمه/عبد الفتاح شمة من قسم السويس قال انه كان يقف خدمة يوم جمعة الغضب وكان يرجع السلاح إلى القسم فأعطوا له سلاح آلى وقالوا له اطلع اضرب، فرد بأنه لا يعرف الرب بالسلاح الآلى، فطلبوا منه تعبئة الخزن ، وذكر عبأ ٧٠ خزنة للضباط والعساكر أمام القسم.
- سئل عبدالله حسين عبد السيد وأفاد انه فى يوم ٢٨ جمعة الغضب كان واقفاً على ناصية شارع عبد الخالق ثروت وشاهد المتظاهرين على أول الشارع والشرطة تأتي من الاتجاه الثانى لمطاردة المتظاهرين، وكان ضرب نار كثيراً بالسلاح الآلى وكان فيه آثار طلقات النار عنده فى البيت من الخارج.
- سئل إسلام عصمت فهمى وأفاد أنه فى جمعة الغضب شاهد ضباط قسم السويس وأمناء الشرطة وهم الضابط/ وليد شهاب نائب المأمور- أمين الشرطة/مدحت فرج- أمين

محمد عبد السلام



لجنة جمع المعلومات والأدلة وتقصي الحقائق

المسكدة بالقرار الجمهوري رقم ٢٠١٢/١٠ المعدل

الأمانة العامة

- الشرطة/عادل حجازي- أمين الشرطة/ ماهر- وأفراد أمن كثيرة يطلقون نار في الشارع على المتظاهرين في اتجاه شارع الجيش وشاهد عددا منهم وقع على الأرض على ناصية الشارع.
- سئل عبد الهادي محمد عبد الهادي وأفاد: يوم جمعة الغضب كان في منزله وشاهد المتظاهرين قادمين من أول الشارع وقوات الشرطة وكان منهم أمين الشرطة/قنديل يطلقون النار على المتظاهرين.
 - سئل احمد السيد احمد متولى وأفاد : انه يوم جمعة الغضب شاهد الضابط/محمد عادل زين رئيس مباحث قسم السويس- وقنديل أمين الشرطة- وعادل حجازي أمين الشرطة- وآخرين يطلقون النار على المتظاهرين بشارع محمد عبده.
 - سئل سعيد محمود محمد وأفاد: أنه كان في شرفة منزله وقت الأحداث يوم الجمعة ١/٢٨ ولم يرى إبراهيم فرج ولكنه شاهد بعض أمناء الشرطة والأمن المركزي يطلقون النار والقنابل على المتظاهرين.
 - سئل اشرف ابو خضير محمد ابو العين وأفاد: انه في يوم جمعة الغضب ١/٢٨ كان في بيته في الدور الاخير في بيت ابراهيم فرج وشاهد الأحداث من الساعة ٣ ظهرا حتى اخر الليل والشرطة كانت واقفه في الشارع- وأولاد ابراهيم فرج كانوا واقفين تحت بيتهم لمنع المتظاهرين من الدخول حتى يحموا أموالهم كما شاهد أحد رجال الشرطة وعرف اسمه بعد ذلك (عادل حجازي) تبع قسم السويس كان يضرب بالرشاش ويرتدي فائلة حمراء وبنطلون بيج وكوتش ، وصعد إلى سطح العمارة ٧٧ بالشارع وضرب من فوقها المتظاهرين بالرشاش.
 - سئل سيد حسن السيد محمد وأفاد: انه في يوم ٢٨/١/٢٠١١ حوالي بعد آذان العصر أطلقت الشرطة طلقات الخرطوش على المواطنين بكثافة وكذلك بالسلاح الآلي وضرب بالخرطوش ومعه بعض منها.
- ملحوظة (قدم الشاهد للجنة مجموعة من الطلقات الفارغة "١٠" طلقات خرطوش وسلاح

كرد عيسى

(آلى).



لجنة جمع المعلومات والأدلة ونقصي الحقائق

المشكلة بالقرار الجمهوري رقم ٢٠١٢/١٠ المعدل

الأمانة العامة

- سئل شعبان احمد محمد احمد وأفاد انه في يوم جمعة الغضب كان في محله وحوالي الساعة ٥ م سمع صوت طلقات نارية وبعضها أصاب محله، وشاهد الشهيد مصطفى الورداني ومعه اثنين آخرين في الشارع وفوجئ به يسقط مرة واحدة على الأرض وتم نقله إلى المستشفى.
- سئل م.م.ع.م (طلب عدم ذكر اسمه) وأفاد انه يوم جمعة الغضب كان أمناء الشرطة بقسم السويس في شارع الشيخ محمد عبده وكانوا يضربون الناس بالطبنجات والبنادق الخرطوش بسبب حماية القسم.
- سئل /فرج عبدالله محمد السيد وأفاد انه يوم ١/٢٨ شاهد أمناء الشرطة/احمد النمر - وقنديل- وعادل حجازي - واحمد القصير- حمادة - وابراهيم- يضربون المتظاهرين بالآلي جنب القسم ومن فوق سطح قسم السويس وقتلوا عدداً منهم.
- سئل يوسف حسن الجراحي يوسف وأفاد انه في يوم جمعة الغضب كان في الشارع أمام البيت وشاهد المتظاهرين قادمين من الاربعين متجهين ناحية القسم وكان قناصة من الشرطة بتضرب نار ومخطفين في العمارات- وكان كل الجيران في الشرفات يلقون للمتظاهرين مياه وبصل علشان الغازات المسيلة للدموع ومنهم الشهيد اسلام كان يلقي مياه للمتظاهرين من الشرفة وسمع الصوت العالي والصريخ لضرب الشهيد اسلام وكان سايح في دمه، وأيضاً أحد الأفراد كان واقفاً في الشارع ووقع مرة واحدة والدم نزف من أذنه وتوفي في الحال .
- سئل الشيخ حافظ سلامة أفاد أن مدينة السويس هي الشرارة الأولى لثورة ٢٥ يناير وأنها من قدمت أول شهيد على مستوى الجمهورية وانه عقب قيام الثورة كان يشغله مساعدة المصابين والوقوف بجوار أهلية الشهداء وانه الشاهد الأول في قضية قتل المتظاهرين وادلى فيها بجميع أقواله وانه يوجد تقصير في القضايا وفي جمع الأدلة، ويوجد تصوير للمخبر قنديل من قسم السويس حال إحرازه لسلاح نارى آلي عند قسم السويس والضابط/محمد عزب والضابط/ محمد صابر.

محمد صابر



لجنة جمع المعلومات والأدلة ونقصي الحقائق

المشكلة بالقرار الجمهوري رقم ٢٠١٢/١٠ المعدل

الأمانة العامة

- سئل سامح رمزي حامد- موظف بمعرض ميدو كار بجوار قسم السويس وأفاد: بعد موضوع الضرب أمام قسم السويس وعند بيت إبراهيم فرج سمع الناس تقول ان إبراهيم فرج مكن الشرطة من الصعود إلى بيته وضرب المتظاهرين من فوق السطح، وفي يوم جمعة الغضب دخلوا عند معرض إبراهيم فرج أمام بنك الإسكندرية بشارع الجيش ثم دخلوا على معرضه تحت بيته بجوار قسم السويس ثم في المعرض بشارع احمد ماهر وذهبوا إلى المخازن في التوفيقية وحرقوا كل سياراته بسبب ما يعتقد من أنهم ضربوا من عمارة إبراهيم فرج.
- سئل احمد سيد على على- محاسب بذات المعرض وأفاد: انه أثناء الأحداث أغلق باب المعرض وسمع أصوات إطلاق النار ولم يحاول أحد الاعتداء على المعرض الذي يعمل فيه وان سبب الاعتداء على معارض إبراهيم فرج انتقاما منه لأسباب شخصية وبسبب قتل المتظاهرين.
- وقد اطلعت اللجنة العميد /سامي عزازي على مشهد الفيديو الذي يظهر فيه مجموعة من الضباط وأفراد الأمن وقوات الأمن المركزي حال ضبطهم أحد الأشخاص ، وطلبت اللجنة منه تحديد بعض أسمائهم، فتعرف على الضابط/ وليد شهاب نائب مأمور قسم السويس حال إحرازه لسلاح نارى كما تعرف على المخبر/عادل حجازى بقسم السويس.

وقرر أنه في يوم ٢٥ يناير توفي اثنين من المتظاهرين وتوفي الثالث في اليوم التالي، وتم إلقاء القبض على بعض المتظاهرين وعرضهم على النيابة العامة، وأفرج عنهم يوم الجمعة ٢٨/١/٢٠١١، وأضاف أن استخدام الخرطوش كان اجتهاداً شخصياً عن استخدامه، ولم يستخدم الرصاص الحي ولم تسحب الأسلحة الشخصية من الضباط، وأوضح أن إبراهيم فرج وأولاده عادل وعزب وعبودي استعانوا ببعض البدو ومعهم سلاح نارى للدفاع عن ممتلكاتهم حسبما يعتقدون. وعن الحوار الذي دار بينه وبين الحاج / علي جنيدى عن قاتل المتظاهرين أفاد أنه ذكر له لو كان يعرفه لذكر ذلك، ثم عاد وقرر عند لقائه بالحاج / علي جنيدى أنه من الوارد والممكن أن يكون أحد من الأقسام أطلق النار على المتظاهرين ولكن لا يعرف شخصاً بعينه. وأكد أن مدير الأمن الأسبق كان صاحب القرار من ٢٥ يناير ٢٠١١ ولكن يوم ٢٧ يناير حضر مساعد أول وزير الداخلية لمنطقة القناة واستمر حتى ٢٩ يناير ٢٠١١.



لجنة جمع المعلومات والأدلة وتقصي الحقائق
المشكلة بالقرار الجمهوري رقم ٢٠١٢/١٠ المعدل
الأمانة العامة

المستندات:

أوامر الخدمة الصادرة من مديرية امن السويس (إدارة العمليات وشتون الخدمة)

أولاً: أمر خدمة رقم ٢٤٨ بتاريخ ٢٤/١/٢٠١١

- صدر هذا الأمر بمناسبة الدعوة للمظاهرات احتجاجاً على الأوضاع المتردية وجاء فيه:
تعيين العميد/مدير إدارة البحث الجنائي : لوضع هذه المعلومات في الاعتبار- وتكليف رؤساء مباحث الأقسام لإعداد حصر بالأماكن التي يوجد بها تجمعات جماهيرية - وتنشيط المصادر السرية بأماكن التجمعات الجماهيرية للإخطار بأي محاولات للخروج عن الشرعية لاتخاذ الإجراءات الأمنية المناسبة لإجهاضها الخ وقد تحددت خدمات تأمين ميدان الإسعاف للعميد/ مدير ادارة البحث الجنائي ويقوم هو بتعيين : النقيب/ محمد عزب ابوسريوة - والملازم اول/ محمد صابر عبد الباقي- والملازم اول/ محمد المعتز شاكر من وحدة مباحث قسم شرطة الأربعين- ومعهما(عدد ٢ شرطى سرى مسلح لتأمين وملاحظة الحالة بمنطقة ميدان الإسعاف) وبالتنسيق مع (قسم شرطة الأربعين) مع منع أى مسيرات او محاولة الخروج عن الشرعية .
- العميد/مأمور قسم شرطة الأربعين- لتعيين العقيد/عمر عبد المنعم نائب مأمور القسم - ومعهم النقيب/ محمد منير مصطفى من قسم شرطة الأربعين- ومعهما(عدد ٦ شرطى نظامى مسلح من القسم لحفظ الأمن والنظام ولتأمين وملاحظة الحالة) والتنسيق مع إدارة البحث الجنائي .

خدمات قوات الأمن المركزى:

- تشكيل فض - السيارة الميكرو باص المدرع برئاسة/ضباط الامن المركزى للتمركز بجوار ديوان قسم شرطة الاربعين .
- تعيين تشكيل فض برئاسة / ضباط الامن المركزى للتمركز بجوار ديوان المديرية .

محمد عزب



لجنة جمع المعلومات والأدلة وتقصي الحقائق
المشكلة بالقرار الجمهوري رقم ٢٠١٢/١٠ المعدل
الأمانة العامة

خدمات إدارة قوات الأمن :

- تعيين تشكيل فض برئاسة النقيب/احمد عبد الفتاح للتمركز بجوار ديوان قسم شرطة الأربعين.
- تعيين فصيلة برئاسة ملازم أول/شريف عادل للتمركز بجوار قسم شرطة السويس.
- تنشيط تشكيلات الفض والمجموعات القتالية المسلحة بالادرة للاستعانة بهما عند اللزوم
- تنتظم جميع الخدمات الساعة ٩ صباحا يوم الثلاثاء ٢٥/١/٢٠١١ وتستمر حين صدور تعليمات أخرى.
- وتبين للجنة سريان امر الخدمة المذكور يومى ٢٥-٢٦/١/٢٠١١

ثانيا: أمر الخدمة رقم ٣٣٢ بتاريخ ٢٦/١/٢٠١١

تبين للجنة ان أمر الخدمة كان لمواجهة ما أسمته وزارة الداخلية (أحداث شغب) بدائرة مدينة السويس صباح الخميس ٢٧/١/٢٠١١ واتخذت على مقتضاه التدابير التالية:

- خدمات تأمين ديوان المديرية .
- خدمات تأمين قسم شرطة الأربعين.
- يعين عدد ٢ تشكيل فض من قوات الأمن المركزى بضباطهما + ميكروباص مدرع للارتكاز بجوار قسم شرطة الأربعين.
- يعين النقيب/احمد جلال فكرى من قسم شرطة الأربعين ومعه عدد ٥ شرطى نظامى بالسلاح الشخصى لتأمين باب القسم بالاستعانة بالسدات الحديدية
- يعين النقيب/محمد صابر عبد الباقي -من إدارة البحث الجنائي- ومعه ٥ شرطى سرى بالسلاح الشخصى لتوزيعهم على أضلاع القسم من الخارج لتأمين وملاحظة الحالة.

محمد صابر عبد الباقي



لجنة جمع المعلومات والأدلة وتقصي الحقائق
المشكلة بالقرار الجمهوري رقم ٢٠١٢/١٠ المعدل
الأمانة العامة

- النقيب/محمد عزب رئيس مباحث قسم شرطة الأربعين لرئاسة جميع الخدمات البحثية.
- العميد/هشام حلمي - مأمور قسم شرطة الاربعين- لرئاسة جميع الخدمات بالاضافة الى الخدمات النظامية والسرية لتأمين ديوان القسم.

خدمات تأمين ميدان الاسعاف :

- تعيين الرائد/تامر سعيد الطويل - والنقيب/محمد رياض من الإدارة- ومعهم عدد ١٢ شرطي سري مسلح لتأمين وملاحظة الحالة بمنطقة ميدان الإسعاف - بالتنسيق مع قسم شرطة الأربعين- مع منع اي مسيرات او محاولة الخروج عن الشرعية.
- العميد/مأمور قسم شرطة الأربعين- لتعيين العميد/عمر عبد المنعم- نائب مأمور قسم شرطة الأربعين- ومع النقيب/محمد منير مصطفى- والملازم أول/عمر سمير موسى من قسم شرطة الأربعين- ومعهما عدد ٦ شرطي نظامي مسلح من القسم لحفظ الأمن والنظام ولتأمين وملاحظة الحالة بالاستعانة بالسدادات الحديدية - بالتنسيق مع إدارة البحث الجنائي وتعيين الخدمات السرية اللازمة والمناسبة من القسم.
- العميد/ مدير ادارة المرور- لتعيين النقيب/احمد الحداد- والنقيب/احمد ابراهيم رياض من الإدارة- للعمل على تنظيم وسيولة حركة المرور بميدان الإسعاف والشوارع المحيطة به مع مراعاة توفير العدد الكافي من السدادات الحديدية والاقماعات المرورية لغلق الشوارع المحيطة المؤدية الى ميدان الإسعاف.
- يعين ٢ تشكيل فض من قوات الأمن المركزي بضباطهما+ ميكرو باص مدرع للارتكاز بجوار قسم شرطة الأربعين.
- يعين تشكيل فض من إدارة قوات الامن برئاسة ملازم أول/شريف ومعهم أمين الشرطة محمد الوصفى - ومندوب الشرطة/ هشام حبيب+ ميكرو باص مدرع برئاسة الملازم/احمد فايز- من الإدارة للارتكاز بجوار ديوان قسم شرطة الأربعين لرئاسة جميع الخدمات



لجنة جمع المعلومات والأدلة وتقصي الحقائق

المشكلة بالقرار الجمهوري رقم ٢٠١٢/١٠ المعدل

الأمانة العامة

- العميد/سامي العزازي رئيس قسم المباحث الجنائية لرئاسة جميع الخدمات البحثية.
- العميد/زايدعماد الدين-مدير إدارة التفتيش لرئاسة جميع الخدمات.

خدمات ادارة قوات الامن :

- تعيين تشكيل فض برئاسة النقيب/اسلام عبد الرحمن + السيارة الميكروباص المدرع برئاسة ملازم اول/محمد المنهراوى للمركز بجوار قسم شرطة الاربعة.
- تعيين تشكيل فض من ادارة قوات الامن برئاسة ملازم اول/كريم الشندويلي ومعه امين الشرطة بهاء عبد الفتاح ومندوب الشرطة/ على سعود للارتكاز بجوار ديوان عام المحافظة.
- دفع فصيلة فض برئاسة ملازم اول/شريف عادل حسنى للارتكاز بجوار قسم شرطة السويس.
- دفع فصيلة فض برئاسة ملازم اول/محمد محسن البدوي للارتكاز بجوار قسم شرطة فيصل.
- دفع فصيلة فض برئاسة ملازم اول /مصطفى حسن للارتكاز بجوار قسم شرطة عتاقة.
- دفع فصيلة فض برئاسة ملازم اول/محمود شوقي للارتكاز بجوار قسم شرطة الجنين وتكون التعليمات من اللواء/مساعد الوزير- مدير الامن شخصيا الخ.

ثالثا: امر خدمة رقم ٣٣٩ بتاريخ ٢٧/١/٢٠١١:

- قد تبين للجنة ان امر الخدمة المذكور قد تم بصدد الظروف الامنية والأحداث التي شهدتها محافظة السويس يومى ٢٥/٢٦ يناير- وانه كان بناء على تكليفات اللواء/مساعد اول الوزير لقطاعى الامن العام والامن - وتم تشكيل لجنة برئاسة اللواء/مساعد الوزير لمنطقة القناة ضمت (مديرية الامن- جهاز مباحث امن الدولة- قطاع مصلحة الامن العام (عدلي فايد - قطاع الامن المركزى) وتم تقسيم المدينة الى عدد ٥ قطاعات امنية:

القطاع الاول: دائرة قسم شرطة السويس ويقسم الى ٦ مناطق - ويرأس جميع الخدمات

اللواء/مساعد المدير للأفراد.



لجنة جمع المعلومات والأدلة وتقصي الحقائق
المشكلة بالقرار الجمهوري رقم ٢٠١٢/١٠ المعدل
الأمانة العامة

القطاع الثاني: دائرة قسم شرطة الاربعين ويقسم الى ٣ مناطق - ويرأس جميع الخدمات اللواء/مساعد المدير للامن العام.

القطاع الثالث: دائرة قسم شرطة فيصل ويقسم الى ٣ مناطق - ويرأس جميع الخدمات العميد/مساعد المير للوحدات.

القطاع الرابع: دائرة قسم شرطة عتاقة ويقسم الى ٢ منطقة - ويرأس جميع الوحدات العميد/مساعد المدير للوحدات - على ان يركز بجوار كلية هندسة البترول

القطاع الخامس: دائرة قسم شرطة الجنائين - ويرأس جميع الخدمات العميد/زايد عماد الدين بخلاف خدمات قوات الامن المركزي - وخدمات ادارة البحث الجنائي ويرأسها العميد/سامي عزازي - رئيس قسم المباحث الجنائية - وخدمات ادارة قوات الامن - ومهام مأمورى اقسام الشرطة الخمسة.

وتبين من امر الخدمة وجود اعداد من ضباط الشرطة والشرطة السريين والمجندين بملابس مدنية ومعهم أسلحتهم الشخصية بالميادين العامة والشوارع الرئيسية، كما تبين تعيين عدد من الميكروباصات المدرعة من قوات الأمن المركزي بضباطه لتمشيط شارع الجيش وشارع صدقي وشارع احمد عرابي وميدان الترععة والمثلث ونقطة شرطة المثلث ونقطة الاطفاء.

كما تبين من خدمات إدارة البحث الجنائي انتداب عدد من ضباط الشرطة من الاسماعيلية والقلبوية وبورسعيد.

وانتظام جميع الخدمات الساعة ٨ ص باكر الجمعة ٢٨/١/٢٠١١ وتستمر لحين صدور تعليمات أخرى .

رابعا : أمر خدمة رقم ٣٤٠ بتاريخ ٢٧/١/٢٠١١:

كما تبين للجنة ان المهام تنحصر ابتداءا بمنع المسيرات - ويسرى هذا الامر من الساعة ٧ ص

يوم الجمعة ٢٨/١/٢٠١١ ولحين تعليمات اخرى.



لجنة جمع المعلومات والأدلة وتقصي الحقائق
المشكلة بالقرار الجمهوري رقم ٢٠١٢/١٠ المعدل
الأمانة العامة

تبين للجنة تحديد أسماء الضباط المعينين خدمات تأمين ديوان المديرية ومع كل منهم ٣ شرطي نظامي او شرطي سرى ومعهم اسلحتهم الشخصية وكذا خدمات تأمين قسم شرطة الاربعين وميدان الاسعاف ومعهم ايضا افراد الشرطة النظامين او السريين بالاسلحة الشخصية- وكذا خدمات تأمين ديوان عام المحافظة ومعهم الشرطة النظامية او السريين بالاسلحة الشخصية- وخدمات قوات الامن المركزي - وادارة قوات الامن ومأمورى اقسام الشرطة الخمسة وادارة البحث الجنائي نفس التجهيزات وبالاسلحة الشخصية.

خامسا : امر خدمة رقم ٣٤١ بتاريخ ٢٧/١/٢٠١١ :

وكان هذا الأمر لزوم ماعتبرته وزارة الداخلية (أحداث شغب) بدائرة مدينة السويس صباح يوم الجمعة الموافق ٢٨/١/٢٠١١ و حددت أسماء الضباط المسئولين ومعاونيهم من أفراد الشرطة النظاميين والسريين ومعهم أسلحتهم الشخصية وتوزيعهم على الخدمات الأمنية ولذا يلزم اتخاذ التدابير الأمنية التالية :

- ١- خدمات تأمين ديوان المديرية
- ٢- خدمات تأمين قسم شرطة الأربعين
- ٣- خدمات تأمين إدارة مرور السويس
- ٤- خدمات تأمين قوات الأمن المركزي
- ٥- خدمات إدارة قوات الامن
- ٦- العميد/مدير ادارة الحماية المدنية
- ٧- مأمورى اقسام الشرطة الخمسة الخ



لجنة جمع المعلومات والأدلة وتقصي الحقائق
المشكلة بالقرار الجمهوري رقم ٢٠١٢/١٠ المعدل
الأمانة العامة

سادسا: امر خدمة رقم ٣٤٢ بتاريخ ٢٧/١/٢٠١١

وتبين للجنة انه امر الخدمة رقم ٤ والصادر بنفس التاريخ ولكن كان بناء على ورود كتاب جهاز مباحث امن الدولة يفيد اعتزام جماعة الاخوان المسلمين تنظيم وقفة احتجاجية عقب صلاة الجمعة الموافق ٢٨/١/٢٠١١ بمسجد سيدى الاربعين (دائرة قسم الاربعين) وتوزيع بعض المنشورات تحث المواطنين على المشاركة في الوقفة الاحتجاجية مع الجماعة - وعليه يلزم اتخاذ التدابير التالية:

١- إدارة البحث الجنائي :

تعيين الرائد/ايمن رمضان ابو النمى - ومعه النقيب/محمد عزب ابوسريوة رئيس مباحث قسم الاربعين - والنقيب/عبد الرحمن موسى من ادارة البحث الجنائي ومعهما عدد ١٢ شرطي سرى لتأمين وملاحظة الحالة بمسجد الاربعين بالتنسيق مع قسم شرطة الاربعين) مع منع اى مسيرات

٢- قسم شرطة الأربعين :

لتعيين العقيد/عمر عبد المنعم نائب المأمور - ومعه النقيب/احمد جلال فكرى من قسم شرطة الاربعين - ومعهما عدد ٦ شرطي نظامى مسلح من القسم لحفظ الامن والنظام ولتأمين وملاحظة الحالة - للتنسيق مع ادارة البحث الجنائي وتعيين الخدمة السرية

٣- إدارة قوات الأمن :

تعيين عدد ١ تشكيل فض برئاسة النقيب/محمود فخرى من ادارة قوات الامن للمركز بجوار ديوان قسم شرطة الاربعين ليكون على اهبة الاستعداد للاستعانة به عند اللزوم والتحرك الفورى عند طلبه وبتعليمات من قيادة المديرية تنشيط عدد ٢ تشكيل مستعدان بالادارة للاستعانة بهما عند الحاجة وقد وضع خطة مواجهة المظاهرات الثابتة في جميع أوامر الخدمة الصادرة من مديرية

أمن السويس القيادات الشرطة المستولة وهم: محمد عيسى



لجنة جمع المعلومات والأدلة وتنقيح الحقائق

المشكلة بالقرار الجمهوري رقم ٢٠١٢/١٠ المعدل

الأمانة العامة

- ١- اللواء/ محمد حمد - مدير امن السويس
 - ٢- اللواء/ احمد الجميلي - نائب مدير الامن
 - ٣- اللواء/ فتحى الدرديرى - مساعد المدير للامن
 - ٤- العميد/ اشرف السعيد احمد - مدير ادارة العمليات وشئون الخدمة
 - ٥- مقدم/ محمد ممدوح يسن - رئيس قسم العمليات.
- وعليهم الإرشاد عن شركائهم في المواقع التي سقط فيها القتلى والمصابين وفقاً لتوزيعاتهم في أوامر الخدمة الخاصة بأيام الأحداث.

- وتم اطلاع اللجنة على الملحق رقم ١) لامر العمليات رقم ٢٣ لسنة ٢٠١١ بشأن تدعيم مديرية امن السويس بقوات الامن المركزى يوم الثلاثاء ٢٥/١/٢٠١١ عدد (٥) تشكيل فض + ميك مدرع من قوة قطاع الاسماعلية - وكذا اطلاع الملحق رقم ٢) لامر العمليات المذكور بتعيين عدد (٥) تشكيل فض + ٢ ميك مدرع من قوة قطاع الاسماعلية قوات الامن المركزى لتدعيم مديرية امن السويس يوم الاربعاء ٢٦/١/٢٠١١ وحصر اسمائهم ضمن الملحقين.
- وقد ارسلت وزارة الداخلية - قطاع الامن المركزى - الادارة العامة لمنطقة القناة افادة للسيد المستشار/ المحامى العام لنيابات السويس - بشأن الاسلحة المستخدمة من قبل قوات الامن المركزى المتواجدة بدائرة محافظة السويس فى الفترة من ٢٥ الى ٢٨/١/٢٠١١ وما تم استعماله منها وما لم يستخدم والفاقد كالاتى: الاسلحة المصاحبة للقوات هى:

١- أسلحة غاز (فيدرال - كأس اطلاق) وهى التى تم استخدامها فقط

٢- أسلحة خرطوش ٣- أسلحة الية 



لجنة جمع المعلومات والأدلة وتقصي الحقائق

المشكلة بالقرار الجمهوري رقم ١٠١٢/٢٠١٠ المعدل

الأمانة العامة

• والسبب من وجهة نظر الشرطة في عدم استخدام اسلحة الخرطوش والاسلحة الالية نظرا لتركها باللوارى وتنفيذا للتعليمات الصادرة في هذا الشأن- والتي كانت تبعد مسافة كبيرة عن موقع التعامل والتي تم الاستيلاء عليها بمعرفة المتظاهرين وقاموا باستخدامها في التعدي على القوات المتواجدة بمحافظة السويس .

• وتم ايراد بيان بحرق ١٠ لوارى وميكروباص مدرع بنوع السيارة ورقمها.

• كما تم ايراد بيان بالذخائر التي حرقت والتي فقدت في السيارات المحروقة وهي

عدد ١١٠٧١ طلقة خرطوش عيار ١٢ رش خفيف

عدد ٢٠٣ طلقة خرطوش عيار ١٢ رش ٩ بلية

عدد ٥٥٤ طلقة خرطوش عيار ١٢ رش ثقيل ٢٧ بلية

عدد ٤٠٠٤ طلقة خرطوش عيار ١٢ رش دافعة

عدد ١٠٥٠٥ طلقة خرطوش عيار ١٢ رش كاوتش

عدد ١٤٣٢ طلقة عيار ٦٢٠٧٠٢٩ مم عادية

عدد ٥٨ طلقة خرطوش عيار ١٢ رش صلاح

عدد ١٥ طلقة عيار ٩ مم طويل مستورد

* - كما تم ايراد بيان بالاسلحة التي فقدت (فض - قتالي) وبياناتها:

عدد ٤ بنديقية الية روماني بديشك خشب

عدد ٦ بنديقية خرطوش بينالى

عدد ٢٤ بنديقية خرطوش موسيرج

عدد ٢ بنديقية خرطوش اكار

عدد ١ بنديقية خرطوش لويجي فرانكى الى اخره



لجنة جمع المعلومات والأدلة وتقصي الحقائق
المشكلة بالقرار الجمهوري رقم ٢٠١٢/١٠ المعدل
الأمانة العامة

ولم يتم ذكر مكان تواجد هذه السيارات واللوارى وكيف تم الوصول إليها رغم أنها كانت تبعد مسافة كبيرة عن موقع التعامل- ولم يتم تحديد كميات السلاح والذخيرة التي استخدمت قبل الاحتراق - ولماذا لم يتم تعيين تشكيلات أمنية لحراستها.

الاطارات الصادرة من الشرطة:

ملحق اخطار- مديرية امن السويس - الرقابة الجنائية

الثابت فيه انه في ٢٩/١/٢٠١١ حيث طلب العميد/ضابط القوات المسلحة المعين لتأمين قسم شرطة السويس من الخارج من العميد/ مأمور القسم باخلاء قسم الشرطة بصورة فورية من قوة الشرطة - وعقضى ذلك قام مأمور القسم باخلاء القسم وتسليمه لضابط القوات المسلحة قائد قوة التأمين دون التوقيع منه وتم افهامه بوجود عدد ١٦ مسجون (٢ رجل - ٤ سيدات) وكذا وجود اسلحة وذخيرة بداخل مخزن السلاح وهي ٦٤ طبنجة حلوان ٩ مم + عدد ١٣ طبنجة برتا طويل + عدد ٧ طبنجة برتا قصير + عدد ١ طبنجة ميكاروف + عدد ٦ طبنجة توكاجيت + عدد ١٠ بنديقية الية. وبتاريخ اليوم ٢٠١١/٢/١ حال انتقال المأمور للقسم تبين له كسر باب مخزن السلاح وعدم وجود اى قطعة سلاح او ذخيرة داخل المخزن والتي كانت في حراسة القوات المسلحة لتأمين القسم .

ملحق اخطار اخر

والثابت فيه انه بتاريخ ٢٩/١/٢٠١١ وبعد صرف جميع الضباط والقوات من قسم شرطة السويس عدا ٢ شرطى سرى بناء على طلب ضابط القوات المسلحة المعين لتأمين القسم فقد قام ضابط القوات المسلحة باخراج جميع المسجونين من السجن وصرفهم- وعصر ذات اليوم توجه بعض الخارجين عن القانون ومثيرى الشغب لديوان القسم وطلبوا من ضابط القوات المسلحة خروج الرقيب سرى/قنديل احمد حسن وقام باخراجه لهم حيث قاموا باطلاق الاعيرة النارية

لرقيب سرى
٢٠١١



لجنة جمع المعلومات والأدلة وتقصي الحقائق
المشكلة بالفرار الجمهوري رقم ٢٠١٢/١٠ المعدل
الأمانة العامة

عليه لقتله وتم نقله لمستشفى التأمين الصحي بالسويس - وتاريخ اليوم ٢٠١١/٢/١ تبين اصابة الشرطي السرى بعدة جروح قطعية غائرة بفروة الراس واعلى الحاجب الايمن وتم خروجه.

ملحق اخطار اخر

ثابت فيه انه بتاريخ اليوم ٢٠١١/١/٣١ وبانتقال مأمور قسم شرطة عتاقة للقسم لممارسة الاعمال وبمحصرا لاسلحة التي تم الاستيلاء عليها من القسم تبين ان عددهم ٢ طبنجة + بندقية الية على النحو التالي :

- ١- عدد ١١ طبنجة حلوان ٩ مم طويل ٢ - عدد ٢٣ طبنجة تو كاجيت ٣ - عدد ٧ طبنجة برابليوم
- ٢- عدد ١ طبنجة لا ما ٥ - عدد بندقية الية تحمل رقم ١٠٦٣ e.c. لسنة ١٩٧٨ بدون دبشيك متحفظ عليها على ذمة القضية رقم ٢١٣٤ لسنة ٢٠١١ جنابات عتاقة مجمعة بالجمع الاحمر.

اخطار

بتاريخ اليوم ٢٠١١/٢/٢ ورد اتصال تليفوني من ضابط القوات المسلحة المعين لتأمين كمين (١٠٩) يفيد اثناء قدوم احدى السيارات الملاكى على الكمين واستيقافها لتفتيشها تبين انها بقيادة ملازم اول/ شريف مجدى محمد صفر الضابط بقوات امن السويس - وبسؤاله عن وجود اسلحة بحوزته افاد انه معه سلاحه الشخصى فقط - وتلاحظ له ارتباك الضابط المذكور واثناء عملية التفتيش قرر انه بحوزته ايضا عدد "٢" سلاح الى عيار ٦٢، ٧، ٣٩ مم ارقام (٥٣٣٧٥٤٣ - ٥٣٣٨٢١٢) + وعدد ٦٣ "طلقة الى + وعدد ٣ "خزنة + وعدد ٥ "قنابل مسيلة للدموع + وعدد ١٢ "طلقة خرطوش + وعدد ٢٥ "طلقة فشك + وعدد ١ "محدث صوت وبسؤاله بعرفة ضابط القوات المسلحة عن سبب حوزته للأسلحة والذخيرة المضبوطة افاد بان ذلك وضع طبيعى فى الظروف الراهنة وتم صرف الضابط بسلاحه الشخصى -

محمد عبد السلام



لجنة جمع المعلومات والأدلة وتقصي الحقائق

المشكلة بالقرار الجمهوري رقم ٢٠١٢/١٠ المعدل

الأمانة العامة

والتحفظ على باقى الاسلحة والذخائر المضبوطة وكلفت ادارة البحث الجنائى بالتحرى عن ظروف وملابسات الواقعة وجارى اجراء تحقيق ادارى مع الضابط المذكور.
(ملحوظة هامة: تبين للجنة بعد الاطلاع على دفتر يومية الاحوال -مديرية الامن - يوم ٢٦/١/٢٠١١ مسلسل رقم ١٤ ح الساعة ٧ - تم تسليم الضابط/شريف صقر عدد ١٠٠ قبلة وعدد ٦٢٣ بدون جهاز- وعدد ٤٥٠ طلقة دافعة- ٦٥ مقذوف نفاث- ٢٥ مقذوف طويل المدى وتوقع منه وثابت توقيع العقيد/هشام القائم بالتسليم).

اخطار

بتاريخ ١٠/٧/٢٠١١ تمكن قطاع مصلحة الامن العام من ضبط النقيب/شريف عاصم حسن(الضابط بامن السويس- وحدة تأمين المديرية) وبجوزته(رشاش هيكلر يحمل رقم ١٨١٠٠٠٧٩١- عدد "٢" خزينة فارغة للرشاش- صدىرى واقى للرصاص- سنكى خاص سلاح الى -جراب وخزينة طبنجة CZ- عدد ٢ جهاز لاسلكى موتوربلا- طبنجة ماركة جلوك رقم ٧٣٦ وعلبة بداخلها جراب لذات الطبنجة - والمحرر عنها المحضر ٤٦٣٤ لسنة ٢٠١١ ادارى مدينة نصر اول.

اخطار

بتاريخ ١٢/٧/٢٠١١ تمكنت ادارة البحث الجنائى بالاشتراك مع فرع الامن العام بالسويس من ضبط الملازم اول/رامى سمير سليمان(الضابط بامن السويس- قسم عتاقسة) وبجوزته بعض الطلقات النارية- وتجهيزات اخرى- وبعض المواد المخدرة

محمد عبد الله



لجنة جمع المعلومات والأدلة ونقصي الحقائق

المشكلة بالقرار الجمهوري رقم ٢٠١٢/١٠ المعدل

الأمانة العامة

والتحفظ على باقى الاسلحة والذخائر المضبوطة وكلفت ادارة البحث الجنائى بالتحرى عن ظروف وملابسات الواقعة وجارى اجراء تحقيق ادارى مع الضابط المذكور.
(ملحوظة هامة: تبين للجنة بعد الاطلاع على دفتر يومية الاحوال -مديرية الامن - يوم ٢٦/١/٢٠١١ مسلسل رقم ١٤ ح الساعة ٧ - تم تسليم الضابط/شريف صقر عدد ١٠٠ قبلة وعدد ٦٢٣ بدون جهاز- وعدد ٤٥٠ طلقة دافعة- ٦٥ مقذوف نفاث- ٢٥ مقذوف طويل المدى وتوقع منه وثابت توقيع العقيد/هشام القائم بالتسليم).

اخطار

بتاريخ ١٠/٧/٢٠١١ تمكن قطاع مصلحة الامن العام من ضبط النقيب/شريف عاصم حسن(الضابط بامن السويس- وحدة تأمين المديرية) وبجوزته(رشاش هيكلر يحمل رقم ١٨١٠٠٠٧٩١- عدد "٢" خزينة فارغة للرشاش- صديرى واقى للرصاص- سنكى خاص سلاح الى -جراب وخزينة طبنجة CZ- عدد ٢ جهاز لاسلكى موتوريللا- طبنجة ماركة جلوك رقم ٧٣٦ وعلبة بداخلها جراب لذات الطبنجة - والمحرر عنها المحضر ١٤٦٣٤ لسنة ٢٠١١ ادارى مدينة نصر اول.

اخطار

بتاريخ ١٢/٧/٢٠١١ تمكنت ادارة البحث الجنائى بالاشتراك مع فرع الامن العام بالسويس من ضبط الملازم اول/رامى سمير سليمان(الضابط بأمن السويس- قسم عتاقسة) وبجوزته بعض الطلقات النارية- وتجهيزات اخرى- وبعض المواد المخدرة

محمد عيسى



لجنة جمع المعلومات والأدلة وتنصي الحقائق
المشكلة بالفرار الجمهوري رقم ٢٠١٢/١٠ المعدل
الأمانة العامة

دفاتر يومية الاحوال

دفتر يومية الاحوال (الامن المركزى)

- يوم الثلاثاء ٢٥/١/٢٠١١ - صحيفة رقم ٢٦٢ مسلسل ٤٩ ح الساعة ١٠:٥٠ تم تسليم المجند/تامر محمد على رقم البطاقة ١٢٤٠١٩٠٠ عدد "١" سلاح الى رقم n٢٤٦٠ + عدد "١٠٠" طلقة الى + خزنة صاج وتوقع منه.
- تم عودة المجند المذكور - الساعة ١١:٢٥ يوم ١/٢٥ دون اثبات اى بيانات.
- شرحه - مسلسل ٥٠ ح الساعة ١٠:٥٥ تم تسليم المجند/عرفة حمدي محمود بطاقة رقم (لا يوجد) - عدد "١" سلاح الى رقم h٥٣٦٧٤ + عدد "٤" خزنة سلاح + عدد "١٠٠" طلقة الى وتوقع منه.
- تم عودة المجند المذكور الساعة ١١:٣٠ نفس اليوم ١/٢٥ دون اثبات اى بيانات.
- شرحه - مسلسل ٥١ ح الساعة ١١ تم تسليم المجند/ محمد محمود جمعة عدد ٣٠٠ طلقة آلي.
- تم عودة المجند المذكور بعدد ٣٠٠ طلقة الى بالبند السابق واستلام السيد على.

* - حصر كمية السلاح بالمخزن يوم ١/٢٦ صحيفة رقم ٢٦٦ تلاحظ الاتى :

- الصنف: سلاح الى رومانى - قوة المخزن ٣٦ - الخارج ٦ - الصافي ٣٠
- الصنف: طلقة الى - قوة المخزن ١٣٠٠٠ - الخارج ١٨٠٠٠ الصافي ١١٢٠٠
- يوم ٢٥/١/٢٠١١ مسلسل ٩ ح الساعة ٥:٣٥ تم تسليم المجند/حمادة سالم عبد المحسن رقم البطاقة ٨٢٩٩٣٤ عدد "١" سلاح الى رقم h٥٤١٤٧ + عدد "٤" خزنة صاج + عدد ١٠٠ طلقة آلي. *محمد عيسى*



لجنة جمع المعلومات والأدلة وتقصي الحقائق
المشكلة بالقرار الجمهوري رقم ٢٠١٢/١٠ المعدل
الأمانة العامة

- شرحه مسلسل ١٠ ح الساعة ٥؛٤٠ تم تسليم المجند/ممتاز مصطفى امين رقم البطاقة لا يوجد عدد "١" سلاح الى ٥٠٢١٠ h + ٤ خزانة + ١٠٠ طلقة آلي.
- شرحه مسلسل ١١ ح ٥؛٤٥ تم تسليم المجند/محمود جامع الحكيم رقم البطاقة ١٣٠٦٣٧٣ عدد ١ سلاح الى وعدد ١٠٠ طلقة الى وعدد ٤ خزانة.
- تبين من دفتر يومية الاحوال يوم ٢٥/١/٢٠١١ انه ثابت بيومية عنبر السلاح السرية الاولى امن مركزى - الصنف سلاح الى مصرى- القوة "١٨" - الخارج "١٠" - الصافي "٨".
- يوم ٢٥/١/٢٠١١ مسلسل ١٠ ح الساعة ٤؛٣٠ تم تسليم مجندين الكتيبة الاولى عدد ٣ سلاح الى + ١٢ خزانة سلاح + ٣٠٠ طلقة الى - وذلك للخارجين لتشكيل مأمورية السويس.
- يوم ٢٦/١/٢٠١١ مسلسل ٩ ح الساعة ١٠ تم تسليم الكتيبة الاولى عدد ٦ سلاح الى + ٦٠٠ طلقة الى + ١٨ خزانة وذلك للخارجين لمأمورية السويس وذلك تحت اشراف ضابط متوب اليوم.
- دفتر يومية السلاح ٢٨/١/٢٠١١ صحيفة رقم ٢٧٩ - الصنف سلاح الى رومانى - القوة ٣٦ - الخارج ١١ - الصافي ٢٥ .
- القوة "١٣٠٠٠" طلقة الى - الخارج "٣٣٠٠" - الصافي ٩٧٠٠ .

مأمورية السويس

- يومية عنبر مخزن السلاح ٢٦/١/٢٠١١ الصنف سلاح خرطوش لويجى - القوة "٨" - الخارج "٨".
- دفتر يومية السلاح يوم ٢٥/١/٢٠١١ مسلسل ٧ ح الساعة ٤؛٣٠ تم تسليم مجندين الكتيبة الاولى عدد "٩" سلاح خرطوش + "٩" حوزة + "٩" حافظة لطلقات الخرطوش + "٤٥٠" طلقة

محمد العبد
رئيس اللجنة



لجنة جمع المعلومات والأدلة وتقصي الحقائق
المشكلة بالقرار الجمهوري رقم ٢٠١٢/١٠ المعدل
الأمانة العامة

رش خفيف + "٥٠" طلقة كاوتش وذلك لتشكيل مأمورية السويس وذلك تحت اشراف ضابط منوب.

ثانيا: دفتر يومية السلاح (قوات الامن):

- مسلسل ١٥ ح يوم ٢٨/١/٢٠١١ تم تسليم الملازم/ ابراهيم فاروق عدد ٥٠ طلقة خرطوش + صديري ... الخ.
- شرحة مسلسل ١٦ تم تسليم الملازم/ احمد سعيد عدد ٥٠ طلقة خرطوش
- دفتر يومية الاحوال ٢٥/١/٢٠١١ تم تسليم المجندين/ السيد عبد الله صديق + فرج نعيم توفيق + محمود سيد احمد + احمد السيد محمد ٥٠ طلقة خرطوش
- شرحه الساعة ٩:١٠ تم تسليم الملازم اول/ احمد مجدى عدد "٦" مقذوف نارى للنوافذ + مقذوف نفاث + مقذوف طويل المدى.
- يوم ٢٧/١/٢٠١١ تم تسليم كلامن محمود عادل السيد - وعبد الخالق منصور محمد عدد ٥٠ طلقة خرطوش.
- دفتر يومية الاحوال (عبر السلاح) يوم ٢٧/١/٢٠١١ الصنف بندقية خرطوش موسرج القوة "٥٣" - الخارج "٤٢" - الصافي "١١".
- شرحة يوم ٢٨/١/٢٠١١ ذات البندقية - القوة "٥٣" - الخارج "٣٦" - الصافي "١٧"
- صورة اللجنة رقم ٢٠١١/٩٦٣ قسم الأربعاء بتاريخ ٢٧/١/٢٠١١ ثابت به إلقاء الحجارة على نقطة الثلث، فتم التحفظ على السلاح لحمايته، إلا أنه تم اقتحام النقطة وسرقة الأثاث، وجرى نقل السلاح والذخيرة للقسم، وتفريق المعتدين.

التسجيلات المرئية:

- تمت مشاهدة عدد من الاسطوانات المدجة مقدمة من الشهود وتبين منها الآتى:
- مظاهرة حاشدة للمتظاهرين سلمية (تم الاشارة على المشهد انما توجهه لقسم السويس)

محمد عبد السلام



لجنة جمع المعلومات والأدلة وتقصي الحقائق
المشكلة بالقرار الجمهوري رقم ٢٠١٢/١٠ المعدل
الأمانة العامة

- شارع جانبي ضيق به عدد من الجنود واشخاص يرتدون ملابس مدنية يطلقون الاعيرة النارية بكثافة وسط تجمعات سكنية- ثم يظهر احد الاشخاص يطلق اعيرة نارية متعددة من سلاح (يشبه البندقية) وبشكل متواصل - ثم يظهر اشخاص من الامن (يشار الى احدهم على المشهد باسم ماهر "امين الشرطة" ويتم اطلاق اعيرة نارية)- مجموعة من المتظاهرين يقفون على مقدمة شارع (أشير أنه امتداد شارع محمد عبده) ويتقدم جنود يحملون اسلحتهم بسرعة في الشارع- ثم مشهد خلفي لقسم شرطة السويس- ثم مشهد لسطح القسم يقف عليه بعض الاشخاص (اشير لاحدهم انه محمد عادل رئيس مباحث قسم السويس) ويسمع صوت شخص يقول (محمد ابراهيم اللي جنبه) واصوات طلقات- ثم مجموعة من الجنود ومدنيين (اشير لاحدهم احمد النمر "امين الشرطة- وياسر وهو يحمل مسدس في يده) وصوت شخص يقول (خش ياعم جوة بتصور ايه ده)- وصوت سيده تقول (بيضربوا الناس اللي بيصوا عليهم)
- مشهد لسقوط مواطن في موقع (أشير أنه تقاطع شارع محمد عبده مع شارع عبد الخالق ثروت) يطلق نار (اشير له بالشهيد/مصطفى الورداني) واشير (عن اسم قاتله مصطفى ابو زكري).
- مشهد لشخص يرتدى تيشرت بييج وكوتش ويطلق أعيرة نارية في الشارع (أشير أنه عادل حجازي "امين شرطة بقسم السويس"- وجنود يطلقون أعيرة نارية- وشخص يختبئ وراء سيارة ويطلق النار من مسدس وينادى بصوت عالي (ابعت قوة يلا).
- شخص مسلح برشاش يسير في الشارع بالنهار (اشير اليه "احمد النمر-امين الشرطة)
- مشهد لمجموعة من الجنود يحملون الأسلحة ويقوم أحدهم بالعدو للامام ويطلق النار بكثافة
- مشهد لشارع (أشير أنه- طلعت حرب) ثم يظهر معرض كبير مغلق بأبواب حديدية خالي تماما (أشير انه معرض سيارات ابراهيم فرج)- وعلى مقربة منه يقف عدد من الجنود والمدنيين ويظهر شخص (أشير- أنه عبودي أحد ابناء ابراهيم فرج)- ويقوم بصرف الجنود

محمد عبد الحليم



لجنة جمع المعلومات والأدلة وتقصي الحقائق
المشكلة بالقرار الجمهوري رقم ٢٠١٢/١٠ المعدل
الأمانة العامة

- مشهد جنود يطلقون الأعيرة النارية- ويظهر أحد الاشخاص (أشير إليه مدحت فرج- أمين شرطة بقسم السويس)- ومشهد لشخص أعلى سطح عقار ويطلق النار (أشير إليه أنه أمين الشرطة/عادل حجازي- والعقار المواجه لمترل ابراهيم فرج - ثم مشهد لجنود وقوات أمن مركزي يطلقون الأعيرة النارية.
- مشهد لشخص شرطي ممسكا بسلاح آلي (أشير إليه انه وليد شهاب / نائب مأمور السويس) يعتدى بالضرب على أحد المواطنين المقبوض عليهم ومعه شخص آخر (أشير إليه أنه عادل حجازي/أمين الشرطة) وكذا عدد من الاشخاص ونفس المشهد تكرر مع شخص اخر (وأشير إليه أنه وليد شهاب/ نائب المأمور)- ومشهد لشخص متواجد باحد الشوارع ممسكا بسلاح الى (اشيرانه امين الشرطة/ احمد النمر)
- مشهد لشرطي مستلقى على الارض وومسكا بسلاح آلي ويطلق النار بكثافة- ثم يزحف على الارض متقدما ويستمر في اطلاق النار (أشير أنه قنديل المخبر) وسماع صوت ينادى احمد النمر (وليد بيه عايزك)

الاسطوانة الثانية:

- شخص ملقى على الارض وبه آثار دماء شديد بمنطقة الرأس والوجه ويقف حوله مجموعة من الأشخاص يحاولون اسعافه.
- مجموعة من جنود الامن المركزي يحملون أسلحة "بنادق" ويطلقون النار (ويشار على أحدهم "قنديل" المخبر.
- ظهور دبابات القوات المسلحة تسير بالشوارع الجانبية. 



لجنة جمع المعلومات والأدلة وتقصي الحقائق
المشكلة بالقرار الجمهوري رقم ٢٠١٢/١٠ المعدل
الأمانة العامة

الاسطوانة الثالثة:

- صور فوتوغرافية لبعض الاشخاص مشار اليهم (شهداء الثورة).
- صورة فوتوغرافية لشخص ملقى أرضا بالطريق.
- مشهد لمجموعة من أفراد الشرطة تمسك بأحد الأشخاص وتضربه بالأيدى.
- مشهد لأحد أفراد الشرطة يرتدى الملابس المدنية ويطلق النار بكثافة من بندقية.
- مشهد لمجموعة من قوات الشرطة ترتدى الملابس الميرى يحملون أسلحة نارية.

الاسطوانة الرابعة:

- أحد الأشخاص يخبئ وراء حاجز ومعه سلاح نارى "بندقية" يطلق النار منه.
- مجموعة من أفراد الأمن المركزى وأخرى مدنية و أحد الأشخاص ممسكا بسلاح نارى "بندقية" ويطلق أعيرة نارية.
- ضبط شخصين من قبل مجموعات شرطية والاعتداء عليهما بالضرب- وكذا ضبط مجموعة اخرى من الاشخاص والاعتداء عليهم بالضرب.

المعاينات:

- عاينت اللجنة مقر ديوان قسم شرطة السويس وتبين سلامته من أى آثار اعتداء.
- كما عاينت المساكن المحيطة للقسم وتبين وجود آثار لطلقات بالجدران والأبنية والشرفات الكائنة بالأدوار العالية والبعيدة عن القسم تنبئ عن إطلاقها من جانب الشرطة في اتجاه المتظاهرين.
- عاينت اللجنة قسم شرطة الاربعين والذي تم حرقه بالكامل وكذا مبنى المطافى.
- معاينة بعض معارض السيارات القرية من قسم السويس وتبين عدم الاعتداء عليها اوالمجوم نحوها او اتلاف السيارات المتواجدة بما عدا معرض سيارات ابراهيم فرج.

كريم



لجنة جمع المعلومات والأدلة وتقصي الحقائق

المشكلة بالقرار الجمهوري رقم ٢٠١٢/١٠ المعدل

الأمانة العامة

- كما عرضت اللجنة على احد القيادات الامنية وهو العميد/سامي محمد احمد مصطفى العزازي" مدير مباحث مديرية امن السويس حاليا" "وسابقا رئيس مباحث مديرية امن السويس أثناء ثورة ٢٥ يناير" عدداً من المشاهد المصورة لرجال الشرطة يحملون الأسلحة النارية ويطلقون النار وتعرف على صور كل من: نائب مأمور قسم السويس/وليد شهاب والمخبر/عادل حجازي(ولم يتم التحقيق معهما امام النيابة ولم يرد اسم كل منهما بأمر الإحالة).

النتائج:

١. بدأت المظاهرات سلمية وقوبلت بالعنف من جانب الشرطة بالمخالفة للمادة ١٠٢ من القرار بقانون ٧١/١٠٩ في شأن هيئة الشرطة والبند ثالثاً من المادة الأولى من القرار الوزاري رقم ١٥٦/١٩٦٤ في شأن تنظيم استعمال الأسلحة النارية، فسقط القتلى والمصابين، وهو ما أدى إلى انفجار الموقف وتواصل المظاهرات المنددة بالشرطة والرد عليها في حدود إمكانيات المتظاهرين.
٢. كشفت أوامر الخدمة عن أسماء قيادات الشرطة بمديرية الأمن التي أعدت خطة مواجهة المتظاهرين ونتج عنها قتل وإصابة عدد منهم، وكذلك أوضحت الضباط المنفذين لهذه الخطة في مواقع الأحداث، وعليهم الإرشاد عن مرؤوسيه في المواقع التي سقط فيها القتلى والمصابين.
٣. كشفت المشاهد المسجلة عن بعض رجال الشرطة الذين أطلقوا النار على المتظاهرين.
٤. أطلقت الشرطة النار بعشوائية فأصابت وقتلت من في بيوتهم من غير المتظاهرين.
٥. عدم ذكر البيانات الخاصة بالأسلحة والذخيرة التي استخدمتها الشرطة في الأحداث

والإدعاء بحرقها. 

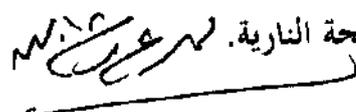


لجنة جمع المعلومات والأدلة ونقصي الحقائق
المشكلة بالقرار الجمهوري رقم ٢٠١٢/١٠ المعدل
الأمانة العامة

٦. ضبط عدد من ضباط الشرطة وفي حيازتهم أسلحة وذخيرة غير مسلمة إليهم رسمياً وذلك على النحو المبين من قبل.
٧. استخدام الجندين الأميين أسلحة نارية شديدة الخطورة في مواجهة المتظاهرين.
٨. استعانة إبراهيم فرج وأولاده ببعض من البدو المسلحين في الأحداث.
٩. وقوع إصابات بين قوات الشرطة خلال أحداث يوم ٢٨ يناير ٢٠١١ بينهم إصابة بطلق ناري بالرغبة لأحد أفراد قوات الأمن.
١٠. مرفق بتقرير مديرية أمن السويس عن أحداث الثورة محاضر عن التلفيات والحرق التي لحقت ببعض المنشآت الشرطة، وهذه الأحداث محل تحقيقات لدى النيابة العامة في السويس، وشكلت لجان فنية لحصر الأضرار التي لحقت بهذه المنشآت وإعداد تقرير مفصل بشأنها ومازالت متداولة، وكذلك المفقودات.

التوصيات

١. اتخاذ إجراءات التحقيق في وقائع القتل والإصابة على ضوء ما ورد في أوامر الخدمة، بالإضافة إلى ما كشفته المشاهد المسجلة عن بعض رجال الشرطة الذين أطلقوا النار على المتظاهرين على ضوء ما ثبت من حمل رجال الشرطة للأسلحة النارية.
٢. التحقيق في وقائع ضبط بعض الأسلحة والذخيرة في حيازة عدد من الضباط غير مسلمة إليهم بسبب أعمالهم.
٣. التحقيق في واقعة استعانة إبراهيم فرج وأولاده ببعض البدو المسلحين.
٤. تعديل القرار بقانون رقم ١٩٧١/١٠٩ وقرار وزير الداخلية رقم ١٩٦٤/١٥٦ بشأن

تنظيم استعمال الأسلحة النارية. 



لجنة جمع المعلومات والأدلة وتقصى الحقائق
المشكلة بالقرار الجمهوري رقم ٢٠١٢/١٠ المعدل
الأمانة العامة

تقرير بشأن أحداث السويس
المتعلقة بمباراة المصري والأهلي ببورسعيد
أمام مديرية الأمن

أولاً ملخص الواقعة:

* عقب مباراة الأهلي والمصري ببورسعيد بتاريخ ٢٠١٢/٢/٢ تجمع عدد كبير من الشباب أمام مديرية أمن السويس في مظاهرة سلمية للتديد بجرائم القتل وإصابة عدد كبير من المشجعين من جمهور النادي الأهلي والنادي المصري، وتحميل المسؤولية لوزارة الداخلية باعتبارها القائمة. على تأمين المباراة، والفصل بين مشجعي الفريقين، وزادت الأجواء اشتعالاً بعد وصول أبناء عن وفاة أحد الشباب المشجعين للنادي الأهلي المقيمين بالسويس وهو الشاب/ كريم جونيور، وبعدها توافدت مجموعات كبيرة من الشباب وعلت الهتافات ضد الداخلية، وانجلس العسكري، وتصاعدت حدة المواجهات بين المتظاهرين وقوات الشرطة واستمرت على مدار يومين متتاليين، ووقع فيها عدد من المواطنين قتلى ومصابين، وإصابة بعض أفراد الأمن، وقامت اللجنة بجمع المعلومات والأدلة بشأن تلك الأحداث.

ثانياً إجراءات جمع المعلومات والأدلة:

• سماع الأتوال:

* بسؤال "وليد حساني جيلاني"، المقيم في مدينة المستقبل، ١ عمارة ٢٢٢، شقة ١٢، أفاد: " أنه بعد سماعه عن أحداث بورسعيد علم أن مجموعة المشجعين الذين خرجوا من السويس بينهم مصابين، وآخر اختفى، واسمه "كريم جونيور"، وتجمع عدد من الشباب أمام باب المحافظة الخلفي بحديقة الخالدين دائرة السويس، والبعض ذهب إلى المشرحة ورأوا كريم جونيور متوفٍ بها، ثم ذهبوا إلى مديرية الأمن الساعة ١٠,٣٠ (العاشرة والنصف مساءً) وطلب مدير الأمن مقابلة عدد من شباب



لجنة جمع المعلومات والأدلة وتقصي الحقائق
المشكلة بالفرار الجمهوري رقم ٢٠١٢/١٠ المعدل
الأمانة العامة

الألتراس، وحضر أيضا اللقاء شيخ من السلفيين يدعي " علاء سعيد"، وصعد إلي مكتب مدير الأمن لمقابلته، وعرف منه أنه لم يتوفَ أحد، وأن مدير الأمن اطمأن علي جميع مشجعي السويس، فزل الشيخ علاء من عند مدير الأمن وأخبر الشباب بذلك، فزاد غضبهم، وأخذه مجموعة من الشباب إلي منزل كريم جونيور، وهناك تأكد من وفاته.

وقبل ذلك حضرت مجموعة من الأشخاص أثناء المظاهرة أمام مديرية الأمن، وكانوا يستقلون دراجات بخارية ومجوزهم أسلحة نارية، وضربوا طلقات في الهواء، ثم ردت الشرطة بإطلاق النار والقنابل المسيلة للدموع، وفوجئ أن المجموعة التي كانت تستقل الدراجات البخارية قاموا بالدوران وأصبحوا خلف قوات الأمن، ثم أصبحوا في وسط قوات الأمن، وفي مواجهة المتظاهرين، وأطلقوا طلقات خرطوش علينا، وتم الرد عليهم بالحجارة ثم طلبوا فض المظاهرة.

وعلم أن أناسا غير معروفين أحضروا جثة " كريم جونيور"، وتم دفنه سريعا صباح يوم الخميس ٢٠١٢/٢/٣.

وفي ذات اليوم تم عمل وقفة احتجاجية ضد تلك الأحداث الساعة ٦ (السادسة مساء) بميدان الأربعين، وانطلقت منها مسيرة حتي مديرية الأمن، التي استقبلت المتظاهرين بإطلاق قنابل الدخان بشكل كثيف، ووقعت حالات إغماء واختناقات حتي الساعة العاشرة مساء، ثم سقط أول شخص متأثراً بإصابته بطلق ناري وخرطوش، وقد وقعت إصابات كثيرة بعدها تم نقلهم إلي المستشفى.

ويوم الجمعة ٢٠١٢/٢/٤ تجمعت مظاهرة أمام مسجد الشهداء بالسويس، وكان هناك استعداد لوقفة احتجاجية أمام مديرية الأمن، وكانت قوات الأمن متواجدة بأعداد كبيرة، وكانوا يحملون أسلحة نارية وحصل اشتباكات بين قوات الأمن والمتظاهرين سلميا، وعندما بدأ الضرب بالقنابل المسيلة للدموع تم الرد عليهم وقذفهم بالحجارة، وكان هناك عنف مفرط من قبل قوات الشرطة، ثم نزلت قوات الجيش، وتم طرح مبادرة من بعض القوي الوطنية للتهدة، إلا أنه سقط سبعة شهداء، وأكثر من مائة مصاب، وحضر شخصا ملثما يحضر بسيارة بيجو ويطلق أعيرة نارية في الهواء، وتسبب في ترويع المواطنين".

محمد عبد الحليم



لجنة جمع المعلومات والأدلة وتقصي الحقائق
المشكلة بالقرار الجمهوري رقم ٢٠١٢/١٠ المعدل
الأمانة العامة

وأضاف: " أنه فجر الأحد الساعة ٥ (الخامسة صباحا) جاءه اتصال تليفوني من رقم (٠١٢٧٧٠٤٢٢٤٢) قال له المتصل: إنه يعمل أمين شرطة، ويحذره من أن مدير الأمن سيقوم بإحضار بلطجية لفض أية مظاهرات، وأنه طلب منهم أن يستخدموا العنف مع أي أحد يقترب من المديرية، فردَّ عليه قائلا: " ولماذا لا تبلغ النيابة العامة؟"، فقال أمين الشرطة: " أنا خائف"، فقال له: " لماذا اتصلت بي على وجه الخصوص؟"، فرد عليه: " لأنك تستطيع التحدث مع زملائك من الشباب المتواجدين عند مديرية الأمن"، وسمع أثناء حديثه معه صوت آذان الفجر، فسأله: " من أين تتكلم؟"، فأجابه: " أنا أسكن بجوارك في نفس المنطقة". كان هذا الكلام فجر الأحد ٢٠١٢/٢/٥، وبالليل في ذات اليوم اتصل به هذا الشخص مرة أخرى، وقال له: " أنا مش حذرتكم من إن مدير الأمن سيستعين ببلطجية، وأنتي غير مسئول عما يحدث!"، وقد حاول أن يفهم منه أي شيء إلا أن المتصل أغلق الخط، لكنه يحتفظ برقم الهاتف المذكور أعلاه.

هذا وقد قدم إلى اللجنة عددا من الصور الفوتوغرافية، وأسطوانة بها صور للضباط وهم يطلقون الأعيرة النارية.

* وبسؤال " أيمن نحمده زكي محمد المصليحي " ٢٥ عاما، والمقيم بشارع ١١، حي يثرب، الحرفيين، فيصل، محافظة السويس، وأفاد: " أنه عقب مباراة الأهلي والمصري تنامي إلى سمعه وفاة أصدقائه بالمباراة، وعلم أن متظاهرين تم الاعتداء عليهم أمام مديرية أمن السويس بالأسلحة الخرطوش، والقنابل المسيلة للدموع من قبل قوات الشرطة؛ وفي اليوم التالي تمكن من العثور على فوارغ لذخيرة حية وخرطوش وقنابل مسيلة للدموع (وقد قدم تلك الفوارغ إلى اللجنة)، وأضاف أنه قد تم الاعتداء عليه من قبل عساكر الداخلية دون أن يحضر بذلك".

* وبسؤال " أحمد إسماعيل عبد السلام موسى"، ٢٥ عاما، المقيم ب ٩ مدينة الزهراء، فيصل، محافظة السويس، وأفاد: " أنه عقب مباراة الأهلي والمصري كان يحمل الإسعافات الأولية من (خل وبصل وحميرة وكربونات وميكوجيل) لإسعاف المصابين، بتاريخ ٢٠١٢/٢/٣ سمع بحدوث اعتداء على المتظاهرين عند شارع الشهداء بالقرب من مديرية أمن السويس، فتوجه للمكان المذكور لعمل

محمد عبد السلام



لجنة جمع المعلومات والأدلة وتقصي الحقائق
المشكلة بالقرار الجمهوري رقم ٢٠١٢/١٠ المعدل
الأمانة العامة

مستشفى ميداني، وحال قيامه بتوزيع مناديل خل على المتظاهرين أبصر السلك الشائك أمام المديرية وقيام الجنود بالتعدي على المتظاهرين بأسلحة الخرطوش وقنابل الغاز وأنه أصيب برصاصتين في كلتا قدميه، وقام بعمل تقرير طبي شرعي تم إرفاقه بالجناية رقم ٥٧٩ لسنة ٢٠١٢ جنيات السويس، وفوجئ بأن الاتهام قد ورد لأشخاص لا يعرفهم وليست قوات الشرطة.

* وبسؤال "سيد محمود حافظ بيومي"، المقيم ب ٤١ أ مستقبل ١، فيصل، محافظة السويس، أفاد: " أنه يوم الجمعة الموافق ٢٠١٢/٢/٣، أثناء تواجده ضمن مظاهرة سلمية ضد أحداث بورسعيد تنهي إلي سمعه اعتداء الشرطة على المتظاهرين أمام مديرية الأمن، وتوجه للمكان المذكور، فوجد إطلاقاً للذخيرة الحية والقنابل المسيلة للدموع من قبل الداخلية، وأصيب بالوجه نتيجة عيار خرطوش، وتحرر عن ذلك محضر أرفق بالجناية رقم ٥٧٩ لسنة ٢٠١٢ جنيات السويس، وفوجئ أن الاتهام ورد ضد أشخاص لا يعرفهم وليست قوات الشرطة.

* وبسؤال "رامي محمد جعفر مصطفى" ٢٥ عاما، أفاد: " أنه عقب مشاهدة ما حدث في مباراة الأهلي والمصري ببورسعيد وعلمه ب وفاة صديق له يدعي "كريم جونيور" فتوجه ومن معه إلي مديرية أمن السويس لمتابعة الأحداث، وفوجئ بإطلاق الشرطة لقنابل الغاز المسيلة للدموع، وعقب الدفن توجه ومن معه إلي مديرية الأمن في مظاهرة سلمية حاملين لافتات تندد بالأحداث، وحدثت اشتباكات وقامت قوات الشرطة بإطلاق القنابل المسيلة للدموع والرصاص الحي والخرطوش، وقتل بجواره شخص لا يعرفه؛ نتيجة ذخيرة قناصة شرطة مديرية الأمن، وتوجه للشهادة عن استشهاد المواطن "محمد أحمد عطا" أمام النيابة العامة، وفي اليوم التالي حدثت إصابته بجوار بنك قناة السويس بجوار مديرية الأمن؛ نتيجة ذخيرة حية في منطقة الخوض، وأقم في ذلك الشرطة وقوات الأمن واللواء عادل رفعت مدير أمن السويس، وأرقت أقواله بالقضية، وأنه فوجئ بأن الاتهام قد ورد بأشخاص لا يعرفهم ليسوا من قوات الشرطة.

* وبسؤال "زكريا صابر علام محمد"، المقيم ب ٣٩ شارع سعد الدين، زرب، محافظة السويس، وأفاد: " أنه بتاريخ ٢٠١٢ / ٢ / ٢ عقب أحداث بورسعيد توجه إلي مديرية



لجنة جمع المعلومات والأدلة وتقصي الحقائق

المسئلة بالقرار الجمهوري رقم ٢٠١٢/١٠ المعدل

الأمانة العامة

أمن السويس لمتابعة الأحداث والاحتجاج السلمي، فوجد قوات أمن السويس تطلق القنابل المسيلة للدموع، وأبصر عدد ٨ جنود من الأمن المركزي تطلق الذخيرة الحية وأصيب بطلق ناري في مفصل الكتف الأيسر، تسبب عنه عجز، واتهم في أقواله في القضية مدير الأمن بصفته المسئول عن القوات، وأن النيابة لم تتحفظ على الطلقة التي استخرجت منه والملابس التي كان يرتديها. وأضاف أنه قد فوجئ بأن الاتهام موجه إلي أشخاص لا يعرفهم وليست قوات الشرطة.

* وبسؤال " محمد السيد الشحات جاب الله عطية"، المقيم بمساكن عمر بن الخطاب، ألبان الأربعين، بجوار شارع الشعراوي، محافظة السويس، أفاد: " أنه أثناء سيره بالطريق بتاريخ ٢٠١٢/٢/٣ أبصر تجمعاً كبيراً من المتظاهرين بسبب أحداث بور سعيد أمام مديرية أمن السويس، وفوجئ بإطلاق قنبلة مسيلة للدموع، فانصرف من المكان، ثم فوجئ بقنبلة أخرى مسيلة للدموع أطلقت من قوات الشرطة، ولم يتمكن من العدو لإصابته بانزلاق غضروفي، وفوجئ بشخص يرتدي ملابس كاكي ولا يعلم إذا كان ضابطاً أما مجندا أطلق عليه عياراً نارياً أصابه بمنطقة الفخذ والركبة، وشهد بتلك الأقوال أمام النيابة العامة في القضية، وأنه فوجئ بأن الاتهام موجه لأشخاص لا يعرفهم وليست قوات الشرطة.

* وبسؤال " محمد سعد كامل حسن"، المقيم بـ٤ وقفة النيل، شارع الوكيل، كفر النجار، الأربعين، محافظة السويس، أفاد: " أنه عقب أحداث مباراة الأهلي وبورسعيد خرج أهالي السويس للتنديد بالأحداث وتواطؤ الداخلية في حماية المشجعين، وأنه بدوره عضو في اللجان الشعبية - جمعية السويس - فتوجه كوحدة تأمينية بجوار الشرطة عند مديرية أمن السويس، وفوجئ بقوات الشرطة تستخدم القنابل المسيلة للدموع، وطلقات الخرطوش والذخيرة الحية ضد المتظاهرين السلميين، وبتاريخ ٢٠١٢/٢/٢ نتج عن العنف ثلاثة شهداء ومصابين، وأصيب نتيجة قنبلة غاز بذراعه الأيمن، كما أصيب بتاريخ ٢٠١٢/٢/٣ نتيجة طلق خرطوش من الشرطة، وأدلي بأقواله في تحقيقات النيابة، وفوجئ بأن الجناية تم إحالتها ضد أشخاص لا يعرفهم، وليست قوات الشرطة، وأنه يتهم مدير الأمن الحالي بصفته؛ لأن من كان يقوم بالضرب بتشكيل كامل من قوات الشرطة والأمن المركزي،

محمد سعد كامل حسن



لجنة جمع المعلومات والأدلة ونقصي العنايق

المشكلة بالقرار الجمهوري رقم ٢٠١٢/١٠ المعدل

الأمانة العامة

وكانوا يقومون بملاحقة المتظاهرين بامتداد الشوارع المجاورة للمديرية، وقد قدم للجنة عدد (١) اسطوانة مدجة متضمنة الأحداث.

* وبسؤال " محمد إبراهيم إبراهيم متولي"، المقيم ب ٢٠ تعاونيات القاهرة، فيصل، محافظة السويس، ويعمل شيف مأكولات بحرية، أفاد: " أنه بتاريخ ٢٠١٢/٢/٣ حال توجهه إلي الحانوت الذي يعمل به في شارع المحافظة فوجئ بإطلاق أعيرة نارية وقنابل مسيلة للدموع، وعثر أمام باب الحانوت على فوارغ لقنابل مسيلة للدموع وفوارغ تطلق خرطوش، وفوارغ ذخيرة حية، قدمها للجنة، وأثناء قيامه بغلق الحانوت أصيب بطلقة في الفخذ الأيسر، وحرر عنها محضرا أرفق بالقضية، ولم يشاهد يحدث إصابته، إلا أنه يتهم الشرطة؛ وأضاف: " أن الذي نقله للمستشفى لإسعافه أحد البلطجية وأضاف عدم اتهامه إلي المتهمين في الجناية لأن منهم أصدقاؤه، وقد أدلي بتلك الأقوال في النيابة العامة، ويتهم الشرطة بارتكاب تلك الوقائع.

* وبسؤال " أحمد كامل طه محمد"، المقيم ب ١٤ النخلة، منشية أولاد سلامة، الجنانين، محافظة السويس، أفاد: " أنه عثر على دراجة نارية خاصته بمديرية أمن السويس، وأنه غاب عن الوعي ولم يشعر بنفسه بسبب الغاز المسيل للدموع، ووجد نفسه في المستشفى، وتبين له إصابته بطلق ناري في قدمه، ولم يرَ من الذي ضربه إلا أن الإصابة حدثت من اتجاه مديرية الأمن، وأن الطب الشرعي أخذ ملابسه وأنه حرر محضرا بأقواله أرفق بالقضية.

* وبسؤال " حسين محمد حنفي حسين"، أفاد: " أنه حال استقلاله (التكتك) خاصته وقيامه بتوصيل أحد الركاب بجوار مديرية أمن السويس، فوجئ بإصابته بطلقة حية في الكتف الأيسر، ونقل إلي المستشفى، وحرر عنها محضرا أرفق بالقضية.

* وبسؤال " نجلاء أحمد إبراهيم محمد الحريري"، المقيمة ب ٣٢ حارة أبو كاشف من صدقي، الأربعين، محافظة السويس، أفادت: " أن شقيها المتهم الثاني بالجناية رقم ٥٧٩ لسنة ٢٠١٢ جنائيات السويس لم يرتكب أية جريمة.



لجنة جمع المعلومات والأدلة وتقصي الحقائق
المشكلة بالقرار الجمهوري رقم ٢٠١٢/١٠ المعدل
الأمانة العامة

* وبسؤال " محمد سعيد محمد علي"، المقيم بقرية الشلوفة، الجنانين، محافظة السويس، أفاد: " أن شقيقه المتهم السابع في الجناية ٥٧٩ لسنة ٢٠١٢ جنایات السويس لم يرتكب أية جريمة.

* وبسؤال المواطنة " اعتماد محمود محمد علي حجازي"، المقيمة ب١٧٨، تعاونيات القاهرة، إسبيكو بوضاري، فيصل، محافظة السويس، أفادت: " أن زوجها المتهم الأول في الجناية المذكورة لم يرتكب أية جريمة".

* وبسؤال " محمد محمد علي صيام"، المقيم ب٢١ شارع الحصري، الأربعين، محافظة السويس، أفاد: " أنه قرر عقب مباراة الأهلي والمصري بيور سعيد القيام بعمل مجموعة لجان شعبية وساتر بشري أمام مديرية أمن السويس، وقام المندسون وسط المتظاهرين بإلقاء الحجارة والخرطوش والبراشوتات علي المديرية، وكانت الشرطة تلقي القنابل المسيلة للدموع فقط، وأبصر أشخاصا ملثمين محرزين لأسلحة الخرطوش وزجاجات المولوتوف وكبسات لإطلاق الخرطوش، وتناهي إلي سمعه وفاة أشخاص وإصابات بالشوارع الجانبية للمديرية، كما سمع بقيام شخص داخل سيارة بإطلاق الرصاص علي أحد الأشخاص فقتله.

* وبسؤال "عبد اللطيف محمد عبد الراضي"، المقيم بكفر محمد سلامة، ٣ حارة يوسف، محافظة السويس، أفاد: " أنه بعد مباراة الأهلي والمصري بيورسعد، وعند الساعة ١٢ (الثانية عشرة ليلا) سمع بأن هناك ضربا عند المديرية، رجع إلي محل عمله، فوجئ بالضرب من الحكومة علي المتظاهرين، باستخدام خرطوش البلبي، والقنابل المسيلة للدموع، وفوجئ بعربة لونها أسود لا يعرف ماركتها خرج منها شخص معه طنبجة وأطلق عدة رصاصات صوت في الهواء.

* وبسؤال "حسين عيداروس داوود حسين"، المقيم بالمدينة الصناعية القديمة، الثلث، محافظة السويس، أفاد: " أنه كان يسير في شارع باراديس، وأمام مطعم الحسيني قبل مديرية أمن السويس بتاريخ ٢٠١٢/٢/٢ رأي أناسا كثيرين يجرون ولا يعرف السبب، وفوجئ بطلق ناري أصابه في جنبه الشمال وخرج من بطنه، وطلق ناري آخر في يده اليمني، وقام بعمل تقرير طبي بالمستشفى، ومحضر وقامت النيابة بالتحقيق معه في القضية ٥٧٥ لسنة ٢٠١٢ جنایات السويس.

محمد سعيد محمد علي



لجنة جمع المعلومات والأدلة وتقصي الحقائق
المشكلة بالقرار الجمهوري رقم ٢٠١٢/١٠ المعدل
الأمانة العامة

* وبسؤال " أحمد محمود محمد" ٢٠ سنة، طالب، المقيم ب١٧ شارع سعيد الشامي، الأربعين، محافظة السويس، أفاد: " أنه بتاريخ ٢٠١٢/٢/٢ عقب مباراة الأهلي وبورسعيد توجه إلى شقيقه لتناول وجبة العشاء بشارع باراديس، وحال وصوله أبصر تجمع أعداد كبيرة، وتقوم مديرية أمن السويس بقصفهم بالقنابل المسيلة للدموع، ثم انقطع التيار الكهربائي أثناء محاولتي الهروب من المكان أصيب بعينه اليسري نتيجة مقذوف (رش) من ناحية المديرية، وتسببت بإصابته في عدم قدرته علي الرؤية من العين المصابة، وأتم قوات الأمن وحرر محضرا أرفق بالقضية.

* وبسؤال " حسن محمد حسن الجندي"، والمقيم ب١٤ شارع النهضة، محافظة السويس، أفاد: " أنه عقب مباراة الأهلي المصري ببورسعيد فوجئ بأشخاص كثيرين منهم شباب صغير السن تحطوا السور الخاص بمديرية أمن السويس، وقام بإتلاف الزجاج الخاص بمبنى المديرية وإشعال الحريق في السيارات التابعة للدراجات، وفي اليوم التالي للأحداث ألقى الشباب على مبنى المديرية الحجارة، واستخدموا الأسلحة _البراشوت_ واستخدم ضباط المديرية القنابل المسيلة للدموع. وأضاف أنه أثناء أحداث ثورة يناير أبصر طفلا لا يعرفه كان يقف أمام " سينما نون" سقط قتيلًا نتيجة عيار طائش، ثم أبصر شخصا يسير مترجلا ومحزرا لسلاح آلي، وأن الناس أشعلوا النار في قسم الأربعين ومديرية الأمن وحي السويس والمرور.

* وبسؤال " تامر محمد السيد البوهي"، والمقيم ب٢٢ شارع الشهداء، محافظة السويس، أفاد: " أنه يوم الخميس الموافق ٢٠١٢/٢/٣ بعد أحداث مباراة الأهلي والمصري تواجد في عيادته بشارع الشهداء، ونزل الساعة ١١ (الحدية عشرة مساء) وجد تجمهرا كثيرا وغازا مسيلا للدموع، ثم أبصر أسفل منزله بجوار مديرية أمن السويس شخصا واضعا سلاحا ناريا فوق سيارة زوجته، وشاهد موتسيكلا يملنون منه البترين في زجاجات فارغة لعمل مولوتوف، وفي اليوم التالي ذهب لعمله بالمستشفى شاهد المصابين المنقولين إلى المستشفى بطلقات ألومنيوم (طلقات بلدي)، ويوم السبت أو الأحد لايتذكر بالتحديد_ ذهب إلي سور المديرية لتهدئة المتظاهرين، وفوجئ بأنهم ليسوا متظاهرين

لجنة جمع المعلومات والأدلة وتقصي الحقائق



لجنة جمع المعلومات والأدلة وتقصي الحقائق
المشكلة بالقرار الجمهوري رقم ٢٠١٢/١٠ المعدل
الأمانة العامة

لأنهم كانوا يحملون أسلحة خرطوش، وغير مدركين لأفعالهم؛ لأنهم متعاطون المخدرات والعقاقير المخدرة، وتناهي إلى سمعه وجود سيارة ماركة "دايو" يستقلها أشخاص محرضين أسلحة آلية.
* وبسؤال " محمد سعد السيد رواش"، والمقيم ب ١٠ شارع المزدلفة، الملاحه، محافظة السويس، أفاد: " أنه عقب مباراة الأهلي والمصري ببورسعيد أبصر شابا كثيرين يقفون أمام مديرية أمن السويس، وفي اليوم التالي أبصر أشخاصا يقومون بعمل المولوتوف أمام المحل الخاص به، وأشخاص ملثمون يقومون بإلقاء المولوتوف على المديرية.

* وبسؤال " صالح إبراهيم بيومي إبراهيم"، المقيم ب ٣٤ أ، مساكن العبور، الأربعين، محافظة السويس أفاد: " أنه أثناء وجوده بديوان عام محافظة السويس، بتاريخ ٢٠٢/٢/٢١٠ فوجئ بتجمع عدد من الأشخاص أمام مديرية الأمن ومحافظة قاصدين إتلاف المنشآت والسرقه، وأطلق أفراد الأمن الغاز المسيل للدموع لتفريقهم، وفي اليوم التالي كانت هناك تجمعات كثيرة أمام المديرية، وأبصر أشخاصا ملثمين مستقلين درجات نارية يطلقون النار في الهواء باستخدام أسلحة آلية، وقام الجيش بعمل سلك شائك بالطريق أمام المديرية والمحافظة ومديرية التعليم والمحكمة، وقام مندسون بين المتظاهرين بإطلاق الأعيرة الخرطوش، والذخيرة الحية، واستخدمت الشرطة القنابل المسيلة للدموع. ويوم الجمعة تجمع المواطنون الشرفاء داخل مبني المديرية لحمايته، إلا أن البلطجية قاموا بإطلاق النار الحي على المديرية، وأتلفوا الزجاج وحدثت إصابة أفراد في الفخذ والرقبة، وسمع مدير الأمن، واللواء محمد عاطف، واللواء محمد بيومي يحذرون بصوت عال من عدم استخدام الذخيرة الحية لاستقرار البلاد.

* وبسؤال "خالد علي عمرعلي"، والمقيم ب ١٦ أ، شقة ٣، فيصل، مدينة المروة، محافظة السويس، ويعمل محاميا، أفاد: " أنه عقب مباراة الأهلي والمصري ببورسعيد وما تردد في السويس من وفاة اثنين أو ثلاثة ووفاة كريم جونيور، فتجمع الشباب أمام مديرية الأمن بطريقة سلمية، ثم اندس بينهم البلطجية، وأبصر منهم أشخاصا "مسجلين خطر" محرضين لأسلحة (فرد محلي الصنع، كباس) وعندما سألهم عن سبب تواجدهم بالأحداث قرروا له تضامنهم مع أتراس الأهلي، وأن هناك ثار



لجنة جمع المعلومات والأدلة ونقصي الخفايق
المشكلة بالقرار الجمهوري رقم ٢٠١٢/١٠ المعدل
الأمانة العامة

بينهم وبين الداخلية؛ لأنهم قد لُفق لهم قضايا من قبل، وأبصرهم يطلقون النار والبراشوتات صوب المديرية، وقامت المديرية بالتعامل باستخدام الغاز لمسيل للدموع، والخرطوش، وأنه أبصر قناصة ملثمين بقناع أسود (لا يعتقد كونهم من الداخلية تعطي أسطح المديرية والمحافظة ومديرية التربية والتعليم، يطلقون النار الحي على المعتدين على مبني المديرية، وأضاف: " كان هناك حالات اختناق كثيرة وإصابات بالعين نتيجة الخراطوش، ويعتقد أن محدثها من الأمن المركزي كرد فعل على الطلقات والبراشوت والكباسات والمولوتوف وكسر الرخام والحجارة.

* ويسؤال " السيد أحمد فراج"، والمقيم ب٤٦ الجنان، محافظة السويس، أفاد: " أنه والد الشهيد محمد، الذي توفي يوم ٢٠١٢/٢/٣ الساعة ١٢،٣٠ (الثانية عشرة والنصف ليلا)، وكان الشهيد الثاني في الأحداث، وتوفي أثناء صعوده إلى برج سكني تحت الإنشاء خلف نيوسورية، وعرفت من زملائه أن ابني قد صعد على البرج السكاني من كثافة الدخان، وعرفت أن مراسل قناة الأون تي في (ontv) محمد كمال عبد الحميد، كان على سطح برج آخر يقوم بالتصوير، وتم رصدهم وضرب كل من كان فوق الأسطح بالأعيرة النارية، وضرب على ابني اعتقادا منهم أنه محمد كمال عبد الحميد مراسل قناة الأون تي في، لكنَّ ابني هو من ضُرب وقُتل في تلك الأثناء.

* ويسؤال " ناصر توني محمد محمد"، والمقيم بالأربعين، شارع ماهر، منزل ٧٩، محافظة السويس، أفاد: " أنه قد قام بعمل محضر في مديرية الأمن بشأن وفاة ابنه توني، الذي استشهد يوم ٢٠١٢/٢/٣ الساعة ١١،٣٠ (الحادية عشرة ليلا) ولم يتهم أحد في ذلك الوقت، لكن بعد ذلك علم أن ابنه قد قتل أمام الكنيسة بطلق ناري بشارع باراديس خلف مديرية الأمن، وقال له الشهود إنه قد أُطلق عليهم غازات، وفجأة أُطلق الرصاص وأصيب ابني وسقط في الحال متأثرا بجراحه.

* ويسؤال " نجوي سالم بملول"، والمقيمة بشارع الجيش، الأربعين، محافظة السويس، أفادت: " أنها والدة الشهيد/ شهاب السيد عبد المطلب، الذي استشهد أمام مطعم باراديس، خلف مديرية أمن السويس الساعة ١١،٣٠ (الحادية عشرة ليلا) يوم الأربعاء ٢٠١٢/٢/٢ بطلق ناري في جنبه، وأفادت أنه كان خارج من البيت لأمر طبيعي كعادته، وفوجئ بالضرب العشوائي بالرصاص من قبل

لجنة جمع المعلومات والأدلة ونقصي الخفايق



لجنة جمع المعلومات والأدلة وتقصي الحقائق
المشكلة بالقرار الجمهوري رقم ٢٠١٢/١٠ المعدل
الأمانة العامة

الشرطة، وتم نقله إلى المستشفى العام بالسويس، وتم حجزه بها لمدة يوم، ثم خلالها استئصال الطحال والضلع، ثم بعدها تم نقله إلى التأمين الصحي بالسويس، وقد توفي يوم ٢٠١٢/٢/١١ بالقصر العيني الفرنسي بالقاهرة.

* وبسؤال " أحمد عطا أحمد دياب"، والمقيم بمدينة ٢٤ أكتوبر، عمارة ١٩ ب، شقة ٨، محافظة السويس، أفاد: " أنه والد الشهيد محمد، وأنه كان مقيما بأسسوط، وتم إبلاغي من ابني هاني بوفاة نجلي محمد بطلق ناري عند مديرية الأمن، وعمره ٢٨ عاما، وليس له علاقة بأي شيء، ولكنه توفي برصاص الشرطة كما عرفت، وعرفت أنه كان متضامنا مع المتظاهرين السلميين من أجل أحداث بورسعيد، وأنه عندما أصيب كان هناك شخص يقف بجواره وسقط علي ذراعه، ويدعي/ رامي محمد جعفر، تم إصابته أيضا، وأهما كانا يقفان أمام مقهي نيسورية، يسار مديرية الأمن، وأصابته الطلقة من أعلي مديرية الأمن، الذين كانوا يطلقون الرصاص بكثافة، وتم إصابة الشخص المجاور لابني أيضا في اليوم التالي بطلق حي في الحوض، بعد أن شهد في النيابة بشأن إطلاق النار علي ابني.

* وبسؤال " محمد أحمد السيد محمد"، المقيم بشارع الخلفاء، الأربعين، محافظة السويس، أفاد: " أنه شقيق الشهيد أحمد، الذي استشهد أمام كشك الجرائد ناصية مسجد الشهداء، بالقرب من مديرية الأمن بالسويس، الساعة ١١,٣٠ (الحادية عشرة والنصف ليلا) تقريبا، يوم الجمعة ٢٠١٢/٢/٣، وكان نازلا من البيت بدون بطاقته ويتابع أحداث السويس في ذلك اليوم على قناة ال-cbc وذهب إلي ميدان الأربعين للمشاركة في وقفة احتجاجية في الميدان، ثم ذهب إلي مديرية أمن السويس، وأثناء المشاركة في التهدئة، وهو يسير على عكاز، وبمجرد وصوله إلي مديرية الأمن عند كشك الجرائد حسب ما علم من الشهود أن قبلة مسيلة للدموع قد انطلقت ناحيته، أعقبها مباشرة إطلاق أعيرة نارية من قبل الشرطة، وتم إصابته بطلقين نارين وتوفي في الحال، وأضاف معلومات أخرى: أنه قد حدث اتصال تليفوني معه من والد شهيد اسمه / عم ناصر، للحضور للمديرية، وتقابلت مع العميد/ سامي العزازي، الذي طلب مني ألا أتهم الشرطة حتي لا يضيع حق أخي، وفي اليوم التالي جاءت إلي مقر عملي سيارة شرطة (بوكس) يستقلها النقيب/ هاني شمس من مباحث شرطة عتاقة.

لجنة جمع المعلومات والأدلة وتقصي الحقائق



لجنة جمع المعلومات والأدلة وتقصي الحقائق

المشكلة بالقرار الجمهوري رقم ٢٠١٢/١٠ المعدل

الأمانة العامة

وذهبنا للعقيد/ خالد عزب، ووالدي حضر من القاهرة بعد أن اتصلت به أثناء تواجدي بمديرية أمن السويس، وسأله الضابط في المحضر: هل هناك جهة ما تتهمها بقتل ابنك؟ فرد والدي: أتهم الشرطة؛ فرفض الضابط كتابة ذلك، ووقع والدي على أقواله دون أن يتم كتابة اتهامه للشرطة، وعندما ذهبنا إلي النيابة ظل هذا الضابط جالسا معنا من أجل أن يعرف ماذا سنقول، وقد طلب منه رئيس النيابة الخروج؛ إلا أنه ظل ينتظرنا حتي انتهينا من التحقيق ليعرف أقوالنا، ثم عاود الاتصال بوالدي وسأله: ماذا قلم؟ فأجاب والدي: عملنا بقولك.

* وبسؤال " عبد العزيز لبيب حسين"، المقيم ب ٢٤ أكتوبر، الحي المميز، عمارة ٧ أ، شقة ١٩، محافظة السويس، أفاد: " أنه قد أصيب بجوار بنك قناة السويس بطلق خرطوش في ذراعه الأيمن، وضباط الشرطة كانوا متواجدين بالشارع عند مبنى إدارة التربية والتعليم ويطلقون قنابل الدخان، وطلقات الخرطوش، وأنه سمع طلقة ناريا من ناحيتهم، وعندما حدث إطلاق نار من شخص مجهول ملثم كان يقود سيارة ملاكي ييجو، تم عمل مستشفى ميداني ولجان شعبية، ثم حدث حريق بالحديقة الكائنة بجوار محمول كهربائي، وأثناء محاولة إطفائي للحريق تم إصابتي في الحال.

* وبسؤال " رؤوف عبد الخالق"، والمقيم ب ٢٤ أكتوبر، عمارة ٥٢، شقة ٣، محافظة السويس، أفاد: " أنه ضمن اللجان الشعبية، وأنه ذهب عقب علمه بأحداث مباراة الأهلي والمصري، من أجل تأمين المنشآت العامة والخاصة، وشاهدت مظاهرات أمام شارع البراديس بعيدا عن المديرية، وكانت الشرطة قد أقامت حواجز عند مديرية التربية والتعليم، وتقوم بإطلاق أعيرة الخرطوش، ثم تعود مرة أخرى للوقوف خلف الحاجز الشائك، وشاهدت عند ورشة السنترال لتصليح التليفونات، عند الساعة ١٠,٣٠ (العاشرة والنصف ليلا) حتي الساعة ١٢ (الثانية عشرة ليلا) إطلاق خرطوش من قبل قوات الشرطة. وعند الساعة ١٢,٣٠ (الثانية عشرة والنصف) تم استخدام السلاح الآلي من قبل قوات الشرطة، وتم إصابتي أسفل الساق اليمني من الداخل طلقة واحدة لم تستقر، وقامت

الإسعاف بنقلي إلي المستشفى.



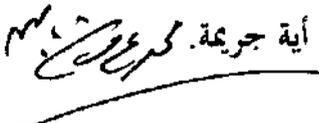
لجنة جمع المعلومات والأدلة وتقصي الحقائق
المشكلة بالقرار الجمهوري رقم ٢٠١٢/١٠ المعدل
الأمانة العامة

* وبسؤال " هدي عطية سليمان"، والمقيمة بالرحاب، عمارة ٤٤، محافظة السويس، أفادت: " أن ابنها/ غريب علي حسن، تم القبض عليه ضمن آخر من تم القبض عليهم في أحداث السويس، من علي الكورنيش الجديد، الساعة ٨,٣٠ (الثامنة والنصف ليلا) وهو يعمل بائع أسماك بسوق الأنصاري، وليس له سوابق، لكن تم القبض عليه أثناء حظر التجوال في مرة سابقة، وتم تليفق قضية له بالمحكمة العسكرية، وصدر حكم بحبسه ثلاث سنوات، إلا أنه تم العفو عنه بعد ٩ شهور وأخلي سبيله، وهو يبلغ من العمر ٢٣ عاما، ولديه أسرة يرعاها ووالده متوفي.

* وبسؤال "إحسان مرسي محمد سليمان"، المقيمة بمدينة التوفيقية البيضاء، رقم ٣١، محافظة السويس، أفادت: " أنها شقيقة المقبوض عليه/ هاني مرسي محمد سليمان"، وهو طالب بالثانوية الصناعية، بالفرقة الثانية، وتم القبض عليه من البيت، الساعة ٥,٣٠ (الخامسة والنصف ليلا) في شهر أبريل ٢٠١٢، وليس له علاقة بأية مظاهرات، ولم يتم القبض عليه سابقا وغير مسجل، وكان قد سبق احتجازه علي ذمة تلك القضية وتم إخلاء سبيله بعد ١٩ يوما، ثم قاموا بالقبض عليه مرة أخرى.

* وبسؤال " علي أحمد عبد الواحد"، والمقيم بالجناين، الكيلو ٤٦ أرض حنضل، بجوار السكة الحديد، محافظة السويس، أفاد: " أنه شقيق المقبوض عليه/ إسلام أحمد عبد الواحد، في أحداث مديرية الأمن، وهو عمل سائقا، وتم القبض عليه أثناء عمله، وقررت النيابة إخلاء سبيله، إلا أنه قد أعيد القبض عليه، واستمر حبسه حتى الآن.

* وبسؤال " إيمان السيد إبراهيم"، والمقيمة بالجناين، محافظة السويس، أفادت: " أن زوجها المقبوض عليه/ السيد عواد السيد، كان لديه عجز كلي، وعندما قاموا بالقبض علي/ إسلام أحمد عبد الواحد، الذي يعمل سائقا لسيارتنا التي نملكها، والتي قمنا بشرائها من السيد الغزالي، وعندما سألت الشرطة السيد الغزالي عن صاحب السيارة أعطاهم اسم زوجي، وحضرت الشرطة وقامت بالقبض

على زوجي دون أن يرتكب أية جريمة. 



لجنة جمع المعلومات والأدلة وتنصي الحقائق
المشكلة بالقرار الجمهوري رقم ٢٠١٢/١٠ المعدل
الأمانة العامة

* وبسؤال اللواء/ محمد عاطف عبد المنعم محمد شلبي (مساعد مدير أمن السويس) أفاد: " أنه شهد بأقواله أمام النيابة العامة في القضية رقم ٥٧٩ لسنة ٢٠١٢ جنابات السويس، وقدم للجنة كشفا بأسماء المصابين من أفراد الشرطة، وعدد (٢) اسطوانة مدججة، سبق وأن قدم مثيليهما أمام النيابة في الجناية آنفة البيان، وصورة ضوئية من خطاب محافظ السويس الموجه لمدير أمن السويس، يوجه فيه الشكر لتصرفات رجال الشرطة وجميع القوات بالتحلي بضبط النفس أثناء المظاهرات التي قامت عقب مباراة الأهلي والمصري ببورسعيد.

* وبسؤال المقدم شرطة/ ماجد محمد عبد العاطي حسن، وقرر أنه يعمل وكيل إدارة أمن السويس، وتم استدعاؤه عقب انتهاء مباراة الأهلي والمصري ببورسعيد، ومعه عدد (٢) تشكيل ومجموعة من ضباط الإدارة؛ لتأمين ديوان عام مديرية أمن السويس، وكان تسليح القوات: بنادق ١,٥ بوصة، تستعمل لإطلاق الغاز المسيل للدموع، وكذلك قنابل "لويجي" تستخدم لإطلاق الغاز المسيل للدموع بواسطة استخدام الطلقات الدافعة لها، وبتاريخ ٢٠١٢/٢/١ تجمع عدد من المواطنين أمام مديرية أمن السويس وكانت قيادات المديرية تتفاوض مع المواطنين لإبعادهم عن مبني المديرية، ومحاوله قهدهم، وتم انصراف المواطنين. وفي اليوم التالي ٢٠١٢/٢/٢، بدأ تجمع الناس مرة أخرى أمام المديرية يرددون الشعار، وفشلت المفاوضات معهم من قبل قيادات المديرية، ورددوا شعار: " ينموت زيهم ينجيب حقهم"؛ وبدأ التعامل معهم باستخدام الغاز المسيل للدموع بعد إطلاقهم الشماريخ وطلقات الخرطوش علي مبني المديرية، وبتاريخ ٢٠١٢/٢/٣، عقب صلاة الجمعة مباشرة تجمعت أعداد كبيرة، وبدأ سماع دوي أعيرة نارية آلية، وقنابل المولوتوف والشماريخ، وتم استخدام القنابل المسيلة للدموع في مواجهتهم فقط، وتناهي إلي سمعه وجود مصابين في الشوارع الجانبية البعيدة عن مبني المديرية، كما حدثت أيضا إصابات للضباط والجنود بالخرطوش والأعيرة النارية دليلا على الاعتداء الذي تعرض له ضباط وأفراد الشرطة، وقد أحضر صورا رسمية من محاضر وتقارير طبية للمصابين من الضباط والجنود، وأطلعنا على دفتر سلاح المجندين وبند التسليح، وأرفقنا صورة ضوئية منه.

لعمري رجب، م



لجنة جمع المعلومات والأدلة وتقصي الحقائق
المشكلة بالقرار الجمهوري رقم ٢٠١٢/١٠ المعدل
الأمانة العامة

* وبسؤال / أشرف شعبان إسماعيل محمد، شرطي بوزارة الداخلية، الإدارة الخارجية للأفراد، أفاد: " أنه عقب مباراة المصري والأهلي ببورسعيد فوجئ بشباب كثيرين عند مديرية أمن السويس يطلقون النار على المديرية، وأصيب عدد من الجنود والضباط، وعقب انتهاء تلك الأحداث أبصر بالطريق فوارغ حية لذخيرة سلاح آلي.

المستندات:

• دفتر يومية الأحوال الخاص بتسليح قوات أمن السويس:

تبين للجنة من مطالعة دفتر يومية الأحوال الخاص بتسليح قوات الأمن، أنه عن يوم ٢٠١٢/٢/١ فقط، وتبين تسليم بعض المجندين بعض طلقات الخرطوش وخزن سلاح آلي، ومرفق دفتر اليوميات ضمن أوراق التقرير.

— بيان بأسماء المتوفين في أحداث فبراير ٢٠١٢ بمحافظة السويس، أمام مديرية الأمن، عقب

مباراة الأهلي والمصري ببورسعيد.

م	أسماء المتوفين
١	محمد السيد أحمد فراج
٢	أحمد أحمد السيد محمد
٣	محمد أحمد عطا أحمد
٤	توني ناصر توني
٥	أحمد علاء عبد المنعم محمد حسي
٦	شهاب السيد عبد المطلب
٧	أحمد سعيد يوسف



لجنة جمع المعلومات والأدلة وتقصي الحقائق

المشكلة بالقرار الجمهوري رقم ٢٠١٢/١٠ المعدل

الأمانة العامة

— ورد إلى اللجنة بيان من مديرية الشئون الصحية، مستشفى السويس الجامعي،

بشأن حالات دخول المصابين إلى المستشفى يوم الخميس الموافق ٢٠١٢/٢/٢.

حالات الدخول:

م	الاسم	الإصابة
١	محمود إبراهيم مصطفى	طلق نارى بالفخذ الأيسر
٢	رؤوف عبد الخالق عبد العزيز	طلق نارى بالساق الأيمن
٣	أحمد محمود أحمد	انفجار بمقلة العين "تحويل مستشفى سيدناواري بالرقازيق
٤	ضياء الدين أحمد أحمد	كسر بالفك السفلي
٥	باسم غازي شحات	خرطوش بالساق اليسري
٦	حسين غريب حسن	خرطوش باليد اليمنى
٧	علاء سمير فؤاد	جرح بفروة الرأس
٨	محمد سعد كامل	كدمة بالكتف الأيسر
٩	أحمد سعيد يوسف	طلق نارى بالركبة
١٠	غريب رمضان أبو الجمد	خرطوش بالذراع الأيسر
١١	حسين عيداروس داود	طلق نارى بالبطن "استكشاف"
١٢	عادل فاضل شندي	طلق نارى أسفل الفخذ
١٣	شهاب السيد عبد المطلب	طلق نارى بالظهر "عملة استكشاف وتحويل لحوض المدرس
١٤	محمد شحات محمد	خرطوش بالساعد الأيسر
١٥	وليد محمد أحمد	سحجات بالوجه
١٦	مجدي أحمد محمد	كدمة بالساعد الأيسر
١٧	محمد محمد كمال	ثار خرطوش بالظهر
١٨	محمد إبراهيم جاب الله	سحجات بالوجه

محمد إبراهيم جاب الله



لجنة جمع المعلومات والأدلة وتقصي الحقائق
المشكلة بالقرار الجمهوري رقم ٢٠١٢/١٠ المعدل
الأمانة العامة

الوفيات:

- ١ _ محمد أحمد عطا _ طلق ناري بالظهر.
٢ _ محمد السيد أحمد _ طلق ناري بالرأس.

— حالات يوم الجمعة الموافق ٢٠١٢/٢/٣

حالات الدخول:—

م	الاسم	الإصابة
١	أحمد محمد عبد المعبود	خرطوش بفروة الرأس "خروج"
٢	محمد السيد شحات	خرطوش بالفخذ الأيمن "خروج"
٣	أحمد بخت عبد الرحمن	خرطوش بالساعد الأيمن "خروج"
٤	رامي محمد جعفر	طلق ناري بالألية اليرس "خروج"
٥	أحمد كامل طه	طلق ناري بالفخذ الأيمن "خروج"
٦	علي يحيى علي أحمد	طلق ناري بالرقبة "خروج"
٧	سمير محمد التميمي	طلق خرطوش بالعين "خروج"
٨	حسام صلاح الدين عبدالمقصود	طلق ناري بالساق اليمنى "تجهيز لإجراء عملية"
٩	أحمد رأفت حمدان	طلق ناري بالساق اليمنى
١٠	محسن محمد سيد	طلق خرطوش بالجسم
١١	عبد الرحمن أحمد محمد	طلق خرطوش بالجسم
١٢	محمود رشدي محمد	طلق خرطوش بالوجه
١٣	محمد إبراهيم إبراهيم	طلق ناري باليطن "استكشاف"
١٤	أحمد شعبان أحمد	طلق ناري "استكشاف وتحويل للزقازيق"

محمد أحمد عطا



لجنة جمع المعلومات والأدلة وتقصي الحقائق
المشكلة بالقرار الجمهوري رقم ٢٠١٢/١٠ المعدل
الأمانة العامة

الوفيات:

- ١_ علاء عبد النعم محمد حسب الله _ طلق ناري بالبطن.
- ٢_ توني ناصر توني محمد _ طلق ناري بالصدر.
- ٣_ أحمد أحمد السيد _ طلق ناري بالصدر.

حالات استقبال فقط:

م	الاسم	الإصابة
١	أحمد نور الدين عبد العزيز	خرطوش بالذقن والركبة
٢	أيمن نعمده زكي	خرطوش بالرأس
٣	مصطفى رمضان السيد	خرطوش بالرأس واليدين
٤	جابر محمد جابر	خرطوش أسفل العين اليسري
٥	سيد محمود حافظ	خرطوش بالوجه
٦	أشرف محمد طه	خرطوش بالوجه
٧	محمد نعيم سعد	جرح قطعي باليد اليمنى
٨	يونس عوض المرسي	خرطوش بالوجه
٩	عمار عاشور محمود	خرطوش بالوجه
١٠	أسامة محمد السيد	خرطوش بالفخذ الأيسر
١١	رمضان السيد محمد	خرطوش بالوجه
١٢	محمد محمد عبد الوهاب	خرطوش بالساعد الأيسر
١٣	خالد صالح موسى	خرطوش خلف الرقبة
١٤	صابر أحمد السيد	قنبلة دخان بالعين
١٥	عمر محمد محمود السيد	جرح قطعي بالرأس
١٦	محمود أبو الوفا عيد	حرق باليد اليمنى
١٧	إبراهيم حسن حسن	خرطوش بالرأس

لجنة جمع المعلومات والأدلة وتقصي الحقائق



لجنة جمع المعلومات والأدلة وتقصي الحقائق
المشكلة بالقرار الجمهوري رقم ٢٠١٢/١٠ المعدل
الأمانة العامة

١٨	عبد الرحمن منصور غريب	طلق مطاطي بالركبة
١٩	هشام أحمد محمد	خرطوش بالوجه
٢٠	سمير رمضان السيد	خرطوش بالظهر والرأس
٢١	رمضان خليفة جاد الله	خرطوش بالرأس
٢٢	أحمد منصور عبد العال	خرطوش بالساق اليمنى
٢٣	عبد محمد عبد العال	خرطوش بالفخذين
٢٤	إسلام مصطفى إسماعيل	خرطوش باليد اليسرى
٢٥	جمال دردير حسين	خرطوش بالفخذ الأيسر
٢٦	محمد مصطفى السيد	خرطوش بالجبهة
٢٧	عبد الستار فؤاد محمد	خرطوش باليد اليمنى
٢٨	عبد الرحمن أحمد إبراهيم	خرطوش بالساق الأيسر
٢٩	محمود إبراهيم توفيق	جسم صلب بالأنف
٣٠	عبد محمد عبد الفتاح	سحجات بالجسم
٣١	أحمد محمد محمد	جرح قطعي بالفخذ الأيسر
٣٢	أحمد جمال حسن	سحجات بالساق اليمنى
٣٣	سيد علي أحمد	كسر بالرسخ الأيمن
٣٤	محروس عبد محروس	كدمة بالقدم اليسرى
٣٥	أحمد إسماعيل عبد الحفيظ	طلق ناري بالفخذ الأيسر
٣٦	محمد سعد كامل	طلق ناري بالألية
٣٧	فرنسا محمد حنفي	سقوط على الأرض وسحجات
٣٨	عبد الرحمن حافظ محمد	طلق ناري بالفخذ الأيمن
٣٩	محمد حمدي عابدين طاهر	طلق ناري بالقدم اليسرى
٤٠	أحمد كامل طه محمد	طلق ناري باليد اليمنى
٤١	أشرف إبراهيم عطا	خرطوش بالكتف الأيسر

محمد العال



لجنة جمع المعلومات والأدلة وتقصي الحقائق
المشكلة بالقرار الجمهوري رقم ٢٠١٢/١٠ المعدل
الأمانة العامة

٤٢	محمد عبد الحميد عبد اللاه	جرح قطعي بالفخذ الأيسر
٤٣	أحمد إبراهيم سيد مرسال	خرطوش بالركبة اليمنى
٤٤	ياسر أبو الذهب محمد	خرطوش بالركبة اليسرى
٤٥	خالد صلاح محمد	خرطوش بالجسم
٤٦	عادل إبراهيم محمد	خرطوش بالجسم
٤٧	أحمد كامل طه محمد	خرطوش ناري باليد اليمنى
٤٨	رافقت محمد أحمد	طلق خرطوش بالجسم
٤٩	عمرو عبد الرحمن محمد	سحجات بالجسم
٥٠	سيد محمد محمد	سحجات بالجسم
٥١	محمد جمال محمود	طلق ناري بالقدم
٥٢	زكريا صابر علام	طلق ناري بالساق اليسرى
٥٣	أحمد نصر محمد نصر	خرطوش بالجسم
٥٤	هادي محمد عبد المقصود	طلق ناري بالكتف الأيسر
٥٥	محمد كساب علي	كدمات بالوجه

محمد عبد الحميد عبد اللاه

الموجودين حاليا بالمستشفى:

- ١- حسين عيदारوس - جراحة
 - ٢- أحمد إبراهيم إبراهيم - جراحة.
 - ٣- حسام صلاح الدين - عظام
- وتوقيع مدير المستشفى
د/حافظ أمين الهوان.



لجنة جمع المعلومات والأدلة وتقصي الحقائق
المشكلة بالقرار الجمهوري رقم ٢٠١٢/١٠ المعدل
الأمانة العامة

• الاطلاع على القضية محل الأحداث:

تم الاطلاع على قائمة أدلة الإثبات وقرار الإحالة في القضية رقم ٥٧٩ لسنة ٢٠١٢ جنایات السويس، و الحصول على صورة ضوئية من هذه القضية المشار إليها، وتبين أن هناك إقرارات لعدد من الشهود بتحقيقات النيابة العامة بأقمامهم لقوات الشرطة باستخدامهم أسلحة الخرطوش، والرصاص الحي، وكذا وجود عناصر مندسة بين المتظاهرين، قامت بالاعتداء على قوات الشرطة و المتظاهرين، وأجمع غالبية الشهود على رواية قيام عناصر مندسة بين المتظاهرين، استخدمت الأسلحة النارية (البنادق الآلية، وبنادق الخرطوش، وزجاجات المولوتوف، والحجارة) في التعدي على قوات الأمن بالمديرية وعلى المتظاهرين، كما تبين اعترافات لبعض المتهمين على متهمين آخرين أمام النيابة العامة في تلك الجنایة، كما تم ضبط سلاح ناري (بندقية آلية، وسيارتين استخدمتا في الواقعة)، كما تبين قيام مجموعة من الشهود بالتعرف على بعض المتهمين.

كما تبين للجنة أن الأسماء التي تم إحالتها من النيابة العامة في تلك الجنایة ليس من بينها أية أسماء لضباط أو جنود في وزارة الداخلية التابعين لمديرية أمن السويس.

• المعاينات والتسجيلات المرئية:

أ_ قامت اللجنة بمعاينة عدد من الأمكنة من موقع الأحداث، وتبين لها مشاهدة آثار لطلقات ببعض المباني والعقارات وشرفات المنازل.

ب_ التسجيلات المرئية: تبين للجنة من مشاهدة عدد من الاسطوانات المدججة والمقدمة من الشهود أنها قد تضمنت الآتي:

١_ تصوير فيديو لمجموعة كبيرة من الأشخاص، تقف أمام مبني مديرية أمن السويس منهم من يحمل علم النادي الأهلي والمبني محاط بالأسلاك الشائكة، ويقف خلفه الجنود والأفراد، ولا يوجد سماع

للصوت بالاسطوانة. كسر



لجنة جمع المعلومات والأدلة وتقصي الحقائق
المشكلة بالقرار الجمهوري رقم ٢٠١٢/١٠ المعدل
الأمانة العامة

- ٢_ تصوير فيديو لشخص يجهز سلاحا محلي الصنع تمهيدا لاستخدامه.
- ٣_ تصوير فيديو أحد الأشخاص يقف بالطريق يحمل بيديه فوارغ قنابل غاز مسيل للدموع، ولا يوجد سماع للصوت بالاسطوانة.
- ٤_ مجموعة من الشباب المتظاهرين في مواجهة قوات الأمن أمام مديرية أمن السويس، ووجود كمية كبيرة من دخان الغاز، وأحد الأشخاص يلقي بالحجارة على قوات الأمن، وأحد أفراد الأمن محرزا بندقية خرطوش، ولم يتبين إذا كان يصب في اتجاه المتظاهرين، أم في اتجاه المعتدين على مبني مديرية الأمن، ووقوف مجموعة من أهالي السويس بين المتظاهرين وقوات الأمن تقوم بتهدئة المتظاهرين للحفاظ على البلد، وتقف قوات الأمن دون رد فعل، ثم فجأة يطلق أحد أفراد الأمن قنابل مسيلة للدموع.
- ٥_ تصوير فيديو لمجموعة من الأشخاص قهجم مبني مديرية أمن السويس ورشقه بالحجارة، ويقابله استخدام قوات الأمن للغاز المسيل للدموع، ومجموعة من المتظاهرين تحمل علم النادي الأهلي يكسرون الحجارة تمهيدا لإلقائها على الجنود أمام مبني مديرية الأمن، ويتعدي أحد الأشخاص بالسب على أفراد الأمن، وآخر يرتكب أفعال خادشة للحياء في واجهة أفراد الأمن، وظهور قنابل غاز مسيلة للدموع، وقيام مجموعة من الجنود بالخطب باستخدام العصا على الدرع استفزازا للمتظاهرين.
- ٦_ تصوير فيديو لمجموعة من الشباب يحمل بعضهم علم النادي الأهلي تقف أمام مبني مديرية الأمن، ويتعدون على أفراد وضباط الأمن.
- ٧_ صورة لشخص محرزا لسلاح محلي الصنع.
- ٨_ صورة لشخص يحمل زجاجة مكسورة.
- ٩_ صورة لمجموعة شباب صغيرة السن يحملون زجاجات وحجارة.
- ١٠_ صورة لشخص يقف يحمل زجاجات.
- ١١_ صورة لمجموعة شباب يشعلون أحد الشماريخ.



لجنة جمع المعلومات والأدلة وتقصي الحقائق
المشكلة بالقرار الجمهوري رقم ٢٠١٢/١٠ المعدل
الأمانة العامة

١٢_ صورة لشخص يطلق النار من سلاح ناري.
كما تم مشاهدة أسطوانة لبعض الجنود والضباط التابعين لقوات الشرطة يحملون أسلحة نارية ويطلقون الرصاص منها، وسماع أصوات طلقات نارية.
واستخدام أحد قوات الأمن لسلاح ناري " بندقية خرطوش " أمام مبنى المديرية وإطلاق أعيرة نارية ولم يتبين عما إذا كان يصوب في اتجاه المتظاهرين أم في اتجاه المعتدين على المديرية ومشاهدة أحد قوات الأمن يصوب سلاح ناري بندقية خرطوش في اتجاه المتظاهرين.
كما اطّلت اللجنة على عدد من الصور الفوتوغرافية لعدد من الجنود وضباط الشرطة وهم يحملون أسلحة نارية في مواجهة المتظاهرين على خلفية أحداث مديرية الأمن ٢ فبراير ٢٠١٢.

ثالثاً: النتائج:

١_ تبين للجنة أن إجراءات التحقيق التي باشرتها النيابة العامة في هذه الواقعة استبعدت الشرطة من الإتهام، وقد انصب على غيرها من المواطنين بعد أن أعترف بعضهم على بعض في التحقيقات، وضبط السلاح الناري والسيارتان المستخدمة في الواقعة.
٢- تبين للجنة من أقوال الشهود والتسجيلات المرئية وجود قوات من الأمن المركزي وقوات الأمن التابعين لمديرية أمن السويس، وتواجدهم الكثيف في الشوارع المحيطة للمديرية، وحملهم للسلاح الناري، وسماع دوي الطلقات.
أشارت معظم الأقوال إلى تورط بعض المدنيين في إطلاق النار على الشرطة والمتظاهرين.

محمد عبد السلام

القسم الثاني

تحقيقات النيابة العامة

مكتب النائب العام

المكتب الفني

في القضية رقم ١٢٢٧ لسنة ٢٠١١

جنايات قصر النيل

فهرس

القائمة التكميلية لأدلة الثبوت

الجزء رقم (١)

وقائع أيام ٢٥، ٢٦، ٢٧ / ١ / ٢٠١١ م

- وقائع أيام ٢٥، ٢٦، ٢٧ / ١ / ٢٠١١ م ص: ٢٠٧ - ٢٩٢
- أولاً: محافظة القاهرة..... ص: ٢٠٧ - ٢٥٠
- أ) وقائع يوم ٢٥ / ١ / ٢٠١١ م..... ص: ٢٠٧ - ٢٤٢
- ب) وقائع يومي ٢٦، ٢٧ / ١ / ٢٠١١ م..... ص: ٢٤٣ - ٢٥٠
- ثانياً: محافظة السويس..... ص: ٢٥١ - ٢٨٩
- ثالثاً: محافظة القليوبية..... ص: ٢٩٠
- رابعاً: محافظة بني سويف..... ص: ٢٩١
- خامساً: محافظة الغربية..... ص: ٢٩٢

جمهورية مصر العربية
النيابة العامة
مكتب النائب العام
المكتب الفني

مذكرة

في القضية رقم ١٢٢٧ لسنة ٢٠١١ جنايات قصر النيل

المقيدة برقم ٥٧ لسنة ٢٠١١ كلي وسط القاهرة

والمضموم إليها القضية رقم ٣٦٤٢ لسنة ٢٠١١ جنايات قصر النيل

والمقيدة برقم ١٥٧ لسنة ٢٠١١ كلي وسط القاهرة

الجزء رقم: (١)

وقائع أيام ٢٥ ، ٢٦ ، ٢٧ / ١ / ٢٠١١

أولاً: محافظة القاهرة

(١) وقائع يوم ٢٥ / ١ / ٢٠١١

(ملف رقم ٦٦ - القضية رقم ٧ لسنة ٢٠١١ حصر تحقيق استئناف القاهرة)

السن ٢٦ ؛ ويعمل مصمم جرافيك ؛ ومقيم ١٤ ش محمود البنا - ش

١ - عمرو إبراهيم محمد

القدس الشريف - إمبابة ؛ يحمل بطاقة رقم ٢٨٤١١١١٠١٠٤٠٣٦

يشهد أنه بتاريخ ٢٥ / ١ / ٢٠١١ شارك في التظاهرات السلمية بميدان التحرير وفي

غضون الساعة الواحدة صباح يوم ٢٦ / ١ / ٢٠١١ قامت قوات الشرطة بتفريق



جمهورية مصر العربية
النيابة العامة
مكتب النائب العام
المكتب الفنى

المتظاهرين وأطلقت صوبهم أعيرة نارية و مطاط و قنابل الغاز ففر في اتجاه كوبرى ٦ أكتوبر إلا أن أحد أفراد الأمن بادره بإطلاق خمسة أعيرة نارية أصابته في ساقه و قام بعض المتظاهرين بنقله إلى مستشفى إمبابة العام ، و منع مأمور القسم الطبيب المختص من كتابة تقرير طبي له و أمر بحجزه بعنبر المحبوسين بالمستشفى و رفض إجراء التدخل الجراحي له إلى أن حضر إليه مايكل رؤوف حلمى يونان ومكنه من الخروج من المستشفى ، وأضاف انه توجه إلى إحدى العيادات وأجرى له الطبيب محمد فتوح محمد عوض تدخلاً طبياً استخرج فيه ثلاثة مقذوفات من الرصاص الحى طول الواحدة ٧ م من ساقه .

السن ٢٨ ؛ محامى ؛ مقيم ٥ شارع شوقى من شارع الأسد العمرانية
الجيزة ؛ ويحمل كارنيه نقابة المحامين ٣٦٧١٠٩ ابتدائى .

٢ - مايكل رؤوف حلمى يونان

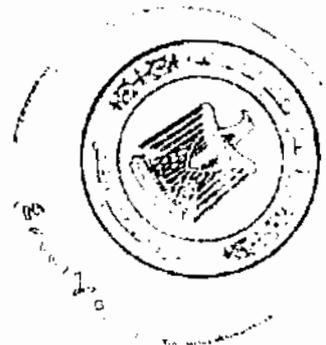
السن ٢٩ ؛ محامى ؛ مقيم شارع الدكتور مصطفى عادل - المنبره -
القناطر الخيرية ؛ يحمل كارنيه محاماه رقم ٢٥٧٠٩٦ .

٣ - مالك مصطفى عدلى الجندى

يشهدان بمضمون ما شهد به سابقهما .

السن ٤٠ ؛ طبيب بشرى و استشارى جراحة عامة و مناظير ؛ مقيم
في شارع الكوة من شارع الجيش باب الشعريه ؛ يحمل بطاقة رقم
قوى ٢٧٠١١٢١٠١٠٤٠٥٨ .

٤ - محمد فتوح محمد عوض



جمهورية مصر العربية

النيابة العامة

مكتب النائب العام

المكتب الفني

يشهد أنه بتاريخ ٢٧ / ١ / ٢٠١١ أجرى جراحة لإحدى عيادات الأسنان للمجنى عليه / عمرو إبراهيم محمد و استخرج ثلاثة مقذوفات لرصاص حتى من ساقه اليسرى طول الواحدة ٧ م و ظلت أخرى بساقه اليمنى .

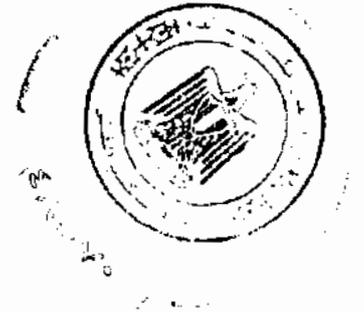
٥ - عبد الخالق عبد الفتى وهبة على السن ٥٨ : طبيب استشارى بمستشفى امبابية المركزى : مقيم شارع العروبة العمرانية الجزيرة : ويحمل بطاقة رقم قوى ٢٥٣٠٥١١١٧٠٠٠٣٦ .

يشهد أنه بتاريخ ٢٦ / ١ / ٢٠١١ و في الساعة الثانية صباحا وصل المجنى عليه / عمرو إبراهيم محمد إلى المستشفى مصابا بأجسام غريبة بساقه إلا ان مأمور قسم إمبابية منعه من تسجيل الواقعة بسجلات المستشفى أو كناية تقرير طبي له و أمر بنقله إلى غرفة المحوسين و حجز بها .

(ملف رقم ٢٠ / ج ٢ - القضية رقم ١٥١٢ لسنة ٢٠١١ عرائض وسط القاهرة)

أكرم جلال الدين محمد بلبح السن ٢٤ : موظف بشركة فودافون : مقيم {٤٠} شارع إبراهيم أحمد سليمان - التعاون - فيصل : ويحمل بطاقة رقم قوى ٢٨٦٠٧٠١٢١١٥٩٣٥ .

يشهد أنه بتاريخ ٢٥ / ١ / ٢٠١١ شارك في التظاهرات السلمية بميدان التحرير و في غضون الساعة الثانية عشر صباح يوم ٢٦ / ١ / ٢٠١١ قامت قوات الشرطة بتفريق



جمهورية مصر العربية
النيابة العامة
مكتب النائب العام
المكتب الفني

المتظاهرين وأغلقت جميع المنافذ المؤدية إلى ميدان التحرير وأطلقت صوبهم قنابل الغاز المسيل للدموع وبدأت في مدهامة حديقة الميدان ولاحقتهم سيارات الأمن المركزي حائل فرارهم حتى وصولهم إلى ميدان عبد المنعم رياض و مقر الحزب الوطنى ، فاختبأ بجوار سور الحزب و تنهى إلى سمعه دوي طلقات نارية و أبصر إحدى سيارات الشرطة نتراجع للخلف ناحيته و بداخلها اثنين من أفرادها يحملان أسلحتهم و ما أن أولاهم ظهره حتى أصيب بطلق نارى بالقدم اليسرى من مسافة قدرها عشرين مترا .

ملاحظة

ثبت من التقرير الطبى الصادر من مستشفيات جامعة القاهرة دخول الجنى عليه / أكرم جلال الدين

محمد بليغ بتاريخ ٢٦ / ١ / ٢٠١١ الساعة الرابعة صباحاً مصاباً بطلق نارى بالساق اليسرى .

(ملف رقم ٣٣ / ج ١٤ - القضية رقم ٥١٩٩ لسنة ٢٠١١ إدارى قصر النيل)

سليمان سعيد سليمان أبو اليزيد غلام السن ٣٤ : بالشئون القانونية بينك مصر ؛ ومقيم كفر عسكر - مركز

تلا - المنوفية ؛ و يحمل بطاقة رقم قومى ١٩٧٩٠١٧٠٤٢٠٢٧٧٠ .

يشهد أنه بتاريخ ٢٥ / ١ / ٢٠١١ شارك بالتظاهرات السلمية بميدان التحرير وفي

عضون الساعة الحادية عشر مساء اقتحم ضباط الشرطة الميدان مندزين المتظاهرين

بالخلائه والا سيتم إطلاق النار عليهم ، وفي عضون الساعة الثانية عشر صباح اليوم

التالى فوجئ بقوات الشرطة تلاحقهم أمام مبنى جامعة الدول العربية وتطلق وابلاً من



جمهورية مصر العربية

النيابة العامة

مكتب النائب العام

المكتب الفنى

الأعيرة النارية والخرطوش تجاههم فأصابته إحداهما بساقه اليمنى من مسافة قدرها خمسة

عشر مترا .

ملاحظة

ثبت بتقرير مصلحة الطب الشرعى أن إصابة المجنى عليه / سليمان سعيد سليمان أبو اليزيد علام بالفخذ

الأيمن عبارة عن أثرى التثام كلا منها بقطر ١ سم شبه دائريين .

(ملف رقم ٣٦ / ج ٣ - القضية رقم ٢٠٠٩ لسنة ٢٠١١ جنح قصر النيل)

السن ٤١ : سائق : ومقيم ١٨ ش إبراهيم بدوى - عمرانية غربية -

ناصر محمد محمد سيد أحمد

الجيزة - وله محل إقامة اخر ٣٤ شارع دكتور عبد المجيد بدوي - حي

الزهور - العمرانية - جيزة : ويحمل بطاقة رقم قومي

٢٧٠١٠٢٦١٤٠٠٥٣٤ .

بشهاد أنه بتاريخ ٢٦ / ١ / ٢٠١١ في غضون الساعة الواحدة صباحا حال تواجده

بميدان عبد المعز رياض و برفقته نجلته (مي) البالغة من العمر تسع سنوات

لإستقلال إحدى وسائل المواصلات أبصر بميدان التحرير مجموعة من المتظاهرين

المسلمين يتفون بسقوط النظام تحيط بهم قوات من الأمن المركزى يعتدون عليهم

بالبصبي مطلقين صوبهم القنابل المسيلة للدموع والأعيرة الخراطوش ومن مسافة قدرها



جمهورية مصر العربية
النيابة العامة
مكتب النائب العام
المكتب الفني

بثلاثين مترا أصابت إحدى طلقاتهم عين نجته اليسرى مما أدى إلى انفجارها و أضاف
أن قصد قوات الشرطة إحداث إصابة المتظاهرين متعمدين دون تمييز .

ملاحظة

- بسؤال الطفلة / مي ناصر محمد محمد - تسع سنوات - استدلالاً بتحقيقات النيابة قررت بذات أقوال
والدها .

- ثبت من التقرير الطبي الصادر من مستشفيات جامعة القاهرة دخول الجنى عليها / مي ناصر محمد
محمد مصابة بانفجار قرنية العين اليسرى مع كثاركتنا إصابية بالعين اليسرى .

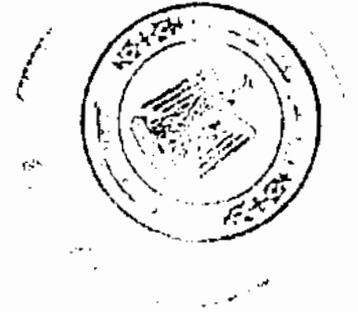
(ملف رقم ٣٣٥ - القضية رقم ٣٩ لسنة ٢٠١١ عرائض عابدين)

واتل محمد محمود على السن ٣٤ ؛ حاصل على ليسانس اداب - تربيه ؛ و مقيم ٢٦ ش

محمد الشهالي - بولاق الذكور - الجيزة ؛ و يحمل بطاقة رقم قومي

. ٢٧٦٠٨١٧٢١٠١٨٧٩

يشهد أنه بتاريخ ٢٥/١/٢٠١١ شارك في التظاهرات السلمية بشارع القصر العيني وفي
غضون الساعة الثانية عشر صباح يوم ٢٦ / ١ / ٢٠١١ قامت قوات الأمن المركزي
بتفريق التظاهرات وأنداك أبصر أحد الضباط بجوزته بندقية يطلق منها الأبرة
الخرطوش صوب المتظاهرين ومن مسافة قدرها عشرين متراً صوب نحوه بندقيته
فأصابه متدوف منها بعينه اليسرى وأفقده الرؤية .



جمهورية مصر العربية
النيابة العامة
مكتب النائب العام
المكتب الفني

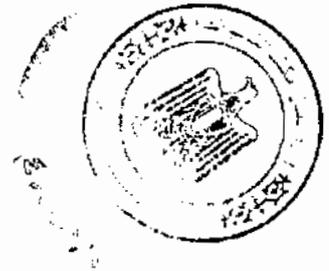
ملاحظة

ثبت من التقرير الطبي الصادر من معهد ناصر للبحوث والعلاج دخول المجني عليه / وائل محمد محمود على بتاريخ ٢٦ / ١ / ٢٠١١ الساعة الثانية صباحاً مصاباً بتزيف بالجسم الزجاجي والخزانة الأمامية للعين اليسرى مع وجود شظية خلف مقلة العين اليسرى نتيجة الإصابة بطلق ناري خرطوش والعين اليسرى لا ترى الضوء .

(ملف رقم ٤٠٤ - القضية رقم ٧٤٢ لسنة ٢٠١١ عرائض وسط القاهرة)

محمد موسى محمد كرم
السن ٤٦ : سائق بالبنك الأهلي سوسيتية جينرال ؛ ومقيم ٢١ شارع
عبد الستار موسى - شارع جامع الصلاح إمبابة ؛ و يحمل بطاقة رقم
قوى ٢٦٣١١١٠١٦٠١٧٣٤ .

يشهد أنه بتاريخ ٢٥/١/٢٠١١ شارك في التظاهرات السلمية بميدان التحرير وفي غضون الفترة بين الساعة الحادية عشر والنصف والثانية عشر والنصف صباح اليوم التالي قامت قوات الشرطة بمحاولة تفريق المتظاهرين وأبصر احد الضباط يعتلي ميكروباص مدرع ويطلق القنابل المسيلة للدموع والرصاص المطاطي صوبهم ومن مسافة قدرها بحوالى ثلاثة أمتار أصابته إحدى المقذوفات المطاطية بعينه اليسرى .



جمهورية مصر العربية
النيابة العامة
مكتب النائب العام
المكتب الفني

ملاحظة

- ثبت من التقرير الطبي الصادر من مستشفى النور للعيون دخول المجني عليه / محمد موسى محمد كريم بتاريخ ٢٦ / ١ / ٢٠١١ مصاباً بتزيف بالحزنة الأمامية للعين اليسرى لاصطدام جسم غريب بها .

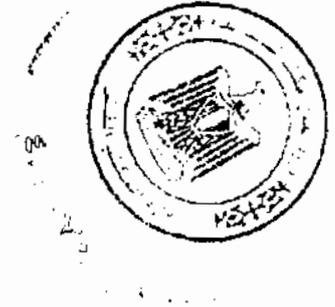
(ملف رقم ١٧ / ج ١٤ - القضية رقم ٥١٢٤ لسنة ٢٠١١ إدارى قصر النيل)

أحمد محمد علاء الدين محمد صالح السن ٢٥ : دكتور بيطري ؛ مقيم ٣٥ شارع ٥ تقسيم العدل
الطناحي - المنصورة أول - الدقهلية ؛ يحمل بطاقة رقم قومي
٢٨٧١١٢٦١٢٠٠١٥٤ .

يشهد أنه بتاريخ ٢٥/١/٢٠١١ شارك في التظاهرات السلمية بميدان التحرير وفي غضون الساعة الثانية عشر والنصف صباح اليوم التالي قامت قوات الشرطة بمحاولة تفريق المتظاهرين وأبصر سيارة الأمن المركزي تقتحم الميدان وبطلقون صوبهم الأعبرة الخرطوش ومن مسافة قدرها بحوالى اربعة أمتار أصابته أحداها بالساقين و الرأس .

ملاحظة

ثبت بتقرير مصلحة الطب الشرعي أن إصابة المجني عليه / أحمد محمد علاء الدين محمد صالح عبارة عن إصابة ذات طبيعة نارية رشية حدثت من مقذوفات رشية خرطوش و قد تجاوزت مسافة الإطلاق مدى قرب الإطلاق و لا يوجد ما يمنع و جواز حدوث الواقعة وفق تصوير المجني عليه .



جمهورية مصر العربية
النيابة العامة
مكتب النائب العام
المكتب الفني

(ملف رقم ٩ / ج ٥ القضية - رقم ٢٠٦٩ لسنة ٢٠١١ عرائض وسط القاهرة)

موفق منير على عنب
السن ٢٨ : مصمم ملابس ؛ و مقيم القيصرية - مركز المحلة الكبرى
- الغربية : ويحمل بطاقة رقم قومي ٢٨٣٠٨٢٩١٦٠٠٦٧١ .

يشهد أنه بتاريخ ٢٠١١/١/٢٥ شارك في التظاهرات السلمية بميدان التحرير وفي
الساعة الثانية عشر والنصف صباح اليوم التالي قامت قوات الشرطة بمحاولة تفريق
المتظاهرين بإطلاق قنابل الغاز وأبصر مدرعتين تطلقان الأعيرة الخراطوش صوبهم أصابته
إحداها بجانبه الأيسر .

ملاحظة

ثبت من التقرير الطبي الصادر من مستشفى أحمد ماهر التعلبي بتاريخ ٢٠١١/١/٢٦ إصابة المجنى
عليه بجروح متفرقة بالصدر و البطن نتيجة ادعاء طلق نارى خراطوش .

(ملف رقم ٢٤٧ - القضية رقم ٧٢٥ لسنة ٢٠١١ عرائض وسط القاهرة)

محمد سعيد عبد التواب هدهد
السن ٢٣ : طالب ؛ و مقيم ايتاى البارود ؛ و يحمل بطاقة رقم قومي
٢٨٨١٠٠١١٨٠٩٩٧٦ .

يشهد أنه بتاريخ ٢٠١١/١/٢٥ شارك في التظاهرات السلمية بميدان التحرير وليلاً
قامت قوات الشرطة بمحاولة تفريق المتظاهرين وأبصر احد الضباط يعتلي ميكروباص



جمهورية مصر العربية
النيابة العامة
مكتب النائب العام
المكتب الفني

مدرع ويطلق القنابل المسيلة للدموع والرصاص المطاطي صوبهم ومن مسافة قدرها
بحوالى ثلاثة أمتار أصابه إحدى المقذوفات المطاطية بوجهه فأحدث كسر بسننه .

ملاحظة

ثبت من التقرير مصلحة الطب الشرعى أن إصابة المجنى عليه / محمد سعيد عبد التواب ذات طبيعة
رضية و جائزة الحدوث وفقاً لتصويره للواقعة .

(ملف رقم ٣١٩ - القضية رقم ٤٦٥ لسنة ٢٠١١ عرائض وسط القاهرة)

محمود محمد أمين حسن
السن ٣٠ : طالب ؛ ومقيم نجح العرب - مركز دراو - أسوان :
و يحمل بطاقة رقم قومي ٢٨٠٠٩١٨٠١٠١٢٧٩ .

يشهد أنه بتاريخ ٢٥/١/٢٠١١ شارك في التظاهرات السلمية بميدان التحرير و حوالى
الساعة الثانية عشر والنصف صباح اليوم التالي قامت قوات الشرطة بمحاولة تفريق
المتظاهرين برش المياه وأبصر احد الضباط يعتلي ميكروباص مدرع ويطلق القنابل
المسيلة للدموع والرصاص المطاطي صوبهم ومن مسافة قدرها بحوالى ثلاثة أمتار أصابه
إحدى المقذوفات المطاطية بعينه اليمنى بقصد قتله .

ملاحظة

- ثبت بالتقرير الطبي الصادر من معهد ناصر للبحوث والعلاج دخول المجنى عليه / محمود محمد أمين
بحسن بتاريخ ٢٦ / ١ / ٢٠١١ الساعة الثالثة صباحاً مصاباً بانفجار بمقلة العين اليمنى وتزيف بالجسم



جمهورية مصر العربية
النيابة العامة
مكتب النائب العام
المكتب الفني

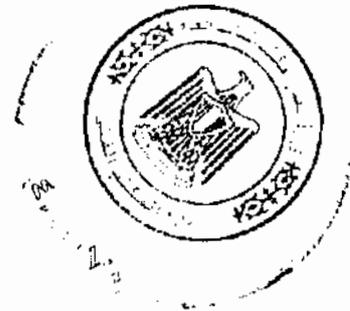
الرجاجي والخزانة الأمامية للعين اليمنى نتيجة الإصابة بطلق ناري خرطوش مع وجود أجسام غريبة بالعين والعين اليمنى لا ترى الضوء .

- ثبت بتقرير مصلحة الطب الشرعي أن إصابة المخني عليه / محمود محمد امين حسن ذات طبيعة نارية رشية حدثت من الإصابة بعبار أو أعيرة نارية تحوي مقذوفات رشية خرطوش استقر بعضها بمواقع الإصابة وقد اطلقت من سلاح او اسلحة مخصصة لإطلاق تلك النوعية من الأعيرة والتي يتعذر فينا الحزم اليقيني بعبارها وقد اطلقت من مسافة جاوزت مدى تجمع المقذوفات الرشية والذي يقدر بثلاثة أمتار في الاسلحة طويلة المسورة كالبنديقية الخرطوش وثلاثي إلى النصف تلك المسافة في المقروطة والفرد على التوالي وقد كان اتجاه الإطلاق من الامام للمخلف في الوضع الطبيعي القائم الجسد وهي جائزة الحدوث والمعاصرة لمثل التصوير الثابت ذكره بمذكرة النيابة العامة .

(ملف رقم ٨ / ج ١٠ - القضية رقم ٢٦٦٤ لسنة ٢٠١١ عرائض وسط القاهرة)

أحمد فرنى أبو بكر محمد
السن ٢٧ : مهندس برمجيات : ومقيم مساكن الحديد و الصلب ب ١٢
- م ٢ - النبين - القاهرة : ويحمل بطاقة رقم قومي
٢٨٤٠١٠٤٠١٠٢٤٩٣ .

يشهد أنه بتاريخ ٢٥ / ١ / ٢٠١١ شارك بالتظاهرات السلمية بميدان التحرير و
اعتصم وعدد من المتظاهرين بالميدان و في غضون الساعة الثانية عشر وخمسة عشرة



جمهورية مصر العربية
النيابة العامة
مكتب النائب العام
المكتب الفني

دقيقة صباح اليوم التالي قامت قوات الأمن المركزي بإطلاق أعيرة نارية خرطوش صوبهم قاصدين من ذلك فض اعتصامهم فأحدثت إحداها إصابته بمقدوفين في قدميه.

ملاحظة

- ثبت بالتقرير الطبي الصادر من المجمع الطبي للقوات المسلحة بالمعادي أن إصابة المجني عليه / أحمد قرفى أبو بكر محمد عبارة عن دخول جسم غريب بالقدمين.

- كما ثبت بالتقرير الطبي الصادر من المركز الطبي لعلاج أسر العاملين بنقابة الحديد و الصلب دخول المجني عليه بتاريخ ٢٠١١/١/٢٦ مصاباً بكدمات دموية دائرية صغيرة بالطرفين السفليين .

(ملف رقم ٦٧- القضية رقم ٧ لسنة ٢٠١١ حصر تحقيق استئناف القاهرة)

١- أحمد عبد الرحمن أحمد بيومى السن ٣٩ ؛ ويعمل صاحب محل تجارى ؛ ومقيم ٦ ميدان سوق الأحد

- الخيزة ؛ ويحمل بطاقة رقم قومي ٢٧٣٠١٠٥٢١٠٠١٩٦ .

يشهد أنه بتاريخ ٢٠١١/١/٢٥ شارك في التظاهرات السلمية بميدان التحرير وأصر قوات الأمن المركزي تطلق الأعيرة النارية صوب المتظاهرين فسقط أحدهم مصاباً بطلق ناري بالرقة وحال محاولة المتظاهرين إسعافه ألقت تلك القوات القبض على المصاب ووضعها بأحدى سيارات الأمن المركزي . وأضاف أنه بتاريخ ٢٠١١ / ١ / ٢٨ شارك في مسيرة سلمية أعلى كوبرى قصر النيل متجهة إلي ميدان التحرير فتصدت لهم قوات الأمن لمنعهم من دخول الميدان بإطلاق القنابل المسيلة للدموع إلا أنهم تمكنوا من بلوغه



جمهورية مصر العربية
النيابة العامة
مكتب النائب العام
المكتب الفنى

وأمام جمع التحرير أبصر قوات الأمن المركزى تطلق صوب المتظاهرين الأعمرة الخرطوش وتدهسهم بسياراتها وأتذاك ومن مسافة قدرها عشرين متراً أطلق نحوه ضابط أمن مركزى عياراً خرطوش أصابه فى أنحاء متفرقة من جسده إلى أن تمكن المتظاهرون من ضبط بندقية ذلك الضابط وتسليمها إليه (وقدحما إلى النيابة العامة بالتحقيقات) .

السنن ٣٧ : مدير و شريك بشركة بي فرى للملابس الجاهزة : مقيم ١

٢ - أمين حلمى على محمد

شارع سعد زغلول قسم الجيزة : قوى ٢٧٣١١١٩٢١٠٠٣٥ .

يشهد بضمون ما شهد به سابقه .

ملحوظة

قدم الجنى عليه / أحمد عبد الرحمن أحمد بيوى بندقية تحل مسلسل R٦٧٢٧٣٤ شهد بأنها تلك التى استخدمها الضابط فى التعدى عليه .

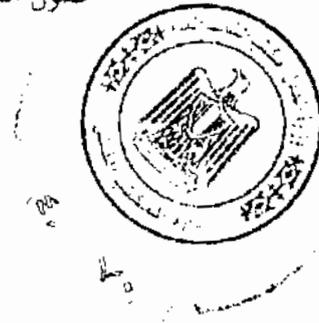
(ملف رقم ٣٩٢ - القضية رقم ٨٢٥ لسنة ٢٠١١ عرائض وسط القاهرة)

السنن ٤٨ : ممثل بالبيت الفنى للمشرح بوزارة الثقافة : ومقيم ٦٥ شارع

ناصر كامل أمين أبو زيد

مدكور - ميدان الجيزة .

يشهد أنه بتاريخ ٢٠١١/١/٢٥ شارك فى التظاهرات السلمية بميدان التحرير وفى غضون الساعة الحادية عشر مساء فوجئ بتعدى قوات الشرطة عليه بإطلاق طلقات



جمهورية مصر العربية
النيابة العامة
مكتب النائب العام
المكتب الفني

مطاطية فأصابته إحداهما بظهره و تخذيته و رقبتة ومن مسافة قدرها بمترين أصابته إحداهما
كما قامت قوات الشرطة بضبطه والتعدى عليه بالضرب .

ملاحظة

ثبت من التقرير الطبي الصادر من مستشفى السلام التخصصي دخول الجنى عليه / ناصر كامل أمين
أبو زيد بتاريخ ٢٦ / ١ / ٢٠١١ في غضون الساعة ٥.٣٥ صباحاً وجود أجسام غريبة في الرقبة من
الخلف وخلف الذراعين وكامل الظهر والإليتين والفخذين من الخلف والأجسام الغريبة عبارة عن كرات
معدينية صغيرة عددها ١٣٠ .

(ملف رقم ٣٩٤ - القضية رقم ٨٢٧ لسنة ٢٠١١ عرائض وسط القاهرة)

سامح عادل عبد الرؤوف حنفي السن ٢٦ : حاصل على بكالوريوس حاسب آلي : ومقيم ٣٨ شارع
النادى - المعادى - حلوان : ويحمل بطاقة رقم قومي
. ٢٨٤٠٧٢٢٠١٠٥١٣٨

يشهد أنه بتاريخ ٢٦ / ١ / ٢٠١١ في غضون الساعة الواحدة صباحاً وحال مروره
بميدان التحرير أبصر قوات الشرطة تطلق الأعيرة الخراطوش صوب المتظاهرين فأصابته
إحدى تلك الأعيرة بساقه اليسرى .



جمهورية مصر العربية
النيابة العامة
مكتب النائب العام
المكتب الفني

ملاحظة

ثبت بالتقرير الطبي الصادر من مستشفى السلام الدولي دخول الجنى عليه / سامح عادل عبد الرؤوف حنفى بتاريخ ٢٧ / ١ / ٢٠١١ مصاباً بالجزء الأيسر من الفخذ الأيسر إثر ادعاء إصابة بطلق نارى .

(ملف رقم ٣٩٣ - القضية رقم ٨٢٦ لسنة ٢٠١١ عرائض وسط القاهرة)

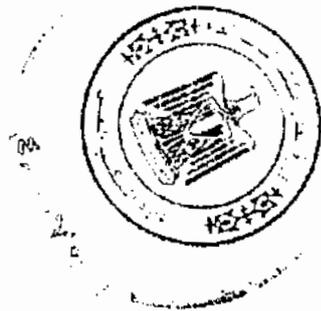
محمدى محمد شحاته ابراهيم السن ٢٩ : فنان تشكيلي ؛ ومقيم ٢٤ ش هاشم أبو قناده - بولاق
الذكور - الجيزة ؛ ويحمل بطاقة رقم قومي ٢٨٢٠٨١٧٢١٠٢١٥٣ .

يشهد أنه بتاريخ ٢٥ / ١ / ٢٠١١ حال مروره بميدان التحرير أبصر قوات الشرطة تطلق
الأميرة الخرطوش صوب المتظاهرين أصابته إحداها برأسه و بشتى أنحاء جسده .

(ملف رقم ١٢ / ج ٥ - القضية رقم ٢١٠٩ لسنة ٢٠١١ عرائض وسط القاهرة)

عبد الرحمن عاطف أحمد مرزوق السن ٢١ : طالب ؛ مقيم ٣ حارة بيلول من شارع الإمام مالك بنى
سويف ؛ ويحمل بطاقة رقم قومي ٢٩٠٠٦١٣٢٢٠٠٠٥٧ .

يشهد أنه بتاريخ ٢٥ / ١ / ٢٠١١ شارك بالتظاهرات السلمية بميدان التحرير وأبصر
قوات الأمن المركزى تطلق صوبه أميرة الخرطوش فأصابته إحداها بعينه و صدره و ذراعه



جمهورية مصر العربية
النيابة العامة
مكتب النائب العام
المكتب الفني

ملاحظة

- ثبت من التقرير الطبي الصادر من مستشفى المنيل قبلى دخول المجنى عليه / عبد الرحمن عاطف

أحمد مرزوق بتاريخ ٢٠١١/١/٢٦ يعانى من انفجار بقرنية العين اليمنى نتيجة إصابته بطلق نارى .

- ثبت بتقرير مصلحة الطب الشرعى أن إصابة المجنى عليه بالعين اليمنى و الرأس و الوجه و الكتف

الأيسر و الصدر ذات طبيعة نارية رشية من سلاح نارى خرطوش و هى جائزة الحدوث وفقا لما جاء

على لسانه و بتاريخه .

(ملف رقم ٣٣٢ - القضية رقم ٣٧ لسنة ٢٠١١ عرائض عابدين)

السن ٢٢ : محامى : مقيم ٥ ش عطية الضوفى الزقازيق - الشرقية -

طارق ابراهيم أحمد عبد الفتاح الجبرى

وله عنوان آخر ٩ شارع ترعة الهرم الطالبية - الجزيرة : ويحمل كارنيه

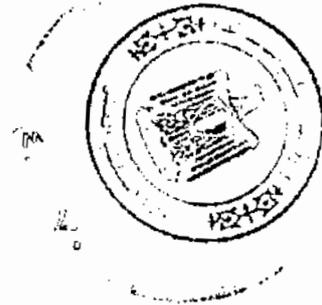
نقابة المحامين رقم ٤٣٨٥٢١ جدول عام .

يشهد أنه بتاريخ ٢٠١١/١/٢٥ شارك فى التظاهرات السلمية بشارع القصر العينى

وأطلقت صوبه قوات الأمن المركزى الطلقات المطاطية فاصابته تسع مقذوفات منها ،

وأضاف انه بتاريخ ٢٠١١ / ١ / ٢٨ شارك بالتظاهرات السلمية امام مجمع التحرير و

اصيب بثلاثة مقذوفات طلقات مطاطية بظهره .



جمهورية مصر العربية
النيابة العامة
مكتب النائب العام
المكتب الفني

(ملف رقم ٢٥ - القضية رقم ٧ لسنة ٢٠١١ حصر تحقيق إستئناف القاهرة)

١ - عبد الله نبيل سيد محمود
السن ٢٥ : مهندس مدنى : مقيم ٢٥ شارع اللواء أحمد حمدى الحى
المتيز ٦ أكتوبر . ويحمل بطاقة رقم قومي ٢٨٥١٢٢٦٢١٠٢٤٧١ .

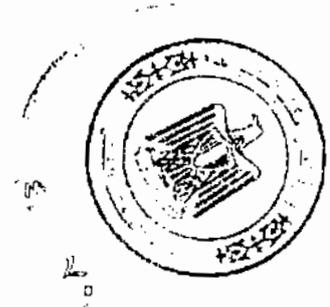
يشهد أنه بتاريخ ٢٥ / ١ / ٢٠١١ شارك فى التظاهرات السلمية بميدان التحرير
وابصر قوات الشرطة ومدربه تطلق القنابل المسيلة للدموع بقصد تفريق المتظاهرين و
صوب الضابط الذى يعتلى المدرعة سلاحه ناحيته وأطلق منه قنبلة مسيلة للدموع من
مسافة لا تتجاوز أربعة أمتار أصابته برأسه .

ملاحظة

- ثبت بمناظرة النيابة العامة للمجنى عليه / عبد الله نبيل سيد محمود وجود آثار لجرح محيط وعملية
جراحية بمقدمة الرأس .

٢ - حسن منصور عبد الجليل غويل
السن ٢٥ : بائع : و مقيم ٥ شارع محمد شلبي الساحل - القاهرة :
ويحمل بطاقة رقم قومي ٢٨٥١١٢٣٠١٠٤٢٥ .

يشهد أنه بتاريخ ٢٥ / ١ / ٢٠١١ شارك فى التظاهرات السلمية بميدان التحرير وفي
غضون الساعة الثامنة والنصف مساءً تعدت قوات الشرطة على المتظاهرين ضرباً
بالعصي والقنابل المسيلة للدموع بقصد تفريقهم وأطلقت الأعبرة الخرطوش صوبهم
فأصدين قتلهم ومن مسافة قدرها بحمسة أمتار أصابته إحدى شظاياها بعينه .



جمهورية مصر العربية
النيابة العامة
مكتب النائب العام
المكتب الفني

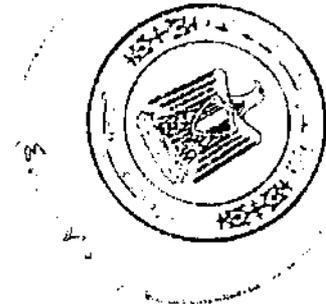
(ملف رقم ٢٣ / ج ١٣ - القضية رقم ٣١٨٥ لسنة ٢٠١١ عرائض وسط القاهرة)

مصطفى محمود محمد مصطفى
السن ٢٥ : بدون عمل ؛ ومقيم الحى الثالث المجاورة الثالثة عمارة
{١٠ب} شقة {١٠} مدينة الشيخ زايد ٦ أكتوبر ؛ ويحمل جواز سفر
مصرى رقم A٠٢٨٩٨٩١٤ .

يشهد أنه بتاريخ ٢٥ / ١ / ٢٠١١ الساعة الرابعة و النصف مساء شارك بالتظاهرات
السلمية بأول شارع القصر العينى ناحية ميدان التحرير أبصر ثمرركز قوات الأمن المركزى
محاولة تفريقهم بإطلاق قنابل الغاز و أحاطت بهم مجموعة من القوات وأعتدوا عليه
بالضرب باستخدام هراواتهم و أيديهم تحدثت إصابته بيده اليمنى .

ملاحظة

- ثبت من التقرير الطبي الصادر من مستشفى الهلال دخول الجنى عليه / مصطفى محمود محمد مصطفى بتاريخ ٢٥ / ١ / ٢٠١١ مصاباً بجرح قطعى باليد اليمنى .
- ثبت بتقرير الطب الشرعي أن اصابة الجنى عليه باليد اليمنى ذات طبيعه قطعيه حدثت من المصادمه والقطع بجسم صلب ذو حافه حاده ايا كان نوعه وهى جائزه الحدوث من مثل التصوير الوارد بمذكره النيابة العامة وفى تاريخ يعاصر تاريخ الواقعة .



جمهورية مصر العربية
النيابة العامة
مكتب النائب العام
المكتب الفني

(ملف رقم ٤١ / ج ٨ - القضية رقم ١٩٩ لسنة ٢٠١١ عرائض وسط القاهرة)

طه محمد محمود أحمد السن ٣٠ : محرر صحفي ؛ و مقيم ٥ شارع حمد - دار السلام -

القاهرة ؛ و يحمل بطاقة رقم قومي ٢٨٠٠٣٠٧٢٦٠٠٦٩٤ .

يشهد أنه بتاريخ ٢٥ / ١ / ٢٠١١ حال تواجده بميدان التحرير لتغطية التظاهرات لاحظ انها سلمية ومتحضرة وبعد منتصف ليلة اليوم التالي قامت قوات الشرطة بمحاولة تفريق المتظاهرين بإطلاق وابل من قنابل الغاز المسيل للدموع عليهم فأصيب باختناق وحاول الإحتماء بمحطة مترو الأنفاق فاستوقفه أحد الضباط وأمر قواته بالتعدى عليه بالضرب وقامت مجموعة منهم يرتدون الملابس المدنية بضربه بالعصى فأحدثوا إصاباتة بمختلف أنحاء جسده .

ملاحظة

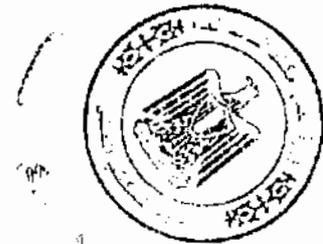
- ثبت من التقرير الطبي الصادر من مستشفى سوهاج التعليمي إصابة المجني عليه / طه محمد محمود أحمد بجرح متهتك بمقدمة الجبهة .

(ملف رقم ٤٢ / ج ٨ - القضية رقم ١٣٦ لسنة ٢٠١١ عرائض وسط القاهرة)

أحمد محمد عبد الفتاح عبد الغني السن ٢٧ : صحفي بجريدة الشروق ؛ و مقيم أبا الوقف البلد - مركز

مغاغة - المنيا ؛ و يحمل بطاقة رقم قومي ٢٨٣٠٦٢٩٢٤٠١٥٧١ .

يشهد أنه بتاريخ ٢٥ / ١ / ٢٠١١ حال تواجده بميدان التحرير لتغطية التظاهرات السلمية وبعد منتصف ليلة اليوم التالي قامت قوات الشرطة بمحاولة تفريق المتظاهرين



جمهورية مصر العربية

النيابة العامة

مكتب النائب العام

المكتب الفني

ياطلاق وابل من قنابل الغاز المسيل للدموع عليهم فأصيب باختناق وحاول الإحتاء
ياحدى العقارات فنتبعه مجموعة من جنود الشرطة تعدوا عليه بالعصى محدثين إصابته
بمختلف أنحاء جسده .

ملاحظة

ثبت من التقرير الطبي الصادر من مستشفى الجمعية الخيرية الإسلامية بالعجوزة إصابة المجنى عليه /
أحمد محمد عبد الفتاح عبد الفنى بجرح قطعي بفروة الرأس وكدمه وسحجه بالكتف الأيسر .

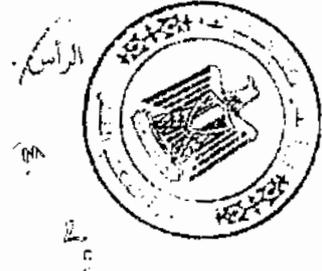
(ملف رقم ٢٤٧ - القضية رقم ٧٢٥ لسنة ٢٠١١ عرائض وسط القاهرة)

محمد عبد السلام عبد المجيد محمد السن ٢١ : طالب : ومقيم ايتاى البارود : ويحمل بطاقة رقم قومي
٢٩٠٠٧٢٧١٨٠٠٤٥٦ .

يشهد أنه بتاريخ ٢٠١١/١/٢٥ شارك فى التظاهرات السلمية بميدان التحرير وفي
غضون الساعة ١٢,٣٠ صباح يوم ٢٦ / ١ / ٢٠١١ قامت قوات الشرطة بمحاولة
تفريق المتظاهرين بالتعدى عليهم بالضرب والقاء الحجارة مما نتج عنه إصابته برأسه .

ملاحظة

ثبت بالتقرير الطبي الخاص بالمجنى عليه / محمد عبد السلام عبد المجيد إصابته بجرح رضى ملتئم بفروة



جمهورية مصر العربية

النيابة العامة

مكتب النائب العام

المكتب الفنى

(ملف ٥ / ج ١٠ - القضية رقم ٢٥٩٤ لسنة ٢٠١١ عرائض وسط القاهرة)

١ - زينب سليمان صالح حسن السن ٣٤ : مدرسة : ومقيمة ٧ ش مركز شباب ميت شماس - أبو

التمرس - مركز الجزيرة - الجزيرة : وتحمل بطاقة رقم قوى

. ٢٧٦٠٩٠٢٢١٠١٠٨٧

تشهد أنها بتاريخ ٢٥ / ١ / ٢٠١١ الساعة التاسعة مساء شاركت بمسيرة سلمية وحال وصولها ميدان التحرير أمر أحد الضباط برتبة مقدم جنوده بالتعدى على فتاة لمنعها من التصوير فناد عنها بمجموعه من الشباب و آنذاك قام ثلاثة جنود من قوات الشرطة بالتعدى عليها ضربا بظهر البنادق التي كانت بحوزتهم في أنحاء متفرقة من جسدها فأحدثوا إصابتها بكسر في القدم اليمنى .

٢ - شوكت عزال حافظ حسن السن ٣٠ : طيب بشرى بمستشفى أم المصريين العام : ومقيم مركز أبو

عباط الجزيرة : وتحمل بطاقة رقم قوى ٢٨٠٠٧٠٧٢١٠٠٦٧١ .

يشهد أنه بتاريخ ٢٥ / ١ / ٢٠١١ حضرت الجنى عليها سائلة البيان إلى المستشفى عمله وتم توقيع الكشف الطبى عليها وتبين إصابتها بكسر في القدم اليمنى وتم عمل جبيرة لها وخرجت بذات اليوم .

- ثبت بالتقرير الطبى الصادر من مستشفى أم المصريين العام دخول الجنى عليها / زينب سليمان صالح

بتاريخ ٢٥ / ١ / ٢٠١١ مصابة بكسر بالقدم اليمنى .



جمهورية مصر العربية
النيابة العامة
مكتب النائب العام
المكتب الفني

- ثبت بتقرير الطب الشرعى ان اصابة المجنى عليها / زينب سليمان صالح بمتصف وحشية ظاهر القدم
الجنى اسفل التكامل الأيمن بحوالى ٥ سم .

(ملف رقم ٢٨ - القضية رقم ٧ لسنة ٢٠١١ حصر تحقيق استئناف القاهرة)

صفاء زكى مراد محمد السن ٤٥ ؛ محامية ومقيمة ١٣ ش محمود صدق العمرانية و تحمل
بطاقة رقم قومي ٢٦٥٠٧٠٩٢١٠١٣٨٥ .

تشهد أنها شاركت بالتظاهرات السلمية بميدان التحرير بتاريخ ٢٥ / ١ / ٢٠١١ وفى
غضون الفترة من الساعة الثالثة عصراً حتى صباح اليوم التالي قامت قوات الأمن
المركزي بالتعدى على المتظاهرين بالقنابل المسيلة للدموع وأعبيرة الخرطوش لتفريقهم مما
أدى إلى حدوث العديد من الإصابات بهم وقدمت فوارغ قنابل الغاز وطلقات
الخرطوش . وبتاريخ ٢٨ / ١ / ٢٠١١ أبصرت إطلاق قوات الشرطة لقنابل الغاز
المسيل للدموع صوب المتظاهرين بالجيزة لتفريقهم ومنعهم من بلوغ ميدان التحرير .

(الملف الجديد - القضية رقم ٢ لسنة ٢٠١٣ حصر تحقيق المكتب الفني)

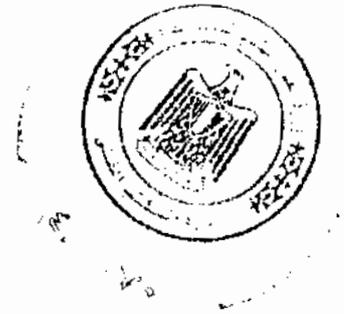
السن ٣٣ ؛ ويعمل مهندس بغرفة المراقبة المركزية (الماستر كنترول) :
ومقيم ١٦ شارع مصطفى كامل - حدائق حلوان - القاهرة ؛ ويحمل
بطاقة رقم قومي ٢٨٠٠٧١٣١٣٠٢٥٩٢ .

١ - محمد أحمد عبد الجبار سيد أحمد



جمهورية مصر العربية
النيابة العامة
مكتب النائب العام
المكتب الفني

- يشهد بأن الماستر كترول هو غرفة التحكم المركزية باتحاد الإذاعة والتلفزيون ومرتبطة بخطوط ربط (كابلات) مع كافة الاستديوهات والقطاعات داخل مبنى اتحاد الإذاعة والتلفزيون - ومن بينها غرفة عمليات قطاع الأمن التي يتم التحكم من خلالها في الكاميرات الثابتة والمتحركة داخل وخارج مبنى التلفزيون والتي رصدت تظاهرات يناير ٢٠١١ - ويتم من خلاله التحكم في إرسال واستقبال البيانات والمواد الإعلامية من وإلى كافة الجهات داخل وخارج اتحاد الإذاعة والتلفزيون ، وأن من بين تلك الجهات رئاسة الجمهورية ، وأن هناك خط ربط تم إنشاؤه منذ عام ٢٠٠٦ يربط فيما بين اتحاد الإذاعة والتلفزيون ورئاسة الجمهورية ويسمى " خط البرلمان " وسبب هذه التسمية أن هذا الخط قد أنشئ خصيصاً لنقل جلسات البرلمان كاملة بدون حذف من التلفزيون المصري إلى رئاسة الجمهورية إلا أنه يمكن نقل أي مادة إعلامية أخرى من خلال هذا الخط ، وآلية عمله تتمثل في وجود كابل يربط بين غرفة المراقبة الرئيسية بالتلفزيون المصري (الماستر كترول) وغرفة الألياف الضوئية (الفاير) والذي من خلاله يتم نقل أي مادة إعلامية مطلوبة ثم تقوم هذه الغرفة بإرسالها عبر شبكات الفاير إلى مقر شركة النابل سات بالسادس من أكتوبر حيث يتم تشفيرها وإرسالها عبر القمر الصناعي C-SAT ثم يتم استقبالها برئاسة الجمهورية وفك الشفرة ومشاهدة المادة المرسله ، كما يشهد بأنه صباح يوم ٢٠١١/١/٢٦ حوالى الساعة الواحدة أو قبل ذلك بقليل اتصل به على الهاتف الداخلي أحد محرري قطاع الأخبار وقرر له أنه يحدثه من مكتب وزير الإعلام وطلب منه توصيل خط غرفة عمليات قطاع الأمن على خط البرلمان وهو ما يعني أن يتم نقل ما تلتقطه كاميرات قطاع الأمن إلى رئاسة الجمهورية عبر ما يسمى خط البرلمان



جمهورية مصر العربية
النيابة العامة
مكتب النائب العام
المكتب الفني

بذات الآلية سالفة التبيان ، فقام بتنفيذ ما طلب منه وأثبت ذلك بدفتر مهندسي غرفة
المراقبة والذي قدمه إلى النيابة العامة .

ملاحظة

- ثبت من إطلاع النيابة العامة على دفتر مهندسي غرفة المراقبة صحة ما شهد به الشاهد .

السن ٢٩ ؛ ويعمل مندوب أمن باتحاد الإذاعة والتلفزيون ؛ ومقيم في
٣ شارع الدمراي - بولاق الذكور - الجيزة ؛ ويحمل بطاقة رقم قومي
٢٨٣٠٧٠١٢١٠٤٤٧٦

٢ - أحمد محمد أحمد محمد

يشهد أن مهمته مراقبة كاميرات غرفة عمليات قطاع الأمن الداخلية والخارجية وتسجيل
الهام مما تلتقطه من أحداث وأنه صباح يوم ٢٦/١/٢٠١١ الساعة ١٢:٣٩ شاهد على
الكاميرات قيام الأمن المركزي بفض مظاهرات ميدان التحرير وقوامها حوالى ٤٠٠٠
متظاهر وكانت تظاهرات سلمية واستغرق هذا الفرض قرابة الساعتين وتم عن طريق
وابل من قنابل الغاز المسيل للدموع والتعدي بالعصي وركل المتظاهرين وجذبههم
وطرحهم أرضاً مما نجم عنه إصابة العديد منهم حتى تم تفريقهم ثم انصرف الأمن المركزي
إلى سياراته .



جمهورية مصر العربية
النيابة العامة
مكتب النائب العام
المكتب الفني

٣ . محمد عبد الرحمن محمد عبد العزيز جمعة السن ٣٨ سنة : ويعمل مندوب أمن ثان بقطاع أمن اتحاد الإذاعة والتليفزيون : ومقيم في ١٦ مساكن الزاوية م ٢ - الراوية الحمراء - القاهرة : ويحمل بطاقة رقم قومي ٢٧٥٠٧٠٥٠٢٠٠٤١٧

- يشهد بذات مضمون ما شهد به سابقه . وأضاف أنه قام بتدوين ما شاهده ببند خاص بدفتر أحوال غرفة عمليات قطاع الأمن . كما يشهد بأنه خلال يوم الجمعة ٢٠١١/١/٢٨ أثناء ورديته ومن خلال كاميرات وشاشات قطاع الأمن وقبل صلاة الجمعة مباشرة شاهد أفراد الشرطة يقومون بإزالة عدد كبير من الأشخاص أحضروهم في سيارات الشرطة أمام مبنى الإذاعة والتليفزيون مكبلي الأيدي بالقبود الحديدية ويظهر على وجوههم وأجسادهم بعض العلامات التي تشبه ذوي السوابق الجنائية ثم قام أفراد الشرطة بفك قيودهم وإعطائهم عصي وانطلقوا بها بعد ذلك مستخدمين إياها في التعدي بوحشية وعنف ودون تمييز على المتظاهرين السلميين . كما شاهد قوات الأمن المركزي عقب صلاة الجمعة تقوم بالتعامل بقوة مع المتظاهرين السلميين المتجهين إلى ميدان التحرير من كوبري قصر النيل وميدان عبد المعيم رياض وكوبري أكتوبر ومنطقة بولاق أبو العلا وضربهم بالعصي في أماكن متفرقة من الجسد وبصورة عشوائية للحيلولة دون وصولهم إلى ميدان التحرير ، كما شاهد سيارة مدرعة للأمن المركزي على كوبري أكتوبر تتعقب المتظاهرين وتتحرك إلى الأمام والخلف فاصدمت بعدد منهم فأصابهم وطرحتهم أرضاً ، كما شاهد سيارة ماثلة يعنلها أحد أفراد الأمن المركزي على كوبري أكتوبر يطلق أعيرة الخرطوش من بندقيته صوب المتظاهرين دون تمييز وشاهد العديد منهم قد سقط مصاباً من جراء ذلك كما أصابت إحدى هذه الطلقات سيدة أعلى الكوبري تحمل



جمهورية مصر العربية
النيابة العامة
مكتب النائب العام
المكتب الفني

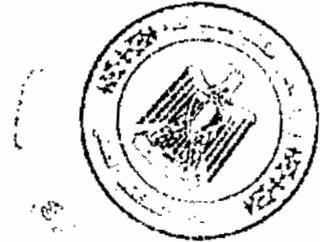
رضيعاً فإذا بها تسقط به أرضاً وحال قيام من كان برفقتها ويبدو زوجها بالإجتهاد لاستكناه
أمرها قامت ذات السيارة بالرجوع خلفاً بسرعة لتصطدم به فأصابته هو الآخر .

٤ - محمد عبد الحكيم علي محمود الكومي السن ٣٧ : ويعمل سكرتير مكتب وزير الإعلام : ومقيم في بلوك

٨٢ - عمارة ١٢ صقر قريش - الحي العاشر - مدينة نصر أول بالقاهرة :

ويحمل بطاقة رقم قومي ٢٧٧١٠٣١١٩٠٠٠٣٩

يشهد أن طبيعة عمله تحتم تواجده بمكتب وزير الإعلام ومرافقته بصفة مستمرة ، وأنه
منذ بداية أحداث يناير ٢٠١١ ويتابع الأخير تلك الأحداث والتظاهرات وما يدور
بميدان التحرير بصفة مستمرة وصعد عدة مرات بنفسه إلى الصاري أعلى مبنى اتحاد
الإذاعة والتلفزيون ليشاهد ما يجري بالميدان من الكاميرا المثبتة هنالك كما كان يتابع على
شاشة مكتبه موصلة على كاميرات غرفة عمليات قطاع الأمن ما يدور بالميدان تفصيلاً ،
و تناهى إلي سماعه في يوم سابق على ٢٠١١/١/٢٨ مكلمة من وزير الإعلام السابق
إلى رئيس قطاع الأمن بالتلفزيون المصري يطلب فيها الأول من الأخير تكليف عدد من
أفراد الأمن بالانتقال إلى ميدان التحرير للوقوف على أعداد المتظاهرين وتوجهاتهم
ومطالبهم وكان هناك اتصال مستمر بينها لإخطار الأول بتلك المعلومات وأنه كان يخطر
المتهم الأول / محمد حسنى السيد مبارك بتلك التفصيلات قاطبة على مدار اليوم أولاً
بأول من خلال الخط الساخن بمكتبه والمتصل برئاسة الجمهورية مباشرة .



جمهورية مصر العربية
النيابة العامة
مكتب النائب العام
المكتب الفني

٥ - محمد عدلي عبد الدايم حسب النبي

السن ٣٨ : ويعمل مندوب أمن بقطاع أمن اتحاد الإذاعة والتليفزيون

: مقيم في ١٧ شارع الفني من شارع اسكندر مينا - حدائق القبة -

القاهرة : ويحمل بطاقة رقم قومي ٢٧٥٠٧١٨٠١٠٠٨٧٢

يشهد أن رئيس قطاع الأمن باتحاد الإذاعة والتليفزيون قد نى إلى علمه بوجود تظاهرات بمنطقة وسط القاهرة فكلفه وزميله الشاهد إيباب أحمد خليفه خلال الفترة من ٢٠١١/١/٢٣ وحتى ٢٠١١/٢/١١ بأن يجوبوا منطقة ميدان التحرير ووسط القاهرة ويندسوا بين المتظاهرين لرصد أعدادهم ومركزاتهم وتوجهاتهم والشعارات التي يرددونها والأغنيات التي ينشدونها ومطالبهم التي ينادون بها والشخصيات العامة التي تنضم إليهم والشخصيات التي تعتل منصة الميدان وتخطب في المتظاهرين والمستشفيات الميدانية وأماكنها ووكالات الأنباء والمراسلين الأجانب وأماكنهم وكل ما يدور بميدان التحرير على وجه العموم والاتصال أولاً بأول من خلال هاتفه وتصوير كل ما يقوم برصده عن طريق هاتفه المحمول والعودة بنهاية اليوم لإطلاع المذكور على ما قام بتصويره والذي يكلف الشاهد أحمد سيد مجاهد بنقل ما تم تصويره على جهاز الحاسب الآلي الخاص بمكتب رئيس القطاع ونسخه على اسطوانات مدججة ، وقد أُرشد النيابة العامة إلى جهاز الحاسب الآلي الخاص برئيس قطاع الأمن إذ ضبطت القرص الصلب الخاص به ، كما قدم بالتحقيقات شرحاً ذاكرة إلكترونية تحوي جزءاً مما قام وزميله بتصويره .



جمهورية مصر العربية
النيابة العامة
مكتب النائب العام
المكتب الفني

٦ - إِيَاب أحمد محمد خليفة

السن ٤٧ : ويعمل مندوب أمن بقطاع الأمن باتحاد الإذاعة والتليفزيون
: ومقيم في ٣١ شارع يوسف عطية - حائق القبة - القاهرة : ويحمل
بطاقة رقم قومي ٢٦٦٠١٢٠٠١٠٣٧٧٩

يشهد بذات مضمون ما يشهد به سابقه

٧ - أحمد سيد مجاهد أحمد

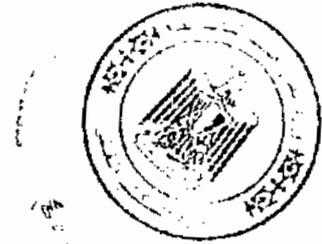
السن ٣٧ : ومقيم في ٩٨ أرض عزيز عزت - إمبابة - الجزيرة : ويعمل
بالعلاقات العامة بقطاع أمن اتحاد الإذاعة والتليفزيون : ويحمل بطاقة رقم
قومي ٢٧٥٠٢٠٧٢١٠١٨٧٩

يشهد بما لا يخرج عما شهد به سابقه .

٨ - ناسم سليمان حسين موسى

السن ٢٨ : ويعمل مهندس حاسب آلي بمركز معلومات النيابة العامة :
وسكنه معلوم لدى جهة عمله : ويحمل كارتبه رقم ١٣٤٨٣ جمعية موظفي
النيابة العامة .

يشهد أنه قام بفحص القرص الصلب الخاص بجهاز الحاسب الآلي بمكتب رئيس قطاع
أمن اتحاد الإذاعة والتليفزيون والمضبوط بمعرفة النيابة العامة وتبين وجود مجلد به يحمل
اسم " إِيَاب ومحمد عدلي " إلا أنه تبين محو ما بداخله من ملفات وإذ قام باسترجاع
بعضها باستخدام عدد من البرامج فتبين أنها عبارة عن عشرين مقطع تصوير لكاميرا



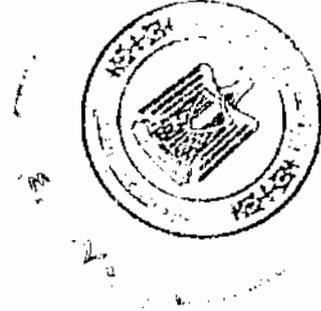
جمهورية مصر العربية
النيابة العامة
مكتب النائب العام
المكتب الفني

هاتف محمول ترصد تظاهرات ميدان التحرير وبعض الفنانين والشخصيات العامة والمنصة والمراسلين الأجانب وكاميرات تصوير وكالات الأنباء .

٩ شعبان عيد العال معوض عامر السن ٤٦ ؛ ويعمل مندوب أمن بنقطة تأمين الإذاعة القديمة بمجمع التحرير ؛ مقيم في ٤٠ شارع جامع عمرو بن العاص - مصر القديمة - القاهرة .
ويحمل بطاقة رقم قومي ٢٦١١٢٧٢٢٠٠١٩١ .

يشهد أنه بتاريخ ٢٥ / ١ / ٢٠١١ وبناء على تعليمات رئيس قطاع أمن اتحاد الإذاعة والتليفزيون كان يقوم بإخطاره عن طريق غرفة عمليات القطاع بالجهاز اللاسلكي والهاتف الداخلي كل نصف ساعة تقريباً بأعداد المتظاهرين بميدان التحرير وشعاراتهم والحالة العامة للميدان

١٠ - إبراهيم عبدالله محمود حنون السن ٥٠ ؛ مقيم في ميت حلفا - مركز قليوب - القليوبية . ويعمل مندوب أمن بنقطة تأمين الإذاعة القديمة بمجمع التحرير . ويحمل بطاقة رقم قومي ٢٦٣٠٢١٥١٤٠٠٨٩٧



جمهورية مصر العربية
النيابة العامة
مكتب النائب العام
المكتب الفني

السن ٤٦ : ويعمل مندوب أمن بنقطة تأمين الإذاعة القديمة بجمع
التحرير : مقيم في عزبة عثمان - شبرا الخيمة أول - القليوبية : ويحمل
بطاقة رقم قومي ٢٦٧٠٤٠٧١٩٠٠٢٩٦

١٢ - محمد حمد الله محمد خليفة

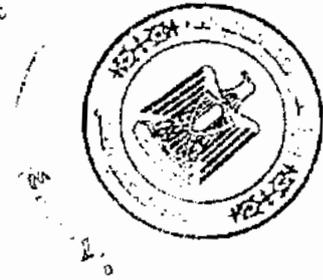
السن ٥٣ : ويعمل مندوب أمن بنقطة تأمين الإذاعة القديمة بجمع
التحرير : سكنه معلوم لدى جهة عمله : ويحمل بطاقة رقم قومي
٢٦٠٠٣١٣٠١٠٣٠٣٨

١٣ - سامي محمود محمود عبد الغني

٤٨ سنة : ويعمل مندوب أمن بنقطة تأمين الإذاعة القديمة بجمع
التحرير : مقيم في قرية كوم أشفين - مركز قليوب - القليوبية : ويحمل
بطاقة رقم قومي ٢٦٥٠٩١٠١٤٠٢١١٦ .

١٤ - أمين شعبان عبد الرحمن

شهدوا بذات ما شهد به سابقهم .



جمهورية مصر العربية
النيابة العامة
مكتب النائب العام
المكتب الفني

ملاحظات النيابة العامة :-

- ١ - ثبت للنيابة العامة من الإطلاع على أمر عمليات مديرية امن القاهرة رقم ١٠٤٤ المؤرخ ٢٣ / ١ / ٢٠١١ أن التعليمات الصادرة للقوات هي منع تجمع المتظاهرين وصرههم أولاً بأول ومنع قيامهم بأي مسيرة أياً كان حجمها .
- ٢ - ثبت للنيابة العامة من الإطلاع على تقرير الإدارة العامة لمنطقة الأمن المركزي بالقاهرة أنه بتاريخ ٢٥ / ١ / ٢٠١١ تم غلق كافة المنافذ المؤدية إلى ميدان التحرير وقامت القوات بمواجهة المتظاهرين في محاولة لتفريقهم إلا أنهم تمكنوا من دخول الميدان والإعتصام به إلى أن وردت تعليمات مدير أمن القاهرة الأسبق بإخلاء الميدان .
- ٣ - ثبت بالبند رقم ١٣٧ الساعة ٢.٣٠ مساء يوم ٢٥ / ١ / ٢٠١١ من دفتر غرفة عمليات الأمن المركزي (حرز في القضية رقم ٧ لسنة ٢٠١١ حصر تحقيق استئناف القاهرة) إخطار من السيد اللواء / عبد العزيز فهمي إلى السيد اللواء / شعيب صيام وذلك لتوجيه تشكيلات من منطقة الجيزة للكبارى المؤدية لمحافظة القاهرة لمنع المتظاهرين من الوصول إلى ميدان التحرير .
- ٤ - ثبت بالبند رقم ٢٤ الساعة ٦.١٠ صباحاً يوم ٢٥ / ١ / ٢٠١١ بالصفحة رقم ٣٠ من دفتر سلاح الكتيبة الأولى بقطاع أحمد شوقي (حرز في القضية رقم ٧ لسنة ٢٠١١ حصر تحقيق استئناف القاهرة) إستلام ثلاثة مجندين كل منهم سلاح خرطوش وعدد ٥٠ طلقة رش وعدد ٥٠ طلقة دافعه وذلك إلى خدمة تشكيل وثبت للنيابة العامة من الإطلاع على أوامر الخدمة الواردة بأمر العمليات رقم ٤٤ لسنة ٢٠١١ الخاص بقوات الأمن المركزي بالقاهرة عن يوم ٢٥ / ١ / ٢٠١١ تعيين خدمات قطاع أحمد شوقي بوزارة الداخلية وتحديد تقاطع شارع مجلس الشعب مع شوارع القصر العيني والفلكي ومنصور و لاظوغلى وتقاطع شارع محمد محمود مع شارع فهمي وكذا ميدان لاظوغلى .



جمهورية مصر العربية

النيابة العامة

مكتب النائب العام

المكتب الفني

٥ - ثبت بالبند رقم ٢١٣ الساعة ٤.٤٥ مساءً يوم ٢٥/١/٢٠١١ بالصفحة رقم ٣٧٩ بدفتر غرفة عمليات الأمن المركزي انه كتمليات السيد اللواء / مساعد الوزير رئيس القوات تم إخطار اللواء / محمد عبد الرحمن بتقديم تشكيل شارع القصر العيني إلى اول الشارع للتعامل مع الاشخاص .

٦ - ثبت من الإطلاع على دفتر الإخطارات اللاسلكية لمديرية أمن القاهرة عن أيام ٢٥ ، ٢٦ ، ٢٧ /١/٢٠١١ الآتى :-

أ) بند الساعة ٩,٥ صباح يوم ٢٥ / ١ / ٢٠١١ مضمونه اخطار كافة السادة اللواءات المشتركين بالخدمات على مستوى المدينة كتمليات السيد الحكمدار بغلق المنافذ وفرز المواطنين وكذا استكمال اصطفاف الأمن المركزي .

ب) بند الساعة ١٠,٣٠ صباح يوم ٢٥ / ١ / ٢٠١١ اخطار عمليات النقل والمواصلات بغلق محطات المترو المؤدية إلى الجامعة الأمريكية / محطة محمد نجيب : ومحطة ميدان التحرير ومحطة عبد المنعم رياض : ومحطة دار القضاء العالى و تم إخطار العميد عادل عامر ضابط غرفة الأزمات .

ج) بند الساعة ١١ صباح يوم ٢٥ / ١ / ٢٠١١ إخطار اللواء سيف الاسلام بتوجيه تشكيل أمام محلات الشبراوى منطقته الحى السابع ومنطقة الشبراوى السراج مول و كذلك الشبراوى بامتداد رمسيس و تم اخطار اللواء على النوسافى .

د) بند الساعة ١,١٠ مساءً يوم ٢٥ / ١ / ٢٠١١ إخطار اللواء اسماعيل عز الدين بوصول الأعداد ٣٠٠ أمام دار القضاء العالى و تم اخطار ن / حسن السويسى لتوجيه تشكيل أمن مركزي و أفاد بتوجيهه لتشكيل ميدان عبد المنعم رياض .

هـ) بند الساعة ٢,٣٠ مساءً يوم ٢٥ / ١ / ٢٠١١ إخطار الحكمدار بإخطار اللواء فؤاد توفيق باصطحاب عدد ٢ تشكيل والتوجه إلى كوبرى الجلاء ومنع التجمع القادم من محافظة الجيزة .



جمهورية مصر العربية
النيابة العامة
مكتب النائب العام
المكتب الفني

و (بند الساعة ٣,٤٠ مساء يوم ٢٥ / ١ / ٢٠١١ إخطار العميد / مدحت عزت بوجود حوالى ٤٠٠ أعلى كوبرى الجلاء يقومون الآن بأداء صلاة العصر والكوبرى مغلق .

ز (بند الساعة ٦,٣٠ مساء يوم ٢٥ / ١ / ٢٠١١ إخطار اللواء / اسماعيل عز الدين بوصول عدد ٢ تشكيل ميدان الإسعاف وجارى عمل كردون أمنى والتعامل .

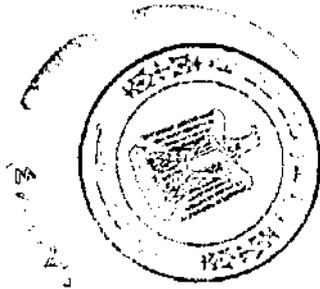
ح (بند الساعة ٧ مساء يوم ٢٥ / ١ / ٢٠١١ إخطار اللواء / حسن عزت تم التعامل مع المجتمعين بميدان الاسعاف وتم صرفهم ومنتقى عدد ٢٠٠ أمام جريدة الجمهورية شارع رمسيس داخل الكردون الأمنى وكذا متبقى ٢٠٠ على سلم دار القضاء العالى داخل الكردون الأمنى .

ط (بند الساعة ١٢,٤٥ صباح يوم ٢٦ / ١ / ٢٠١١ إخطار اللواء أحمد حسن بوصول بعض المجموعات ميدان طلعت حرب ويتم التعامل .

ك (بند الساعة ١٢,٥٠ صباح يوم ٢٦ / ١ / ٢٠١١ إخطار اللواء مدحت عبد الله بتوجيه جزء من التجمع إلى ميدان عبد المنعم رياض وكذلك اتجاه كوبرى ٦ أكتوبر وجارى المتابعة وتم إغلاق ميدان الشهيد عبد المنعم رياض .

ل (بند الساعة ١,٣٠ صباح يوم ٢٦ / ١ / ٢٠١١ إخطار اللواء / مدحت عبد الله بوصول عدد ١ تشكيل أمام مقر الحزب الوطنى وجارى التعامل .

٧- ثبت بالبند رقم ٩ ح الساعة ١٢:٣٥ صباح يوم ٢٦/١/٢٠١١ بدفتر أحوال غرفة عمليات المنطقة المركزية للأمن المركزي " أخطر السيد المقدم/ هاني رزق وأفاد سيادته بيده التعامل الآن لفض المتظاهرين بميدان التحرير بالمياه والدرع والعصا " .



جمهورية مصر العربية

النيابة العامة

مكتب النائب العام

المكتب الفني

٨- ثبت بالبند الرقم ١٤٥ الساعة ٣٩ : ١٢ صباح يوم ٢٦ / ١ / ٢٠١١ المثبت بدفتر أحوال غرفة العمليات (C) بقطاع أمن اتحاد الإذاعة والتلفزيون " أنه بالمتابعة تم تسجيل مظاهرين بميدان التحرير وتلاحظ قذف قوات الأمن المركزي لمجموعة قنابل دخان على المظاهرين وتم تفريقهم إلى الشوارع الجانبية لوسط البلد وتم التسجيل والمتابعة " ، كما ثبت بالبند رقم ١٤٦ الساعة ٤٦ : ٢ صباحاً " بعد عدة تسجيلات للمتظاهرين تم اختفاؤهم تماماً وانصرف الأمن المركزي من جانب مبنى التلفزيون وتم عمل مسح شامل على جميع الكاميرات بالعمليات ١ ، ٢ على جميع الشوارع والميادين من خلال رؤية الكاميرات وتبين عدم وجود أي من المظاهرين وتم التسجيل والمتابعة " .

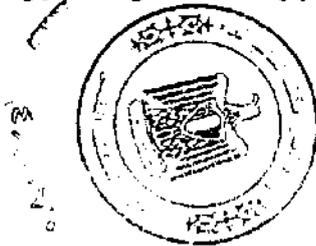
٩ - ثبت من مشاهدة النيابة العامة لتسجيلات كاميرات مراقبة التلفزيون المصرى محتوى الأقراص الصلبة المضبوطة على ذمة القضية رقم ٢٨٩٩ لسنة ٢٠١١ إدارى بولاق أبو العلا الآتى :-

أ) الملف المعنون ١-٢٦-٠٠-٢٦-٠٠٠٠٠ انه فى تمام الساعة ١٢.٣٨ صباح يوم ٢٦ / ١ / ٢٠١١ بدأت قوات الشرطة فى إطلاق قنابل الغاز صوب المظاهرين المتواجدين بميدان التحرير ومطاردتهم بسيارات الميكروباص المدرعة قادمة من ميدان التحرير متجهة إلى ميدان عبد المنعم رياض .

ب) الملف المعنون ١-٢٦-٠٠-٢٦-٠٠٠٠١ انه فى تمام الساعة ١.٠٢ صباح يوم ٢٦ / ١ / ٢٠١١ إستمرار مطاردة قوات الشرطة للمتظاهرين حتى تمكنت من تفريقهم وإبعادهم إلى ميدان عبد المنعم رياض وغلق المنفذ المؤدى لميدان التحرير من تلك الناحية بسيارات الشرطة .

ج) الملف المعنون ١-٢٦-٠٠-٢٩-٠٠٠٠٠ انه فى تمام الساعة ١.٤٥ صباح يوم ٢٦ / ١ / ٢٠١١ مطاردة قوات الشرطة للمتظاهرين اعلى كوبرى ٦ أكتوبر لتفريقهم باستخدام سيارة مدرعة .

د) الملف المعنون " تفريق المظاهرين يوم ٢٥ يناير " قيام قوات الأمن المركزي بالتعدى على المظاهرين ضرباً بالعصي وركلاً بالأرجل وطرحهم أرضاً ووجود سحب كثيفة من الغازات .



جمهورية مصر العربية

النيابة العامة

مكتب النائب العام

المكتب الفني

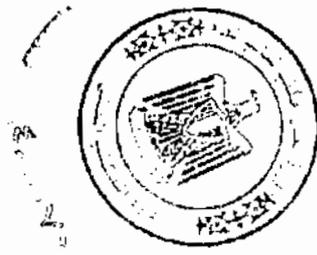
١٠ - ورد ضمن أقوال محمد حسنى السيد مبارك أنه بتاريخ ٢٥ / ١ / ٢٠١١ أخبره المتهم / حبيب ابراهيم حبيب العادلى وزير الداخلية الأسبق أن المتظاهرين سوف ينصرفوا من الميدان الساعة الثانية عشر صباح اليوم التالي وإن لم يمتثلوا سوف يتم تفرقتهم .

١١ - ورد ضمن أقوال المتهم / حبيب ابراهيم حبيب العادلى - امام لجنة تقصى الحقائق - انه عند الساعة الواحدة فجر يوم ٢٦ / ١ / ٢٠١١ أذن للمتهمين / أحمد محمد رمزى عبد الرشيد و إسماعيل محمد عبد الجواد الشاعر بفض مظاهرى ٢٥ يناير بميدان التحرير باستخدام الغاز ، وأنه سمح باستخدام السلاح الخرطوش على أن يقتصر على إستهداف الأرجل .

١٢ - ورد ضمن أقوال المتهم / إسماعيل محمد عبد الجواد الشاعر - لدى إستجوابه بالتحقيقات - بأن التظاهرات خلال يوم ٢٥ / ١ / ٢٠١١ أسمنت بالسلمية وفي نهاية ذلك اليوم ورد توجيه من المتهم / حبيب ابراهيم حبيب العادلى بأن يتم التنسيق مع المتهم / أحمد محمد رمزى عبد الرشيد لصرف المتظاهرين .

١٣ - ورد ضمن أقوال المتهم / أحمد محمد رمزى عبد الرشيد - لدى إستجوابه بالتحقيقات - أنه بتاريخ ٢٥ / ١ / ٢٠١١ الساعة ٧.٣٠ مساءً حال تواجده بميدان التحرير أبلغه المتهم / إسماعيل محمد عبد الجواد الشاعر - مدير أمن القاهرة - بتعليقات وزير الداخلية ضرورة فض المعتصمين .

١٤ - ورد ضمن شهادة / هبة إسماعيل السيد عبد الرحيم (وقائع كوبرى قصر النيل) أنها شاركت في المظاهرات بتاريخ ٢٥ يناير ٢٠١١ أنها شاهدت اعتداء أفراد قوات الأمن على المتظاهرين بالرصاص المطاطي مما أوقع عدد كبير جداً من الإصابات بهم .



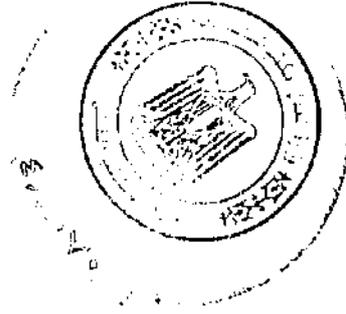
جمهورية مصر العربية

النيابة العامة

مكتب النائب العام

المكتب الفني

١٥ - ثبت من إطلاع النيابة العامة على كتابي شركتي فودافون وموبينيل للهواتف المحمولة وجود اتصالات عديدة ومتبادلة بين رئيس قطاع الأمن بإتحاد الإذاعة والتلفزيون و كلاً من محمد عدلي عبد المايم حسب النبي ، إيهاب أحمد خليفة خلال الفترة من ٢٠١١/١/٢٣ حتى ٢٠١١/٢/١١ جاوزت خمسمائة مكالمة .



جمهورية مصر العربية
النيابة العامة
مكتب النائب العام
المكتب الفني

ب) وقائع يوي ٢٦، ٢٧، ١ / ٢٠١١

(ملف ٣١ / ج ٨ - القضية رقم ٢٣١٩ لسنة ٢٠١١ جنح قصر النيل)

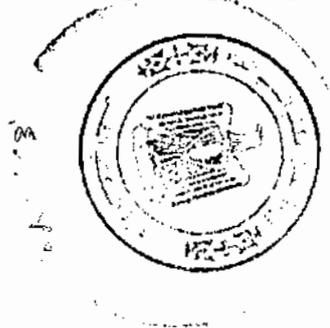
عمرو مصطفى فتحى محمد عاطى السن ٢٣ : مصور ؛ مقيم ٦ ش عبد الحليم عبد الجواد متفرع من ش
جسر الكنيسة - المتنب - الحيزة ؛ و يحمل بطاقة رقم قوى
٢٨٧١٠١٠٢٣٠٠٦٩٩ .

يشهد أنه بتاريخ ٢٦ / ١ / ٢٠١١ في غضون الساعة الثانية مساءً حال تواجده
بميدان التحرير لتغطية أحداث التظاهرات السلمية والتقاط صوراً لها فوجئ بأحد
الضباط يعتدى عليه بالضرب بغرض منعه من التصوير محدثاً إصابته بالرأس والعين
اليمنى ويستولى على آلة التصوير التى كانت بحوزته وألقى القبض عليه وحجزه بمعسكر
الجيل الأحمر وتم صرفه في اليوم التالي .

ملاحظة

ثبت من التقرير الطبى الصادر من مستشفى المنيرة العام إصابة الجنى عليه / عمرو مصطفى فتحى محمد

بزييف تحت الملتحمة بالعين اليمنى .



جمهورية مصر العربية
النيابة العامة
مكتب النائب العام
المكتب الفنى

(ملف رقم ٦ / ج ٣ - القضية رقم ١٥٧٥ لسنة ٢٠١١ عرائض وسط القاهرة)

السن ٢٩ ؛ عامل ؛ مقيم منشأة البكارى - الهرم - جيزة ؛ و يحمل

خالد محمد محيى حسن

بطاقة رقم قوى ٢٨٢٠٣٠٥٢١٠٠٩٣٧ .

يشهد أنه بتاريخ ٢٦ / ١ / ٢٠١١ شارك بالتظاهرات السلمية بميدان التحرير وبدأت أعداد المتظاهرين فى التزايد تدريجياً فقامت قوات الأمن المركزى بمحاصرتهم وتفريقهم وإطلاقهم الأعبرة النارية صوبهم ففر إلى ميدان عبد المنعم رياض و انضم إلى تظاهرة سلمية فقامت قوات الأمن المركزى بمحاولة تفريقهم والتعدى عليهم بالعصى وأبصر سيارة أمن مركزى تهبط من كوبرى أكتوبر فى اتجاه ميدان عبد المنعم رياض يعتليها أحد الجنود يطلق الأعبرة الخرطوش صوب المتظاهرين من مسافة قدرها بعشرين متراً أصابته إحداهما بعيينه اليمنى و ذراعيه و جانبه الأيمن قاصدين قتله.

ملاحظة

- ثبت بالتقرير الطبى الصادر من مستشفى عين شمس دخول الجنى عليه / خالد محمد محيى حسن بتاريخ ٢٦ / ١ / ٢٠١١ مصاباً بانفجار بالعين اليمنى .

- ثبت بتقرير الطب الشرعى أن إصابة الجنى عليه / خالد محمد محيى حسن بالعين اليمنى نارية رشية معاصرة لتاريخ الواقعة يجوز حصولها من طلق نارى خرطوش بما تستخدم مقذوفات الرش فى تعميره كالطلقات الخرطوش بتعذر تحديد عياره والسلاح المطلق لعدم استقرار الحشار واطلق من سلاح نارى من ذات النوع وفى مسافه جاوزت مدى الامتصاص ويتجوز حصول الواقعة وفق تصويره



جمهورية مصر العربية
النيابة العامة
مكتب النائب العام
المكتب الفني

الوارد بمذكره النيابة وقد تخلف لديه من جراء اصابته بالعين اليمنى فقد ابصار العين اليمنى تماما ونهايتها مما
يعتبر عاهه مستديمه تقدر نسبتها اجمالا بحوالى ٣٥% .

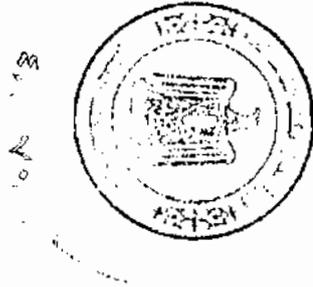
(ملف ٣٩ / ج ٨ - القضية رقم ٢٣٠٦ لسنة ٢٠١١ عرائض وسط القاهرة)

محمد الأحمدى أحمد حسين السن ٢٩ : ممثل سينافى - مقيم ش عمر بن الخطاب خلف قاعة سيد
درويش - الهرم الجيزة : و يحمل بطاقة رقم قومي
٢٨١٠٨١٧١٢٠٠٥٧٢ .

يشهد أنه بتاريخ ٢٦ / ١ / ٢٠١١ الساعة الثانية ظهراً شارك في التظاهرات السلمية
أمام دار القضاء العالى وأبصر أحد ضباط الأمن المركزى وجنوده يعتدوا على إحدى
المسنات وعند محاولته الزود عنها اعتدوا عليه بالعصى و طرحوه أرضاً وركلوه بالأقدام
محدثين اصابته بخلع الكتف الأيسر و التواء بالقطنية و بعض الكدمات.

ملاحظة

ثبت من التقرير الطبى الصادر من مستشفى الشرطة إصابة المخني عليه بخلع في الكتف الأيسر وأثار
لكدمات في الظهر.



جمهورية مصر العربية
النيابة العامة
مكتب النائب العام
المكتب الفني

(ملف رقم ٦ / ج ٩ القضية رقم ٢٤٤٨ لسنة ٢٠١١ عرائض وسط القاهرة)

محمد عبد الله حنفى عبد الحليم السن ١٨ : نجار مسلح : ومقيم شارع أبو رواش - جزيرة محمد

- مركز أوسيم - و يحمل بطاقة رقم قومي ٢١١٩٠٢٢٣٢١٠١٢٣٢٠٢٩٣٠ .

يشهد أنه بتاريخ ٢٠١١/١/٢٦ في غضون الساعة الثانية و النصف ظهرا
و حال مشاركة في التظاهرات السلمية بشوارع الإسعاف قام احد جنود الأمن المركزي
بالاعتداء عليه بالضرب باستخدام عصا فأحدث إصابته بذراعه الأيمن .

ملاحظة

ثبت بتقرير مصلحة الطب الشرعي إصابة المجنى عليه / محمد عبد الله حنفى بكسر في عظمة الزند
حدثت من المصادمة بجسم أو أجسام صلبة راضة قوية و إصابته جائزة الحدوث وفق التصوير الوارد
على لسان المجنى عليه .

(ملف رقم ١١ / ج ٩ - القضية رقم ٣١٨٣ لسنة ٢٠١١ جنح عابدين)

محمد كمال حامد سيد السن ٢٥ : محامى : ومقيم ٨ شارع على بن أبي طالب - بيجام -

شبرا الخيمة : و يحمل كارنيه نقابة محامين رقم ٣٧٨٦٦٨ ابتدائي .

يشهد أنه بتاريخ ٢٠١١/١/٢٦ الساعة الثالثة و النصف عصرا أبصر مسيرة سلمية

تمهين من أمام نقابة الصحفيين و جمعا من جنود الأمن المركزي رفقة مجموعة ترتدى الزي



جمهورية مصر العربية
النيابة العامة
مكتب النائب العام
المكتب الفني

المدنى يتعدون على أحد الصحفيين و فتاة بالضرب فتوجه نحوهم محاولاً منعهم فتعدوا عليه بالضرب باستخدام العصي محدثين إصابته بعينه اليسرى .

ملاحظة

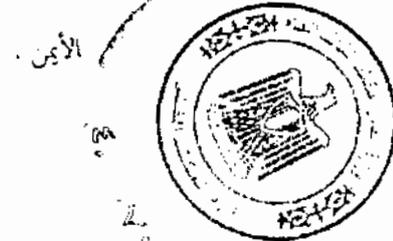
- ثبت بتقرير مركز المياه البيضاء للعيون أنه بتوقيع الكشف الطبى على المخني عليه / محمد كمال حامد سيد بتاريخ ٢٦ / ١ / ٢٠١١ تبين إصابته بكدمة بالعين اليسرى نتج عنها وجود تجمع دهوي في الجفن الأعلى والأسفل وحدوث نزيف تحت ملتحمة العين اليسرى نتيجة التعرض لضربة مباشرة بالعين

(ملف رقم ٢٥ / ج ١٣ - القضية رقم ٧٢٥٣ لسنة ٢٠١١ إداري قصر النيل)

السن ٢٩ : سائق : ومقيم ١٥ شارع شحاتة طنطاوى العمرانية الغربية - حيزة : وتحمل بطاقة رقم قومي ٢٨٢١٠٢٥٢١٠٠٣٣٤ .

محمد سمير عبد الحكم عبد الحميد

يشهد أنه بتاريخ ٢٧/١/٢٠١١ شارك في التظاهرات السلمية بميدان التحرير و في غضون الساعة الثالثة عصرا وحال تواجده بأحد الشوارع المجاورة لشارع القصر العيني والمؤدية لكورنيش النيل قام أربعة أفراد شرطة ثلاثة منهم يرتدى الزي المدنى و الرابع يرتدى الزي الأمري بالاعتداء عليه بالضرب باستخدام عصي فأحدثوا به كسر بذراعه



جمهورية مصر العربية
النيابة العامة
مكتب النائب العام
المكتب الفني

ملاحظة

- ثبت من التقرير الطبي الصادر من مستشفى ام المصريين العام دخول المجنى عليه / محمد سمير عبد
الحكيم المستشفى بتاريخ ٢٧ / ١ / ٢٠١١ مصاب بكسر أعلى عظمة الزند اليمنى.

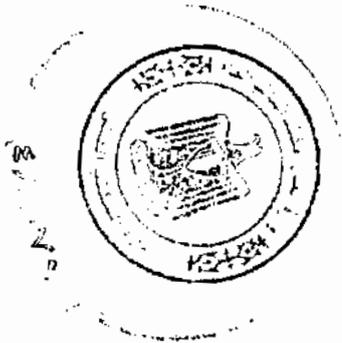
(الملف رقم ٤٦ / ج ٨ - القضية رقم ٧٩٩ لسنة ٢٠١١ عرائض وسط القاهرة)

صبرى محمد طه محمد السن ٢٩ ؛ عامل ؛ مقيم ٢١ ش الفيث - العجوزة : و يحمل
بطاقة رقم قومي ٢٢١٩٠٢٢١٠٧١٦٢١٠٢٨١٠ .

يشهد أنه بتاريخ ٢٦ / ١ / ٢٠١١ الساعة السادسة مساءً حال مشاركته بمسيرة
سلمية متجهة إلى ميدان التحرير أعترضتهم قوات الشرطة على منفذ الميدان بشارع
القصر العيني لمنعهم من الوصول إليه وبدأت في محاولة تفريقهم باستخدام القنابل المسيلة
للدموع والطلقات المطاطية وقذفهم بالأحجار فأصابه حجر برأسه .

ملاحظة

ثبت من التقرير الطبي الصادر من مستشفى الجمعية الخيرية الاسلامية بالعجوزة اصابة المجنى عليه /
صبرى محمد طه محمد بجرح قطعي بفروة الرأس .



جمهورية مصر العربية
النيابة العامة
مكتب النائب العام
المكتب الفني

(ملف رقم ٣٠٠ - القضية رقم ٦٣٤ لسنة ٢٠١١ عرائض وسط القاهرة)

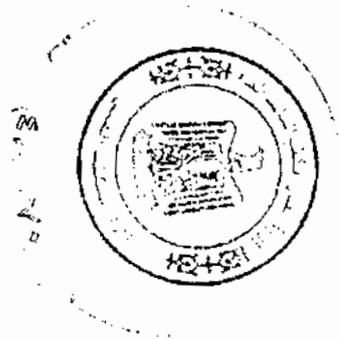
أشرف حسين محمد السيد السن ٢٨ : سائق ؛ و مقيم المناشي - مركز إمبابة محافظة ٦ أكتوبر

: و يحمل بطاقة رقم قومي ٢٨٣٠٢٠١٢١٠٥١٧٩ .

يشهد أنه بتاريخ ٢٦/١/٢٠١١ حال مروره بشارع القصر العيني قبل وقت الغروب شاهد قوات الأمن المركزي تقوم بإطلاق الرصاص المطاطي و القنابل المسيلة للدموع علي المتظاهرين قاصدة من ذلك تفريقهم ومن مسافة قدرها ثلاثين مترا اصابته طلقتين خرطوش استقرت أحدها بعينه اليمنى و الأخرى في مواضع متفرقة من جسده.

ملاحظة

- ثبت بالتقرير الطبي الصادر من مستشفى الحسين الجامعي دخول الجنى عليه / اشرف حسين محمد السيد بتاريخ ٢٦ / ١ / ٢٠١١ يعاني من اشجار بالعين اليمنى و تم إجراء عملية جراحية له .
- ثبت بالتقرير الطبي الصادر من مستشفى دار العيون أنه يعاني من اصابة بطلق ناربي و مياه بيضاء مضاعفة و نزيف بالجسم الزجاجي و اتصال شبكي .
- قدم الجنى عليه شظية معدنية صغيرة نسبه مقذوفات طلقة خرطوش شهد باستخراجها من ذراعه الأيمن .



جمهورية مصر العربية
النيابة العامة
مكتب النائب العام
المكتب الفني

(ملف رقم ٢٩ / ج ١٣ - القضية رقم ٣٠٤٨ لسنة ٢٠١١ عرائض وسط القاهرة)

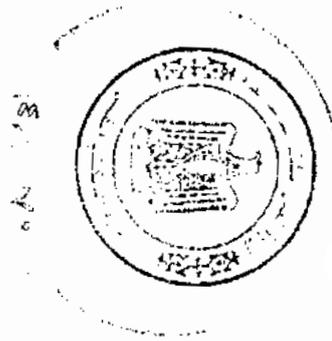
السن ٣٧ : صاحب معرض سجاد : ومقيم ١٢٠ شارع شوشة المعصرة
المحطة حلوان : وتحمل بطاقة رقم فوي ٢٩٣٢٠١٠٤٢٣٠٢٧٤٠ .

حسين صلاح الدين محمد حسين

يشهد أنه بتاريخ ٢٧ / ١ / ٢٠١١ الساعة العاشرة و النصف مساءً حال تواجده
بميدان عبد المنعم رياض متجهاً إلى ميدان التحرير لتقديم بعض الأغذية للمعتصمين
بالميدان اعترض سبيله أحد ضباط الأمن المركزي وبصحبه مجموعة من قوات الأمن
المركزي ورفض إدخاله الأطعمة للمتظاهرين وألقاها أرضاً وأمره بالمغادرة إلا أنه رفض
فقام على إثر ذلك بإتلاف سيارته عمداً بالاصطدام بها بعربة مدرعة و تعدى والقوات
المرافقة عليه بالضرب بالعصى فحدثت إصابته بكسر بالذراع الأيمن وجروح بالقدم
وكدمات بالقدمين .

ملاحظة

- ثبت بتقرير مصلحة الطب الشرعي أن إصابات الجنى عليه كانت في الأصل ذات طبيعة رضية
حدثت من المصادمة بجسم أو أجسام صلبة راضية وجائزة الحدوث مثل التصوير الوارد بمذكرة
النيابة وفي تاريخ يعاصر تاريخ الواقعة وهذه الإصابات عبارة عن جرح بالشفة السفلى وكسر بمنصف
القاطع العلوي الأيمن للأسنان ولخلخلة بالقاطع العلوي الأيسر وكذا كسر شرخي بأسفل عظمة الزند
الأيمن .



جمهورية مصر العربية
النيابة العامة
مكتب النائب العام
المكتب الفني

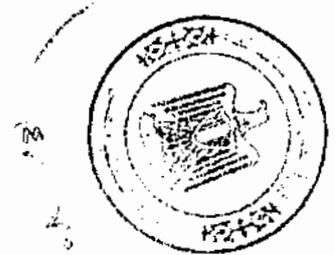
ثانياً : محافظة السويس

(ملف رقم ٧٥٤ - القضية رقم ٦ لسنة ٢٠١١ عرائض السويس الكلية)

السن ٨٦ : مدير مدرسة منشية السلام - قائد المقاومة الشعبية
بالسويس خلال حرب أكتوبر ١٩٧٣ : و مقيم ٤٧ شارع صلاح الدين
بالسويس : ويحمل بطاقة رقم قومي ٢٢٥١٢٠٦٠٤٠٠٠٩٦ .

١- حافظ على أحمد سلامة

يشهد أنه بتاريخ ٢٥ يناير ٢٠١١ شهدت محافظة السويس تظاهرات شعبية ووقفات احتجاجية اتسمت بالسلمية قوبلت بالعنف المفرط من رجال الشرطة تمثل في إطلاقهم الأعبرة النارية بأنواعها صوب المتظاهرين مما أسفر عن مصرع ثلاثة منهم بمنطقة الأربعين وأصيب العديد بطلقات نارية وانه شاهد بنفسه جثث القتلى وبها طلقات نارية بالصدر مما كان له أبلغ الأثر في إثارة حفيظة المواطنين وزيادة وتيرة المظاهرات التي استمرت حتى يوم ٢٨ يناير ٢٠١١ زادت معها حدة عنف رجال الشرطة فأوقفوا المزيد من القتلى والجرحى من المتظاهرين سلمياً بما أطلقوه من أعبرة نارية وبمناظرته لعدد من المجني عليهم لاحظ تعدد إصاباتهم بالرأس والوجه والصدر في دلالة واضحة أن الإطلاق كان بقصد القتل وبمسئولية المتهمين من قيادات الشرطة لأمرهم إياهم بإطلاق النار صوب المتظاهرين فأطاعوهم وقد اعتقت ذلك تخلى الشرطة عن مواقعها الأمنية وواجباتها الشرطية وتبرجهم الخطرين من السجناء بقصد ترويع المواطنين وتخريب المنشآت العامة والخاصة .



جمهورية مصر العربية
النيابة العامة
مكتب النائب العام
المكتب الفني

٢- رجب يوسف أحمد عبدالله

السن ٤٣ : محام : ومقيم ٨ حارة سويلم شارع صدقي بالأربعين :

ويحمل كارنيه محاماه رقم ١٥١٢٦٨ استئناف .

يشهد أنه أصر وقائع المظاهرات التي جرت اعتباراً من يوم ٢٥ يناير ٢٠١١ وعلى مدى الأربعة أيام التالية بمنطقة ميدان الأربعين الذي يطل مكتبه على ساحته ولم يلاحظ خلالها أى تعدي من المتظاهرين على رجال الشرطة التي استخدمت القوة المفرطة في التعامل مع المتظاهرين والتي تخللها إطلاق القنابل المسيلة للدموع والأعيرة النارية عليهم ، وأن مدير أمن السويس أعطي لرجال الأمن الأمر بإطلاق الرصاص الحي على المتظاهرين الذي بدأ عشوائياً ثم تحول إلى نيران كثيفة تجاه المتظاهرين وأسفر ذلك عن وقوع كثير من القتلى والمصابين وأن المواطنين نقلوا إلى مكتبه أحد القتلى في محاولة لإسعافه، وعقب ذلك تركت قوات الشرطة مواقعها و أصدر مدير أمن السويس أوامره بتهريب المساجين لإشاعة الفوضى وترويع المواطنين بما أدى إلى تخريب أقسام الشرطة ونهب محتوياتها.

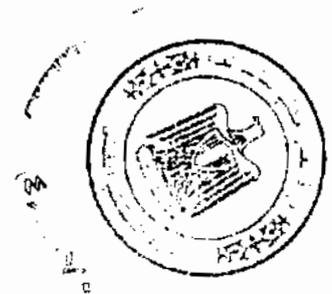
(ملف رقم ٧٥٥ - القضية رقم ٦٣٧ لسنة ٢٠١١ إداري السويس)

السن ٣٤ : ربة منزل : و مقيمة شارع الباسل رنه البراجيلى الأربعين

أمل خليل محمد خليل

: وتحمل بطاقة رقم قومي ٢٧٨١٢٠٣٠٤٠٠١٠٧

تشهد أن زوجها الجنني عليه " سليمان صابر على " هاتفها مساء يوم ٢٥ يناير ٢٠١١ وأنهى إليها تواجده بالتظاهرات السلمية الجارية أمام قسم شرطة الأربعين وأن قوات



جمهورية مصر العربية
النيابة العامة
مكتب النائب العام
المكتب الفني

الشرطة بادرهم إطلاق القنابل المسيلة للدموع، وأعقب ذلك علمها بنبأ مقتله وتعرفت علي جثته بالمشرحة، ووجدته مصاباً بطلقات نارية في صدره وأخبرها بعض المشاركين في المظاهرات من جيران والديها أن مصدرها رجال الشرطة الذين كانوا يعتلون مبنى قسم شرطة الأربعين وبطلتوني الأعيرة النارية صوب المتظاهرين .

ملاحظة

ثبت من تقرير مصلحة الطب الشرعي أن إصابات المجني عليه / سليمان صابر علي التي أدت لوفاته بالصدر والبطن وتحتكات بالقلب والحجاب الحاجز والأمعاء الدقيقة نتيجة إصابتي ناريتي رشيتي حديتيني تسببت في توقف الدورة الدموية والتنفسية وأنها حدثتا من مقدوفات رشية مختلفة الأحجام أطلقت من سلاح معد لإطلاق الطلقات الخرطوش وأن الوفاة حدثت بتاريخ يتفق ويوم ٢٥/١/٢٥١١ ووفق التصوير الواردة بأقوال أهلية المجني عليه.

(ملف رقم ٧٥٥ - القضية رقم ٥٩٤ لسنة ٢٠١١ إداري الأربعين)

السن ٥٠ : رية منزل : ومقبة ٢ ب بجوار مدرسة محمد فريد . السويس ؛
وتحمل بطاقة رقم قومي ٢٦١٠٩١٤٠٤٠٠١٠٦ .

كوثر زكي عبد العزيز سعد

تشهد أنها تلقت خبر مقتل نجلها / مصطفى رجب محمود عبد الفتاح أثناء تظاهرات يوم
٢٥ يناير ٢٠١١ بمنطقة الأربعين وشاهدته بالمشرحة متأثراً بإصابة نارية بصدده حصلها



جمهورية مصر العربية
النيابة العامة
مكتب النائب العام
المكتب الفني

التقرير الطبي الشرعي يتهتك بعضلة القلب ، وعلمت من ذوى القتلى والمصابين
بالمشرحة أن أصابته نتيجة إطلاق الشرطة أعيرة نارية على المتظاهرين .

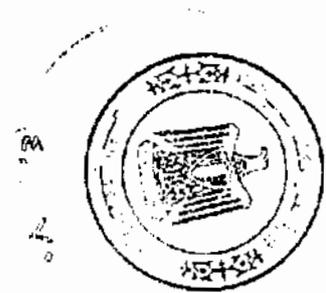
ملاحظة

ثبت من تقرير مصلحة الطب الشرعي أن إصابات المجني عليه / مصطفى رجب محمود والتي أودت
بحياته عبارة عن إصابات نارية شبه حديثة حدثت من الإصابة بمقدوفات رشية مختلفة الأحجام أطلقت
من سلاح معد لإطلاق الطلقات الخرطوش أدت لتهتك بعضلة القلب وما صحبه من أنزفه غزيرة
تسببت في توقف البورة الدموية والتنفسية وان الواقعة حدثت وفق التصوير في التاريخ الثابت
بالتحقيقات ٢٥/١/٢٠١١ .

(ملف رقم ٧٥٦ - القضية رقم ٦٦ لسنة ٢٠١١ عرائض السويس الكلية)

حنان محمد محمود على السن ٣٥ : ربة منزل ؛ و٤٦ مقيمة شارع الغوري كفر محمد سلامة -
الأربعين ؛ بطاقة قومي رقم ٢٧٦١٢٢٠٠٤٠٠١٢٤ .

تشهد أنها تلقت خبر مقتل زوجها " غريب عبد العزيز عبد اللطيف " بمنطقة الأربعين
متأثراً بإطلاق الشرطة أعيرة نارية حصلها تقرير الطب الشرعي في تهتك شديد بالكبد
والقولون والأنسجة بالكلي اليسرى نتيجة إصابات نارية رشية والتي أودت بحياته.



جمهورية مصر العربية

النيابة العامة

مكتب النائب العام

المكتب الفني

ملاحظة

ثبت من تقرير مصلحة الطب الشرعي أن إصابات المجني عليه/ غريب عبد العزيز عبد اللطيف -
نارية رشية حيوية حديثة حدثت من رشات خرطوش أطلقت عليه من سلاح معد لإطلاق طلقات
الخرطوش وتعزى وفاته لما أحدثته تلك الإصابات من تهتك شديد بالكبد والقولون والأنسجة حول
الكلية اليسرى مما أدى لأنزفة غزيرة وصدمة نزفية غير مرجحة وأن الوفاة حدثت في تاريخ يتفق وتاريخ

٢٠١١/١/٢٥

(ملف رقم ٧٦١ - القضية رقم ١٤٨ لسنة ٢٠١١ عرائض السويس)

السن - ٤٨ عاماً - مصور فوتوغرافي - مقيم شارع الطابية . تل القلزم -

أمين محمد حسن الشوربجي

الأربعين السويس - بطاقة رقم قومي ٢٥٥٧٠٢٥٨١٦٠٦٠٢٦٣ .

يشهد أنه بتاريخ ٢٥ يناير ٢٠١١ وحال مروره أمام مسجد الأربعين أصر أفراد
الشرطة يطلقون أعيرة نارية - خرطوش - على المتظاهرين أصابته ثلاث منها في بطنه
نجم عنها استئصال الطحال واستقرت أخرى بيده اليسرى فأحدثت أصابته الميمنة
بالتقرير الطبي المرفق بالأوراق .

ملاحظة

ثبت من التقرير الطبي أن إصابة المجني عليه/ أمين محمد حسن الشوربجي نارية بالبطن نجم عنها

استئصال الطحال وعظمة الفص .



جمهورية مصر العربية
النيابة العامة
مكتب النائب العام
المكتب الفني

(ملف رقم ٧٦٢ - القضية رقم ٧٠٥ لسنة ٢٠١١ إداري الأربعين)

إبراهيم محمود إبراهيم محمود السن ١٦ : طالب : ومقيم ١٤ ب مساكن السادات حي الأربعين-

السويس : ويحمل بطاقة رقم قومي ٢٩٤٠٤٠٤٠٤٠٠٠٣٩ .

يشهد أنه بتاريخ ٢٥ يناير ٢٠١١ وحال تواجدہ أمام مسجد الأربعين أبصر قوات الشرطة تطلق أعيرة نارية من بنادق خرطوش بطريقة عشوائية أصابته إحداهما أسفل بطنه جهة اليسار على النحو الوارد بتقريره الطبي .

ملاحظة

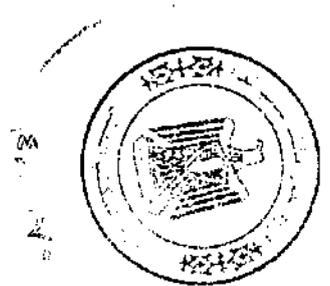
ثبت من التقرير الطبي المرفق أنه تم إجراء عملية استكشاف للبطن نتيجة طلق ناري ووجود الأم بالساق اثر وجود جسم غريب .

(ملف رقم ٧٦٣ - القضية رقم ١٢٤ لسنة ٢٠١١ عرائض السويس الكلية)

حاتم حسن محمد حسن السن ٣٨ : ارزقي : ومقيم شارع الجيش حارة الديري رقم ٢٠ - الأربعين

- السويس : ويحمل بطاقة رقم قومي ٢٧٣٠٢٠٣٢١٠٣٨٩٦ .

يشهد أنه بتاريخ ٢٥ يناير ٢٠١١ وحال تواجدہ بميدان الإسعاف أمام مسجد الأربعين للمشاركة في التظاهرات أبصر قوات الشرطة تطلق أعيرة نارية صوبهم استقرت إحداهما في صدره فحدثت أصابته الواردة بتقريره الطبي المرفق .



جمهورية مصر العربية
النيابة العامة
مكتب النائب العام
المكتب الفني

ملاحظة

ثبت من التقرير الطبي المرفق أن المجني عليه مصاب بطلق ناري بالفنص الصدري.

(ملف رقم ٧٦٤ - القضية رقم ٨٧٩ لسنة ٢٠١١ [داري الأربعين])

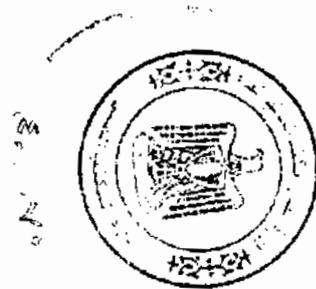
حسين فهمي محمد السن ٢٤ ؛ عامل ؛ ومقيم شارع المرور - السويس ؛ ولا يحمل

تحقيق شخصية .

يشهد أنه بتاريخ ٢٥ يناير ٢٠١١ وحال تواجده بمنطقة الأربعين أبصر قوات الشرطة تطلق أعيرة نارية صوب المتظاهرين فأصابته إحداها بالصدر واستقرت أخرى بفخذه على النحو الوارد بتقريره الطبي .

ملاحظة

ثبت من التقرير الطبي المرفق أن المجني عليه مصاب بطلق ناري بجدار الصدر والبطن .



جمهورية مصر العربية

النيابة العامة

مكتب النائب العام

المكتب الفني

(ملف رقم ٧٦٥ - القضية رقم ٩٥١ لسنة ٢٠١١ جناح الأربعين) و (ملف رقم ٧٩٠ - القضية رقم ٤٤٣ لسنة ٢٠١١

إداري السويس)

١- مصطفى محمد عبد العليم مصلحي السن ١٧ : طالب : ومقيم حي مكة عمارة ١٠٥ شقة ٦ - فيصل
السويس : ولا يحمل بطاقة تحقيق شخصية.

يشهد أنه بتاريخ ٢٥ يناير ٢٠١١ وأبان تواجده بشوارع صدق بالأربعين أبصر أحد
أفراد الشرطة حال قيامه بإطلاق أعيرة نارية صوب المتظاهرين فأصيب بطلق ناري
بالصدر والبطن على النحو الثابت بتقريره الطبي .

ملاحظة

ثبت من التقرير الطبي المرفق بأن المجني عليه مصاب بطلق ناري بالصدر والبطن .

٢- اشرف سعيد رشيدى السن ٤٠ : عامل : ومقيم جبلاية السيد هاشم . الحناين - السويس
: ويحمل بطاقة رقم قومي ٢٧٠٠٢٠٥٢٠١٤٥٤ .

يشهد أنه بتاريخ ٢٥ يناير ٢٠١١ وحال مروره على مقربة من مسجد الأربعين أبصر
جمعا من المتظاهرين وقوات الشرطة تطلق الأعيرة النارية صوبهم أصابته إحداهما بالبطن
وأخرى بالعضد الأيسر على النحو الثابت بتقريره الطبي.

ملاحظة

ثبت من التقرير الطبي المرفق أن المجني عليه يعاني من طلق ناري أدى إلى جرح شبه نافذ بالبطن
والساق اليمنى واليسرى والفخذ الأيمن والأيسر.



جمهورية مصر العربية
النيابة العامة
مكتب النائب العام
المكتب الفني

٣- إبراهيم سامي عبد العال

السن - ١٩ عاما - عامل - مقيم كفر جودة ش هاشم - بطاقة قومي

رقم ٢٩٢٠٨٠٩٠٤٠٠١١٧

يشهد أنه بتاريخ ٢٥ يناير ٢٠١١ وحال تواجده أمام مسجد الأربعين مشاركا في التظاهرات أبصر قوات الشرطة تطلق الأعيرة النارية صوب المتظاهرين بصورة عشوائية أصابته إحداها بكتفه الأيمن على النحو المبين بتقريره الطبي .

ملاحظة

ثبت من التقرير الطبي المرفق أن المجني عليه يعاني من جرح متهتك بالخد الأيمن مع اشتباه كسر بالأسنان والأنف .

(ملف رقم ٧٦٦ - القضية رقم ١٢٨ لسنة ٢٠١١ عرائض السويس الكلية)

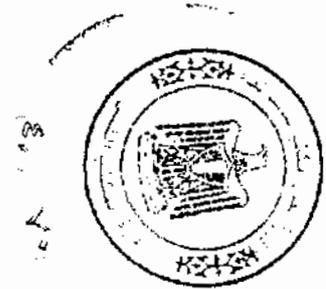
محمد سيد عبد اللطيف الجيلاني

السن ٢٦ : لحام ؛ و مقيم ١٩ شارع سلامة الغربي المتفرع من شارع

زين العائدين - الأربعين - السويس : ويحمل بطاقة رقم قومي

٢٨٤٠٩١٨٠٤٠٠١٩٣

يشهد أنه بتاريخ ٢٥ يناير ٢٠١١ وحال تواجده بمنطقة الأربعين مشاركا في التظاهرات أبصر إحدى سيارات الشرطة المصفحة تجوب الشارع يطلق من بداخلها أعيرة نارية



جمهورية مصر العربية
النيابة العامة
مكتب النائب العام
المكتب الفني

بطريقة عشوائية صوب المتظاهرين استقرت إحداها في رقبته والأخرى بيده اليسرى
فحدثت أصابته الواردة بتقريره الطبي المرفق .

ملاحظة

ثبت من التقرير الطبي المرفق بأن المجني عليه مصاب بطلق بالوجه من الجهة اليسرى.

(ملف رقم ٧٦٧ - القضية رقم ٥٣١ لسنة ٢٠١١ إداري السويس)

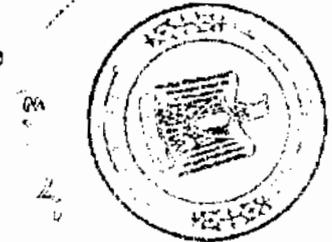
عبد كمال السيد السيد السن ٣٢ ؛ أرزقي ؛ ومقيم شارع الغوري الجديد كفر محمد سلامة سحي

الأربعين - السويس ؛ ويحمل بطاقة رقم قومي ٢٧٥١٢١٥٠٤٠٠١٥٨

يشهد أنه بتاريخ ٢٥ يناير ٢٠١١ حال تواجده أمام قسم شرطة الأربعين فوجئ بأفراد
شرطة يستقلون سيارة مصفحة يطلقون أعيرة نارية صوب المتظاهرين بطريقة عشوائية
أصابه عدد منها في مواضع متفرقة من جسده وقام أحدهم بضربه بسكين السلاح في
قدمه اليسرى بينما قام آخر بالتعدي عليه بعضا علي قدمه اليمنى مما أحدث إصاباته على
النحو الوارد بالتقرير الطبي المرفق

ملاحظة

ثبت من التقرير الطبي المرفق بأن المجني عليه مصاب بجروح رديه صغيرة دائرية بالفخذ الأيمن من أعلى
وأسفل والركبة اليسرى والساق اليسرى من الخارج والساعد الأيسر و الوجه بالناحية اليسرى.



جمهورية مصر العربية
النيابة العامة
مكتب النائب العام
المكتب الفني

(ملف رقم ٧٦٨ - القضية رقم ٨٥٦ لسنة ٢٠١١ جنح السويس)

السن ١٥ : طالب ؛ ومقيم المهاويس شارع بورسعيد عمارة الفرماوي ؛

أحمد السيد أحمد عبد العال

ولا يحمل تحقيق شخصية

يشهد أنه بتاريخ ٢٥ يناير ٢٠١١ وحال مروره بجوار قسم شرطة الأربعين أبصر رجال الشرطة يطلقون أعيرة نارية صوب المتظاهرين أصابته إحداها بساقه اليمنى على النحو الوارد بالتقرير الطبي .

ملاحظة

ثبت من التقرير الطبي المرفق بأن المحني مصاب بطلق ناري وانقطاع الشريان عن الطرف السفلى الأيمن وتم إصلاح الشريان المتهتك وربط الأورده الناذقة

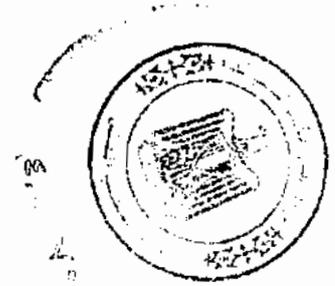
(ملف رقم ٧٦٩ - القضية رقم ٨١٤ لسنة ٢٠١١ إداري الأربعين)

السن ١٦ : طالب ؛ ومقيم المميز أمام مسجد التقوى عمارة ١٦ -

عبد الله مصطفى أحمد منوفي

السويس ؛ ويحمل بطاقة رقم قومي ٢٩٤١٠٢٥٠٤٠٠١١٢ .

يشهد أنه بتاريخ ٢٥ يناير ٢٠١١ وحال تواجده أمام قسم الأربعين مشاركاً في مظاهرة سلمية فوجئ بأفراد من الشرطة يعتلون سطح القسم يطلقون أعيرة نارية صوب



جمهورية مصر العربية
النيابة العامة
مكتب النائب العام
المكتب الفني

المتظاهرين اصابته إحداها خلف إذنه اليمنى وعنقه واستقرت الأخرى بظهره على النحو
الوارد بالتقرير الطبي .

ملاحظة

ثبت من التقرير الطبي المرفق بأن الجني عليه مصاب بطلق خرطوش نارى بالرأس خلف الأذن اليمنى
واليد اليمنى والعنق بالناحية اليسرى والظهر .

(ملف رقم ٧٧٠ - القضية رقم ١٢٤١ لسنة ٢٠١١ جنح الأربعين)

حسن عبد العال حسن
السن ٢٩ : موظف بديوان عام المحافظة : ومقيم المستقبل ١ عمارة
٣٧ شقة ١٩ الدور الثاني فيصل - السويس : ويحمل بطاقة رقم قومي
٢٨٢٠٣٠٩٠٤٠٠٢١٩

يشهد أنه بتاريخ ٢٥ يناير ٢٠١١ حال مروره أمام مسجد الأربعين أبصر رجال
الشرطة يطلقون أعيرة نارية صوب المتظاهرين اصابته إحداها بكسر مضاعف متفتت
أسفل ساقه اليسرى على النحو المبين بتقريره الطبي .

ملاحظة

ثبت من التقرير الطبي المرفق بأن الجني عليه مصاب بكسر مضاعف متفتت أسفل الساق اليمنى ناتج
عن طلق نارى مع وجود بعض الشظايا الظاهرة بالأشعة .



جمهورية مصر العربية
النيابة العامة
مكتب النائب العام
المكتب الفني

(ملف رقم ٧٧١ - القضية رقم ٧٩٤ لسنة ٢٠١١ جرح السويس)

أحمد السيد أحمد عبد الله
السن ٢٧ : لا يعمل ؛ ومقيم شارع بن الجراح من شارع صدقي
بالأربعين ؛ ويحمل بطاقة رقم قومي ٢٨٣٠٧٠٢٠٤٠٠١٣١ .

يشهد أنه بتاريخ ٢٥ يناير ٢٠١١ حال تواجده بميدان الأربعين شاهد قوات الشرطة
حال قيامها بإطلاق أعيرة نارية صوب المتظاهرين أصابته إحداها بجانب عينه اليسرى
وأخرى أعلى عينه اليمنى على النحو الوارد بتقريره الطبي .

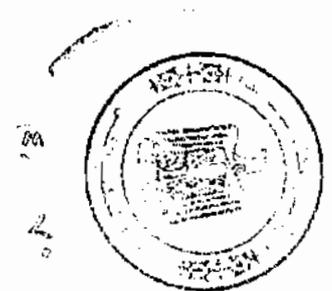
ملاحظة

تبت من التقرير الطبي المرفق بأن الجرحي يعاني من وجود جسم غريب بجانب العين اليسرى
والحاجب الأيمن نتيجة تطلق ناري خرطوش.

(ملف رقم ٧٧٢ - القضية رقم ١٢٩ لسنة ٢٠١١ عرائض السويس الكلية)

زينب أحمد نور الدين
السن ١٥ : طالبة ؛ ومقيمة ٢٧ شارع فرحات - حي الكويت -
الأربعين - ولا تحمل تحقيق شخصية .

تشهد أنها بتاريخ ٢٥ يناير ٢٠١١ وحال عودتها لمسكنها رفقة شقيقتها أبصرت قوات
الشرطة تلقي قنابل مسيئة للدموع صوب المتظاهرين اصطدمت إحداها بعينها اليمنى
فأحدثت أصابتها الواردة بالتقرير الطبي .



جمهورية مصر العربية
النيابة العامة
مكتب النائب العام
المكتب الفني

(ملف رقم ٧٧٣ - القضية رقم ٩٥٠ لسنة ٢٠١١ جنح الأربعين)

عادل السيد علي حسن السن ٤٨ : نقاش ؛ و مقم فيصل - حي الرياض - عمارة ٤٨ شقة

١ : ويحمل بطاقة رقم قومي ٢٦٣٠٣١٤٠٤٠٠٠٧٧ .

يشهد أنه بتاريخ ٢٥ يناير ٢٠١١ وحال تواجده أمام مسجد الأربعين مشاركاً في التظاهرات السلمية فوجئ بقوات الشرطة تطلق صوب المتظاهرين أعيرة نارية من بنادق خرطوش بجوزتهم أصابته إحداهما بعينه اليسرى على النحو الوارد بتقريره الطبي .

ملاحظة

ثبت من التقرير الطبي المرفق أن الخنجر عليه مصاب بالعين اليسرى بطلقات نارية محيطية بالعصب والشريان البصري مما يسبب في حدوث جلطة وتزيف بالمتحمة والجسم الزجاجي.

(ملف رقم ٧٧٤ - القضية رقم ٩٠ لسنة ٢٠١١ عرائض السويس الكلية)

عريب حسين حسن علي السن ٢٨ : بائع متجول ؛ والمقيم ارض صلاح خيرى شارع عطية أمام

مسجد المحفوظة منزل رقم ٤ بجوار ورشة بلاط محمد عثمان الأربعين -

السويس ؛ ويحمل بطاقة رقم قومي ٢٨٢١١٠٢٠٤٠٥٢ .

يشهد أنه بتاريخ ٢٥ يناير ٢٠١١ وحال تواجده أمام مبنى بريد الأربعين أبصر قوات الشرطة تطلق الأعيرة النارية من بنادق خرطوش على جموع المتظاهرين وأصيب بعينه وأذنه على النحو الوارد بتقريره الطبي .



جمهورية مصر العربية
النيابة العامة
مكتب النائب العام
المكتب الفني

ملاحظة

ثبت من التقرير الطبي المرفق بأن المخني عليه مصاب بشظايا أسفل العين اليمنى وأمام الأذن اليمنى
والرسخ الأيمن.

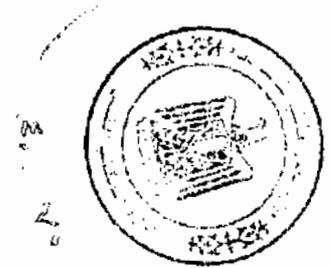
(ملف رقم ٧٧٥ - القضية رقم ١٠٦٥ لسنة ٢٠١١ جنح الأربعين)

غريب محمود السيد عمران السن ٤٤ : تاجر موبيليا : ومقيم ٢٥ فراغات حي السحاب الصباح
فيصل - السويس ؛ ويحمل بطاقة رقم قومي ٢٦٦٠٩١٠٦٤٠٠١٥٦ .

يشهد أنه بتاريخ ٢٥ يناير ٢٠١١ إبان تواجده ناحية مسجد الأربعين أبصر مجموعة
من المتظاهرين فتوجه لاستطلاع الأمر فشهد قوات الشرطة حال قيامها بإطلاق أعيرة
نارية على المتظاهرين لحدثت أصابته بالقدم اليسرى وأسفل البطن على النحو المبين
بتقريره الطبي.

ملاحظة

ثبت من التقرير الطبي المرفق بأن المخني عليه مصاب بطلق ناري بالقدم اليسرى و أسفل البطن.



جمهورية مصر العربية
النيابة العامة
مكتب النائب العام
المكتب الفني

(ملف رقم ٧٧٦ - القضية رقم ٦٨٧ لسنة ٢٠١١ إداري الأربعين)

أحمد يوسف مصطفى أحمد
السن ٢٨ : عامل بمخبز : و مقيم شارع ماهر كفر عبده - الأربعين
- السويس : ويحمل بطاقة رقم قومي ٤٠٠٠٥٩ .

يشهد أنه بتاريخ ٢٥ يناير ٢٠١١ وحال تواجده أمام مسكنه بدائرة قسم الأربعين
فوجئ بإطلاق أفراد الشرطة لأعيرة نارية تجاه المتظاهرين أصابته إحداها بساعده الأيسر
على النحو الوارد بالتقرير الطبي .

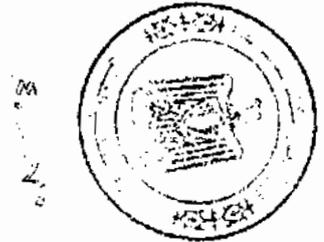
ملاحظة

ثبت من التقرير الطبي المرفق بأن المجهني عليه مصاب بكسر مضاعف متفتت بالجزء العلوي لعظمة الزند
بالساعد الأيسر نتيجة طلق ناري.

(ملف رقم ٧٧٧ - القضية رقم ٩٥٢ لسنة ٢٠١١ إداري الأربعين)

أحمد فهم عبد الوهاب
السن ٥٣ : مدير إدارة المراجعة المالية بشركة المشروعات البترولية
بتروجيت : و مقيم ٤ شارع الشهيد محمد خليل - السويس : ويحمل
بطاقة رقم قومي ٢٥٧١٢٢٠٠٤٠٠٣٨ .

يشهد أنه بتاريخ ٢٥ يناير ٢٠١١ وحال مشاركته لتظاهرة سلمية بجوار مسجد
الأربعين أبصر رجال الشرطة يطلقون تجاههم أعيرة نارية أصابته إحداها بساقه اليسرى
فأحدثت به أصابته الميمنة بالتقرير الطبي المرفق بالأوراق .



جمهورية مصر العربية
النيابة العامة
مكتب النائب العام
المكتب الفني

ملاحظة

ثبت من التقرير الطبي المرفق بأن المجني عليه مصاب بطلق ناري بالساق اليسرى وتهتك بعضلات
الساق اليسرى .

(ملف رقم ٧٧٨ - القضية رقم ٩٥١ لسنة ٢٠١١ جنح الأربعين)

١- محمد وجدي محمد : السن ٢٩ ؛ طالب ؛ ومقيم المثلث شقة ٥ عمارة ١١ الأربعين -
السويس ؛ ولا يحمل بطاقة تحقيق شخصية .

يشهد أنه بتاريخ ٢٥ يناير ٢٠١١ وحال مروره أمام مسجد الأربعين أبصر رجال
الشرطة يطلقون أعيرة نارية صوب المتظاهرين أصابته إحداهما بالكتف الأيمن فأحدثت به
الإصابة الميمنة بالتقرير الطبي المرفق .

ملاحظة

ثبت من التقرير الطبي المرفق أن المجني عليه مصاب بطلق ناري بالكتف الأيمن عبارة عن خرطوش
مستقر أعلى عظمة الترقوه اليمنى.

٢- خالد جمال حسين : السن ١٥ ؛ نجار ؛ ومقيم السادات - كفر أحمد عبده القديم ؛
ولا يحمل بطاقة تحقيق شخصية .

يشهد أنه وبتاريخ ٢٥ يناير ٢٠١١ وأبان عودته إلي مسكنه أبصر قوات الشرطة
تطلق قنابل غاز وأعيرة نارية تجاه المتظاهرين فأصابته إحداهما بكتفه الأيمن على النحو
الثابت بتقريره الطبي.



جمهورية مصر العربية
النيابة العامة
مكتب النائب العام
المكتب الفني

ملاحظة

ثبت من التقرير الطبي المرفق أن المخني عليه يعاني من نزيف داخلي بتجويف الصدر اثر تطلق نارى .

السن ٢٧ : طالب : ومقيم حى الكويت خلف كشرى شطا :

٣- ياسر السيد محمود غنمى

ولا يحمل بطاقة تحقيق شخصية .

يشهد أنه بتاريخ ٢٥ يناير ٢٠١١ أبصر قوات الشرطة تطلق قنابل مسيلة للدموع وأعبرة نارى صوب المتظاهرين فأصابته إحداهما بقدمه اليمنى على النحو الثابت بتقريره الطبي .

ملاحظة

ثبت من التقرير الطبي المرفق أن المخني عليه مصاب بكسر مضاعف بمنصف عظمة الساق اليمنى .

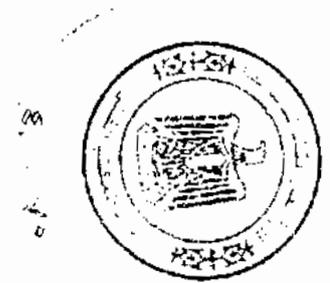
(ملف رقم ٧٧٩ - القضية رقم ٧٨ لسنة ٢٠١١ عرائض السويس الكلية)

السن ٢٤ : موظف بمحافظة السويس : مقيم ٢٢ شارع أبو المعاطى

أحمد محمود أحمد عبىد

- كفر كاهل - الأربعين - السويس : ويحمل بطاقة رقم قومي ٢٠٠١٣٥

يشهد أنه بتاريخ ٢٥ يناير ٢٠١١ وحال مروره بشارع الجيش بالأربعين أبصر رجال الشرطة يطلقون أعبرة نارى على المتظاهرين أصابته إحداهما بركبته اليسرى على النحو الوارد بتقريره الطبي .



جمهورية مصر العربية
النيابة العامة
مكتب النائب العام
المكتب الفني

ملاحظة

ثبت من التقرير الطبي المرفق أن المجهني عليه مصاب بخرطوش ناري بالركبة اليسرى مع وجود جسيمين خارجين داخل الركبة اليسرى.

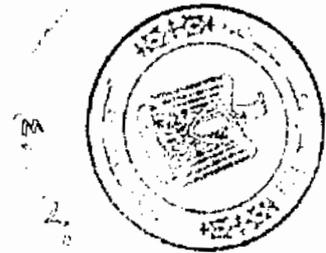
٢- حسن عبد العال حسن درويش السن ٢٨ : موظف بديوان محافظة السويس : ومقيم المستقل
١ عمارة ٣٧ ب شقة ٩ - السويس : ويحمل بطاقة رقم قومي
٢٨٢٠٣٠٩٠٤٠٠٢١٩ .

يشهد أنه بتاريخ ٢٥ يناير ٢٠١١ وحال تواجده بموقف سيارات الأربعين أبصر قوات الشرطة تطلق أعيرة نارية من بنادق خرطوش صوب جموع المتظاهرين أصابته إحداها في ساقه اليمنى .

(ملف رقم ٧٨٠ - القضية رقم ١١٩ لسنة ٢٠١١ عرائض السويس الكلية)

عبد الله محسن أحمد متولي السن ١٦ : طالب : ومقيم الأمل لبني عمارة ٢١ ب شقة ٩ :
ولا يحمل بطاقة تحقيق شخصية .

يشهد أنه بتاريخ ٢٥ يناير ٢٠١١ وحال تواجده أمام مسجد الأربعين أبصر قوات الشرطة تطلق أعيرة نارية تجاه المتظاهرين أصابته إحداها بساقه وقدمه اليمنى على النحو الثابت بتقريره الطبي .



جمهورية مصر العربية
النيابة العامة
مكتب النائب العام
المكتب الفني

ملاحظة

ثبت من التقرير الطبي المرفق بأن المحني عليه يعاني من إدعاء طلق ناري بالقدم اليمنى بالكاحل الأيمن وأعلى الساق اليمنى.

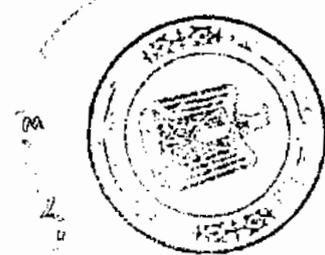
(ملف رقم ٧٨٣ - القضية رقم ٢١٠ لسنة ٢٠١١ جنح الأربعين)

سيد عبد المجيد على عبد المجيد
السن ٢٣ : موظف هيئة قناة السويس : و مقيم ٢٩٨ مساكن
الهيئة الثالث - الأربعين : ويحمل بطاقة رقم قوى
٢٨٨٠٣١١٠٤٠٠٢٩٣ .

يشهد أنه بتاريخ ٢٥ يناير ٢٠١١ حال تواجده بشوارع الجيش أصر قوات الشرطة حال قيامها بإطلاق أعيرة نارية تجاه المتظاهرين اخترقت إحداها قدمه اليسرى وفق الثابت بتقريره الطبي .

ملاحظة

ثبت من التقرير الطبي المرفق أن المحني عليه مصاب بطلق ناري بالقدم اليسرى.



جمهورية مصر العربية
النيابة العامة
مكتب النائب العام
المكتب الفني

(ملف رقم ٧٨٤ - القضية رقم ٧٥ لسنة ٢٠١١ عرائض السويس الكلية)

محمد أحمد محمد سالم السن ٣٥ : شيف : ومقيم المثلث عمارة ١١ نموذج ٨ مدخل أ
شقة ١٦ - الأربعين : ولا يحمل تحقيق شخصية .

يشهد أنه بتاريخ ٢٥ يناير ٢٠١١ حال تواجده بمنطقة الأربعين أبصر قوات الشرطة
تطلق أعيرة نارية بصورة عشوائية على المتظاهرين أصابته إحداها بفخذه الأيسر على
النحو الوارد بتقريره الطبي .

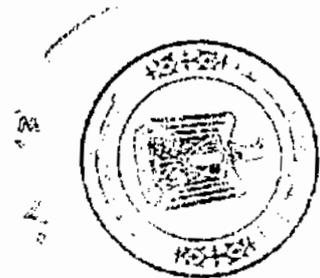
ملاحظة

ثبت من التقرير الطبي المرفق أن الخنجر عليه مصاب بجرح نافذ بالفخذ الأيسر بإدعاء طلق ناري
خرطوش وتبين وجود جسم غريب بالفخذ الأيسر .

(ملف رقم ٧٨٥ - القضية رقم ٧٧ لسنة ٢٠١١ عرائض السويس الكلية)

عرفة صابر عبد الله إبراهيم السن ٢٣ : عامل بمحطة تموين سيارات : ومقيم المثلث الجديد
عمارة ٥١ أنموذج ٧ الأربعين - السويس : ولا يحمل تحقيق شخصية

يشهد أنه بتاريخ ٢٥ يناير ٢٠١١ وإبان تواجده أمام مسجد الأربعين أبصر رجال
الشرطة يطلقون القنابل المسيلة للدموع والأعيرة النارية صوب المتظاهرين فأصابته
إحداها بظهره محدثة الإصابة الميمنة بالتقرير الطبي المرفق .



جمهورية مصر العربية
النيابة العامة
مكتب النائب العام
المكتب الفني

ملاحظة

ثبت من التقرير الطبي المرفق بأن الجني عليه مصاب بطلق نارى بالظهر.

٢- هاشم محمود محمد السن ١٨ : أعمال حرة : ومقيم ش صدقي - الهويس شارع السيد

حسن منصور رقم ١٥ - الأريين : ويحمل بطاقة رقم قومي ٤٠١٣١

يشهد أنه بتاريخ ٢٥ يناير ٢٠١١ وحال تواجدده أمام مسجد الأريين أبصر رجال الشرطة يقومون بإطلاق أعيرة نارية بطريقة عشوائية قبل جموع المتظاهرين فأصابته بذراعه الأيسر وفخذه الأيمن على النحو الوارد بتقريره الطبي .

ملاحظة

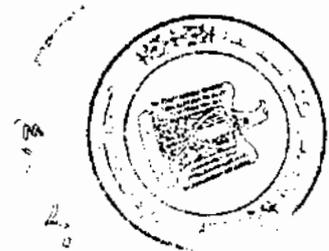
ثبت من التقرير الطبي المرفق بأن الجني عليه مصاب بطلق خرطوش ووجود أجسام غريبة بالذراع الأيسر والفخذ الأيمن.

(ملف رقم ٧٨٦ - القضية رقم ١٢٦ لسنة ٢٠١١ عرائض السويس الكلية)

محمود عرب أبو بكر حسين السن ٢٤ : أجرى : ومقيم ٤ ش على حياك كتر أحمد عبده القديم

- الأريين : ويحمل بطاقة رقم قومي ٢٨٧٠٥١١٠٤٠٠٠٣٨ .

يشهد انه بتاريخ ٢٥ يناير ٢٠١١ أثناء اشتراكه بالمظاهرات بمنطقة الأريين قامت قوات الشرطة بإطلاق غازات مسيلة للدموع وأعيرة نارية بصورة عشوائية سقط على



جمهورية مصر العربية
النيابة العامة
مكتب النائب العام
المكتب الفني

إثرها عدد من المصابين وحال إعاقته لهم أطلق عليه ضابط شرطة برتبة نقيب أعيرة نارية
من سلاحه أصابته إحداهما بيده اليسرى واختزقت أخرى قدمه اليسرى على النحو
المبين بتقريره الطبي .

ملاحظة

ثبت من التقرير الطبي المرفق أن المجني عليه مصاب بطلق ناري نافذ بالقدم اليسرى ، وتهتك داخل
بالعضلات.

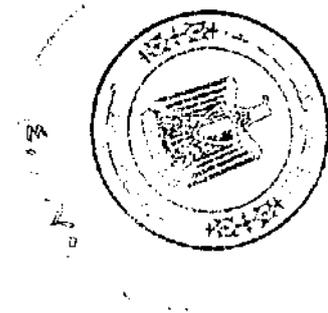
(ملف رقم ٧٨٧ - القضية رقم ٧١٨ لسنة ٢٠١١ إداري الأربعين)

محمد فرج أحمد
السن ١٦ : طالب بمدرسة عمر مكرم الإعدادية : ومقيم شارع
عويضة كفر العرب منزل رقم ١٢ الدور الثاني : ويحمل بطاقة رقم قوى
٢٩٤٥٠١١٠٤٠١٠٣٧ .

يشهد انه بتاريخ ٢٥ يناير ٢٠١١ وحال تواجده بمنطقة الأربعين أبصر قوات
الشرطة تطلق القنابل المسيلة للدموع على المتظاهرين فسقطت إحداهما على قدمه
اليسرى محدثة أصابته على النحو الوارد بتقريره الطبي .

ملاحظة

ثبت من التقرير الطبي المرفق أن المجني عليه مصاب بجرح ردى تهتك بالأساق من الأمام.



جمهورية مصر العربية
النيابة العامة
مكتب النائب العام
المكتب الفني

(ملف رقم ٧٨٨ - القضية رقم ١٥٤ لسنة ٢٠١١ عرائض السويس الكلية)

عمر محمد عبد العزيز أحمد
السن ١٨ : طالب : ومقيم ٢٧ ش بن الجراح متفرع من ش المدينة
المنورة - الأربعين - السويس : ويحمل بطاقة رقم قومي
٢٩٣١١١٧٠٤٠٠٢١١١

يشهد أنه بتاريخ ٢٥ يناير ٢٠١١ وحال تواجده بمنطقة الأربعين مشاركاً في التظاهرات
أبصر قوات الشرطة تطلق صوبهم أعيرة نارية من بنادق خرطوش أحدثت أصابته
بالرأس والوجه والفخذين على النحو الوارد بتقريره الطبي.

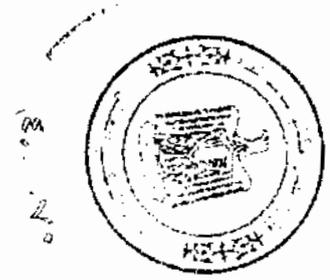
ملاحظة

ثبت من التقرير الطبي المرفق أن الجاني عليه / عمر محمد عبد العزيز أحمد به آثار لأجسام غريبة بفروة
الرأس والجبهة بالمنتصف وبالناحية اليمنى من الوجه واليد اليمنى واليسرى اثر تطلق ناري خرطوش.

(ملف رقم ٧٨٩ - القضية رقم ١٦٥ لسنة ٢٠١١ عرائض السويس الكلية)

علي صالح علي محمد
السن ٣٣ : حاصل على بكالوريوس علوم وتربية : ومقيم ٢٩
المرحلة السابعة بنك الإسماعيلية ثالث - الإسماعيلية : ويحمل بطاقة رقم
قومي ٢٧٨٠٢١٧١٩٠٠١٣٢ .

يشهد أنه بتاريخ ٢٥ يناير ٢٠١١ وحال تواجده بمنطقة الأربعين مشاركاً في
التظاهرات السلمية أبصر قوات الشرطة تطلق صوبهم أعيرة نارية وخرطوش ومطاطية
استقرت إحداها بركبته اليمنى محدثة أصابته على النحو الوارد بتقريره الطبي .



جمهورية مصر العربية
النيابة العامة
مكتب النائب العام
المكتب الفني

ملاحظة

ثبت من التقرير الطبي المرفق أن المحني عليه مصاب بطلق ناري بالركبة اليمنى.

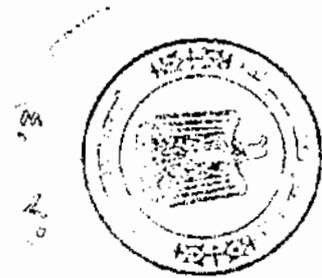
(ملف رقم ٧٩١ - القضية رقم ١٣٦ لسنة ٢٠١١ عرائض السويس الكلية)

١- مصطفى رمضان خير عطيتو السن ٢٥ : كهربائي : ومقيم شارع زين العابدين كفر كامل - الأربعين -
السويس : ويحمل بطاقة رقم قومي ٢٨٦٠٦١٠٠٤٠٠١٩٨ .

يشهد أنه بتاريخ ٢٦ يناير ٢٠١١ وحال تواجده بمنطقة قسم شرطة الأربعين أبصر سيارة
شرطة مصفحة تجوب الشارع يعتلها شرطي يطلق أعيرة نارية من بندقية خرطوش بطريقة
عشوائية أصابه عدد منها بوجهه وعنقه ورأسه لحدثت أصابته الواردة بتقريره الطبي المرفق.

ملاحظة

- ثبت من التقرير الطبي المرفق أن المحني عليه مصاب بطلق خرطوش ناري متعدد بالوجه والأنف
والعنق وفروه الرأس.



جمهورية مصر العربية
النيابة العامة
مكتب النائب العام
المكتب الفني

(ملف رقم ٧٩٢ - القضية رقم ١٣٧ لسنة ٢٠١١ عرائض السويس الكلية)

أحمد حلمي أحمد محمود
السن ٢٦ : لا يعمل : ومقيم منتشية الفرز شارع أمين الحسيني
منزل رقم ٥٥ - الأربعين - السويس : ويحمل بطاقة رقم قومي
٢٨٥٠٦٢٢٠٤٠٠٥٩٦ .

يشهد أنه بتاريخ ٢٧ يناير ٢٠١١ وحال مشاركته بالتظاهرات السلمية باتجاه مسجد
الأربعين أبصر سيارة شرطة يعتليها شرطي ممسكاً ببندقية خرطوش يطلق منها أجرة
مطاطية بطريقة عشوائية صوب المتظاهرين استقرت إحداها في صدره حجة اليسار
وأخرى بفخذه الأيسر فحدثت أصابته الواردة بتقريره الطبي المرفق .

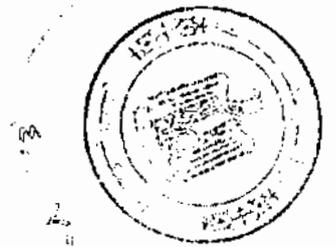
ملاحظة

ثبت من التقرير الطبي المرفق أن الجني عليه مصاب بطلق ناري بالفخذ الأيسر والصدر من الجهة
اليسرى.

(ملف رقم ٧٩٣ - القضية رقم ٨٢ لسنة ٢٠١١ عرائض السويس الكلية)

سمير علي أحمد محمد
السن ٢٩ : عامل بمكتب توريدات : ومقيم شارع حافظ متولي
جبلية الفار - الجنائز - السويس : ويحمل بطاقة رقم قومي
٢٨١٠٦٠١٠٤٠٠٧٥٧ .

يشهد أنه بتاريخ ٢٧ يناير ٢٠١١ وحال مشاركته للتظاهرات السلمية أمام مسجد
الأربعين أبصر سيارة شرطة يعتليها شرطي ممسكاً ببندقية يطلق منها أجرة بطريقة



جمهورية مصر العربية

النيابة العامة

مكتب النائب العام

المكتب الفني

عشوائية صوب المتظاهرين استقرت إحداها في عينه اليمنى محدثة انفجاراً بمقلتها على النحو الوارد بتقريره الطبي المرفق .

ملاحظة

ثبت من التقرير الطبي المرفق أن المجني عليه مصاب بانفجار بمقلة العين اليمنى وأظهرت الأشعة وجود جسم غريب بالعين.

(ملف رقم ٧٩٤ - القضية رقم ٨٣ لسنة ٢٠١١ عرائض السويس الكلية)

السيد يوسف علي حمود
السن ٣٢ : رئيس قسم بشركة سيراميك ؛ و مقيم ٥ شارع الجبالي
حي الكويت خلف مساكن شركة النصر للبتروك - السويس ؛ ويحمل
بطاقة رقم قومي ٢٧٨١٠٠٨٠٤٠٠١٥٦ .

يشهد أنه بتاريخ ٢٧ يناير ٢٠١١ وحال تواجده أمام مسجد الأربعين مشاركاً في التظاهرات أبصر قوات الشرطة تطلق صوب المتظاهرين أعيرة نارية من بنادق خرطوش استقرت إحداها بعينه اليسرى محدثة انفجاراً بمقلتها على النحو الوارد بتقريره الطبي المرفق .

ملاحظة

- ثبت من التقرير الطبي المرفق أن المجني عليه يعاني من انفجار بمقلة العين اليسرى وأظهرت الأشعة وجود جسم غريب بالعين.



جمهورية مصر العربية
النيابة العامة
مكتب النائب العام
المكتب الفني

(ملف رقم ٧٩٥ - القضية رقم ٨٧ لسنة ٢٠١١ إداري السويس)

غريب محمد غريب محمد
السن ٢٣ : سائق : ومقيم ٥٤ مساكن المثلث نموذج ٢ - الأربعين.
السويس : ويحمل بطاقة رقم قومي ٢٨٨٠٣١٠٤٠٠٢٣٧ .

يشهد أنه بتاريخ ٢٧ يناير ٢٠١١ وحال تواجده بالقرب من ديوان قسم شرطة الأربعين
أبصر قوات الشرطة تطلق أعيرة مطاطية بطريقة عشوائية صوب المتظاهرين استقرت
إحداها في عينه اليمنى فحدثت أصابته على النحو الوارد بتقريره الطبي المرفق .

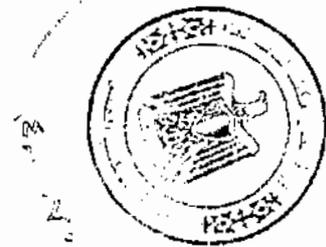
ملاحظة

ثبت من التقرير الطبي المرفق بأن الهجني عليه يعاني من وجود جسم غريب بداخل العين وتم عمل
استئصال جسم زجاجي ولم يتم استخراج الجسم الغريب وتم عمل ليزر للشبكية .

(ملف رقم ٧٩٦ - القضية رقم ٩٨٠ لسنة ٢٠١١ جنح الأربعين)

وليد صلاح البدري علي
السن ٣٣ : لا يعمل : و مقيم شارع هاشم كفر عقدة الأربعين :
ويحمل بطاقة رقم قومي ٢٧٨٠٨١٧٠٤٠٠١١٨ .

يشهد أنه بتاريخ ٢٧ يناير ٢٠١١ وحال تواجده بتظاهرة سلمية بمنطقة الاربعين أبصر
رجال الشرطة يطلقون أعيرة نارية - خرطوش - صوب المتظاهرين أصابته إحداها
بقربة عينه اليسرى فأحدثت أصابته المبيئة على النحو الوارد بتقريره الطبي المرفق .



جمهورية مصر العربية
النيابة العامة
مكتب النائب العام
المكتب الفني

ملاحظة

ثبت من التقرير الطبي المرفق أن المجني عليه مصاب بخرطوش بالعين اليسرى مما أدى إلى جرح بالقرنية وفتح بعدسة العين وتزيف بالجسم الزجاجي.

(ملف رقم ٧٩٧ - القضية رقم ١٢٧ لسنة ٢٠١١ عرائض السويس الكلية)

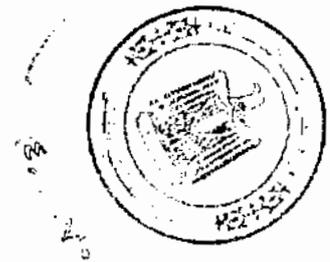
غريب حافظ طلبة السن ٢٥ : كهربائي : ومقيم ١٣ حي يثرب الحرفيين فيصل .
السويس : ويحمل بطاقة رقم قومي ٢٨٦٠١١٤٠٤٠٠٢١١ .

يشهد أنه بتاريخ ٢٧ يناير ٢٠١١ وحال تواجده بمنطقة الأربعين أبصر قوات الشرطة تطلق أعيرة نارية بطريقة عشوائية صوب المتظاهرين استقرت إحداها في عينه اليسرى فحدثت أصابته الواردة بتقريره الطبي المرفق.

(ملف رقم ٧٩٨ - القضية رقم ١٠٢٥ لسنة ٢٠١١ جنح الأربعين)

عطية سعيد عطيه جمعة السن ٢٨ : عامل بشركة ايماك لتصنيع الورق : ومقيم البطراوي .
حي الجنائين - السويس : ويحمل بطاقة رقم قومي ٢٨٤٠٧٠٩٠٤٠٠٣٣٧ .

يشهد أنه بتاريخ ٢٧ يناير ٢٠١١ وحال تواجده بميدان الأربعين أبصر قوات الشرطة تحاصر جموع المتظاهرين وتطلق صوبهم أعيرة نارية مطاطية أصابته إحداها بعينه اليسرى محدثة انفجاراً بمقلتها على النحو الوارد بتقريره الطبي .



جمهورية مصر العربية
النيابة العامة
مكتب النائب العام
المكتب الفني

ملاحظة

ثبت من التقرير الطبي المرفق أن الخنثى عليه يعاني من انفجار بالعين اليسرى وتم إزالة جسم غريب من العين.

(ملف رقم ٧٩٩- القضية رقم ٦١٥ لسنة ٢٠١١ إداري الأربعين)

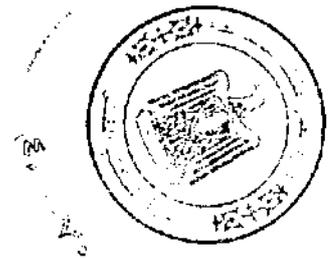
أمين غريب عبد الحميد شريف السن ٣٣ : بائع : و مقيم ١ شارع ماهر كفر شارل الأربعين -
السويس : ويحمل بطاقة رقم قومي ٢٧٦٠٢٠٨١٣٠١٥٩١ .

يشهد أنه بتاريخ ٢٧ يناير ٢٠١١ وحال تواجده بمنطقة الأربعين متظاهراً في مسيرة سلمية فوجئ رجال الشرطة يطلقون الأعيرة النارية صوبهم فأصابته إحداها بعينه اليسرى على النحو الوارد بالتقرير الطبي المرفق.

(ملف رقم ٨٠٠- القضية رقم ١٣٨ لسنة ٢٠١١ عرائض السويس الكلية)

صلاح عبد السيد فرج الله السن ٢٧ : سائق : ومقيم المستقبل ١ عمارة ١٨ شقة ١٦ الدور
الرابع : ويحمل بطاقة رقم قومي ٢٨٤٠١٢٤١٥٠٠٠٩٨ .

يشهد أنه بتاريخ ٢٧ يناير ٢٠١١ وحال تواجده بمنطقة الأربعين أبصر قوات الشرطة تطلق أعيرة نارية ومطاطية صوب المتظاهرين أصابته إحداها بقذحية عينه اليسرى على النحو الوارد بتقريره الطبي.



جمهورية مصر العربية
النيابة العامة
مكتب النائب العام
المكتب الفني

ملاحظة

ثبت من التقرير الطبي المرفق أن المجني عليه مصاب بطلق ناري بالعين اليسرى وتبين وجود جسم بالجسم الزجاجي للعين اليسرى.

(ملف رقم ٨٠١ - القضية رقم ١٠٧٢ لسنة ٢٠١١ إداري الأربعين)

عبد اللاه جمال عبد اللاه حسين السن ٢١ : و عامل يومية : ومقيم ش الغورى الجديد متفرع من ش

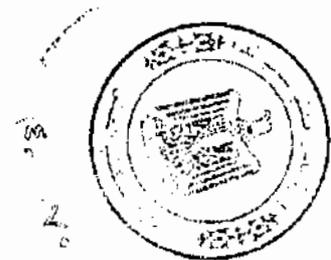
البشارى منزل رقم ١ ملك عبداللاه البرديسى : ويحمل بطاقة رقم قومى

٢٩١٠٢٠١٠٤٠٠٣٩٩ .

يشهد انه بتاريخ ٢٧ يناير ٢٠١١ وحال تواجهه بمنطقة الأربعين مشاركاً في التظاهرات أبصر قوات الشرطة تطلق صويهم أعيرة نارية من بنادق خرطوش أحدثت أصابته برأسه ويده على النحو المبين بتقريره الطبي .

ملاحظة

ثبت من التقرير الطبي المرفق أن المجني عليه مصاب ببلي خرطوش ناري بفروة الرأس واليد اليسرى والعضد الأيسر.



جمهورية مصر العربية
النيابة العامة
مكتب النائب العام
المكتب الفني

(ملف رقم ٨٠٢ - القضية رقم ٩٤ لسنة ٢٠١١ عرائض السويس الكلية)

طه شوقي محمد توفيق
السن ١٩ : ارزقي : و مقيم جيلالية الفار - الجنان - السويس : ولا
يحمل تحقيق شخصية .

يشهد أنه بتاريخ ٢٧ يناير ٢٠١١ وحال تواجده على مقربة من ديوان قسم شرطة
الأربعين أبصر قوات الشرطة تطلق أعيرة نارية من بنادق خرطوش صوب المتظاهرين
والتي نجم عنها أصابته بوجهه وبطنه فيما استقرت إحداها في صدره على النحو الوارد
بتقريره الطبي المرفق .

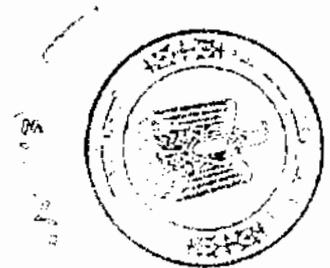
ملاحظة

ثبت من التقرير الطبي المرفق أن المحمي عليه مصاب بطلق ناري بالوجه والصدر والبطن .

(ملف رقم ٨٠٣ - القضية رقم ١١٥٤ لسنة ٢٠١١ جنح الأربعين)

جمال عويس محمد محمد
السن ٤٨ : محام : و مقيم ٢٠ شارع أبو الليف - كفر محمد
سليمان بالأربعين - السويس : ويحمل بطاقة رقم قومي
٢٦٢٠٨٢٣٠٤٠٠٢٣٥٠٠

يشهد أنه بتاريخ ٢٧ يناير ٢٠١١ وحال تواجده بميدان الأربعين مشاركاً بمظاهرة سلمية
أبصر رجال الشرطة يطلقون صويهم أعيرة نارية من بنادق خرطوش نجم عنها أصابته
بمواقع متفرقة من وجهه ورأسه على النحو الوارد بتقريره الطبي .



جمهورية مصر العربية
النيابة العامة
مكتب النائب العام
المكتب الفني

ملاحظة

ثبت من التقرير الطبي المرفق أن المجني عليه مصاب بطلق خرطوش ناري وتم استخراج بعض
الأجسام الغريبة المعدنية من الجبهة وفروه الرأس .

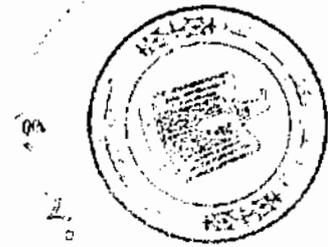
(ملف رقم ٨٠٤ - القضية رقم ١٤٩ لسنة ٢٠١١ عرائض السويس الكلية)

باسم محاسب حسب النبي السيد السن ٢٩ : منجد : ومقيم كفر كامل بجوار حوض الروضى شارع
سلامة الغزالي - ملك زكي عبد الرحمن ؛ ويحمل بطاقة رقم قومي
٢٨٢١٢١٤٠٤٠٠٠٩٥ .

يشهد أنه بتاريخ ٢٧ يناير ٢٠١١ وحال مشاركته في تظاهرة سلمية بشارع شمس
بالأربعين فوجئ بأفراد الشرطة تطلق أعيرة نارية - خرطوش - صوب المتظاهرين
أصابه إحداها بساعده الأيمن فأحدثت أصابته الميمنة بالتقرير الطبي المرفق بالأوراق .

ملاحظة

ثبت من التقرير الطبي المرفق أن المجني عليه مصاب بطلق ناري مستقر بعظمة العضد الأيمن.



جمهورية مصر العربية
النيابة العامة
مكتب النائب العام
المكتب الفني

(ملف رقم ٨٠٥ - القضية رقم ١٥٠ لسنة ٢٠١١ عرائض السويس الكلية)

السيد فتحي عبد السلام
السن ٤٥ : أعمال حرة : ومقيم ٢٢ الصباح حي الدلتا - فيصل -
السويس : ويحمل بطاقة رقم قومي ٢٦٥٠٣١٩٠٤٠٠٢٩٨ .

يشهد أنه بتاريخ ٢٧ يناير ٢٠١١ وحال تواجده بمنطقة قسم الأربعين أبصر قوات
الشرطة تطلق أعيرة نارية من بنادق خرطوش صوب المتظاهرين استقرت إحداها في
رأسه فحدثت أصابته وفق الوارد بتقريره الطبي المرفق .

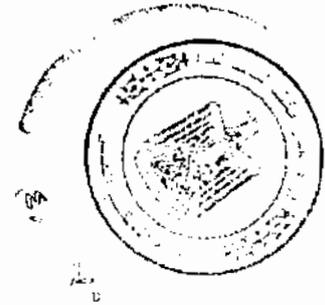
ملاحظة

ثبت من التقرير الطبي المرفق أن الجني عليه مصاب بطلق ناري بالجبهة وفروة الرأس من الجهة
اليسرى.

(ملف رقم ٨٠٦ - القضية رقم ٦٩٨ لسنة ٢٠١١ إداري الأربعين)

محمد الامير السيد إبراهيم
السن ٢٣ : عامل بمحطة وقود : ومقيم ١٤ عمارات العبور - الأربعين -
السويس : ويحمل بطاقة رقم قومي ٢٨٨٠٣٠١٠٤٠٠٠٥٩ .

يشهد أنه بتاريخ ٢٧ يناير ٢٠١١ وحال تواجده بمنطقة قسم الأربعين أبصر قوات
الشرطة تطلق أعيرة نارية صوب المتظاهرين استقرت إحداها في قدمه اليسرى فحدثت
أصابته الواردة بتقريره الطبي المرفق .



جمهورية مصر العربية
النيابة العامة
مكتب النائب العام
المكتب الفني

ملاحظة

ثبت من التقرير الطبي المرفق أن المخني عليه مصاب بجسم غريب بالقدم اليسرى .

(ملف رقم ٨٠٧ - القضية رقم ٧٢٩ لسنة ٢٠١١ إداري الأربعين)

السن ١٩ : ارزقي : ومقيم ارض الترع الشرقية - الأربعين - السويس

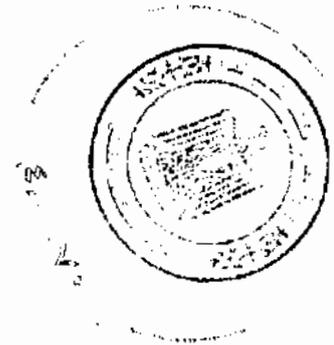
إسلام هشام هاشم نصر

: ويحمل بطاقة رقم قومي ٢٩٢٠٤٢٩٠١٠٢٨١٦ .

يشهد أنه بتاريخ ٢٧ يناير ٢٠١١ وحال عبوره ميدان الأربعين أبصر قوات الشرطة
تطلق أعيرة نارية صوب المتظاهرين استقرت إحداها في ساقه اليسرى فحدثت أصابته
الواردة بتقريره الطبي المرفق .

ملاحظة

ثبت من التقرير الطبي المرفق أن المخني عليه يعاني من جسم معدني بالساق اليسرى أثر طلق نارى .



جمهورية مصر العربية
النيابة العامة
مكتب النائب العام
المكتب الفني

(ملف رقم ٨٠٨ - القضية رقم ٩١ لسنة ٢٠١١ عرائض السويس الكلية)

عباس يسري عباس حماد " شهرته سعد " السن ٢٢ ؛ صياد ؛ ومقيم كفر عقدة بجوار مدرسة مصطفى كامل

عمارة الساحة القديمة - السويس ؛ ويحمل بطاقة رقم قومي

٢٨٨١١١١٠٤٠٠٢٣٩

يشهد أنه بتاريخ ٢٧ يناير ٢٠١١ وحال تواجد بمنطقة قسم الأربعين أبصر قوات
الشرطة تطلق أعيرة خرطوش صوب المتظاهرين أصابته إحداها بالرأس والوجه والعنق
والصدر على النحو الوارد بتقريره الطبي المرفق .

ملاحظة

ثبت من التقرير الطبي المرفق أن المجني عليه يعاني من طلق ناري بفروه الرأس والوجه والعنق والصدر.

(ملف رقم ٨٠٩ - القضية رقم ٧٢٠ لسنة ٢٠١١ إداري الأربعين)

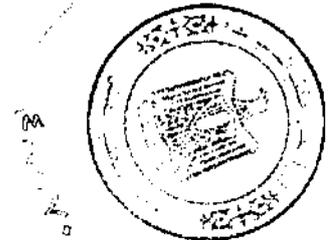
السن ٦٤ ؛ أخصائية نساء وتوليد وجراحة عامة ؛ مقيمة السبع -

همت أحمد سيف الدين

عمارات القوات المسلحة - بورتوفيق - عمارة رقم ٤ ضباط شقة ٥٣ ؛

وتحمل رخصة خاصة رقم ٢١٤٠٩ .

تشهد أنها بتاريخ ٢٧ يناير ٢٠١١ وحال مرورها بمنطقة قسم الأربعين أبصرت قوات
الشرطة تطلق أعيرة خرطوش صوب المتظاهرين أصابها إحداها بمرح تهتكى بيدها
اليسرى على النحو الوارد بتقريرها الطبي .



جمهورية مصر العربية
النيابة العامة
مكتب النائب العام
المكتب الفني

ملاحظة

ثبت من التقرير الطبي المرفق أن المحني عليها تعاني من جرح تهكي بالإبهام الأيسر وردي بالركبة اليمنى .

(ملف رقم ٨١٠ - القضية رقم ١٤٥ لسنة ٢٠١١ عرائض السويس الكلية)

محمد عبد الحليم سليم عبد الحليم السن ٢٦ : عامل بشركة بتروجيت : ومقيم العبور عمارة ٥٩ شقة

٩ مدخل ب : ويحمل بطاقة رقم قومي ٢٨٥٠٢٠١٠٤٠٠٤٧٤ .

يشهد أنه بتاريخ ٢٧ يناير ٢٠١١ وحال مشاركته في التظاهرات السلمية بشارع الجيش
أبصر قوات الشرطة تطلق أعيرة نارية صوب المتظاهرين أصابته إحداهما بساقه اليسرى
وفق الثابت بتقريره الطبي .

ملاحظة

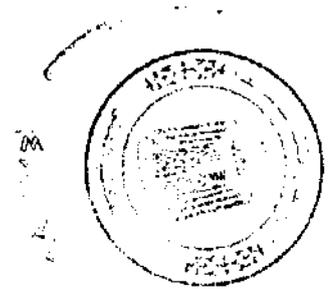
ثبت من التقرير الطبي المرفق أن المحني عليه يعاني بكسر بعظمتي الساق اليسرى .

(ملف رقم ٨١١ - القضية رقم ٨٧٤ لسنة ٢٠١١ إداري الأربعين)

حسام محمود غرباوى محمد السن ١٩ : طالب : ومقيم التعاونيات عمارة ٣ ب شقة ٢٩ : ويحمل

بطاقة رقم قومي ٢٩٢٠٤٢٤٠٤٠٠١٣٤ .

يشهد أنه بتاريخ ٢٧ يناير ٢٠١١ وحال مروره بمنطقة قسم الأربعين أبصر قوات
الشرطة تطلق أعيرة نارية من بنادق خرطوش تجاه المتظاهرين أصابته إحداهما بعينه
اليسرى مما أدى إلى انفجار بمقلتها .



جمهورية مصر العربية
النيابة العامة
مكتب النائب العام
المكتب الفني

ملاحظة

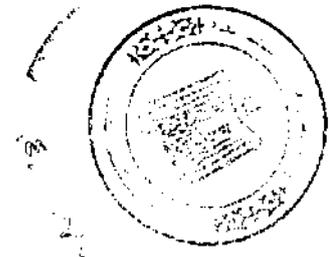
ثبت من التقرير الطبي المرفق أن المجني عليه يعاني من انفجار بالعين اليسرى نتيجة طلق ناري .

ملاحظات النيابة العامة :-

١ - ورد ضمن أقوال اللواء / اشرف عبد الله عبد ربه - مدير إدارة الأمن المركزي بمنطقة القناة - (القضية رقم ٧٧٠ لسنة ٢٠١١ جنایات السويس) أن التظاهرات بمحافظة السويس اتسمت بالسلمية و لم ترد معلومات بشأنها تميزها عن غيرها من التظاهرات في سائر المحافظات الأخرى .

٢ - قرر المتهم / محمد محمد عبد الهادي حمد - لواء شرطة ومدير أمن السويس الأسبق - (القضية رقم ٧٧٠ لسنة ٢٠١١ جنایات السويس) أنه قبل يوم ٢٥ / ١ / ٢٠١١ وردت إليه معلومات من أمن الدولة والبحث الجنائي مفادها وجود تظاهرات بميدان الاسعاف بالسويس للتديد بالاوضاع الجارية في البلاد وأن المتظاهرين إختاروا هذا المكان للتظاهر لكبر مساحته وسبق إقامة العديد من الاحتجاجات به ولقره من قسم الاربعين . وأضاف أنه خلال تظاهرات يوم ٢٥ / ١ / ٢٠١١ وما بعدها كان يتلقى تعليقاته بشأن التعامل مع المتظاهرين من المتهم / عدلى مصطفى عبد الرحمن فايد مساعد الوزير للأمن العام مباشرة وفي غضون الساعة العاشرة مساء يوم ٢٥ / ١ / ٢٠١١ أخطر بمقتل شخصين بطلقات خرطوش

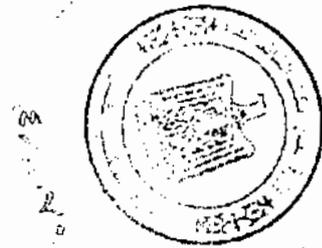
٣ - قرر العقيد / هشام حسين حسن أحمد - السن ٤٩ : عقيد شرطة بقطاع الاسعافية للأمن المركزي (القضية رقم ٧٧٠ لسنة ٢٠١١ جنایات السويس) أنه بتاريخ ٢٥ / ١ / ٢٠١١ كلف بناء على تعليمات مدير الامن برئاسة تشكيلين وميكروباصر مدرع بشارع الجيش بالسويس على بعد ثلاثمائة متر من قسم الاربعين وكان التشكيل الواحد يضم ثلاثة مجندين



جمهورية مصر العربية
النيابة العامة
مكتب النائب العام
المكتب الفني

مسلحين بالسلاح الآلى ونسعة مجدين بالسلاح الخرطوش والميكروباص المدرع يضم ثلاثة مجدين مسلحين بالبنادق الخرطوش وأن التظاهرات فى ذلك اليوم إنتسمت بالسلمية حتى الساعة السادسة مساء . وكانت التعليقات تصدر بالتنسيق بين مصلحة الأمن العام وقيادة الأمن المركزى .

٤- ثبت بالبند ارقام ٢، ٩، ١٠ الساعة ٧ صباحا ، و ٢ مساء ، ١٠:٢٠ مساء على التوالي يوم ٢٥/١/٢٠١١ من دفتر الاحوال الفردى الخاص بقطاع الامن المركزى بالاساعيلية قيام تشكيلات الى محافظة السويس و ثبت بالبند رقمى ٧ ، ٨ بتاريخ ٢٥/١/٢٠١١ من دفتر سلاح الكتيبة الاولى السرية الثالثة تسليم مجندي تلك الكتيبة اسلحة خرطوش و تسعة حوافظ طلقات خرطوش و عدد ٤٥٠ طلقة كاوتش و كذا استلام ٤٥٠ طلقة رش خفيف ، و ٤٥٠ طلقة كاوتش و ذلك لتشكل مأمورية السويس ، كما ثبت بالبند رقم ١٠ بتاريخ ٢٥/١/٢٠١١ بالصفحة رقم ١٠٤ من دفتر سلاح الكتيبة الاولى السرية الاولى انه تم تسليم مجندي تلك الكتيبة عدد ٣ اسلحة الية و ٣ خزن لمأمورية السويس .



جمهورية مصر العربية
النيابة العامة
مكتب النائب العام
المكتب الفني

ثالثاً : محافظة القليوبية

(ملف رقم ٩٥٤ - القضية رقم ١٥٩٩ لسنة ٢٠١١ ادارى قسم ثان شبرا الخيمة)

صابر دسوقي عبد المجيد السن ٤٢ : عامل بالاجر اليومي : ومقيم ٣٤ ش الشرييني شبرا الخيمه
ثاني : ويحمل بطاقة رقم قومي ٢٦٩٠٢٢٥١٤٠٠٣٣٦ .

يشهد أنه علم من نجله المجني عليه / أحمد صابر دسوقي عبد المجيد أنه أثناء تواجده بشارع ناصر حبيب بدائرة قسم ثان شبرا الخيمة لشراء بعض المستلزمات لوالدته بتاريخ ٢٦/١/٢٠١١ الساعة التاسعة مساءً أصيب بعبار ناري في الذراع الأيسر نتيجة قيام بعض أفراد الشرطة بإطلاق أعيرة نارية على المتظاهرين بطريقة عشوائية .

ملاحظة

- بسؤال المجني عليه / أحمد صابر دسوقي عبد المجيد - س ١٣ من " إستدلالاً " قرر بأنه حال تواجده بشارع ناصر حبيب دائرة قسم ثان شبرا الخيمة لشراء بعض المستلزمات لوالدته أضر سيارة تابعة للشرطة بها ثلاثة أفراد يرتدون الزي المبري و يطلقون أعيرة نارية صوب المتظاهرين فأصابه عيار ناري في الذراع الأيسر .

- ثبت بتقرير الطب الشرعي الخاص بالمجني عليه / أحمد صابر دسوقي عبد المجيد أن إصابته بالساعد الأيسر كانت ذات طبيعة نارية وهي جائزة الحدوث بالكيفية والتاريخ الواردين بمذكرة النيابة العامة .



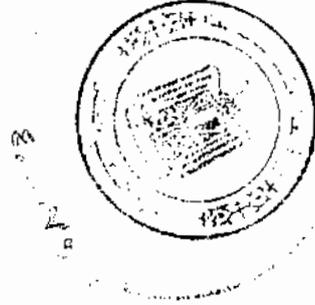
جمهورية مصر العربية
النيابة العامة
مكتب النائب العام
المكتب الفني

رابعاً : محافظة بني سويف

(ملف رقم ١٠٩٩ - القضية رقم ١٠٠٣ لسنة ٢٠١١ اداري قسم بني سويف)

٢٦- عبد العليم عبد التواب عبد العليم يونس سن ٣٢ : عامل مؤقت بمدرسة النهضة : ومقيم حارة مجاهد حواش
- صلاح سالم : ومحمل بطاقة رقم قومي ٢٧٩١٢٣٠٢٢١٦٩٣ .

يشهد أنه بتاريخ ٢٧/١/٢٠١١ في غضون الساعة الثامنة مساءً خرج في مظاهرة
بميدان الزراعيين ببندر بني سويف وفوجئ بقوات الأمن المركزي تطلق الأعيرة النارية
من أسلحة نارية عبارة عن بنادق ومسدسات لتفريق المتظاهرين فأصيب بكف اليد
اليسرى من جراء إطلاق تلك الأعيرة النارية.



جمهورية مصر العربية
النيابة العامة
مكتب النائب العام
المكتب الفني

خامساً : محافظة الغربية

(ملف رقم ٨٧٢ - القضية رقم ٣٩٢٢ لسنة ٢٠١١ جناح ثان طنطا)

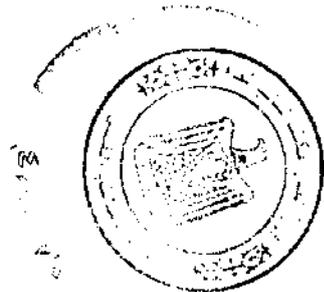
وائل حسين أحمد عبد الرحمن السن ٢٧ : سائق : ومقيم برج حباب الدور الخامس - شقة ١٢
منطقة سوق الجملة أول طنطا - الغربية .

يشهد أنه بتاريخ ٢٦/١/٢٠١١ وحال سيره بشارع الجلاء بالسيارة قيادته أبصر
المظاهرات وفوجئ بقوات الأمن المركزي تطلق أعيرة نارية على المارة أصابه عياران منها
استقرتا في عينه اليمنى محدثين إصابته ، وانتهت قوات الأمن بذلك .

ملاحظة

- ثبت من التقرير الطبي الصادر من مستشفى طنطا الجامعي المؤرخ ٢٠١١/٢/١٩ الخاص بالمجني
عليه/ وائل حسين أحمد الرحمن - دخوله للمستشفى باشتباه انفجار بمقلة العين اليمنى الغير مبصرة
للضوء مع احتمال وجود جسم غريب بها .

ثبت بتقرير الطب الشرعي أن حالة المصاب بالعين اليمنى أنه لا يوجد ما يتناقض وحدثها نتيجة
مقذوف ناري رشى وفق التصوير الوارد بالأوراق .



فهرس
القائمة التكميلية لأدلة الثبوت

الجزء رقم (٢)

وقائع يوم ٢٨ / ١ / ٢٠١١م «جمعة الغضب»

منافذ ميدان التحرير ص: ٢٩٤ - ٥١٨

١ - وقائع كوبري قصر النيل ص: ٢٩٤ - ٣١٦

وقائع يوم ٢٨ / ١ / ٢٠١١ " جمعة الغضب "

منافذ ميدان التحرير

١ - وقائع كوبرى قصر النيل

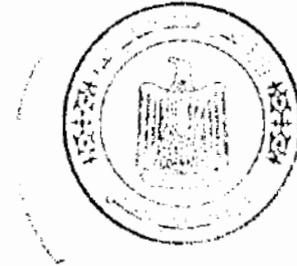
(ملف رقم ١٥٠- القضية رقم ١٤٩ لسنة ٢٠١١ عرائض وسط القاهرة)

١ - مصطفى عبد الرازق عبد الحافظ اسماعيل السن ٣١ ؛ حاصل على بكالوريوس علوم الحاسب الآلي ؛ ومقيم ٥

شارع الجامع الحوتيه - العجوزة - الخيزة ؛ ويحمل بطاقة رقم قومي

. ٢٨٠١١١٧٢١٠٣٧١٢

يشهد أنه بتاريخ ٢٠١١/١/٢٨ انضم وكل من مصطفى سمير أحمد الصاوي وشقيقه
إيهاب سمير أحمد الصاوي للمسيرات السلمية المتجهة إلى ميدان التحرير و سلكوا كوبري
قصر النيل ، و في غضون الساعة الرابعة عصرا فوجتوا بقوات الشرطة تطلق صوب
المتظاهرين وابلا من طلقات الخرطوش بكثافة و بصورة عشوائية بقصد قتلهم لمنعهم من
دخول ميدان التحرير ومن مسافة قريبة قدرها ثلاثة أمتار أصابت انجبي عليه /
مصطفى سمير أحمد الصاوي العديد من الطلقات الخرطوش في وجهه و صدره و رقبته
توفى على إثرها .



٢٨ / ١ / ٢٠١١

جمهورية مصر العربية
النيابة العامة
مكتب النائب العام
المكتب الفني

٢ - إيهاب سمير أحمد الصاوي

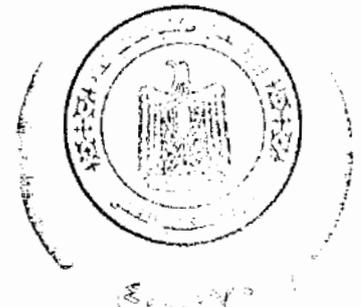
السن ٣١ : محامى حر : ومقيم ٥ شارع الجامع الحوتيه - العجوزة -
الجيزة : ويحمل كازنيه رقم ٣١١٣٠١ محاماه : ويحمل بطاقة رقم قومي
. ٢٧٩٠٩١٣٢١٠٣٢١٦ .

يشهد أنه بتاريخ ٢٠١١/١/٢٨ انضم وكلاً من شقيقه المتوفى مصطفى سمير أحمد الصاوي و مصطفى عبد الرازق عبد الحافظ للمسيرات السلمية المتجهة إلى ميدان التحرير و سلكوا كوبري قصر النيل وفي غضون الساعة الرابعة عصرا فوجئوا بقوات الشرطة تطلق صوب المتظاهرين وابلا من طلقات الخرطوش بكثافة و بصورة عشوائية بقصد قتلهم لمنعهم من دخول ميدان التحرير ومن مسافة قريبة قدرها ٣ أمتار اصابته العديد من مقذوفات الخرطوش بذراعه و ساعده الأيمن و سقط مغشيا عليه ثم علم من الشاهد الأول بوفاة شقيقه متأثراً بإصابته من ذات نوع السلاح .

٣ - عادل محمد عبد الله

السن ٣٧ : طبيب شرعي بوزارة العدل : وسكنه معلوم لدى جهة عمله : ويحمل بطاقة رقم قومي ١٤٠١٣٧٤ .

يشهد أنه بتاريخ ٢٩ / ١ / ٢٠١١ قام بتوقيع الكشف الطبى الشرعى على جثة المجنى عليه / مصطفى سمير الصاوى تبين إصابته بجروح دائرية أسفل الوجه والعنق والظهر والبطن تشير إلى أنها فتحات دخول مقذوفات رشية حديثة حدثت من المصادمة بمقذوفات نارية رشية وأن الوفاة حدثت نتيجة تلك الإصابات وما أحدثته من تهتك بالأوعية الدموية الرئيسية بالعنق والأحشاء الصدرية والبطنية .



جمهورية مصر العربية
النيابة العامة
مكتب النائب العام
المكتب الفني

٤ - علاء الدين محمد كامل سالم

السن ٥٥ : مفتش صحة قصر النيل ومقيم ٧ حارة محني - من شارع
فرحات الحيزة - يحمل رقم قومي ٢٥٥٠٨١٩٠١٠٥١١١ .

يشهد انه بتاريخ الواقعة تم إخطاره بوفاة مصطفى سمير الصاوي فانتقل للمستشفى
الانجلو اميريكي بالزمالك و بمناظرة جثمان المتوفي تبين انه مصاب بالعديد من طلقات
الخرطوش في الوجه و العنق و الصدر ثم صرح بدفنه

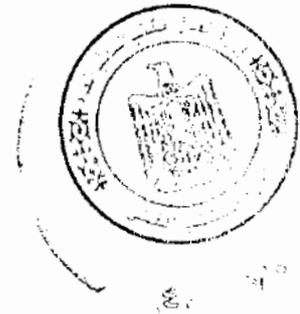
ملاحظة

ثبت بتقرير الطب الشرعي أن إصابة المجنى عليه / إيهاب سمير أحمد الصاوي بالساعد الأيمن واليد
اليمنى نارية رشية حدثت من عيار نارى معمر بمقدوفات متعدده (خرطوش) وهى جائرة الحدوث
وفق التصوير الوارد بمذكرة النيابة العامة وفى تاريخ معاصر ليوم ٢٨ / ١ / ٢٠١١ .

(ملف رقم ٨ - القضية ٧ لسنة ٢٠١١ م حصر تحقيق استئناف القاهرة)

طارق عبد المنعم عبد الحكيم أحمد
السن ٣٩ : مدير عام شركة رواد الشرق الأوسط - ضابط سابق بوزارة
الداخلية برتبة رائد : ومقيم ٣٨٧ ش السودان المهندسين : ويحمل بطاقة
رقم قومي ٢٧٢٠١٠١٢١٠٧٥٣٣ .

يشهد أنه بتاريخ ٢٠١١/١/٢٨ انضم لمسيرة سلمية انطلقت من مسجد مصطفى محمود
متجهة إلى ميدان التحرير ولدى وصولهم كوبرى الجلاء أعترضتهم تشكيلات الأمن المركزى
واطلقت صوب المتظاهرين قنابل الغاز وقامت مدرعة شرطة بمدهمهم و الاصطدام



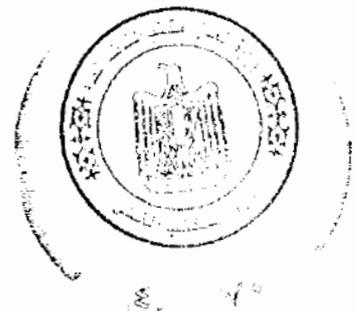
جمهورية مصر العربية
النيابة العامة
مكتب النائب العام
المكتب الفني

عمداً بهم دون تمييز بغرض منعهم من الوصول إلى الميدان وبتزايد الاعداد تمكنوا من التقدم إلى أعلى كوبري قصر النيل ، وفي غضون الساعة الرابعة عصراً قامت تشكيلات اخرى برشهم بالمياه أثناء أدائهم للصلاة وأصطفت عرضاً بنهاية الكوبري وأطلقت صوبهم الأعيرة الخرطوش أصابت العديد من المتظاهرين و أبصر وفاة شخص يقف بجانبه لقاء مقذوفات استقرت في وجهه وإصابة آخرين بمنطقة الصدر والبطن ، كما أحدثت إصابته بثلاث مواضع بساقه و ذلك دون تعدى من قبل المتظاهرين أو سابق إنذار من قوات الشرطة ، و أضاف بأنه من خلال عمله السابق كضابط بقوات الأمن المركزي فإن مشهد قوات الشرطة يتم عن صدور أمر إليها بإطلاق الأعيرة النارية على المتظاهرين ؛ وأن هذا الأمر لابد وأن يصدر من وزير الداخلية شخصياً - وشهد أمام المحكمة - بأن الشخص الذي توفي بجواره أعلى كوبري قصر النيل نتيجة إصابته بطلقات خرطوش هو المحني عليه / مصطفى سمير أحمد الصاوى .

(ملف رقم ١٤٧ - القضية ٢٩٦ لسنة ٢٠١١ عرائض وسط القاهرة)

١ - حسن حسنى حسن عبد المولى السن ٢٥ ؛ صاحب محل ملابس ؛ ومقيم ٧١ شارع شحاته مراد من شارع زين - بولاق الدكرور ؛ ويحمل بطاقة رقم قومي ٢٨٥٠٨٠٣٠١٠١٦٩٢ .

يشهد أنه بتاريخ ٢٨ / ١ / ٢٠١١ توجه والمحني عليه / محمد متولي عوض إلى ميدان التحرير للاشتراك في التظاهرات السلمية وسلكا كوبري قصر النيل و في غضون الساعة الرابعة عصراً أبصرت قوات الشرطة تطلق على المتظاهرين قذائف الغاز وطلقات



جمهورية مصر العربية

النيابة العامة

مكتب النائب العام

المكتب الفني

الخرطوش لمنعهم من الوصول إلى الميدان ، وعند الساعة السادسة مساءً تقريباً أبصر عند مدخل كوبري قصر النيل المؤدى إلى الميدان أربع سيارات شرطة مدرعة تقف أمامهم وتبرز من فتحات بجوانبها اسلحة نارية أطلقوا منها نحو المتظاهرين الأعيرة النارية بكثافة و أبصر وقوع خمس إصابات بينهم و أصابت إحدى الطلقات رأس المجني عليه / محمد متولى عوض مما نتج عنها وفاته

السن ٢٨ ؛ تاجر ؛ ومقيم ٥٨ شارع عبد الكريم - بولاق الذكور ؛

ويحمل بطاقة رقم قومي ٢٨٢٠٧٠١٢١٠٥٣٥٤ .

يشهد انه بتاريخ ٢٨ / ١ / ٢٠١١ توجه شقيقه المتوفى / محمد متولى عوض للاشتراك في التظاهرات السلمية بميدان التحرير وأصيب بعيار نارى أطلقتته عليه قوات الشرطة وتم نقله إلى مستشفى القصر العيني إلى أن توفي بتاريخ ٢ / ٢ / ٢٠١١ .

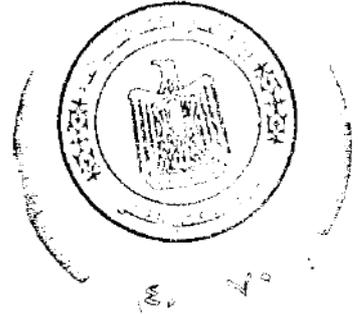
٢ - عوض متولى عوض متولى

السن ٢٧ طبيب مقيم بمستشفيات جامعة القاهرة و مقيم ٦٠ ميدان

انس بن مالك المهندسين العجوزة الجزيرة رقم قومي

٢٨٣٥٨٠٥٢١٠٣٦٧٣

يشهد أنه بتاريخ ٢٨ / ١ / ٢٠١١ وصل المتوفى المجني عليه للمستشفى مصاباً بطلق نارى بالرأس وتزيف بالمخ و كسر بالجمجمة وفي حالة غيبوبة عميقة و تم استقباله و اجراء الإسعافات الأولية له و تبين من الاشعة اصابته بتزيف بالمخ و كسر بعظام الجمجمة وتم اجراء جراحة لتفريغ النزيف الدموي و ترقيع كسر الجمجمة وتم تحويله للرعاية الحرجة ووضع على جهاز التنفس الي ان توفي .



جمهورية مصر العربية
النيابة العامة
مكتب النائب العام
المكتب الفني

٤- حازم حسام الدين حسنى

السن ٢٦ : طبيب شرعي بمصلحة الطب الشرعي ؛ وسكنه معلوم
لدى جهة عمله ؛ ويحمل بطاقة رقم قومي ٢٨٤٠٩٠٤٠١٠٠٢٩٧ .

يشهد بأن وفاة المجني عليه تعزى لإصابته بطلق نارى بالرأس أدى إلى نزيف دموي
بالمخ وكسر بعظام الجمجمة.

٥- محمود أحمد الدير أحمد حسن

السن ٥٠ : مدير مكتب صحة المنيل ؛ وسكنه معلوم لدى جهة عمله
؛ ويحمل بطاقة رقم قومي ٢٥٩٠٧٠٥٢٦٠٢٠٩٢ .

يشهد بأن وفاة المجنى عليه / محمد متولى عوض تعزى لإصابته بطلق نارى بالرأس أدى
إلى نزيف بالمخ.

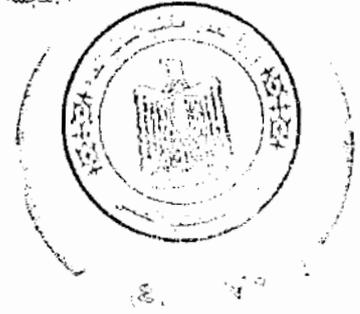
٦- كريم جرجس مرقص سليمان

السن ٥٣ : ويعمل موظف بمستشفيات جامعة القاهرة ؛ ومقيم ٧
شارع الجرجاوى - مصر القديمة - القاهرة ؛ ويحمل بطاقة رقم قومي
. ٢٥٨١٠٢٨٠١٠٣٦١٢

يشهد بذات مضمون ما شهد به سابقه .

ملاحظة

- ثبت بالتقرير الطبي الصادر من مستشفى القصر العيني انه بتاريخ ٢٨ / ١ / ٢٠١١ الساعة الحادية
عشر وعشر دقائق مساء دخل المجني عليه / محمد متولى عوض مصاباً بنزيف بالمخ و كسر بعظام
الجمجمة اثر طلق نارى بالرأس .



جمهورية مصر العربية
النيابة العامة
مكتب النائب العام
المكتب الفنى

(الملف الجديد - القضيتين رقمي ٦٥ لسنة ٢٠١١ عرائض عابدين ، ٢ لسنة ٢٠١٣ حصر تحقيق المكتب الفنى)

١ - مرام محمد سويلم فرج السن ٢٥ - طالبة بكلية الطب - جامعة السادس من أكتوبر - ومقيمة

في ٥ ميدان المساحة بالدقى - الدور ١١ وتحمل جواز سفر رقم ٢١٤٠١٥

صادر المملكة العربية السعودية

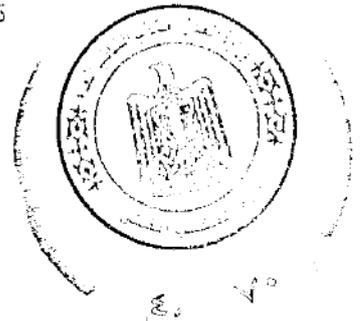
تشهد أنه بتاريخ ٢٠١١/١/٢٨ شاركت في مسيرة سلمية من شارع التحرير بالجيزة متجهة إلى ميدان التحرير وأعلى كوبرى الجلاء تصدت لهم قوات الشرطة لتفريقهم ومنعهم من التقدم إلا أنهم تمكنوا من اجتيازها والصعود أعلى كوبرى قصر النيل وفى غضون الساعة الثانية ظهراً أبصرت إحدى مدرعات الشرطة تطارد المتظاهرين لتفريقهم وقوات الأمن المركزى تصطف حاملة الدروع والعصى والبنادق وشرعت فى التقاط صور لهم فأطلقت قوات الأمن المركزى صوبها ثلاث طلقات خرطوش من مسافة قدرتها بمترين أصابتها ببطنها .

٢ - نانسى أمين على عبد العظيم علام السن ٢٦ - موظفة بشركة إنتش بي للكمبيوتر - ومقيمة ١٩٢ إمتداد

رئيس قسم ثانى مدينة نصر - القاهرة ، وتحمل بطاقة رقم قومي

. ٢٨٤٠٥٢٩٢١٠١٩٨٣

تشهد بمضمون ما شهدت به سابقتها .



جمهورية مصر العربية
النيابة العامة
مكتب النائب العام
المكتب الفنى

ملاحظة

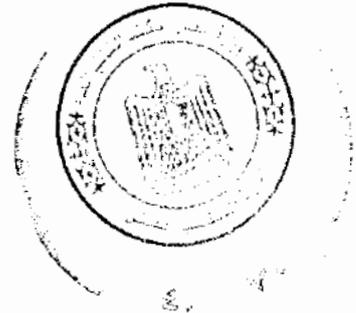
١ - ثبت من التقرير الطبى الصادر من مستشفى معهد ناصر دخول المجنى عليها / مرام محمد سويلم المستشفى بتاريخ ٢٨ / ١ / ٢٠١١ تعانى من تهتك بالأمعاء الدقيقة والتولون المستعرض والمعدة والأثنى عشر والقنوات المرارية إثر طلق نارى خرطوش .

٢ - قدمت الشاهدة مشهد قامت بتصويره حال إصابتها ويظهر فيه سيرها فى مسيرة أعلى كوبرى قصر النيل متجهة إلى ميدان التحرير و يظهر به بعض المتظاهرين رافعين أيديهم لأعلى ومرددن عبارة سلمية سلمية وإذا بقوات الشرطة ذات الملابس الأميرية السوداء تعترض المسيرة ويسمع دوى إطلاق أعيرة نارية و صوت صراخ ويسمع أحداث جانبية يستدل منها على حدوث إصابتها.

(ملف رقم ٢٧٢ - القضية رقم ١٦٦١ لسنة ٢٠١١ جنح قصر النيل)

أمين أحمد عبد العاطي السن ٣٢ : مندوب بشركة القادسية للعقارات ومقيم ٣ حارة عبد العاطي من شارع رزق سليمان -عين شمس ؛ ويحمل بطاقة رقم قومى ٢٧٨٠٩٠١٠١٠٤٠٥٥ .

يشهد أنه بتاريخ ٢٨/١/٢٠١١ شارك فى التظاهرات السلمية بميدان عبد المنعم رياض إلا أن قوات الشرطة منعتهم من بلوغ ميدان التحرير وفى غضون الساعة الواحدة مساءً توجه رفق المتظاهرين للإضمام إلى التظاهرات أعلى كوبرى قصر النيل وأبصر قوات الأمن المركزى تقوم بتفريق المتظاهرين ومنعهم من الوصول لميدان التحرير باستعمال المياه وإطلاق الأعيرة الخرطوش وفى غضون الساعة الثالثة والنصف مساءً أبصر سقوط عدد



جمهورية مصر العربية
النيابة العامة
مكتب النائب العام
المكتب الفني

من المصايين من جراء ذلك الإطلاق من بينهم فتاة سقطت بجواره نتيجة إصابتها بطلق خرطوش وحال محاولته إسعافها أبصر ضابط أمن مركزى برتبة نقيب ممسكا بندقية خرطوش أطلق منها صويه عيارا ناريا من مسافة قدرها بعشرة أمتار فأصابه فى العينين مما أدى لإلتهجاها وعزى قصده القتل .

ملاحظة

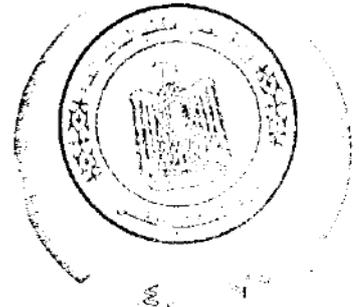
ثبت بالتقرير الطبي الصادر من مستشفى جامعة عين شمس دخول المجني عليه / ايمى احمد عبد العاطى بتاريخ ٢٨ / ١ / ٢٠١١ مصابا بانفجار بالعينين ووجود جسم غريب (طلق نارى) وانفصال شبكى ونزيف بالجسم الزجاجى وتم إجراء عملية جراحية بالعينين .

(ملف رقم ٢٥ - القضية ٧ لسنة ٢٠١١ حصر تحقيق استئناف القاهرة)

السن ٣٠ : مكتب مفوضية الأمم المتحدة لشئون اللاجئين مقيم فى مدينة
أكتوبر الحى الثالث مجاوره ٥ شارع ٢٧ المبنى ١١٢٣/١١٢٥ رقم قومى
٢٨٠١٠٠١١٢٠٠٧١١ .

خالد مصطفى ابراهيم أحمد محمى

يشهد أنه بتاريخ ٢٨ / ١ / ٢٠١١ شارك بالمسيرات السلمية أعلى كوبرى قصر النيل المتجهة إلى ميدان التحرير و فى غضون الساعة الرابعة و النصف مساء أبصر مدرعتين يعتلى كل منهما ضابط و يطلق أحدهما صوب المتظاهرين الأعية الخرطوش فأصاب ساق أحدهم و من مسافة قدرها ثلاثة أمتار أصابه بطلق آخر بساقه اليسرى ، و



جمهورية مصر العربية
النيابة العامة
مكتب النائب العام
المكتب الفني

أضاف بأن قوات الشرطة في بادئ الأمر كانت تتعامل مع المتظاهرين بإطلاق القنابل المسيلة للدموع عليهم إلى حين وصولهم إلى منتصف كوبري قصر النيل فبدأ التعامل بإطلاق الأعيرة النارية الخرطوش صوبهم و عقب وصوله إلى مستشفى الأنجلو أميركان أبصر العديد من المتظاهرين المصابين بطلقات خرطوش بالصدر و الساقين .

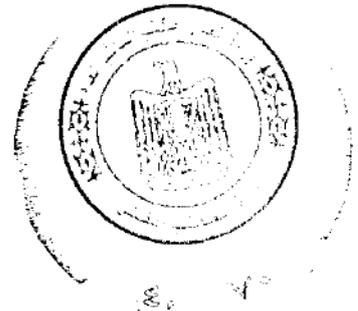
ملاحظة

ثبت بالتقرير الطبي الصادر من مستشفى الخنثري التخصصى دخول المجني عليه / خالد مصطفى ابراهيم محيى يعاني من اصابة بطلق نارى "خرطوش" في القدم والساق اليسرى ويصل عدد الأجسام الصلبة المعدنية المنتثرة حول القدم والكعب والساق أربعون جسماً معدنياً ويوجد أكثر من خمسين ثقياً بالجلد وتورم بالقدم والساق اليسرى وصعوبة في حركة القدم اليسرى .

(ملف رقم ٢١٨ - القضية رقم ١٣٢٢ لسنة ٢٠١١ م جنح قصر النيل)

محمد على محمد على
السن ١٨ ؛ شيف مطعم ؛ ومقيم طوجن أكراش عزبة سليمان جاد
مركز الإبراهيمية الشرقية ؛ ويحمل بطاقة رقم قومي
٢٩٢٠٧٢١١٣٠٢٩٥٢ .

يشهد أنه بتاريخ ٢٠١١/١/٢٨ انضم لمسيرات سلمية انطلقت من مسجد مصطفى محمود متجهة إلى ميدان التحرير وفي غضون الساعة الواحدة والنصف مساءً بلغت كوبرى الجلاء وأبصر قوات الأمن المركزى تعترض المتظاهرين وتداهمهم بسياراتها المدرعة وتطلق صوبهم قنابل الغاز المسيل للدموع و الطلقات الخرطوش فأصابته إحداها بساقه



جمهورية مصر العربية
النيابة العامة
مكتب النائب العام
المكتب الفني

الجنى فسقط أرضا و قام احد أفراد الشرطة بمحاولة موالاة الاعتداء عليه بإطلاق
الطلقات الخرطوش موجها سلاحه الناري إلى بطنه قاصدا قتله إلا أن المتظاهرين حالوا
بينه و بين ذلك .

ملاحظة

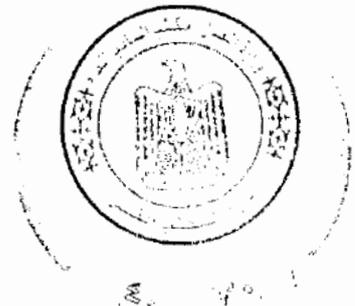
- ثبت بالتقرير الطبى الصادر من مستشفى تبارك أنه بتاريخ ٢٨ / ١ / ٢٠١١ دخل الجنى عليه /
محمد على محمد على يعانى من نزيف حاد بالساق اليمنى ووجود العديد من الطلقات الخرطوش بالسبانه
ومقدمة الساق مع استقرار ما يقرب من عشرة شظايا .

- ثبت بتقرير مصلحة الطب الشرعى أن إصابة الجنى عليه بالساق اليمنى كانت نارية رشية حدثت من
عيار ناري معمر بالمقذوفات الرشية ومطلق من سلاح ناري بماسورة غير مششخنة ومعد لإطلاق
الخرطوش كالبندقية الخرطوش أو الفرد أو المقروطة باتجاه أساسي في الوضع الطبيعي القائم للجسم من
المواجهة وكان الإطلاق على مسافة جاوزت مدى تجمع المقذوفات الرشية والإصابة جائزة الحدوث من
مثل التصوير الوارد بأقواله .

(ملف رقم ٢١٧ - القضية رقم ١١٨٩ لسنة ٢٠١١ جنح قصر النيل)

١ - أمين حسن السعيد حسن السن ٢٩ : فني رخام : ومقيم ٩ شارع محمود عساف دار السلام
القاهرة وله عنوان اخر ٣ شارع المعز لدين الله من شارع المطار امبابه :
ويحمل بطاقة رقم ٢٨١٠٧٢٦٠١٠٠٣٥٦ .

يشهد أنه بتاريخ ٢٨/١/٢٠١١ م حال انصرافه من عمله الساعة الثانية والنصف مساءا
وعند نهاية كوبري قصر النيل فى اتجاه ميدان التحرير أصر اعداد كبيرة من قوات الأمن



جمهورية مصر العربية
النيابة العامة
مكتب النائب العام
المكتب الفنى

المركزى مصطنعة تطلق صوب المتظاهرين القنابل المسيلة للدموع و تنهى إلى سمعه دوى
إطلاق أعيرة نارية و تبين إصابته بطلقات خرطوش فى جانبه الأيسر .

ملاحظة

ثبت بتقرير مصلحة الطب الشرعى أن اصابة المجنى عليه أيمن حسن السعيد حسن عبارة عن إصابات
نارية رشية حدثت من المقذوفات الرشية المعده لتعبئة طلقات الخرطوش و أنها جائزة الحدوث وفق
التصوير و التاريخ الوارد بأقوال المجنى عليه .

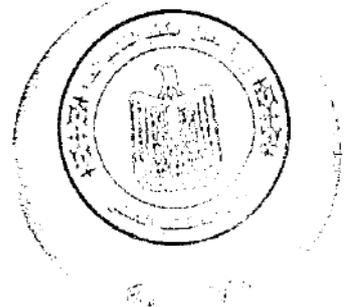
(ملف رقم ٤٨ - البلاغ رقم ٢١٩٧ لسنة ٢٠١١ بلاغات النائب العام)

أحمد هشام محمد حسن السن ٢٨ : طالب ؛ ومقيم أبراج عثمان كورنيش النيل ؛ ويحمل بطاقة رقم
قوى ٢٨٣٠٧٢٥٠١٠٥١٩٧ .

يشهد أنه بتاريخ ٢٨ / ١ / ٢٠١١ شارك فى المسيرات السلمية المتجهة إلى ميدان
التحرير وأعلى كوبرى قصر النيل حوالى الساعة الثانية والنصف مساء تصدت قوات
الأمن المركزى لهم لتفريقهم ومنعهم من التقدم نحو الميدان وتعدت عليهم بالعصى وعند
محاولته الفرار للخلف سمع صوت إطلاق أعيرة نارية أصابته إحداها بجانبه الأيسر .

ملاحظة

- ثبت بالتقرير الطبى الصادر من مستشفى دار الفؤاد دخول المجنى عليه / أحمد هشام محمد حسن
للمستشفى فى ٢٨ / ١ / ٢٠١١ يعانى من تجمع دموى بالبطن نتيجة طلق نارى وتم استئصال
الطحال وإصلاح عدة ثقوب بالمعدة وخرج المريض فى ٦ / ٢ / ٢٠١١ .



جمهورية مصر العربية
النيابة العامة
مكتب النائب العام
المكتب الفني

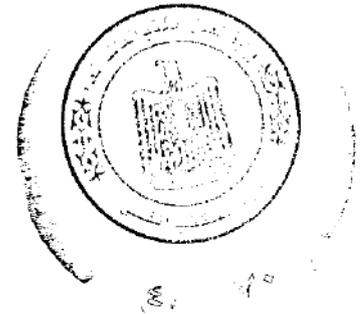
(ملف رقم ٥ / ج / ١١ - القضية رقم ٤٩٦٧ لسنة ٢٠١١ إداري قصر النيل)

أحمد مجدي مصطفى حامد
السن ٣١ : كهربائي : ومقيم ١٠ ش عبادة بن الصامت - ح
الحديدي - ميدان الحيزة - الحيزة : ويحمل بطاقة رقم قومي
٢٧٩٠٦٠٩٢١٠٠٠٧٤ .

يشهد أنه بتاريخ ٢٨ / ١ / ٢٠١١ شارك بالتظاهرات السلمية أعلى كوبري قصر النيل
و في غضون الساعة الثالثة عصرا أطلقت قوات الشرطة صوب المتظاهرين الأعمرة
الخرطوش فأصابته إحداها بعينه اليسرى و جبهته .

ملاحظة

- ثبت بالتقرير الطبي الصادر من مستشفيات جامعة القاهرة إصابة المجني عليه / احمد مجدي مصطفى
حامد بانفجار بصلب العين اليسرى و أن تاريخ دخوله للمستشفى هو ٢٠١١/١/٣١ .
- ثبت من تقرير الطب الشرعي أن إصابة المجني عليه بالحفن العلوي للعين اليسرى ويعمل أشعة عادية
على عظام الجمجمة تبين وجود جسم غريب داخل العين اليسرى وجميع مفردات العين اليمنى في حالة
سليمه ظاهرية .



جمهورية مصر العربية

النيابة العامة

مكتب النائب العام

المكتب الفنى

(ملف رقم ٢٢ - القضية رقم ٧ لسنة ٢٠١١ حصر تحقيق استئناف القاهرة)

إيهاب ثابت عثمان أحمد معوض السن ٣١ : مطرب : ومقيم ٣٩ ش عبد الفضيل عباس - المنيرة

الغربية - إمبابة - الجيزة : ويحمل بطاقة رقم قومي

٢٧٩١٢١٨٠١٠٤١٥٢

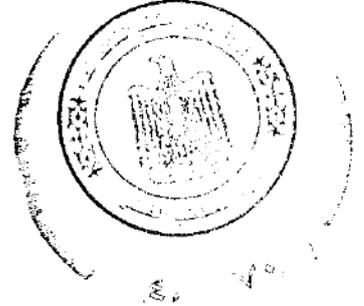
يشهد انه بتاريخ ٢٠١١/١/٢٨ في غضون الساعة الثالثة عصرا وحال تواجهه أعلى

كوري الجلاء ومشاركته في المظاهرات اصيب بطلق ناري في البطن.

ملاحظة

- ثبت من التقرير الطبى الصادر من مستشفى القصر العيني انه بتاريخ ٢٨ / ١ / ٢٠١١ دخل الجنى عليه / إيهاب ثابت عثمان مصاباً بطلق ناري بالصدر والبطن مما أدى لإصابته بتهتك بجدار المعدة والأمعاء وتهتك بالحجاب الحاجز واستئصال الطحال .

- ورد ضمن شهادة محمد ضياء الدين عبد السلام (الجزء الرابع) انه بتاريخ ٢٨ / ١ / ٢٠١١ بأشر علاج الجنى عليه / إيهاب ثابت عثمان أحمد من إصابته بعدد ١٤ متذوف من إحدى طلقات الخرطوش بالصدر والبطن .



جمهورية مصر العربية
النيابة العامة
مكتب النائب العام
المكتب الفني

(ملف رقم ٦ / ج ٥ - القضية رقم ٩٩٣ لسنة ٢٠١١ إدارى قصر النيل)

السن ٢٧ : محامى : ومقيم ١ أ شارع الناصر سليمان الدقى : و

أحمد ممدوح عبد العزيز المكاوى

يحمل بطاقة رقم قومى ٢٨٤٠٢١٩٨٨٠٠٤٥٣ .

يشهد أنه بتاريخ ٢٨ / ١ / ٢٠١١ انضم لمسيرة سلمية انطلقت من شارع التحرير بمحافظة الجيزة متجهة إلى ميدان التحرير فاعترضتهم قوات الأمن المركزى بقصد منعهم من الوصول إلى الميدان فغبروا وجمتهم و انضموا إلى مسيرة أخرى قادمة من مسجد مصطفى محمود و يبلغونهم كوبرى الجلاء اعتراضهم قوات الأمن المركزى و مدرعاتها و أطلقوا صوب المتظاهرين بكثافة قنابل الغاز و داهمت المدرعات صفوفهم لتفريقهم ، و فى غضون الساعة الثانية مساء و مع تزايد أعداد المتظاهرين تمكنوا من اجتيازهم و الوصول إلى كوبرى قصر النيل و أبصر قوات الأمن المركزى تركز بنهايته و تدهمهم مدرعاتها لتفريقهم ، و أضاف أنه فى غضون الساعة الثالثة و الربع عصرا و عقب أداءهم الصلاة أطلقت صوبهم قنابل الغاز و الخرطوش و من مسافة قدرها بالمتر أصابه أحد جنود الأمن المركزى بعبار خرطوش بتقديمه .

ملاحظة

- ثبت بتقرير مصلحة الطب الشرعى إصابة المجنى عليه بالفخذين و الساقين ذات طبيعة نارية رشية حدثت من المقذوفات الرشية المعدة لتعبئة طلقات الخرطوش أطلقت من سلاح ناري خرطوش معد



جمهورية مصر العربية
النيابة العامة
مكتب النائب العام
المكتب الفنى

- قدم طلقين خرطوش صغيرى الحجم قرر أنها محدثا إصابته بساقه .

(ملف رقم ٣٣٩ - القضية رقم ٢٣ لسنة ٢٠١١ عرائض عابدين)

خالد عاطف محمود محمود السن ١٩ ؛ عامل رخام ؛ ومقيم رقم ١٠ مكررح المرادى - الدرب

الاحمر - القاهرة ؛ ويحمل بطاقة رقم قومي ٢٩١١٢٠٩٠١٠٣٩٧٢ .

يشهد أنه بتاريخ ٢٨ / ١ / ٢٠١١ شارك فى التظاهرات السلمية أعلى كوبرى قصر النيل وفى غضون الساعة الثالثة والربع مساء أطلقت قوات الأمن المركزى قنابل الغاز المسيل للدموع وطلقات الخرطوش صوب المتظاهرين بغية تفريقهم وحال فراره ومن مسافة قدرها بخمسين متراً تقريبا أصابته إحداها بظهره.

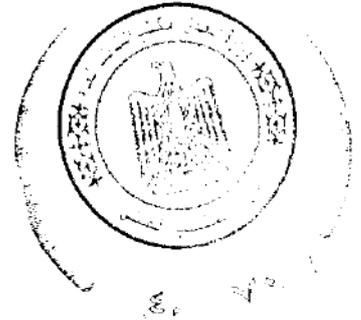
(ملف رقم ٢٦٨ - القضية رقم ١٨٥٣ لسنة ٢٠١١ جنح قصر النيل)

إيناس شعبان عواد الليثى السن ٢٥ ؛ طالبة بكلية اعلام جامعة القاهرة ؛ ومقيمة ١٣ ش المدينة

المنورة - الدقي - الجزيرة ؛ وتحمل جواز سفر رقم A٠٠٥٢٠٧٩١

صادر من جمهورية مصر العربية .

شهدت بمضمون ما شهد به سابقها بشأن تصدى قوات الشرطة لمسيرة مسجد مصطفى محمود المتجهة إلى ميدان التحرير حتى بلوغها أعلى كوبرى قصر النيل وأضافت بشأن ملابس حدث إصابتها أنه فى غضون الساعة الثالثة والنصف مساء أبصرت قوات الأمن المركزى بنهايته المؤدية إلى ميدان التحرير تطلق الأعيرة الخرطوش صوب



المتظاهرين للحيلولة دون وصولهم للميدان ومن مسافة قدرتها بخمسة أمتار أصابها إحداهما بساقيها .

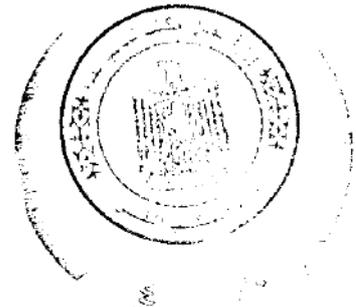
ملاحظة

ثبت من التقرير الطبي الصادر عن مستشفى المنيرة العامة اصابة المجنى عليها / ايناس شعبان عوض الليثي و وجود أجسام غريبة بالاشعة العادية وعددهم اثنين بالقدم اليمنى وأجسام متعددة بالقدم والساق اليسرى وآثار دخول لأجسام غريبة .

(ملف رقم ٢٨٨ - القضية رقم ١٦٢٦ لسنة ٢٠١١ قصر النيل)

محمد محمد جودة عبد القادر السن ٤٢ : مدرس ابتدائي بمدرسة السيدة حديجة ؛ ومقيم ٢٨ شارع الشهداء - أرض اللواء - بالجيزة ؛ ويحمل بطاقة رقم قومي ٢٦٨٠٧٢٠٢٣٠١٣١١ .

شهد بمضمون ما شهد به سابقه بشأن تصدى قوات الشرطة لمسيرة مصطفى محمود المتجهة إلى ميدان التحرير حتى بلوغها أعلى كوبري قصر النيل وأضاف بشأن ملابس حدث إصابته أنه في غضون الساعة الثالثة والنصف مساءً حال تواجد به نهاية كوبري قصر النيل أطلقت نحوه قوات الشرطة طلقة خرطوش من مسافة قدرها خمسة أمتار أصابته مقذوفاتها بذراعه الأيمن وبمقدمة رأسه وأذنه اليمنى بقصد قتله .



جمهورية مصر العربية
النيابة العامة
مكتب النائب العام
المكتب الفني

ملاحظة

ثبت من التقرير الطبي الصادر من مستشفى المنيرة العام أن المجني عليه / محمد محمد جودة عبد
القادر يعاني من وجود طلقات خرطوش متعددة في العضد الأيمن .

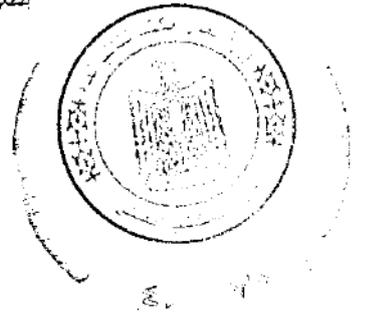
(ملف رقم ٢٣٩ - القضية رقم ١٢٩٢ لسنة ٢٠١١ جنح قصر النيل)

محمد خيرت محمد محمد السن ٢٣ : مهندس بشركة أعاخان ؛ مقيم ب٤٩ مدينة التحرير
إصابة - الجيزة ؛ ويحمل بطاقة رقم قومي ٢٨٧١١١٥٢١٠٦٥٧١ .

شهد بمضمون ما شهد به سابقوه بشأن تصدى قوات الشرطة لمسيرة مصطفى محمود
المتجهة إلى ميدان التحرير حتى بلوغها أعلى كوبرى قصر النيل وأضاف بشأن ملابس
حدث إصابته أنه بتاريخ ٢٨ / ١ / ٢٠١١ فى غضون الساعة الثالثة والنصف مساء
تصدت قوات الأمن المركزى أعلى الكوبرى للمتظاهرين بغية تفريقهم ومنعهم من بلوغ
الميدان وأطلقت صوبهم الغاز المسيل للدموع وطلقات الخرطوش أصابته شظايا إحداها
بعينه اليمنى .

ملاحظة

- ثبت من التقرير الطبي الصادر من مستشفى دار العيون إصابة المجني عليه / محمد خيرت محمد محمد
بطلق نارى خرطوش بالعين اليمنى أدى إلى نزيف بالجسم الزجاجى وتهتك بالشبكية .



جمهورية مصر العربية
النيابة العامة
مكتب النائب العام
المكتب الفنى

- ثبت بالتقرير الطبى الصادر من مستشفى القصر العينى التعلبى الجديد انه بتاريخ ٢٨ / ١ / ٢٠١١
دخل الجنبى عليه / محمد خيرت محمد مصاباً بانفجار بمقلة العين الجنبى مع وجود جرح بالصلبه وتزيف
بالجسم الرجاجى ووجود جسم غريب داخل العين .

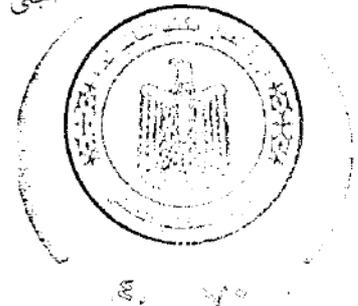
(ملف رقم ٢٧٠ - القضية رقم ١٦٣٦ لسنة ٢٠١١ جنح قصر النيل)

جو ألبير بشرى جبره السن ٢٢ ؛ طالب ؛ ومقيم ٣ شارع عبد الحميد الهوارى من ش المنشية -
بولاق الذكور - جيزة ؛ و يحمل بطاقة رقم قومى ١٠٤٤١٣ .

يشهد أنه بتاريخ ٢٨/١/٢٠١١ توجه عقب صلاة الجمعة إلى ميدان التحرير وعند
وصوله إلى الأوبرا فوجئ بأعداد غفيرة من المتظاهرين و فى الجهة المقابلة جنود وضباط
تابعين للأمن المركزى يقومون بإطلاق قنابل مسيئة للدموع و طلقات خرطوش صوب
المتظاهرين كما شاهد إحدى المدرعات التابعة للأمن المركزى تدهس المتظاهرين و حال
قيام المتظاهرين بأداء صلاة العصر قامت قوات الأمن المركزى باستعمال المياه لتفريقهم
وعقب انتهاء الصلاة حدثت إصابته بطلقات خرطوش صادرة عن أفراد الأمن المركزى
المتواجدين أعلى الكوبرى .

ملاحظة

- ثبت من التقرير الطبى الصادر من مستشفى أم المصريين العام أنه بتاريخ ٢٩ / ١ / ٢٠١١ دخل
الجنبى عليه / جو ألبير بشرى يعانى من وجود آثار دخول رشات عديدة بجدار البطن والصدر مع وجود



جمهورية مصر العربية
النيابة العامة
مكتب النائب العام
المكتب الفني

علامات نزيف داخل البطن ويعمل استكشاف للبطن وجد الرشات بجدار البطن وداخل التجويف
البريتوني و داخل المساريق ونزيف كثيرين بالتجويف البريتوني وثقوب عديدة بالأمعاء الرفيعة .

(ملف رقم ٥ / ج ٧ - القضية رقم ٥١٢٢ لسنة ٢٠١١ م جناح قصر النيل)

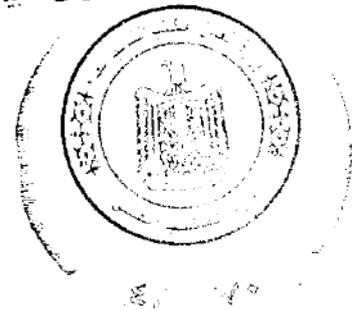
محمد عادل عبد الفتاح طه نور الدين السن ٢٠ ؛ طالب ؛ ومقيم ٢٠ شارع البستان مركز البدرشين الجيزة و
عنوان آخر شارع مسجد خالد بن الوليد البدرشين الجيزة- ويحمل بطاقة
رقم قومي ٢٩١٠٥٠٣٢١٠١٧٣٤ .

يشهد أنه بتاريخ ٢٨ / ١ / ٢٠١١ شارك بالمسيرات السلمية أعلى كوبرى قصر النيل
متجها إلي ميدان التحرير و أبصر قوات الأمن المركزي حال أدائهم صلاة العصر تقوم
برشهم بالمياه و عقب ذلك أطلقوا صوبهم الأعبرة النارية المطاط و الخرطوش فأصابته
إحداها بمناطق متفرقة من جسده بقصد قتله .

ملاحظة

- ثبت بالتقرير الطبي الصادر من مستشفى الجمعية الخيرية الإسلامية بالعجوزة انه بتاريخ ٢٨ / ١ /
٢٠١١ دخل المجنى عليه / محمد عادل عبد الفتاح مصاباً بسحجات و كدمات بالرأس و الذراع الأيمن
مع وجود شظايا بالجبهة و الرأس و الذراع الأيمن و الرجل اليمنى .

- ثبت بتقرير الطب الشرعي ان اصابة المجنى عليه / محمد عادل عبد الفتاح طه بمختلف أنحاء الجسد
ذات طبيعه نارية رشية حدثت من الاصابه بمقذوفات رشية متعددة خرطوش اطلقت من سلاح معد



جمهورية مصر العربية
النيابة العامة
مكتب النائب العام
المكتب الفني

لإطلاق تلك النوعية من الاعيرة من مسافة جاوزت مدى تجمع المقذوفات الرشية والواقعه جازمه
الحدوث وفق التصوير الوارد بمذكرة النيابة العامة وفي تاريخ يتفق وتاريخ واقعه .

(ملف رقم ٣٠٦ - القضية رقم ٧٣٥ لسنة ٢٠١١ عرائض وسط القاهرة)

أحمد عاطف عبدالحمد شبانة السن ٢٧ : طالب بكلية طب القصر العيني : ومقيم ٢٥ شارع عبد

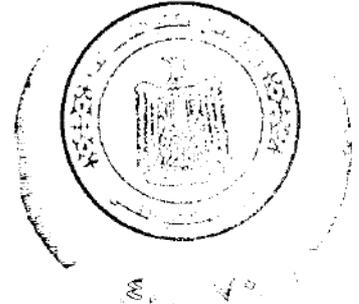
العظيم راشد - العجوزة : ويحمل بطاقة رقم قومي

٢٨٣٠٩٢٥٠١٠١٥٣٤

يشهد أنه بتاريخ ٢٨ / ١ / ٢٠١١ شارك في التظاهرات السلمية أعلى كوبرى قصر
النيل وحال أداء المتظاهرين لصلاة العصر قامت قوات الأمن المركزي برشهم بالمياه
وعقب قضاء الصلاة أطلقت صومهم القنابل المسيلة للدموع وطلقات الخرطوش والمطاط
بغية تفريقهم ومنعهم من بلوغ ميدان التحرير أصابته مقذوفات إحداها من مسافة قدرها
بسبعة أمتار يده اليمنى .

ملاحظة

- ثبت بالتقرير الطبي بمستشفى كليوباترا أنه بتاريخ ٢٩ / ١ / ٢٠١١ دخل المجني عليه / احمد
عاطف عبد الحميد شبانه مصاباً بمقذوفين باليد اليمنى نتج عنها تأثر الأعصاب .



جمهورية مصر العربية

النيابة العامة

مكتب النائب العام

المكتب الفني

(ملف رقم ٨ / ج ٥ - المقيدة برقم ٢٠٩٠ لسنة ٢٠١١ عرائض وسط)

السن ٢٩ ؛ فني هندسة ؛ ومقيم ٣ شارع خالد منصور عزبة بدران - رامي سعيد على أحمد

دائرة قسم ثان شبرا الخيمة القليوبية ؛ ويحمل بطاقة رقم قومي

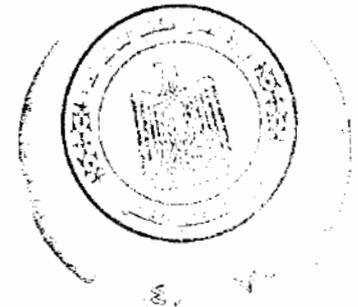
.٢٨٢٠٩٢٥١٤٠١٣٩١

يشهد أنه بتاريخ ٢٨ / ١ / ٢٠١١ شارك ضمن مسيرة سلمية انطلقت من مسجد أسد بن فرات متجهة إلى ميدان التحرير و قامت قوات الأمن المركزي بتطويقهم و غلق منافذ المسجد لمنع المتظاهرين من الوصول إلى الميدان و أطلقوا صويهم القنابل المسيلة للدموع بكثافة و تمكنوا من اجتيازهم و الوصول إلى كوبرى قصر النيل ، و فى تلك الأثناء خرجت من بين صفوف الأمن المركزي المصطفة أعلى الكوبرى مدرعتين دهست إحداها بعض المتظاهرين و أطلقا صويهم الأعيةر الخرطوش ، و فى غضون الساعة الرابعة عصرًا قامت إحدى سيارات الدفاع المدنى برش المتظاهرين بالمياه حال أدانهم الصلاة فى محاولة لتفريقهم و واصل المتظاهرون التقدم حتى وصلوا عند نهايته من ناحية ميدان التحرير و واصلت مدرعات الأمن المركزي و جنوده إطلاق الأعيةر الخرطوش صويهم فأصابته إحداها بساقيه و بظهره و عزا قصدهم قتله .

ملاحظة

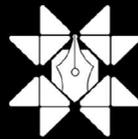
ثبت من التقرير الطبى الصادر من مستشفى كيلوباترا إصابة المجنى عليه بوجود أجسام غريبة ادعاء

طلق نارى بالساق اليمنى و اليسرى .



هذا الكتاب

- وثيقة إدانة دامغة لنظام المخلوع حسني مبارك، الذي حرّض أجهزته الأمنية على قتل ثوار ٢٥ يناير، وقمع المظاهرات، وإهدار حق الشعب في الاحتجاج السلمي.
- وكذلك إدانة للنظام الانقلابي الذي عتم على هذه الوثيقة، فعطل ما يجب أن يترتب عليها من آثار قانونية تتمثل في محاسبة مرتكبي جريمة قتل المتظاهرين.
- هذه الوثيقة هي تقرير لجنة تقصي الحقائق التي شكلها الرئيس المنقلب عليه د. محمد مرسي لرصد وتحليل أحداث ثورة يناير وما تلاها حتى ٣٠ يونيو ٢٠١٢م، تاريخ انتقال السلطة إلى الرئيس الشرعي بعد انتخابات حرة نزيهة، وذلك لتحديد المسؤولين أفراداً ومؤسسات عما صاحب هذه الأحداث من فوضى عارمة وقنص للمتظاهرين السلميين.
- وينشر مركز الحضارة هذا التقرير ليؤكد للعالم الحر، شعوباً وحكومات، وإعلاماً ومؤسسات قانونية وحقوقية، مدى عدالة نظام د.محمد مرسي وحرصه على القصاص لشهداء ثورة يناير، وكذلك ليدعو هذا العالم إلى دعم حقوق هؤلاء الشهداء، وتفعيل كل الإجراءات والآليات التي من شأنها مقاومة النظام العسكري الانقلابي وإسقاطه، ومن ثمّ أيضاً تفعيل تقرير لجنة تقصي حقائق جرائم قتل الثوار، وما ورد فيه من توصيات.
- ولأن هذه الحقوق لا تسقط بالتقادم، فإن إحاطة كل الأحرار بتفاصيل وحقائق هذا التقرير المهم هو خطوة على طريق الوفاء بتلك الحقوق، وإزالة كل ما يتعلق بها من لبس وتعتيم.
- كل التحية لشهداء ثورة يناير الذين أُعدّ هذا التقرير من أجل القصاص لهم، ولئن لم يتحقق ذلك الهدف حتى اليوم، فإنه سيتحقق حتماً حين تسقط ورقة التوت عن عورات النظام الانقلابي الغاشم، ويُساق قاتلو الثوار إلى السجون.. مكانهم المستحق الذي سيخلو وقتها من الأبرياء رافضي الانقلاب المعتقلين ظلماً.. وإن غداً لناظره قريب.
- اشتمل هذا التقرير على قسمين، مجزأين على ثلاثة مجلدات:
- تضمن هذا المجلد: القسم الأول: ” تقرير لجنة جمع المعلومات والأدلة وتقصي الحقائق المشكلة بالقرار الجمهوري رقم ١٠ / ٢٠١٢ المعدل بالقرار الجمهوري رقم ١٢ / ٢٠١٢، حول أحداث ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١م إلى الأول من فبراير ٢٠١١م“، كما تضمن جزءاً من القسم الثاني: تحقيقات النيابة العامة في القضية رقم ١٢٢٧ لسنة ٢٠١١ جنايات قصر النيل، المتعلقة بأحداث ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١م.



مركز الحضارة للدراسات والبحوث
Media-Mer

MEDIA-MER

media.mer.tr@gmail.com